سلسلة تقريب المتون العلمية (1)

نثر الدر النضيد بشرح جوهرة التوحيد

للإمام أبي الأمداد برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني

المصري المالكي ت 1041 هـ 1631 م

كتبه

الدكتور هشام بن محمد حيجر
خريج دار الحديث الحسنية
كان الله له

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKI
أسسها محمد علي بيضون
سنة 1971 بيروت - لبنان

سلسلة تقريب المتون العلمية (1)

نثر الدر النضيد

بشرح

جوهرة التوحيد

للإمام أبي الأمداد برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني

المصري المالكي ت 1041 هـ 1631 م

كتبه

الدكتور هشام بن محمد حيجر
خريج دار الحديث الحسنية
كان الله له

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKI
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

سلسلة تقريب المتون العلمية (1)

الكتاب : نثر الدر النضيد
بشرح جوهرة التوحيد

Title : NAṮR AD-DURR AN-NAḌĪD BIŠARḤ JAWHARAT AT-TAWḤĪD

THE EXPLANATION OF " JAWHARAT AT-TAWHID " POEM IN DOGMA

التصنيف : عقيدة

Classification: Dogma

المؤلف : الدكتور هشام بن محمد حيجر

Author : Dr. Hisham ben Muhammed Hayjar

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	352	عدد الصفحات
Size	17 x 24 cm	قياس الصفحات
Year	2013 A.D. -1434 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنان
Edition : 1st		الطبعة : الأولى

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢+
فاكس: ٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣+
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN-13: 978-2-7451-7803-9
ISBN-10: 2-7451-7803-2

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي هذه السلسلة

الحمدُ لله مُسْتَحِقّ الحَمْد وَحَقٌّ لَهُ أَنْ يُحْمَد، الأَحَدِ الفَرْدِ الصَّمَدِ المَعْبُود ولَيْسَ لِغَيْرِهِ أَنْ يُعْبَد، المُتَقَدِّسِ في عظمته المُتَفَرِّدِ بِجلاله بما ليس كَمِثْلِه شَيْءٌ يُعْهَد. فَسُبْحَانهُ تَنَزَّهَ عن كُلِّ نَقْصٍ؛ فَتَبّاً لمن جَحد وأَلْحَد. قُدْرَتُه أزليةٌ وعظمتُه أبديةٌ وبقاؤُه دائمٌ على الدَّوَامِ سَرْمَد. عِلمُه مُحِيطٌ وفَضْلُه جزِيلٌ وخَزَائِنُ جُودِهِ أبداً لا تَنْفَد.

أحمده سبحانه وتعالى، وأشهد أن لا إله إلا هو وحده لا شريك له ولا شبيه ولا مثيل ولا نِد. وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله؛ ما طلعت الشَّمس على أفضلَ منه وأعلمَ بالله منه وأتقى لله وأَعْبَد، صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاة وسلاما دائمين مُتلازمين نَفُوزُ بهما يوم الجزاء ونَسْعَد.

﴿ رَّبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِى مُخْرَجَ صِدْقٍ وَٱجْعَل لِّى مِن لَّدُنكَ سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا ﴾ (الإسراء: الآية 80).

﴿ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ۝ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ۝ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى ۝ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِى ۝ ﴾ (طه:25 – 28).

بِـكَ اسْـتَعَنْتُ إِلهِـي عَاجِـزاً فَـأَعِنْ	أَبْغِـــي رِضَـــاكَ فَأَسْـــعِفْنِي بِأَطْيَـــبِهِ
فَـإِنْ تُعِـنْ ثَعْلَـباً يَـسْطُو عَلَـى أَسَـدٍ	أَوْ تَخْـذِلِ اللَّـيْثَ لَا يَقْـوَى لِثَعْلَـبِهِ
وَإِنَّنِـــي عَـــالِمٌ ضَـــعْفِي وَلَا عَمَـــلٌ	عِـــنْدِي يُفِـيدُ وَلَا عِلْـمٌ أَصُـولُ بِـهِ
وَرَأْسُ مَالِـي جَـاهُ الـمُـصْطَفَى فَـبِهِ	أَدْعُـــوكَ رَبِّـــي أَيِّدْنِـــي لَـــهُ وَبِـــهِ

وبعدُ؛

قال الله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[المجادلة: 11].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:" يرفع الله المؤمن العالم على المؤمن غير العالم، ورفعة الدرجات تدل على الفضل؛ إذ المراد بها كثرة الثواب، وبه ترفع الدرجات. ورفعتها تشمل المعنوية في الدنيا؛ بعلو المنزلة وحسن الصيت، والحسية في الآخرة؛ بعلو المنزلة في الجنة"(1) .

وقد توافق قاضي العقل؛ وهو الحاكم الذي لا يعزل ولا يبدل، وشاهد الشرع؛ وهو الشاهد المزكى المُعَدَّل، على أن العلم أشرف ما يرغب فيه راغب، وأفضل ما يَجِدُّ في تحصيله طالب، كيف لا؛ والعلم "أربح المكاسب والمتاجر، وأشرف المعالي والمفاخر، وأكرم المحامد والمآثر، وأحمد الموارد والمصادر، تقدم بشرفه الأصاغر على الأكابر، واستضاءت ببهائه الأسرار والضمائر، وتنورت بأنواره القلوب والبصائر".

قال العلامة الماوردي رحمه الله تعالى: "اعلم أن العلم أشرف ما رغب فيه الراغب، وأفضل ما طلب وجَدَّ فيه الطالب، وأنفع ما كسبه واقتناه الكاسب؛ لأن شرفه يثمر على صاحبه، وفضله ينمي على طالبه.

قال الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر:9] فمنع المساواة بين العالم والجاهل، لما قد خُصَّ به العالم من فضيلة العلم.

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت:43]، فنفى أن يكون غير العالم يعقل عنه أمرا، أو يفهم منه زجرا.

وروى أبو أمامة قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجلين؛ أحدهما عالم، والآخر عابد، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «**فَضْلُ العالم على العابدِ كَفَضْلِي على أدناكم رَجُلا**».

---

(1) فتح الباري (141/1).

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: الناس أبناء ما يحسنون.

وقال مصعب بن الزبير: تَعَلَّم العِلم، فإن يكن لك مالٌ؛ كان لك جمالا، وإن لم يكن لك جمَالٌ؛ كان لك مالا.

وقال عبد الملك بن مروان لبنيه: يَا بَنِيَّ تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، فَإِنْ كُنْتُمْ سَادَةً فُقْتُمْ، وَإِنْ كُنْتُمْ وَسَطًا سُدْتُمْ، وَإِنْ كُنْتُمْ سُوقَةً عِشْتُمْ.

وقال بعض الحكماء: العلم شرف لا قدر له، والأدب مال لا خوف عليه.

وقال بعض الأدباء: العلم أفضل خَلَفٍ، والعمل به أكمل شرف.

وقال بعض البلغاء: تَعَلَّم العِلْمَ فَإِنَّهُ يُقَوِّمُك وَيُسَدِّدُك صَغِيرًا، وَيُقَدِّمُك وَيُسَوِّدُك كَبِيرًا، وَيُصْلِحُ زَيْفَك وَفَاسِدَك، وَيُرْغِمُ عَدُوَّك وَحَاسِدَك، وَيُقَوِّمُ عِوَجَك وَمَيْلَك، وَيُصَحِّحُ هِمَّتَك، وَأَمَلَك.

وقال علي رضي الله تعالى عنه: قيمةُ كل امرئ ما يُحْسِنُ.

فأخذه الخليل فنظمه شعرا، فقال:

لَا يَكُونُ الْعَلِيُّ مِثْلَ الدَّنِيِّ لَا ... وَلَا ذُو الذَّكَاءِ مِثْلَ الْغَبِيِّ
قِيمَةُ الْمَرْءِ قَدْرُ مَا يُحْسِنُ ... الْمَرْءُ قَضَاءٌ مِنَ الْإِمَامِ عَلِيِّ

وليس يجهلُ فضلَ العلم إلا أهل الجهل؛ لأن فضل العلم إنما يعرف بالعلم.

وهذا أبلغ في فضله؛ لأن فضله لا يعلم إلا به.

فلما عَدِم الجُهَّال العلم الذي به يتوصلون إلى فضل العلم؛ جهلوا فضله، واسترذلوا أهله، وتوهموا أن ما تميل إليه نفوسهم من الأموال المقتناة، والطرف المشتهاة، أولى أن يكون إقبالهم عليها، وأحرى أن يكون اشتغالهم بها.

وقد قال ابن المعتز في منثور الحكم: العالم يعرف الجاهل؛ لأنه كان جاهلا، والجاهل لا يعرف العالم؛ لأنه لم يكن عالما.

وهذا صحيح، ولأجله انصرفوا عن العلم وأهله انصراف الزاهدين، وانحرفوا عنه وعنهم انحراف المعاندين؛ لأن من جهل شيئا عاداه.

وأنشدني ابن لنكك لأبي بكر بن دريد:

جَهِلْتَ فَعَادَيْتَ الْعُلُومَ وَأَهْلَهَا ... كَذَاكَ يُعَادِي الْعِلْمَ مَنْ هُوَ جَاهِلُهْ

وَمَـنْ كَـانَ يَهْـوَى أَنْ يُـرَى مُتَـصَدِّرًا وَيَكْـرَهُ لَا أَدْرِي أُصِـيبَتْ مَقَاتِلُـهُ

انتهى كلام الماوردي رحمه الله[1].

[وجوب طلب العلم]:

والعلم فضيلة رغب الشارع في تحصيلها، وحثَّ على طلبها، ترغيبا وحثا ليس من باب الندب والاستحباب، ولكن على سبيل الإلزام والإيجاب، وقد دلَّ على وجوبه: **الكتاب والسنة والإجماع**.

أما الكتاب: فقال تعالى: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: 43]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[الإسراء:36].

وأما السنة: فيقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:«**طلب العلم فريضة على كل مسلم**» رواه ابن ماجه[2] وغيره، وله طرق كثيرة لا تخلو من مقال، إلا أنها تتعضد بمجموعها، ويرتقي بها الحديث إلى درجة الحسن كما نص على ذلك الحافظ المزي والحافظ ابن حجر، بل صرح حفاظ أعلام ببلوغه درجة الصحة؛ كالحافظ جلال الدين السيوطي، وأفرد لتصحيحه جزءا، والحافظ أحمد بن الصديق، وأفرد لتصحيحه أيضا جزءا، سماه [**المسهم في طرق حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم**].

وأما الإجماع: فقد حكاه الإمام الشافعي رحمه الله في "الرسالة"، والغزالي رحمه الله في "الإحياء"، والشهاب القرافي رحمه الله في "الفروق"، وغيرهم.

قال العلامة فخر المالكية الشهاب القرافي رحمه الله في "الفروق":" حكى الغزالي **الإجماع** في إحياء علوم الدين، والشافعي في رسالته حكاه أيضا، **في أن المكلف لا يجوز له أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه**. فمن باع وجب عليه

(1) أدب الدنيا والدين (ص:26 - 28).

(2) السنن (71/1، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، ح: 224).

أن يتعلم ما عيّنه الله وشرعه في البيع، ومن آجر وجب عليه أن يتعلم ما شرعه الله تعالى في الإجارة، ومن قارض وجب عليه أن يتعلم حكم الله تعالى في القراض، ومن صلى وجب عليه أن يتعلم حكم الله تعالى في تلك الصلاة، وكذلك الطهارة، وجميع الأقوال والأعمال»[1].

[أقسام العلم الواجب]:

والعلم الواجب على قسمين:

الأول: واجب وجوبا عينيا: وهو الذي يتحتم على كل مكلف معرفته، وهو نوعان: عام وخاص.

فأما العام: فهو الذي يلزم المكلفين جميعا في جميع الأمكنة والأزمنة، مثل: أحكام الطهارة والصلاة والصيام والزكاة والحج...

وأما الخاص: فهو الذي يجب على المكلف تعلمه عند وقوعه، وهو ما يعرف بالنوازل، أي إذا وقعت له حادثة وجب عليه أن يعلم حكم الله فيها.

مثلا: رجل قَبَّلَ زوجته في نهار رمضان فأنزل، فهذا يجب عليه أن يعلم حكم الله تعالى في تلك الواقعة، هل يجب عليه القضاء والكفارة، أو القضاء فقط؟ في حين أن غيره ممن ليس مثله لا يجب عليه معرفة ذلك.

الثاني: واجب وجوبا كفائيا: وهو الذي لا يجب تعلمه على جميع المكلفين، بل متى قام به البعض سقط عن الآخرين.

وذلك مثل علوم الآلة: النحو والتجويد ومصطلح الحديث والأصول وهكذا....

فهذه العلوم لا يجب على كل المكلفين تعلمها، وإلا لأدى ذلك إلى اختلال نظام حياتهم وفساد معيشتهم، فيغلق التاجر دكانه، ويهجر الفلاح حقله، ويدع الصانع مصنعه، ليجلسوا في حلق العلم بين يدي الشيوخ، لتعلم مبادئ تلك العلوم، وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى. ولهذا لم يوجب الشارع تعلم ذلك على جميع

---

(1) الفروق (2 258 - 259).

المكلفين، وإنما أوجبه على سبيل الكفاية، إذا قام به البعض سقط عن الآخرين.

[أصناف العلوم]

وأصناف العلوم كثيرة جدا، والإحاطة بها جميعها محال؛ إذ العلم بحر لا ساحل له، كما قال بعض العلماء: "المتعمق في العلم كالسابح في البحر، ليس يرى أرضا، ولا يعرف طولا ولا عرضا". وقيل لحماد الراوية: أما تشبع من هذه العلوم؟، فقال: استفرغنا فيها المجهود، فلم نبلغ منها المحدود، فنحن كما قال الشاعر: (إذا قَطَعْنَا علما بدا عِلْم).

ولذا وجب صرف الاهتمام إلى معرفة أهمها، والعناية بأولاها وأفضلها، والترقي في الأخذ بها، بالتدرج من صغار العلم إلى كباره، كما قال العلامة ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "طلب العلم درجات ومَنَاقِلُ ورتب، لا ينبغي تعديها، ومن تعداها جملة؛ فقد تعدى سبيل السلف رحمهم الله، ومن تعدى سبيلهم عامدا ضل، ومن تعداه مجتهدا زلَّ!" [1]. وقال الزرنوجي رحمه الله: "وينبغي أن يبتدئ بشيء يكون أقرب إلى فهمه، وكان الشيخ الأستاذ شرف الدين العقيلي رحمه الله يقول: الصواب عندي في هذا ما فعله مشايخنا رحمهم الله، فإنهم كانوا يختارون للمبتدئ صغارات المبسوط؛ لأنه أقرب إلى الفهم والضبط، وأبعد من الملالة، وأكثر وقوعا بين الناس"[2].

وقد اهتم علماؤنا رضي الله عنهم لذلك، فألفوا الكثير من المتون العلمية نثرا ونظما، تجمع لطالب العلم في كل فنٍ لُبَّ مسائله، بألفاظ مختصرة، وعبارات موجزة.

تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ ... وَتَبَسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

وقديما قيل: "من حَفِظَ المُتُونَ حازَ الفُنُون".

---

(1) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (166/2).

(2) تعليم المتعلم للزرنوجي (ص:79).

وتناول العلماء شرح تلك المتون، بما يكشف مرادها، ويفصح عن معانيها، ويبرز مُخدّرات الحسن فيها، ويوضح مشكلها، ويجلي غامضها، ويقيد شاردها، ولا يزالون يتدرجون بطالب العلم في مراقي تلك المتون، حتى يُحَصِّلَ منها غايته، وينال منها بُغْيَتَه، ويَظْفَرَ منها بمراده، فيتحقق بالعلم المتين.

ومن هذا المنطلق فقد عَنَّ لي أن أكتب هذه السلسلة التي تُعْنَى بتقريب جملة من أهم المتون العلمية في مختلف العلوم الشرعية، أخذا بأيدي طلبة العلم الذين قد لا يتسنى لكثير منهم التفرغ للتتلمذ المباشر الدائم على أيدي المشايخ، مع التنبيه أن الأخذ من الكتب لا يغني عن الأخذ المباشر من المشايخ، وإنما يساعد على ذلك، والأصل تلقي العلم شفاها من أفواه العلماء، ودلالة على الخير، ونصيحة لطلبة العلم الذين هم وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما روى الترمذي وغيره من حديث أبي هارون العبدي قال: كنا نأتي أبا سعيد فيقول: مَرْحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم. إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «**إِنَّ النَّاسَ لَكُمْ تَبَعٌ، وَإِنَّ رِجَالاً يَأْتُونَكُمْ مِنْ أَقْطَارِ الأَرَضِينَ يَتَفَقَّهُونَ فِي الدِّينِ، فَإِذَا أَتَوْكُمْ فَاسْتَوْصُوا بِهِمْ خَيْرًا**».

[كتب السلسلة]:

وهذه السلسلة هي عبارة عن شروح لمجموعة من المتون المشهورة المتداولة في علم من العلوم الشرعية، من توحيد وكلام، وعلوم قرآن وأصول تفسير، ومصطلح حديث، ونحو وصرف، وبلاغة وبيان، وفقه وأصول ومنطق.

وقد راعيت في هذه السلسلة الجمع بين تهذيب المسائل وتقريبها لعموم طلبة العلم، وبسط الفوائد والنكت العلمية، فكانت بإذن الله تعالى (نافعة للمبتدي، وتذكرة للمنتهي)، يَجِدُ فيها كلٌّ رغبتَه ومراده بتوفيق من

المولى سبحانه وتعالى.

هذا والله تعالى أسأل أن يرزقني في هذا العمل الإخلاص والنفع والقبول، وما كان فيه من توفيق وسداد فبفضل من الله ومنة، وما كان فيه من غير ذلك فمن نفسي وأستغفر الله، والخير أردت وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه حامدا مصليا مستغفرا:

هشام بن محمد حيجر

خريج دار الحديث الحسنية

الجديدة - المغرب الأقصى

سلسلة تقريب المتون العلمية (1)

نثر الدر النضيد

بشرح

جوهرة التوحيد

للإمام أبي الأمداد برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني

المصري المالكي ت 1041 هـ 1631 م

كتبه

الدكتور هشام بن محمد حيجر

خريج دار الحديث الحسنية

كان الله له

التمهيد

في المبادئ العشرة لعلم التوحيد

اعلم أن على طالب العلم أن يتصور العلم الذي هو بصدد دراسته تصورا صحيحا، وذلك من خلال معرفة المبادئ العشرة، التي أشار إليها بعضهم بقوله:

فَـــأَوَّلُ الأبـــوابِ فـــي المَـــبادِي وتلـــك عـــشرةٌ علـــى مُـــرادِي
الحـــدُّ والموضـــوعُ ثـــم الواضـــعْ والاِسْـــتِمْدَادُ حُكْـــمُ الـــشَّارِعْ
تَـــصَوُّر المـــسائلِ الفَـــضِيلَة نِـــسْبَةٌ فَائِـــدَةٌ جَلِـــيلَة
حـــقٌّ علـــى طالـــب العلـــم أن يُحِـــيطْ بِفَهْـــمِ ذِي العَـــشْرَة مَيْـــزها يُنِـــيطْ
بِـــسَعْيِهِ قَـــبْل الـــشُّرُوعِ فـــي الطَّلَـــبْ بهـــا يَـــصِير مُبـــصراً لمـــا طَلَـــبْ

1 و2) – حَدُّ علم التوحيد، وأسماؤه:

علم التوحيد هو: العلم الذي يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية، وذلك ببيان أدلتها وحججها، وكشف الشبه الواردة عن تلك الأدلة والحجج.

قال الإمام العضد في "المواقف": "والكلام: **علمٌ يُقْتَدَرُ معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه**، والمراد بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم"[1].

ويسمى أيضا: بعلم الكلام، قال الحافظ ابن قطلوبغا في حاشيته على "المسايرة": "والكلام هو: علم التوحيد والصفات، سُمِّيَ به لأن عنوان مباحثه كان قولهم: (الكلام في كذا وكذا)، ولأن مسألة الكلام كانت أشهر مباحثه، ولأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات وإلزام الخصوم، ولأنه كثر فيه الكلام مع

---

(1) شرح المواقف للشريف الجرجاني (34/1).

المخالفين والرد عليهم ما لم يكثر في غيره، ولأنه لقوة أدلته صار كأنه هو الكلام دون ما عداه، كما يقال للأقوى من الكلامين: هذا هو الكلام، وهو المعروف في هذا التركيب"[1].

ويسمى أيضا: **علم أصول الدين**؛ لابتناء الدين عليه.

ويسمى أيضا: **علم العقائد**.

وسماه الإمام أبو حنيفة بـ: **الفقه الأكبر**.

3) - موضوع علم التوحيد:

وأمّا موضوع علم التّوحيد فهو: المعلوم من حيث يتعلّق به إثبات العقائد الدّينيّة، إذ موضوع كلّ علم هو ما يُبْحَثُ في ذلك العلم عن عوارضه الذّاتية، ولا شكّ أنّه يبحث في هذا العلم عما يجب للباري تعالى كالقِدَمِ والوَحْدَةِ والقدرة والإرادة وغيرها، وعما يمتنع عليه كالحدوث والتعدد والجسمية وغيرها ممّا هو عقيدةٌ إسلاميّةٌ، وعن أحوال الجسم والعرض من الحدوث والافتقار والتركيب من الأجزاء، وقبول الفناء ونحو ذلك ممّا هو وسيلة إلى عقيدة إسلاميّة.

4) - واضع علم التوحيد:

يقول الشّيخ عليش في "فتاويه" في جواب سؤال: هل الإمام الأشعريّ هو واضع علم التّوحيد؟.

فأجاب رحمه الله بقوله: "بل واضعه هو الله تعالى. فقد أنزل في كتابه العزيز آيات كثيرة مبيّنة للعقائد وبراهينها، وممّن دوّن فيه قبل أيّام الأشعريّ: الإمام مالك رضي الله عنه".

قال العلّامة اليوسيّ في "قانونه": وأمّا واضعه أي علم الكلام؛ فقيل: هو الشّيخ أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعريّ، ولا شكّ أنّه هو الذي دوّن هذا العلم، وهذّب مطالبه ونقّح مشاربه، فهو إمام أهل السّنة من غير مدافع، ولكنْ عدُّه واضعاً غيرُ بيّن؛ فإنّ هذا العلم كان قبله، وكانت له علماء يخوضون فيه؛ كالقلانسي، وعبد الله بن كلاب. وكانوا قبل الشّيخ يسمّون بالمثبتة؛ لإثباتهم ما نفته المعتزلة.

---

(1) (ص:21).

وأيضا علم الكلام - كما مرّ - صادق بقول الموافق والمخالف، والشّيخ كان يدرسه على أبي عليّ الجبّائيّ، وقصّته معلومة، فكيف يكون واضعا؟!

والأولى أنّه علم قرآنيّ؛ لأنّه مبسوط في كلام الله تعالى، بذكر العقائد وذكر النبوّات، وذكر السّمعيّات، وذلك مجموعه مع ذكر ما يتوقّف على وجود الصّانع تعالى من حدوث العالم المشار إليه بخلق السّماوات والأرض والنّفوس وغيرها، والإشارة إلى مذاهب المبطلين كالمثلّثة والمثنية والطّبائعيّين وإنكار هذا عليهم، والجواب عن شبه المبطلين المنكرين لشيء من ذلك، إمكانا أو وجودا؛ كقوله تعالى: ﴿ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ﴾[الأنبياء:104]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ [يس:79]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا ﴾ [يس:80]. وذكر حجج إبراهيم وغيره من الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام إقرارا لها، وحكم لقمان وغير ذلك ممّا يطول. وتكلّم فيه النبيّ ﷺ؛ كإبطاله اعتقاد الأعراب في الأنواء والعدوى، وغير ذلك، وهلمّ جرا. وهذا إذا اعتبر الكلام معزولا عن العلم الإلهيّ، وأمّا إن اعتبر العلم الإلهيّ وأنّه هو المأخوذ في الملّة بعد تنقيحه بإبطال الباطل وتصحيح الصّحيح، فلا إشكال أنّ وضعه قديم . انتهى كلام اليوسيّ ، رحمه الله تعالى.

وقال شيخ مشايخنا؛ العلّامة الأمير: "قال - يعني اليوسيّ - : واشتهر أنّه واضع هذا الفنّ، وليس كذلك بل تكلّم عمر بن الخطّاب فيه، وابنه، وألّف مالك رسالة فيه، قبل أن يولد الأشعريّ؛ نعم هو اعتنى به كثيرا"[1]. اهـ. انتهى من "الفتاوى".

وقال الإمام تاج الدين السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى":

"اعلم أن أبا الحسن لم يبدع رأيا، ولم يُنْشِ مذهباً، وإنما هو مُقَرِّرٌ لمذاهب السّلف، مناضل عما كانت عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه عقد على طريق السلف نطاقا، وتمسك به وأقام الحجج والبراهين عليه، فصار المقتدي به في ذلك السالك سبيله في الدلائل

(1) فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك (18/1).

يسمى أشعريًا.

ولقد قلت مرة للشيخ الإمام رحمه الله - يقصد والده الإمام المجتهد تقي الدين السبكي - : أنا أعجب من الحافظ ابن عساكر في عَدِّه طوائفَ من أتباع الشيخ، ولم يذكر إلا نزرا يسيرا، وعددا قليلا، ولو وفَّى الاستيعابَ حقَّه لاستوعب غالب علماء المذاهب الأربعة، فإنهم برأي أبي الحسن يدينون الله تعالى، فقال: إنما ذكر من اشتهر بالمناضلة عن أبي الحسن، وإلا فالأمر على ما ذكرت من أن غالب علماء المذاهب معه.

وقد ذكر الشيخ شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن عقيدته اجتمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة، ووافقه على ذلك من أهل عصره شيخ المالكية في زمانه أبو عمرو بن الحاجب، وشيخ الحنفيَّة جمال الدين الحصيريّ"[1].اهـ.

وقال في موضع آخر:

"قال المآيُرْقِيُّ: ولم يكن أبو الحسن أول متكلم بلسان أهل السنة؛ إنما جرى على سَنَنِ غيره، وعلى نصرة مذهب معروف، فزاد المذهب حجة وبيانا ولم يبتدع مقالة اخترعها ولا مذهبا انفرد به، ألا ترى أن مذهب أهل المدينة نسب إلى مالك، ومن كان على مذهب أهل المدينة يقال له مالكيّ، ومالك إنما جرى على سنن من كان قبله وكان كثير الاتباع لهم، إلا أنه لمّا زاد المذهب بيانا وبسطا عزي إليه، كذلك أبو الحسن الأشعري، لا فرق، ليس له في مذهب السلف أكثر من بسطه وشرحه وتواليفه في نصرته".

ثم ذكر المآيُرْقِيُّ رسالة الشيخ أبى الحسن القابسي المالكي، التي يقول فيها: واعلموا أن أبا الحسن الأشعري لم يأت من علم الكلام إلا ما أراد به إيضاح السنن والتثبت عليها.

إلى أن يقول القابسيّ: وما أبو الحسن إلا واحداً من جملة القائمين في نصرة الحق، ما سمعنا من أهل الإنصاف من يؤخره عن رتبة ذلك، ولا من يؤثر عليه في

(1) طبقات الشافعية الكبرى(365/3).

عصره غيره، ومن بعده من أهل الحق سلكوا سبيله"[1].انتهى.

5) - استمداد علم التوحيد:

واستمداده من الأدلة النقلية - أي الكتاب والسنة والإجماع - والعقلية.

قال الشيخ العلامة عبد الغني النابلسي رحمه الله تعالى في "شرح إضاءة الدجنة": "واستمداد هذا العلم من علم التّفسير والحديث، ومن الإجماع، وحكم العقل، والقرآن العظيم وحده كاف في الاستمداد عند أهل الهداية والرشاد"[2].

6) - حكم علم التوحيد:

وأما حكم هذا العلم فهو الوجوب، كما بين ذلك الناظم رحمه الله تعالى في هذه المنظومة بقوله:

وَبَعْدُ فَالعِلْمُ بِأَصْلِ الدِّينِ ... مُحَتَّمٌ يَحْتَاجُ لِلتَّبْيِينِ

وهذا الوجوب عيني فيما يخصُّ الدليل الإجمالي، وكفائي فيما يخصُّ الدليل التفصيلي.

قال الناظم رحمه الله تعالى في شرحه البيت السابق من شرحه لمنظومته: "يعني أن تعلم التوحيد وتعليمه واجب شرعا وجوبا محتما؛ أي لا ترخيص فيه؛ لقوله تعالى ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد:19]، عينياً في العيني منه، وهو: ما يخرج به المكلف من التقليد إلى التحقيق، وأقله معرفة كل عقيدة بدليل ولو جمليا، وكفائياً في الكفائي منه، وهو: ما يقتدر معه على تحقيق مسائله، وإقامة الأدلة التفصيلية عليها، وإزالة الشبه عنها بقوة".انتهى.

7) - مسائل علم التوحيد:

وأما مسائله، فهي: القضايا المبرهن عليها فيه بالبراهين اليقينية، والقواطع النقلية.

قال العلامة اليوسي رحمه الله تعالى: "وأما مسائل هذا العلم فهي القضايا المثبتة فيه إما بالبراهين القطعية كثبوت الصانع وصفاته المصححة للفعل، وإما بالدلائل

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى:(367/3).

(2) (ص: 24).

النقلية كالنشر والحشر .

8) - **فضل علم التوحيد:**

علم التوحيد هو أشرف العلوم الشرعية وأفضلها؛ إذ مَعْلُومُهُ أشرف المعلومات وأفضلها، والعلم تابع لمعلومه في الشرف.

قال العلامة الشيخ عليش رحمه الله تعالى في شرح "إضاءة الدجنة": "قال الرماصي في شرحه على "أم البراهين": وأما فضيلته؛ فاعلم أن شرف العلم بشرف المعلوم، ولا شك أن الغرض الأهم والمقصود الأعظم من هذا العلم: معرفة ذات الله تعالى[1]، وصفاته، وكيفية أفعاله.

ومعرفة الله تعالى أشرف المعلومات؛ فهو أشرف العلوم.

والأدلة المستعملة فيه قطعية، وفي غيره ظنية.

والسعادة الأبدية لا تحصل إلا به، ولأن الخطأ فيه موجب للكفر والبدع، فيكون إصابة الحق فيه موجبا للخلود في دار القرار.

ولأن سائر العلوم لا تراد لنفسها. وإنما تراد للعمل بها، والعلوم العقلية تراد لنفسها؛ كالعلم بالله تعالى، وما يراد لنفسه أفضل مما يراد لغيره.

ولأن سائر العلوم ينقطع بفناء المكلف، وعلم التوحيد لا ينقطع، بل يزداد وضوحا؛ فإنه يصير ضروريا بعدما كان كسبياً.

ولأنه أصل للعلوم الدينية، وهذا كله يدل على شرفه. قال الله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران:18].

قال صاحب "التذكرة": ولا خلاف أن المراد بأولي العلم هنا: العلماء بالتوحيد؛ ففضَّلَهُم بهذا الفضل العظيم، فإنه جمعهم مع نفسه وأنبيائه وملائكته، وهذا غاية في الفضل، لم يصل إليها غيرهم من العلماء"[2].انتهى.

وقال العلامة المقري رحمه الله في "إضاءة الدجنة":

---

(1) أي ما يجب وما يجوز وما يستحيل في حقها، وأما معرفة حقيقة الذات الإلهية فلا سبيل إلى ذلك.

(2) (ص: 83 - 84).

وبعــــدُ فالعلــــوم ذَاتُ كَثْــــرَهْ ... وبعْــــضُها لــــه مَــــزِيدُ الأَثْــــرَهْ
وَنُــوِّعَتْ إلــى اعــتقادٍ وعَمَــل ... والأَوَّلُ الكــلامُ مُــسْتَذْنِي الأَمَــلْ
وَكُــلُّ عِلْــمٍ للمَــزِيَّةِ اكْتَــسَبْ ... فالفَــضْلُ مِــنْ مَعْلُــومِهِ لَــهُ انْتَــسَبْ
وَكَــيْفَ لا وهْــوَ مُفِــيدٌ لِلْــوَرَى ... عِلْمــاً بِمَــنْ أَنْــشَأَهُمْ وَصَــوَّرَا
وحُكْمُــهُ علــى البَــرَايا انْحَــتَمَا ... وبالــنَّجَاةِ فَــازَ مــن لَــهُ انْتَمَــى
لأَنَّــهُ بِــنُورِهِ يُــنْقِذُ مِــنْ ... ظُلْمَــةِ تَقْلِــيدٍ فَــنَفْعُهُ ضُــمِنْ

وقال العلامة علي الأجهوري رحمه الله تعالى في "عقيدته":

وبعــــدُ فَالعُلُــــومُ بَاليَقِــــينِ ... أَجَلُّهَــا عِلْــمُ أُصُــولِ الــدِّينِ

قال في "شرحها": "لأن ما سواه من العلوم الشرعية كالتفسير والحديث والفقه وأصوله كلها مبنية عليه".

9) - نسبة علم التوحيد:

هو أصل العلوم الشرعية.

قال العلامة اليوسي رحمه الله تعالى: "وأما نسبة هذا العلم من العلوم الدينية، كالتفسير والحديث والأصول والفقه، فهو كلي لها وهي له جزئيات، وذلك لأن المفسر ينظر في الكتاب فقط. والمُحَدِّث في السنة فقط، والأصولي في الدليل الشرعي فقط، والفقيه في فعل المكلف فقط، والمتكلم ينظر في الأعم وهو الموجود. فيقسمه إلى قديم وإلى حادث، ويقسم الحادث إلى قائم بنفسه وهو الجوهر، وقائم بغيره وهو العرض. ويقسم العرض إلى ما تشترط فيه الحياة كالعلم، وما لا كالبياض. ثم ينظر في القديم وأنه واحد لا تكثر في ذاته ولا يتركب، وأنه تجب له صفات وتستحيل عليه صفات وتجوز في حقه أحكام، وأن الفعل جائز في حقه، وأن العالم كله حادث من صنعه، وأنه دليل عليه، وأن بعث الرسل من أفعاله الجائزات، وأنه قادر على تصديقهم بالمعجزات، وأنه وقع هذا الجائز، وحينئذ ينقطع حكم العقل ويتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم ما يرد منه من قول أو فعل أو تقرير.

فإذا بين المتكلم أن كل ما يرد من قبل الرسول حق، أخذ المفسر واحدا من

هذا الوارد، وهو القرآن؛ فيتكلم عليه. وأخذ المحدث واحدا فقط وهو الحديث، وأخذ الأصولي واحدا فقط، وهو الدليل الشرعي من الكتاب والسنة والإجماع، وأخذ الفقيه واحدا فقط، وهو فعل المكلف من نسبته إلى الفعل الشرعي. وهذه كلها إنما تثبت بعلم الكلام، فهو كلي لها. وأنت خبير بأن ما ذكرنا إنما هو بين الموضوعات لا الفنون أنفسها، ولكنها توصف بحسب موضوعاتها"[1] انتهى، وهو نفيس جدا.

10) - فائدة علم التوحيد:

وأما فائدة هذا العلم فهي معرفة الله تعالى، أي: ما يجب له سبحانه وما يجوز في حقه، وما يستحيل في حقه سبحانه وتعالى، وكذا ما يتعلق برسله.

وقال الشيخ عبد الغني النابلسي رحمه الله تعالى في فائدته: "أن يصير الإيمان والتصديق بالأحكام الشرعية مُتَيَقَّناً مُحْكَماً لا تزلزله شبه المبطلين، ومنفعته في الدنيا: انتظام أمر المعاش بالمحافظة على العدل والمعاملة التي يُحتاج إليها في بقاء النوع الإنساني على وجه لا يؤول إلى الفساد. وفي الآخرة: النجاة من العذاب المترتب على الكفر وسوء الاعتقاد"[2].

---

(1) انظر: شرح إضاءة الدجنة لعليش (ص:82 - 83).

(2) شرح إضاءة الدجنة للنابلسي (ص:26).

نص المنظومة

1- الحَمْدُ لِلهِ عَلَى صِلَاتِه   ثُمَّ سَلَامُ اللهِ مَعَ صَلَاتِهِ
2- عَلَى نَبِيٍّ جَاءَ بِالتَّوْحِيدِ   وَقَدْ خَلَا الدِّينُ عَنِ التَّوْحِيدِ
3- فَأَرْشَدَ الخَلْقَ لِدِينِ الحَقِّ   بِسَيْفِهِ وَهَدْيِهِ لِلْحَقِّ
4- مُحَمَّدِ العَاقِبِ لِرُسْلِ رَبِّهِ   وآلِهِ وَصَحْبِهِ وَحِزْبِهِ
5- وَبَعْدُ فَالعِلْمُ بِأَصْلِ الدِّينِ   مُحَتَّمٌ يَحْتَاجُ لِلتَّبْيِينِ
6- لَكِنْ مِنَ التَّطْوِيلِ كَلَّتِ الهِمَمْ   فَصَارَ فِيهِ الاخْتِصَارُ مُلْتَزَمْ
7- وَهَذِهِ أُرْجُوزَةٌ لَقَّبْتُهَا   جَوْهَرَةَ التَّوْحِيدِ قَدْ هَذَّبْتُهَا
8- وَاللهَ أَرْجُو فِي القَبُولِ نَافِعَا   بِهَا مُرِيداً فِي الثَّوَابِ طَامِعَا
9- فَكُلُّ مَنْ كُلِّفَ شَرْعاً وَجَبَا   عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مَا قَدْ وَجَبَا
10- لِلهِ وَالجَائِزَ وَالمُمْتَنِعَا   وَمِثْلَ ذَا لِرُسْلِهِ فَاسْتَمِعَا
11- إِذْ كُلُّ مَنْ قَلَّدَ فِي التَّوْحِيدِ   إِيمَانُهُ لَمْ يَخْلُ مِنْ تَرْدِيدِ
12- فَفِيهِ بَعْضُ القَوْمِ يَحْكِي الخُلْفَا   وَبَعْضُهُمْ حَقَّقَ فِيهِ الكَشْفَا
13- فَقَالَ:إِنْ يَجْزِمْ بِقَوْلِ الغَيْرِ   كَفَى وَإِلَّا لَمْ يَزَلْ فِي الضَّيْرِ
14- وَاجْزِمْ بِأَنَّ أَوَّلاً مِمَّا يَجِبْ   مَعْرِفَةٌ وَفِيهِ خُلْفٌ مُنْتَصِبْ
15- فَانْظُرْ إِلَى نَفْسِك ثُمَّ انْتَقِلِ   لِلْعَالَمِ العُلْوِي ثُمَّ السُّفْلِي
16- تَجِدْ بِهِ صُنْعاً بَدِيعَ الحِكَمِ   لَكِنْ بِهِ قَامَ دَلِيلُ العَدَمِ
17- وَكُلُّ مَا جَازَ عَلَيْهِ العَدَمْ   عَلَيْهِ قَطْعاً يَسْتَحِيلُ القِدَمْ
18- وَفُسِّرَ الإِيمَانُ بِالتَّصْدِيقِ   وَالنُّطْقُ فِيهِ الخُلْفُ بِالتَّحْقِيقِ
19- فَقِيلَ:شَرْطٌ كَالعَمَلْ وَقِيلَ بَلْ   شَطْرٌ وَالاِسْلَامَ اشْرَحَنَّ بِالعَمَلْ

20- مِـثَالُ هَـذَا الحَـجُّ والـصَّلَاةُ كَـذَا الـصِّيَامُ فَـادْرِ والـزَّكَاةُ
21- وَ رُجِّحَتْ زِيَادَةُ الإِيمَانِ بِمَا تَـزِيدُ طَاعَةُ الإِنْسَانِ
22- وَنَقْـصُهُ بِنَقْصِهَا وَقِيلَ:لا وَقِيلَ لَا خُلْفَ كَذَا قَدْ نُقِلَا
23- فـواجب لـه الوجـود وَالقِدَم كَـذَا بَقَـاءٌ لَا يُـشَابُ بِالعَدَمْ
24- وَأَنَّـهُ لِمَا يَنَالُ العَدَم مُخَالِفٌ بُـرْهَانُ هَـذَا القِدَمْ
25- قِيَامُهُ بِالنَّفْسِ وَحْدَانِيَّه مُنَزَّهاً أَوْصَافُهُ سَنِيَّه
26- عَنْ ضِدٍ أَوْ شَبَهٍ أَوْ شَرِيكٍ مُطْلَقاً وَوَالِدٍ كَذَا الوَلَدُ وَالأَصْدِقَا
27- وَقُدْرَةٌ إِرَادَةٌ وَغَايَرَتْ أَمراً وَعِلْماً وَالرِّضَا كَمَا ثَبَتْ
28- وَعِلْمُهُ وَلَا يُقَالُ مُكْتَسَبْ فَاتَّبِعْ سَبِيلَ الحَقِّ وَاطْرَحِ الرِّيَبْ
29- حَيَاتُهُ كَذَا الكَلَامُ وَالسَّمْعُ ثُمَّ البَصَرُ بِذِي أَتَانَا السَّمْعُ
30- فَهَلْ لَهُ إِدْرَاكٌ أَوْ لَا خُلْفُ وَعِنْدَ قَوْمٍ صَحَّ فِيهِ الوَقْفُ
31- حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مُرِيدُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مَا يَشَا يُرِيدُ
32- مُتَكَلِّمٌ ثُمَّ صِفَاتُ الذَّاتِ لَيْسَتْ بِغَيْرٍ أَوْ بِعَيْنِ الذَّاتِ
33- فَقُدْرَةٌ بِمُمْكِنٍ تَعَلَّقَتْ بِلَا تَنَاهِي مَا بِهِ تَعَلَّقَتْ
34- وَوَحْدَةً أَوْجِبْ لَهَا وَمِثْلُ ذِي إِرَادَةٌ والعِلْمُ لَكِنْ عَمَّ ذِي
35- وعَمَّ أَيْضاً وَاجِباً وَالمُمْتَنِعْ وَمِثْلُ ذَا كَلَامُهُ فَلْنَتَّبِعْ
36- وَكُلُّ مَوْجُودٍ أَنِطْ لِلسَّمْعِ بِهْ كَذَا البَصَرُ إِدْرَاكُهُ إِنْ قِيلَ بِهْ
37- وَغَيْرُ عِلْمٍ هَذِهِ كَمَا ثَبَتْ ثُمَّ الحَيَاةُ مَا بِشَيْ تَعَلَّقَتْ
38- وَعِنْدَنَا أَسْمَاؤُهُ العَظِيمَهْ كَذَا صِفَاتُ ذَاتِهِ قَدِيمَهْ
39- واخْتِيرَ أَنَّ اسْمَاهُ تَوْقِيفِيَّهْ كَذَا الصِّفَاتُ فَاحْفَظِ السَّمْعِيَّهْ
40- وكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهَا أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا
41- ونَزِّه القُرْآن أَيْ كَلَامَهْ عَنِ الحُدُوثِ واحْذَر انْتِقَامَهْ
42- فَكُلُّ نَصٍّ لِلْحُدُوثِ دَلَّا احْمِلْ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي قَدْ دَلَّا

43- وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّ ذِي الصِّفَاتِ ... فِي حَقِّهِ كَالكَوْنِ فِي الجِهَاتِ

44- وَجَائِزٌ فِي حَقِّهِ مَا أَمْكَنَا ... إِيجَاداً إِعْدَاماً كَرَزْقِهِ الغِنَى

45- فَخَالِقٌ لِعَبْدِهِ وَمَا عَمِلْ ... مُوفِّقٌ لمن أراد أن يَصِلْ

46- وخاذِلٌ لمن أراد بُعْدَهْ ... ومُنْجِزٌ لمن أراد وَعْدَهْ

47- فَوْزُ السَّعِيدِ عِنْدَهُ فِي الأَزَلِ ... كَذَا الشَّقِيُّ ثُمَّ لَمْ يَنْتَقِلِ

48- وَعِنْدَنَا لِلْعَبْدِ كَسْبٌ كُلِّفَا ... وَلَمْ يَكُنْ مُؤَثِّراً فَلْتَعْرِفَا

49- فَلَيْسَ مَجْبُوراً وَلَا اخْتِيَارَا ... وَلَيْسَ كُلًّا يَفْعَلُ اخْتِيَارَا

50- فَإِنْ يُثِبْنَا فَبِمَحْضِ الفَضْلِ ... وَإِنْ يُعَذِّبْ فَبِمَحْضِ العَدْلِ

51- وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الصَّلَاحَ وَاجِبُ ... عَلَيْهِ زُورٌ، مَا عَلَيْهِ وَاجِبُ

52- أَلَمْ يَرَوْا إِيلَامَهُ الأَطْفَالَا ... وَشِبْهِهَا، فَحَاذِرِ المِحَالَا

53- وَجَائِزٌ عليه خَلْقُ الشَّرِّ ... والخَيْرِ كالإسلام وجَهْلِ الكُفْرِ

54- وَوَاجِبٌ إيمَانُنَا بالقَدَرِ ... وَبِالقَضَا كَمَا أَتَى فِي الخَبَرِ

55- وَمِنْهُ أَنْ يُنْظَرَ بِالأَبْصَارِ ... لَكِنْ بِلَا كَيْفٍ وَلَا انْحِصَارِ

56- لِلْمُؤْمِنِينَ، إِذْ بِجَائِزٍ عُلِّقَتْ ... هَذَا وَلِلْمُخْتَارِ دُنْيَا ثَبَتَتْ

57- وَمِنْهُ إِرْسَالُ جَمِيعِ الرُّسُلِ ... فَلَا وُجُوبَ بَلْ بِمَحْضِ الفَضْلِ

58- لَكِنْ بِذَا إِيمَانُنَا قَدْ وَجَبَا ... فَدَعْ هَوَى قَوْمٍ بِهِمْ قَدْ لَعِبَا

59- وَوَاجِبٌ فِي حَقِّهِم الأمَانَهْ ... وَصِدْقُهُمْ، وَضِفْ لَهُ الفَطَانَهْ

60- وَمِثْلُ ذَا تَبْلِيغُهُمْ لِمَا أَتَوْا ... وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّهَا كَمَا رَوَوْا

61- وَجَائِزٌ فِي حَقِّهِمْ كَالأَكْلِ ... وَكَالجِمَاعِ لِلنِّسَا فِي الحِلِّ

62- وَجَامِعُ مَعْنَى الَّذِي تَقَرَّرَا ... شَهَادَتَا الإِسْلَامِ فَاطْرَحِ المِرَا

63- ولم تَكُنْ نُبُوَّةٌ مُكْتَسَبَهْ ... وَلَوْ رَقَى فِي الخيرِ أعْلَى عَقَبَهْ

64- بَلْ ذَاكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ لِمَنْ ... يَشاء جَلَّ اللهُ وَاهِبُ المِنَنْ

65- وأَفْضَلُ الخَلْقِ عَلَى الإِطْلَاقِ ... نَبِيُّنَا فَمِلْ عَنِ الشِّقَاقِ

66- والأَنْبِيَا يَلُونَهُ فِي الفَضْلِ ... وَبَعْدَهُمْ مَلَائِكَةٌ ذِي الفَضْلِ
67- هَذَا وَقَوْمٌ فَصَّلُوا إِذْ فَضَّلُوا ... وَبَعْضُ كُلٍّ بَعْضَهُ قَدْ يَفْضُلُ
68- بِالْمُعْجِزَاتِ أُيِّدُوا تَكَرُّمَا ... وَعِصْمَةُ البَارِي لِكُلٍّ حَتِّمَا
69- وخُصَّ خَيْرُ الخَلْقِ أَنْ قَدْ تَمَّمَا ... بِهِ الجَمِيعَ رَبُّنَا وَعَمَّمَا
70- بِعْثَتَهُ فَشَرْعُهُ لَا يُنْسَخُ ... بِغَيْرِهِ حَتَّى الزَّمَانُ يُنْسَخُ
71- وَنَسْخُهُ لِشَرْعِ غَيْرِهِ وَقَعْ ... حَتْماً أَذَلَّ اللهُ مَنْ لَهُ مَنَعْ
72- وَنَسْخُ بَعْضِ شَرْعِهِ بِالبَعْضِ ... أَجِزْ، وَمَا فِي ذَا لَهُ مِنْ غَضِّ
73- وَمُعْجِزَاتُهُ كَثِيرَةٌ غُرَرْ ... مِنْهَا كَلَامُ اللهِ مُعْجِزُ البَشَرِ
74- واجْزِمْ بِمِعْرَاجِ النَّبِي كما رَوَوْا ... وبَرِّئَنْ لِعَائِشَةْ مِمَّا رَمُوْا
75- وَصَحْبُهُ خَيْرُ القُرُونِ فَاسْتَمِعْ ... فَتَابِعِيٌّ فَتَابِعٌ لِمَنْ تَبِعْ
76- وخَيْرُهُمْ مَنْ وَلِي الخِلَافَةْ ... وَأَمْرُهُمْ فِي الفَضْلِ كَالخِلَافَةْ
77- يَلِيهِمْ قَوْمٌ كِرَامٌ بَرَرَهْ ... عِدَّتُهُمْ سِتٌّ تَمَامُ العَشَرَهْ
78- فَأَهْلُ بَدْرٍ العَظِيمِ الشَّانِ ... فَأَهْلُ أُحُدٍ فَبَيْعَةُ الرِّضْوَانِ
79- وَالسَّابِقُونَ فَضْلُهُمْ نَصّاً عُرِفْ ... هَذَا وَفِي تَغْيِينِهِمْ قَدِ اخْتُلِفْ
80- وأَوِّلِ التَّشَاجُرَ الَّذِي وَرَدْ ... إِنْ خُضْتَ فِيهِ وَاجْتَنِبْ دَاءَ الحَسَدْ
81- وَمَالِكٌ وَسَائِرُ الأَئِمَّهْ ... كَذَا أَبُو القَاسِمِ هُدَاةُ الأُمَّهْ
82- فَوَاجِبٌ تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمُ ... كَذَا حَكَى القَوْمُ بِلَفْظٍ يُفْهَمُ
83- وأَثْبِتَنَّ لِلْأَوْلِيَا الكَرَامَهْ ... وَمَنْ نَفَاهَا فَانْبِذَنْ كَلَامَهْ
84- وَعِنْدَنَا أَنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ ... كَمَا مِنَ القُرْآنِ وَعْداً يُسْمَعُ
85- بِكُلِّ عَبْدٍ حَافِظُونَ وُكِّلُوا ... وَكَاتِبُونَ خِيرَةٌ لَنْ يُهْمِلُواْ
86- مِنْ أَمْرِهِ شَيْئاً فَعَلْ وَلَوْ ذَهَلْ ... حَتَّى الأَنِينَ فِي المَرِض كَمَا نُقِلْ
87- فَحَاسِبِ النَّفْسَ وَقَلِّلِ الامَلَا ... فَرُبَّ مَنْ جَدَّ لِأَمْرٍ وَصَلَا
88- وَوَاجِبٌ إِيمَانُنَا بِالمَوْتِ ... وَيَقْبِضُ الرُّوحَ رَسُولُ المَوْتِ

89- وَمَــيِّتٌ بِعُمْــرِهِ مَــنْ يُقْــتَلُ وَغَيْــرُ هَــذَا بَاطِــلٌ لَا يُقْــبَلُ
90- وَفِي فَنَا النَّفْسِ لَدَى النَّفْخِ اخْتَلَفْ واسْتَظْهَرَ السُّبْكِي بَقَاهَا اللَّذْ عُرِفْ
91- عَجْبُ الذَّنَبِ كَالرُّوحِ لَكِنْ صَحَّحَا الْمزْنِــيُّ لِلْبِلَــى وَوَضَّــحَا
92- وَكُـلُّ شَـيْءٍ هَالِـكٌ قَـدْ خَصَّـصُوا عُمُـومَهُ فَاطْلُـبْ لِمَـا قَـدْ لَخَّـصُواْ
93- وَلَا تَخُـضْ فِـي الرُّوحِ إِذْ مَـا وَرَدَا نَـصٌّ عَـنِ الـشَّارِعِ لَكِـنْ وُجِـدَا
94- لِمَالِــكٍ هِــيَ صُــورَةٌ كَالجَـسَدْ فَحَــسْبُكَ الـنَّصُّ بهــذَا الـسَّنَدْ
95- وَالعَقْــلُ كالــرُّوحِ لَكِــنْ قَــرَّرُوا فِـيهِ خِلَافـاً فَانْظُـرَنْ مَـا فَـسَّرُواْ
96- سُــؤَالُنَا ثُــمَّ عَــذَابُ القَبْــرِ نَعِــيمُهُ وَاجِــبْ كَــبَعْثِ الحَـشْرِ
97- وَقُــلْ يُعَــادُ الجِـسْمُ بالتَّحْقِــيقِ عَـنْ عَـدَمٍ، وَقِـيلَ عَـنْ تَفْـرِيقِ
98- مَحْضَيْنِ، لَكِـنْ ذَا الخِلَافُ خُـصَّا بِالأَنْبِــيَا، وَمَــنْ عَلَــيْهِمْ نُــصَّا
99- وَفِــي إِعَــادَةِ العَــرَضِ قَــوْلَانِ وَرُجِّحَــتْ إِعَــادَةُ الأَعْــيَانِ
100- وَفِـي الـزَّمَنْ قَـوْلَانِ، وَالحِسَابُ حَــقٌّ وَمَــا فِــي حَقِّــهِ ارْتِــيَابُ
101- فالــسَّيِّئَاتُ عِــنْدَهُ بِالمِــثْلِ وَالحَــسَنَاتُ ضُــوعِفَتْ بِالفَـضْلِ
102- وَبِاجْتِــنَابٍ لِلْكَبَائِــرِ تُغْفَــرُ صَــغَائِرٌ وَجَــا الوُضُــو يُكَفِّــرُ
103- وَالـيَوْمُ الآخِرُ ثُمَّ هَوْلُ المَوْقِفِ حَـقٌّ، فَخَفِّـفْ يَـا رَحِـيمُ وَاسْـعِفِ
104- وَوَاجِـبٌ أَخْـذُ العِبَادِ الـصُّحُفَا كَمَــا مِــنَ القُــرْآنِ نَـصّاً عُـرِفَا
105- وَمِــثْلُ هَــذَا الــوَزْنُ وَالمِيــزَانُ فَــتُوزَنُ الكُــتْبُ أَو الأَعْــيَانُ
106- كَـذَا الـصِّرَاطُ فَالعِـبَادُ مُخْـتَلِفْ مُــرُورُهُمْ فَــسَالِمٌ وَمُنْــتَلِفْ
107- وَالعَـرْشُ وَالكُرْسِـيُّ ثُـمَّ القَلَـمْ وَالكَاتِــبُونَ اللَّــوْحُ كُــلٌّ حِكَــمْ
108- لَا لِاحْتِــيَاجٍ وَبِهَــا الإِيمَــانُ يَجِــبْ عَلَــيْكَ أَيُّهَــا الإِنْــسَانُ
109- وَالـنَّارُ حَـقٌّ أُوجِـدَتْ كَالجَـنَّهْ فَــلَا تَمِــلْ لِجَاحِــدٍ ذِي جِــنَّهْ
110- دَارَا خُلُـودٍ لِلـسَّعِيدِ وَالـشَّقِي مُعَــذَّبٌ مُــنَعَّمٌ مَهْمَــا بَقِــي
111- إِيمَانُــنَا بِحَــوْضِ خَيْـرِ الرُّسْـلِ حَـتْمٌ كَمَـا قَـدْ جَاءَنَـا فِـي الـنَّقْلِ

112- يَنَالُ شُرْباً مِنْهُ أَقْوَامٌ وَفَوْا   بعَهْدِهِمْ وَقُلْ يُذَادُ مَنْ طَغَوْا
113- وَوَاجِبٌ شَفَاعَةُ المُشَفَّعِ   مُحَمَّدٍ مُقَدَّماً لَا تَمْنَعِ
114- وَغَيْرُهُ مِنْ مُرْتَضَى الأَخْيَارِ   يَشْفَعُ كَمَا قَدْ جَاءَ فِي الأَخْبَارِ
115- إِذْ جَائِزٌ غُفْرَانُ غَيْرِ الكُفْرِ   فَلَا نُكَفِّرُ مُؤْمِناً بِالوِزْرِ
116- وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنْ ذَنْبِهِ   فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِرَبِّهِ
117- وَوَاجِبٌ تَعْذِيبُ بَعْضِ ارْتَكَبْ   كَبِيرَةً ثُمَّ الخُلُودُ مُجْتَنَبْ
117- وَصِفْ شَهِيدَ الحرْب بِالحَيَاةِ   وَرِزْقُهُ مِنْ مُشْتَهَى الجَنَّاتِ
119- وَالرِّزْقُ عِنْدَ القَوْمِ مَا بِهِ انْتُفِعْ   وَقِيلَ لَا بَلْ مَا مُلِكْ وَمَا اتُّبِعْ
120- فَيَرْزُقُ اللهُ الحَلَالَ فَاعْلَمَا   وَيَرْزُقُ المَكْرُوهَ وَالمُحَرَّمَا
121- فِي الاكْتِسَابِ وَالتَّوَكُّلِ اخْتُلِفْ   وَالرَّاجِحُ التَّفْصِيلُ حَسْبَمَا عُرِفْ
122- وَعِنْدَنَا الشَّيْءُ هُوَ المَوْجُودُ   وثَابِتٌ فِي الخَارِجِ المَوْجُودُ
123- وُجُودُ شَيْءٍ عَيْنُهُ، وَالجَوهَرُ   الفَرْدُ حَادِثٌ عِنْدَنَا لَا يُنْكَرُ
124- ثُمَّ الذُّنُوبُ عِنْدَنَا قِسْمَانِ   صَغِيرَةٌ كَبِيرَةٌ، فَالثَّانِي
125- مِنْهُ المَتَابُ وَاجِبٌ فِي الحَالِ   وَلَا انْتِقَاضَ إِنْ يَعُدْ لِلْحَالِ
126- لَكِنْ يُجَدِّدُ تَوْبَةً لِمَا اقْتَرَفْ   وَفِي القَبُولِ رَأْيُهُمْ قَد اخْتَلَفْ
124- وَحِفْظُ دِينٍ ثُمَّ نَفْسٍ مَالٌ نَسَبْ   وَمِثْلُهَا عَقْلٌ وَعِرْضٌ قَدْ وَجَبْ
128- وَمَنْ لِمَعْلُومٍ ضَرُورَةً جَحَدْ   مِنْ دِينِنَا يُقْتَلُ كُفْراً لَيْسَ حَدْ
129- وَمِثْلُ هَذَا مَنْ نَفَى لِمُجْمَعِ   أَوِ اسْتَبَاحَ كَالزِّنَى فَلْتَسْمَعِ
130- وَوَاجِبٌ نَصْبُ إِمَامٍ عَدْلِ   بِالشَّرْعِ، فَاعْلَمْ لَا بِحُكْمِ العَقْلِ
131- فَلَيْسَ رُكْناً يُعْتَقَد فِي الدِّين   وَلَا تَزِغْ عَنْ أَمْرِهِ المُبِينْ
132- إِلَّا بِكُفْرٍ فَانْبِذَنَّ عَهْدَهُ   فَاللهُ يَكْفِينَا أَذَاهُ وَحْدَهُ
133- بِغَيْرِ هَذَا لَا يُبَاحُ صَرْفُهُ   وَلَيْسَ يُعْزَلُ إِنْ أُزِيلَ وَصْفُهُ
134- وَأْمُرْ بِعُرْفٍ وَاجْتَنِبْ نَمِيمَةْ   وَغِيبَةً وَخَصْلَةً ذَمِيمَةْ

135- كَالعُجْبِ وَالكِبْرِ وَدَاءِ الحَسَدِ ... وكَالمِرَاءِ والجَدَلْ فَاعْتَمِدِ

136- وَكُنْ كَمَا كَانَ خِيَارُ الخَلْقِ ... حَلِيفَ حِلْمٍ تَابِعاً لِلْحَقِّ

137- فَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفْ ... وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفْ

138- وَكُلُّ هَدْيٍ لِلنَّبِيِّ قَدْ رَجَحْ ... فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

139- فَتَابعِ الصَّالِحَ مِمَّنْ سَلَفَا ... وَجَانِبِ البِدْعَةَ مِمَّنْ خَلَفَا

140- هَذَا وَأَرْجُو اللهَ فِي الإِخْلَاصِ ... مِنَ الرِّيَاءِ ثُمَّ فِي الخَلَاصِ

141- مِنَ الرَّجِيمِ ثُمَّ نَفْسِي وَالهَوَى ... فَمَنْ يَمِلْ لِهَؤُلَاءِ فَقَدْ غَوَى

142- هَذَا وَأَرْجُو اللهَ أَنْ يَمْنَحَنَا ... عِنْدَ السُّؤَالِ مُطْلَقاً حُجَّتَنَا

143- ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الدَّائِمْ ... عَلَى نَبِيٍّ دَأْبُهُ المَرَاحِمْ

144- مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَعِتْرَتِهْ ... وَتَابِعٍ لِنَهْجِهِ مِنْ أُمَّتِهْ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الناظم رحمه الله تعالى:

الناظم هو: أبو الإمداد برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني المصري، أحد الأعلام والأئمة المشار إليهم بسعة الإطلاع وطول الباع في علم الحديث والتبحر في الأحكام، كان إليه المرجع في الفتاوى والمشكلات، أخذ عن أعلام منهم: المنياوي وعبد الكريم البرموني وسالم السنهوري وغيرهم. وعنه جماعة. له: هذا النظم المسمى بـ "جوهرة التوحيد" وشرحها بثلاثة شروح، و"نصيحة الإخوان في اجتناب شرب الدخان"، و"قضاء الوطر في نزهة النظر"، و"منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى"، وغيرها. توفي رحمه الله تعالى عام 1041هـ[1].

وافتتح رحمه الله تعالى هذا النظم بالبسملة، اقتداءً بكتاب الله تعالى الذي افتتح بالبسملة، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم:«**نبدأ بما بدأ الله به**» رواه مالك[2] هكذا مختصرا، وهو عند مسلم[3] وغيره من حديث جابر مطولا بلفظ: «**ابدأ بما بدأ الله به**».

وأما حديث: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بباسم الله فهو أبتر**» فلا يصح، وقيل: إنه حديث موضوع[4].

فإن قيل: هذا النظم شعر، وقد قال الزهري رحمه الله: "مضت السُّنَّةُ أن لا

(1) انظر: شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (291/1).

(2) موطأ مالك (372/1، كتاب الحج، باب البدء بالصفا في السعي، ح:126).

(3) صحيح مسلم (886/2، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ح:1218).

(4) وسيأتي تحقيق ذلك والكلام عليه في الكتاب الثالث من هذه السلسلة الذي خصصته لشرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث بإذن الله تعالى.

يكتب في الشعر: بسم الله الرحمان الرحيم"، ونحوه عن الشعبي حاكيا الإجماع[1].

أُجِيب: بأن لا إجماع، وقد أجاز ذلك بعض السلف، فقال سعيد بن جبير رحمه الله: "لا يصلح كتاب إلا أوله: بسم الله الرحمان الرحيم؛ وإن كان شعرا"، نقله عنه الخطيب البغدادي في "الجامع لآداب الراوي والسامع"[2]، وقال: "تابعه على ذلك أكثر المتأخرين، وهو الذي نختاره ونستحبه .

وجواب آخر للصاوي رحمه الله في "شرحه لهذا النظم: "إن الشعر الذي لا يُبْدَأُ بالبسملة هو ما احتوى على مدح من لا يجوز مدحه، أو ذم من لا يجوز ذمه. وأما هذا الكتاب فموضوعه علم التوحيد، وهو أشرف العلوم، فكان من الأمور ذوات البال قطعا"[3].

قال الشيخ الصاوي رحمه الله: "وأفرد البسملة عن الشعر، ولم يأت بها نظما كما فعل الشاطبي في قوله:

(بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلا)

لأنه يعسر الإتيان بها على هيئتها من غير تغيير بخلاف الحمدلة، ولأنه خلاف الأولى"[4].

والباء من "بسم" باء الملابسة، وهي المصاحبة، وهي الإلصاق أيضا، فهذه مترادفات في الدلالة على هذا المعنى. وهي كما في قوله تعالى: ﴿ تَنبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾ [المؤمنون:20]، وقولهم بالرفاء والبنين". وهذا المعنى هو أكثر معاني الباء وأشهرها، قال سيبويه: الإلصاق لا يفارق الباء، وإليه ترجع تصاريف معانيها. ولذلك قال صاحب "الكشاف": "وهذا الوجه - أي الملابسة - أعرب وأحسن"؛ أي" أحسن من جعل الباء للآلة، وأعرب؛ أي: أدخل في العربية، وأحسن؛ لما فيه

---

(1) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (127/1)، والجامع لآداب الراوي والسماع للخطيب البغدادي (164/1).

(2) الجامع لآداب الراوي والسماع للخطيب البغدادي (164/1).

(3) (ص:44).

(4) المصدر السابق.

من زيادة التبرك بملابسة جميع أجزاء الفعل لاسمه تعالى"[1].

والاسم: ما دل على مسمى، فإن أريد به مدلوله كان عين مسماه.

وهو مشتق من السمو، وهو: العلو؛ لعلوِّه على مسماه، وهذا مذهب البصريين.

أو من "وَسَمَ" بمعنى العلامة؛ لكونه علامة على مسماه، وهذا مذهب الكوفيين.

والأول هو الأقوى من جهة التصريف، والمتعين من جهة موافقته لقواعد أهل السنة.

أما من جهة التصريف؛ فإنه يصغَّر على "سمي"، ويجمع على "أسماء"، والتصغير والجمع يردان الأشياء إلى أصولها.

قال بعضهم:

واشْتَقَّ الاسمَ من سَمَا البصري ... واشْتَقَّهُ من وَسَم الكوفي

والمذهب المُقَدَّم الجِلِيَ ... دليله: الأسماء والسُّمي

وأما من جهة موافقته لقواعد أهل السنة؛ فلما هو مقرر عندهم؛ أن الله مسمى بأسمائه الحسنى سبحانه قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد فنائهم، وهو المذهب الحق.

قال العلامة أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في "عقيدته" المشهورة: "ما زال بصفاته قديما قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته. وكما كان بصفاته أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا. ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداث البرية استفاد اسم الباري. له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق. وكما أنه محيي الموتى بعد ما أحيا، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم"[2].اهـ.

والله: عَلَمٌ على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد.

---

(1) انظر: التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور(1/84).

(2) العقيدة الطحاوية (ص: 17).

وأصل الكلمة "إلاه"، وهي تطلق على كل معبود، ثم حذفت الهمزة، وعوض عنها بالألف واللام، فأصبحت "الله"، وصار اسما يختص بالمعبود الحق.

والذي عليه الجمهور أنه مشتق، وقد ضمَّن الشيخ المحقق الطيب ابن كيران رحمه الله تعالى في "شرح ألفية السير" معان اشتقاقاتها، فقال:

يا من تحجب عن إدراك باصرة ... ومن ترفع في عليائه شانا

ومن بعرفانه الأبرار قد طربت ... ومن هو المفزع المعهود إحسانا

ومن تحيرت الألباب فيه ومن ... إياه يعبد أهل الحق إذعانا

ومن به أنفس الكرام قد ولعت ... ونحوه سكنت تؤم رضوانا

ومن هو الدائم الباقي المقيم بلا ... حد وكل سوى فناؤه بانا

ومن إليه احتياج الخلق قاطبة ... وهو الغني على الإطلاق إيقانا

امنن على مذنب بتوبة خلصت ... وامنحه منك رضى وهبه غفرانا

وهذا الاسم - أي "الله" - هو أَجَلُّ أسمائه تعالى وأجمعها، وقيل: هو اسم الله الأعظم، ولذلك لم يسم به غيره، مصداقا لقولِه تعالى: ﴿ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴾ [مريم: 65] في أحد التفسيرات؛ بمعنى: هل هناك مشابه له في الاسم؟[1].

والرحمان الرحيم: اسمان من أسمائه تعالى الحسنى، دالان على اتصافه سبحانه وتعالى بصفة الرحمة.

والرحمان: الذي وسعت رحمته كل شيء في الدنيا والآخرة، لأن صيغة "فعلان" تدل على الامتلاء والكثرة.

والرحيم: الذي يختص المؤمنين برحمته في الآخرة.

❋❋❋❋❋

(قال الناظم رحمه الله):

1- الحَمْدُ لِلهِ عَلَى صِلَاتِهِ ... ثُمَّ سَلَامُ اللهِ مَعَ صَلَاتِهِ

قلت:

(1) انظر: تفسير القرطبي (120/11)، وزاد المسير لابن الجوزي (284/4).

الحَمْدُ لغة: الثناء.

وأما اصطلاحا فهو: "الثناء على الله تعالى بجميل صفاته الذاتية وغيرها".

وأما الشكر فهو: الثناء عليه بإنعامه.

ولهذا يقال: حمدت فلانا على علمه وسخائه، ولا يقال: شكرته على علمه.

فالحمد أعم.

قال ابن منظور: "الحمد والشكر متقاربان، والحمد أعمهما؛ لأنك تحمد الإنسان على صفاته الذاتية وعلى عطائه، ولا تشكره على صفاته"[(1)].

صِلَاتِهِ: بكسر الصاد، جمع صِلة، وهي العطية.

والحمد على الصلات إما بمعنى العطايا، فيكون حمدا على الصفة بواسطة، وإما بمعنى الإعطاء، وهو أولى؛ لأنه حمد على الصفة بلا واسطة[(2)].

سَلَامُ: السلام لغة: التحية.

واصطلاحا: التسليم من الآفات والمكروهات.

قال القاضي عياض رحمه الله: "وفي معنى السلام عليه ثلاثة وجوه:

أحدها:السلامة لك ومعك، ويكون السلام مصدرا؛ كاللذاذ واللذاذة.

الثاني: السلام على حفظك ورعايتك، متول لَه، وكفيل به، ويكون السلام هنا اسم الله تعالى.

الثالث:أن السلام بمعنى المسالمة لَه والانقياد، كما قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:65]"اهـ[(3)].

صَلَاتِهِ: الصلاة في اللغة: العطف والتعظيم.

ومعنى الصلاة على النبي: الرحمة المقرونة بالتعظيم.

قال العلامة الحليمي رحمه الله تعالى:" أما الصلاة في اللسان فهي

(1) لسان العرب (156/3).

(2) انظر:تحفة المريد (ص:13).

(3) الشفا بتعريف حقوق سيدنا المصطفى ﷺ (ص:288).

التعظيم...فإذا قلنا:" اللهم صل على محمد "؛ فإنما نريد به: اللهم عظِّم محمدا في الدنيا؛ بإعلاء ذكره وإظهار دعوته وإبقاء شريعته، وفي الآخرة؛ بتشفيعه في أمته وإجزال أجره ومثوبته وإبداء فضله للأولين والآخرين بالمقام المحمود، وتقديمه على كافة المقربين في اليوم المشهود"[(1)].

وقرن الناظم رحمه الله تعالى الصلاة مع السلام لما قاله الإمام النووي رحمه الله تعالى في "شرح مسلم":"وقد نصَّ العلماء على كراهة الاقتصار على الصلاة من غير تسليم"[(2)].

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى في "تذكرة الحفاظ"في ترجمة الحافظ الزاهد حمزة بن محمد الكِناني المصري، المتوفى رحمه الله تعالى سنة 357 هـ: "قال ابن منده: سمعت حمزة بن محمد الحافظ يقول: كنت أكتب الحديث ولا أكتب: (وسلَّم)، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، فقال لي: أما تختم الصلاة علي في كتابك؟!"[(3)].

وقال العلامة الحطاب الرعيني المالكي رحمه الله تعالى في "مواهب الجليل": "مسألة: شاع في كثير من كلام العلماء كراهة إفراد الصلاة عن السلام وعكسه. وممن صرح بالكراهة: النووي. قال السخاوي في القول البديع: وتوقف شيخنا - يعني ابن حجر - في إطلاق الكراهة، وقال: فيه نظر؛ نعم، يكره أن يفرد الصلاة ولا يسلم أصلا، أما لو صلى في وقت وسلم في وقت آخر فإنه يكون ممتثلا. اهـ. قال: ويتأيد بما في خطبة "مسلم" و"التنبيه" وغيرهما من مصنفات أئمة السنة من الاقتصار على الصلاة فقط...وذكر في الخاتمة منامات تقتضي أنه لا ينبغي إفراد الصلاة على التسليم.

ولم أقف لأحد من المالكية في ذلك على كلام، إلا ما رأيته في آخر نسخة من "المسائل الملفوظة" أنه يكره ذلك، ولم يعزه. وقال الشيخ زروق في "شرح

---

(1) انظر: شعب الإيمان للبيهقي (219/2).

(2) شرح مسلم (48/1).

(3) تذكرة الحفاظ (933/3).

الوغليسية": كره جمهور المحدثين إفراد الصلاة عن التسليم، وعكسه"[1].انتهى.

وتعقيبُ الحمدِ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمعنيين:

أولهما: امتثال قولِه تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝ ﴾[الشرح:4].

قال العلماء: معناه: أنه لا يذكر سبحانه إلا وقرن بذكره صلى الله عليه وآله وسلم معه[2].

قال حسان بن ثابت رضي الله عنه:

أَغَـــرُّ عَلَـــيْهِ لِلنُّـــبُوَّةِ خَـــاتَمٌ مِـــن اللهِ مَـــشْهُورٌ يَلُـــوحُ وَيُـــشْهَدُ

وَضَـــمَّ الإِلَـــهُ اسْـــمَ النَّبِـــيِّ مَـــع اسْـــمِهِ إِذَا قَـالَ فِـي الخَمْـسِ المُـؤَذِّنُ أَشْـهَدُ

وثانيهما: أن حمد الله تعالى على نعمه لا يتم إلا بالثناء على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنه صلى الله عليه وآله وسلم السبب في تلك النعم، ومفتاح كل فضل وخير، وذلك من باب قوله صلى الله عليه وآله وسلم: "**لا يشكرُ الله من لا يشكر الناس**"، رواه أحمد[3] وأبو داود[4]، والترمذي[5]، وقال:حديث حسن صحيح.

ولله در القائل:

مـــا أرســـلَ الـــرحمان أو يُرْسِـــلُ مـــن رحمـــةٍ تَـــصْعَدُ أو تَنْـــزِلُ

فـــي ملكـــوتِ الله أو مُلْكِـــهِ مِـــنْ كُـــلِّ مَـــا يخْـــتَصُ أو يَـــشْمَلُ

إلا وطـــه المـــصطفى عَـــبْدُهُ نَبِـــيُّهُ مُخْـــتَارُهُ المُرْسَـــلُ

وَاسِـــطَةٌ فـــيها وأصْـــلٌ لهـــا يَفْهَـــمُ هـــذا كـــلُّ مَـــنْ يَعْقِـــلُ

وفي قولِ الناظم رحمه الله ((صِلَاتِهِ)) و((صَلَاتِهِ)):جناس محرف، وهو ما

(1) مواهب الجليل (1/28).

(2) انظر: تفسير الطبري (30/235).

(3) المسند (2/258).

(4) السنن لأبي داود (4/255، كتاب الأدب، باب في شكر المعروف، ح:4811).

(5) السنن للترمذي (4/339، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، ح: 1954).

تماثل ركناه في الحروف لا في الحركات.

❁❁❁❁❁

(قال الناظم رحمه الله):

2- عَلَــى نَبِــيٍّ جَـــاءَ بِالتَّوْحِـــيدِ وَقَــدْ خَــلَا الــدِّينُ عَــنِ التَّوْحِــيدِ

3- فَأَرْشَــدَ الخَلْــقَ لِــدِينِ الحَــقِّ بِـــــسَيْفِهِ وَهَدْيِــــهِ لِلْحَــــقِّ

قلت:

نَبِيٍّ: مشتق من النبأ، وهو: الخبر، سمي به لإنبائه عن الله، فهو فعيل بمعنى فاعل.

أو هو مشتق من نَبَا يَنْبُو، إذا ظهر وارتفع، فهو فعيل بمعنى فاعل، أي: رفعه الله على خلقه.

قال البيهقي رحمه الله تعالى في "شعب الإيمان"[1]:"النبوة اسم مشتق من النبأ، وهو الخبر، إلا أن المراد به في هذا الموضع خبر خاص، وهو الذي يكرم الله عز وجل به أحدا من عباده فيميزه عن غيره بإلقائه إليه، ويوقفه به على شريعته بما فيها من أمر ونهي ووعظ وإرشاد".

الدِّينُ: لغة يطلق على معان، قال ابن عطية الغرناطي رحمه الله تعالى في "تفسيره": "والدين لفظ يجيء في كلام العرب على أنحاء:

منها الملة: ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾[آل عمران:19].

والعادة: ومنه قول العرب في الريح:"عادت هيف لأديانها".

وسيرة الملك ومملكته:ومنه قول زهير:

لـئن حللـتُ بجـوٍّ فـي بنـي أسـد فـي ديـن عمـرٍو وحالـت بيننا فَـدَكُ

أراد في موضع طاعة عمرو وسيرته.

والجزاء:ومنه قول الفند الزماني:

ولـــم يـــبق سِـــوى العـــدوان دِنَّـــــاهم كمـــــا دانـــــوا

---

(1) شعب الإيمان (150/1).

أي: جازيناهم"[1].

وأما في الاصطلاح؛ فالمراد به: "وضع إلهي سائق بواسطة النبي لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى ما فيه خير لهم بالذات".

التَّوْحِيدِ: عرَّفناه في المقدمة عند ذكر المبادئ العشر، وخصَّ الناظم رحمه الله تعالى التوحيد بالذكر مع أنه صلى الله عليه وآله وسلم جاء بنظام يشمل الحياة كلها؛ لأنه أجل وأشرف أركان هذا الدين، من باب قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**الحج عرفة**»، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**الدين النصيحة**»، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**الندم توبة**».

الحَقّ: اسم من أسمائه تعالى، ومعناه الثابت الوجود حقا، من حقَّ الأمر: إذا ثبت ووجب. قال سبحانه: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾[الحج:62]. وقال سبحانه: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ﴾ [المؤمنون:116].

الحَقّ الثانية: ضِدُّ الباطل.

وقول الناظم رحمه الله تعالى:"**جَاءَ بِالتَّوْحِيدِ** فيه براعة استهلال، وهو أن يأتي المتكلم في طالعة كلامه بما يشعر بمقصوده.

قال أبو الضرير المراكشي رحمه الله تعالى:

وبَرَعُواْ أَيْضاً بِالاسْتِهْلَالِ وَأَوَّلُ النُّورِ بِهذا الحَالِ

يشير إلى قوله تعالى في سورة النور ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النور:1]، فقد تضمَّن هذا المطلع ما سيقت السورة لأجله من الأحكام.

❋❋❋❋❋

(قال الناظم رحمه الله):

4- مُحَمَّدِ العَاقِبْ لِرُسْلِ رَبِّهِ وآلِهِ وَصَحْبِهِ وَحِزْبِهِ

قلت:

(1) المحرر الوجيز (71/1)، بتصرف.

مُحَمَّدٌ:منقول من اسم مفعول (حمَّد) المُشَدَّد، أما المخفف فاسم مفعوله محمود.

"وإنما خص نبينا صلى الله عليه وآله وسلم بمحمد مع أنه دال على المبالغة في كثرة المحامد لأنه مضعف، ولم يطلق عليه تعالى مع أنه أولى بذلك؛ بل إنما أطلق عليه تعالى (محمود)؛ لأن المحامد بالنسبة إلى عظمة الله عز وجل قليلة جدا، فكان إتياننا بها إتيانا بأصل الحمد فقط، بخلافها في النبي صلى الله عليه وآله وسلم"[1].

قال ابن القيم: "هذا الاسم هو أشهر أسمائه صلى الله عليه وآله وسلم، وهو في الأصل اسم منقول من الحمد، وهو يتضمن الثناء على المحبوب ومحبته وإجلاله وتعظيمه، هذا هو حقيقة الحمد، وبناؤه على زنة مَفْعَل..لأن هذا البناء موضوع للتكثير، فإن اشتق منه اسم الفاعل فمعناه من كثر صدور الفعل منه مرة بعد أخرى، أو الذي استحق أن يحمد مرة بعد أخرى..إذا ثبت هذا فتسميته بهذا الاسم لما اشتمل عليه من مسماه وهو الحمد، فإنه صلى الله عليه وسلم محمود عند الله ومحمود عند ملائكته ومحمود عند إخوانه من المرسلين ومحمود عند أهل الأرض كلهم وإن كفر به بعضهم، فإن ما فيه من صفات الكمال محمودة عند كل عاقل..وهو صلى الله عليه وآله وسلم اختص من مسمى الحمد بما لم يجتمع لغيره، فإنه محمد وأحمد وأمته الحمَّادُون يحمدون الله على السراء والشراء، وصلاة أمته مفتتحة بالحمد، وخطبه مفتتحة بالحمد، وكتابه مفتتح بالحمد..وبيده صلى الله عليه وآله وسلم لواء الحمد يوم القيامة، ولما يسجد بين يدي ربه للشفاعة ويؤذن له فيها يحمد ربه بمحامد يفتحها عليه حينئذ، وهو صاحب المقام المحمود الذي يغبطه به الأولون والآخرون"[2].

العَاقِبُ: اسم من أسماء الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، وقد ورد في الحديث.

---

(1) حاشية الشيخ عطية الأجهوري على شرح الزرقاني للمنظومة البيقونية (ص:12).

(2) جلاء الأفهام لابن القيم (ص: 177) فما بعد، بتصرف.

فروى الشيخان[1] عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال:سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**إِنَّ لِي أَسْمَاءً؛ أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب الذي ليس بعده نبي**».

فالعاقب هو: الذي جاء في عقب الأنبياء وكان آخرهم، فلا نبي بعده.

آله: اسم جمع، لا واحد له من لفظه. واختلف في أَلِفِه؛ أمنقلبة عن هاء أو واو؟ فقال سيبويه: إنها منقلبة عن هاء، وأصله عنده: "أهل". وقال الكسائي: إنها منقلبة عن واو، وأصله عنده: "أول"، من: آل إليه في الدين يؤول. ويظهر أثر القولين في التصغير، فمن قال: أصله أهل، قال في تصغيره: "أهيل"، ومن قال: أصله أول، قال في تصغيره: "أويل"، وكلاهما مسموع، غير أن الأول أشهر وأكثر[2].

وقد اختلفوا في معنى الآل على أقوال، وقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما روته عنه زوجه أم المؤمنين أمنا أم سلمة رضي الله عنها أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب:33] أرسل صلى الله عليه وآله وسلم إلى علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام فقال: "**اللهم هؤلاء أهل بيتي**". فقالت أم سلمة: يا رسول الله ما أنا من أهل البيت؟، قال: "**إنك إلى خير**". رواه أحمد[3] وغيره.

وهو عند مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها[4].

---

(1) صحيح البخاري (1299/3، كتاب المناقب، باب ما جاء في أسماء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ح: 3339).
صحيح مسلم (1828/4، كتاب الفضائل، باب في أسمائه صلى الله عليه وآله وسلم، ح: 2354).

(2) انظر: التصريح شرح التوضيح للعلامة الأزهري (11/1 - 12).

(3) المسند (292/6).

(4) صحيح مسلم (1883/4، كتاب الفضائل، باب فضائل أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ح: 2424).

وليس بعد البيان النبوي بيان.

وأما حديث:" **آل محمد كل تقي** فلا يصح. وقال الحافظ البيهقي رحمه الله: "هو حديث لا يحل الاحتجاج به"[1]. وقال الحافظ أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله: "باطل، افتراه النواصب أعداء آل البيت النبوي، أو ذوو الأغراض الموالون لأعدائهم من الحكام"[2].

قلت: رواه الطبراني في معجميه الصغير [3] والأوسط[4] من طريق نعيم بن حماد حدثنا نوح بن أبي مريم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس به مرفوعا.

وفي سنده: نعيم بن حماد الخزاعي المروزي، مختلف فيه.ذكره العلامة المتقن سبط ابن العجمي في "الكشف الحثيث بمن رمي بالوضع في الحديث"[5]، فقال:" نعيم بن حماد الخزاعي المروزي: أحد الأئمة الأعلام على لين في حديثه، كنيته أبو عبد الله الفرضي الأعور الحافظ، سكن مصر. وقد ذكر الذهبي ثناء الناس عليه وكلام الناس فيه إلى أن قال: وقال الأزدي: كان ممن يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات مزورة في ثلب النعمان كلها كذب.انتهى. ونقل ابن الجوزي في "الموضوعات" عن ابن عدي أنه كان يضع الحديث[6]، وقد ذكر الحاكم لنعيم بن حماد في المستدرك في الفتن والملاحم حديثا فيه ذكر السفياني، قال الحاكم: صحيح، قال الذهبي في تلخيصه: قلت هذا من أوابد نعيم.انتهى. فهذا يقتضي أنه من وضعه، والله أعلم " اهـ.

---

(1) نقلا عن: المداوي لعلل المناوي لأحمد بن الصديق (46/1).

(2) المصدر السابق.

(3) المعجم الصغير (199/1).

(4) المعجم الأوسط (338/3).

(5) (ص:268). وانظر في ترجمته أيضا: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(463/8)، والكامل لابن عدي (16/7)، وميزان الاعتدال للذهبي (41/7)، وتهذيب التهذيب للحافظ (409/10).

(6) الذي في الكامل لابن عدي قوله بعد أن ساق له جملة من منكراته: "وعامة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيما " [الكامل (19/7)]، والله تعالى أعلم.

ونوح بن أبي مريم أبو عصمة المروزي، قال فيه ابن حبان:" كان ممن يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال"(1).

وله طرق أخرى موضوعة أيضا.

والمقام يحتمل بسطا أكثر من هذا، إلا أني أكتفي بهذه الشذرة.

صحبه: اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي، وإن كان لَه واحد من لفظه، كركب اسم جمع لراكب، وهو اختيار سيبويه.

وقيل: جمع لصاحب بمعنى صحابي، وهو قول الأخفش، وضُعِّفَ بأن " فَعْلاً "لا يكون جمعا لفاعل قياسا مطردا.

والفرق بين الجمع واسم الجمع: أن اسم الجمع ما دل على مجموع الآحاد دلالة المركب على جملة أجزائه، والجمع ما دل على أفراده دلالة تكرار الواحد بالعطف.

وسيأتي المراد به اصطلاحا عند قول الناظم رحمه الله تعالى (وصحبه خير القرون).

حزبه: أي جماعته، والحزب: الجماعة الذين أمرهم واحد في خير أو شر، ومنه قولُه تعالى: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون:53]، وقوله تعالى: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [المجادلة:22].

❁❁❁❁❁

(قال الناظم رحمه الله):

5- وَبَعْدُ فَالعِلْمُ بِأَصْلِ الدِّينِ	مُحَتَّمٌ يَحْتَاجُ لِلتَّبْيِينِ
6- لَكِنْ مِنَ التَّطْوِيلِ كَلَّتِ الهِمَمْ	فَصَارَ فِيهِ الاِخْتِصَارُ مُلْتَزَمْ
7- وَهَذِهِ أُرْجُوزَةٌ لَقَّبْتُهَا	جَوْهَرَةَ التَّوْحِيدِ قَدْ هَذَّبْتُهَا

(1) انظر ترجمته في: أحوال الرجال للجوزجاني (ص:203)، والجرح والتعديل (484/8)، والكامل (40/7)، وضعفاء العقيلي (304/4)، والمجروحين لابن حبان(48/3)، وميزان الاعتدال (55/7)، والتهذيب(433/10).

8- وَاللهَ أَرْجُــو فِــي القَــبُولِ نَافِعَــا بِهَــا مُــرِيداً فِــي الــثَّوَابِ طَامِعَــا

قلت:

العِلْمُ: يطلق العلم ويُراد به أحد ثلاثة معاني، وهي:

1 - المسائل والقضايا التي يبحث عنها في ذلك العلم.

2 - إدراك هذه المسائل: أي معرفة حكمها.

3 - الملكة التي تحصل لدارس هذه المسائل وممارسها.

قال العلامة الشنقيطي رحمه الله في "نشر البنود"[1]:"اعلم أن أسماء العلوم كالفقه والبيان والأصول والنحو مثلا يطلق كل واحد منها مرادا به قواعد ذلك الفن، وتارة مرادا به إدراك تلك القواعد، وتارة مرادا به الملكة، وهي سجية راسخة في النفس تَحْصُلُ للمُدْرِك بعد إدراك مسائل الفن وممارستها". اهـ.

والمراد بالعلم هنا: المعنى الثاني، أي الإدراك.

أَصْلُ الدِّينِ: أي علم التوحيد، وهذا اللقب - أي أصل الدين - مشعر بامتداح هذا الفن؛ لابتناء الدين عليه.

مُحَتَّمْ: أي واجب. وقد سبق في التمهيد بيان معنى هذا الوجوب، فانظره هناك.

كَلَّتْ: أي ضعفت، ويقال: رجلٌ وُكَلة وتُكَلة: إذا كان عاجزا يَكِلُ أمره إلى غيره، ويَتَّكِلُ عليه.

الهِمَم: جمع همة، وهي: "حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث إلى نيل مقصود ما، ثم إن تعلقت بمعالي الأمور؛ فَعَلِيَّةٌ، وإلا؛ فَدَنِيَّةٌ، وإذا لم تتعلق بواحد منها؛ فليست عَلِيَّةً ولا دَنِيَّةً"[2].

وفي الحديث: «**إن الله يحب معالي الأمور، ويكره سفاسفها**»[3].

(1) نشر البنود 17/1.

(2) تحفة المريد (ص:31).

(3) ورد من حديث سهل بن سعد الساعدي وجابر والحسين بن علي وسعد بن أبي وقاص وابن عباس.

=

=

أما حديث سهل بن سعد الساعدي: فرواه الحاكم (المستدرك 111/1) والبيهقي في السنن الكبرى (10/191) وفي شعب الإيمان (7/426) والطبراني في المعجم الكبير (5/470) وغيرهم.

واختلف فيه رفعا وإرسالا.

فرواه حجاج بن سليمان القمري عن أبي غسان المدني عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعا.

وخالف أبا غسان المدني: الثوري وعبد العزيز بن أبي حازم، فروياه عن طلحة بن عبيد الله بن كريز مرسلا.

وروي عن معمر من الوجهين:

فرواه محمد بن ثور عن معمر عن أبي حازم عن سهل مرفوعا.

وخالفه عبد الرزاق، فرواه عن معمر عن أبي حازم عن طلحة بن عبيد الله مرسلا.

وهذا الاختلاف لا يضر من وجهين:

أ) - أن الرفع زيادة من ثقة فيقبل.

ولهذا قال الحاكم بعد إخراجه الرواية المرفوعة: "هذا حديث صحيح الإسنادين جميعا ولم يخرجاه، وحجاج بن قمرة شيخ من أهل مصر ثقة مأمون، ولعلمها أعرضا عن إخراجه بأن الثوري أعضله.. وهذا لا يوهن حديث سهل بن سعد على ما قدمت ذكره من قبول زيادات الثقات".

ب) - أن معمرا رواه من الوجهين، وهذا يدل على أن كلا الوجهين ثابتان، والله أعلم.

وأما حديث جابر: فرواه الطبراني في الأوسط، ولفظه:" إن الله جميل يحب الجمال، ويحب معالي الأخلاق ويكره سفسافها".

قال الحافظ الهيثمي رحمه الله في مجمع الزوائد:" وفيه من لم أعرفه".

وأما حديث الحسين بن علي: فرواه الطبراني في المعجم الكبير (131/3).

قال الحافظ الهيثمي رحمه الله في مجمع الزوائد [188/8]:" وفيه خالد بن إلياس، ضعفه أحمد وابن معين والبخاري والنسائي، وبقية رجاله ثقات".

أما حديث سعد بن أبي وقاص: فرواه ابن أبي الدنيا في (مكارم الأخلاق، ص:19) من طريق خالد بن إلياس عن مناجر بن مسمار عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه مرفوعا:" إن الله كريم يحب الكرم، جواد يجب الجود، ويحب معالي الأخلاق ويكره سفسافها".

وفيه خالد بن إلياس.

أما حديث ابن عباس: فرواه أبو نعيم في الحلية من طريق نوح بن ميمون المضروب عن أبي

=

والسَّفْسَاف: "الأمر الحقير والرديء من كل شيء، وهو ضد المعالي والمكارم، وأصله ما يطير من غبار الدقيق إذا نُخِل، والتراب إذا أُثير"[1].

الاِخْتِصَارُ: مشتق من الخَصْر، والخصر: سُرَّةُ الشيء وخلاصته. والاختصار: أخذ أوساط الكلام وترك شعبه، وقصد معانيه. يقال: اختصر فلان الرَّمل: أخذ خصوره، وهي أوساطه.

والفرق بين الاختصار والإيجاز: أن الإيجاز تجريد المعنى من غير رعاية اللفظ الأصل بلفظ يسير، والاختصار: تجريد اللفظ اليسير من الكثير مع بقاء المعنى[2].

أُرْجُوزَةٌ: أي قصيدة منظومة على بحر الرجز، وبحر الرجز هو أحد البحور الخمسة عشر عند الخليل، التي جمعها الزبيدي بقوله:

طويل مديد والبسيط ووافر ... وكامل أهزاج الأراجيز أرملا

سريع انسراح والخفيف مضارع ... ومقتضب المجتث مضطرب جلا

وزاد عليها الأخفش بحرا، وسماه: المتدارك، فالبحور عنده ستة عشر.

والرجز سابع البحور، وهو الثاني من أبحر الدائرة الثالثة المجتلبة، وهو مركب من (مُستَفْعِلُنْ) ست مرات، فهو مُسَدَّس، وسُمِّيَ بهذا الاسم لتقارب أجزائه، من رجز البعير؛ إذا تقارب خطوه واضطرب لضعف فيه.

وإنما آثر الناظم رحمه الله تعالى النظم على النثر لما في النظم من زيادة وتقوية نشاط النفس لشدة ميل طبعها إليه، فيسهل عليها حفظه وضبطه، بخلاف النثر.

=

عصمة نوح بن أبي مريم عن الحجاج بن أرطأة عن طلحة بن مصرف عن كريب عن ابن عباس مرفوعا به.

قال أبو نعيم: "غريب من حديث طلحة وكريب، تفرد به نوح عن أبي عصمة".

قلت: وأبو عصمة نوح بن أبي مريم كذبوه في الحديث.

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير(2/373 - 374).

(2) انظر: حلية الفقهاء لأبي الحسن أحمد بن فارس الرازي،(ص:29 - 30).

قال العلامة ابن أبي عاصم في "مرتقى الوصول":

وَبَعْـــدُ فَـــالْعِلْمُ أَجَـــلُّ مُعْتَنَـــى بِـــهِ وَكُـــلُّ الْخَيْـــرِ مِـــنْهُ يُجْتَنَـــى
وَالـــنَّظْمُ مُـــدْنٍ مِـــنْهُ كُـــلَّ مَـــا قَـــصَى مَـــذَلِّلٌ مَـــنْ مُمْـــتَطَاهُ مَـــا اعْتَـــصَى
فَهْـــوَ مِـــنَ النَّثْـــرِ لِفَهْـــمٍ أَسْـــبَقُ وَمُقْتَـــضَاهُ بِالـــنُّفُوْسِ أَعْلَـــقُ

وقال العلامة السنوسي رحمه الله في شرحه على "الجزائرية": "لا شك أن النظم أيسر شيء للحفظ، والحفظ أعون شيء على الفهم، وأحوط لدوام الذكر، وأنور للباطن لإسراجه بسراج العلم، ولقد أكثر الناس في مدح الحفظ والحض عليه وذم الاقتصار على مجرد الكتب، ولقد أحسن من قال في هذا المعنى:

عليك بالحفظ بعد الجمع في كتب فـــإن للكـــتب آفـــات تفـــرقها
المـــاء يغـــرقها والـــنار تحـــرقها والفـــأر يخـــرقها واللـــص يـــسرقها

انتهى[1].

وآثر الرجز على غيره لمزيد سهولته وكثرة تداوله.

جَوْهَرَة التَّوْحِيدِ: هذا اسم هذه المنظومة، والجوهرة في الأصل: الدُّرَّةُ الغالية النفيسة، ولاشك أن مسائلها من النفاسة بمكان، فلقَّبها بما ذكر ليُطابِق الاسمُ المُسَمَّى، وإظهار المدح لها هو من باب ترغيب الطالب فيها مبالغة في بذل النصيحة له، ودلالته على مظان الخير، وليس هذا من باب الافتخار المحفوظ منه الصالحون الأخيار. والله أعلم.

هَذَبْتُهَا: هذب الشيء يهذبه هَذْبا:نقاه وأخلصه، وقيل: أصلحه. وفي "شرح القاموس": "أَصلُ التَّهْذيبِ والهَذْبِ: تَنْقيَةُ الأَشجارِ بقَطْع الأَطراف لتَزيدَ نُمُوّاً وحُسْناً، ثمّ استعملوه في تنقيةِ كلّ شَيٍ وإِصلاحه وتخليصه من الشّوَائب، حتَّى صار حقيقةً عُرْفيَّةً في ذلك، ثُمّ استعملوه في تَنْقيحِ الشِّعْرِ وتَزْيينه وتَخْلِيصه ممّا يَشينُهُ عندَ الفُصَحاء وأَهْل اللِّسَان". انتهى.

(1) مستفاد من الفتوحات الإلهية الوهبية على المنظومة المقرية، للشيخ عليش (ص:64).

وَاللهَ: اسم الجلالة منصوب على التعظيم، قُدِّم على عامله لقصد الاهتمام والاختصاص، أي: لا أرجو في قبول هذه الأرجوزة وغيرها إلا الله دون سواه.

مُرِيداً فِي الثَّوَابِ طَامِعَا: إشارة إلى أن العمل لله مع إرادة الثواب جائز، وإن كان غيره أكمل منه. قاله الناظم في شرحه الصغير.

مبحث

الأحكام العقلية

(قال الناظم رحمه الله):

9- فَكُلُّ مَنْ كُلِّفَ شَرْعاً وَجَبَا
عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مَا قَدْ وَجَبَا

10- للهِ وَالجَائِزَ وَالمُمْتَنِعَا
وَمِثْلَ ذَا لِرُسْلِهِ فَاسْتَمِعَا

قلت:

فيه مطالب:

الأول: في وجوب معرفة هذه الأمور.

الثاني: في بيان معنى التكليف وشروطه.

الثالث: في بيان هذه الأحكام الثلاثة.

وتندرج تحت هذه المطالب مسائل.

المطلب الأول
في وجوب معرفة هذه الأمور

وفيه مسائل:

المسألة الأولي: قولُه:"**على المكلف أن يعرف الواجب والجائز والمستحيل في حق الله تعالى وفي حق رسله**": هذا هو موضوع علم التوحيد، كما سبق بيانه في مبادئ هذا العلم.

الثانية: الدليل على وجوب هذه المعرفة قولُه تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد:19]، وقولِه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتواتر: "**أُمِرْتُ أن أُقَاتِلَ الناس حتى يقولوا:لا إله إلا الله...**".متفقٌ عليه[1].

الثالثة: قولُه: "**من كلف شرعا**": تقييد لهذا الوجوب؛ أي: إن مصدر هذا الوجوب هو الشرع.

وفيه إشارة إلى رد مذهب المخالف في هذا الباب، القائل بأن وجوب معرفة الله تعالى يجب بالعقل، وهذا مذهب المعتزلة، وكذا السادة الماتريدية في مسألة معرفة الله، مع اختلافهما في معنى الوجوب.

المطلب الثاني
في بيان معنى التكليف وشروطه

التكليف من الكلفة، بمعنى المشقة.

قال في "شرح القاموس": "والتَّكلِيفُ: الأَمْرُ بما يَشُقُّ علَيْك، وقد كَلَّفَه تَكْلِيفاً، قالَ الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ ﴾ [البقرة:286]. وتَكَلَّفَه تَكَلُّفاً:

---

(1) صحيح البخاري(507/2، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، ح:1335).

صحيح مسلم (51/1، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، ح:32).

إذا تَجَشَّمَهُ نقَلَه الجَوْهرِيُّ، زادَ غيرُه على مَشَقَّةٍ وعلى خِلافِ عادةٍ".

وفي الاصطلاح: "طلب ما فيه كلفة"، وقيل: "إلزام ما فيه كلفة".

ويشترط فيه: **العقل والبلوغ وبلوغ الدعوة.**

فالمكلف هو: العاقل البالغ الذي بلغته الدعوة.

فالعاقل يخرج به فاقد العقل، وهو المجنون.

والمجنون على حالين:

☆ - أن يكون جنونه أصليا: أي أنه نشأ مجنونا، **فهذا** غير مؤاخذ.

☆ - أن يكون جنونه عارضا: أي أنه لم ينشأ مجنونا، وإنما عرض عليه الجنون بعد أن كان بالغا عاقلا.

فهذا إن كان قبل عروض الجنون مسلما فغير مؤاخذ.

وأما إذا كان كافرا فهو مؤاخذ.

والبالغ: يخرج به غير البالغ، فهو غير مكلف، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "**رُفِعَ القلم عن ثلاث؛ عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق**".رواه الترمذي[1] وغيره.

والذي بلغته الدعوة: يخرج به من لم تبلغه الدعوة، فهو غير مكلَّف؛ لأن شرط التكليف العلم.

مسألة:في حكم أهل الفترة:

المراد بأهل الفترة: من لم تبلغه دعوة الرسل.

وهؤلاء ناجون على الصحيح، لقولِه تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴾ [الأنعام:131]، وقولِه تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ [الإسراء:15]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴾ [طه:134].

فهذه الآيات وما في معناها، تَدُلُّ دلالة واضحة على أن من لم تبلغه الدعوة فهو ناج غير مؤاخذ، وهذا أصل أصيل في هذا الباب ينبغي أن يُتَمَسَّك به، ويُرَد إليه

---

(1) سنن الترمذي (32/4، كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، ح: 1423).

ما ورد من الأحاديث في هذا الباب.

المطلب الثالث
في بيان الأحكام الثلاثة:
الواجب والجائز والمستحيل

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الحكم.

الحكم في اللغة:المنع.

وفي الاصطلاح: "**نسبةُ أمرٍ لآخر إثباتا أو سلبا**".

وهو على ثلاثة أقسام:

1 - **عقلي**: وهو: ما يدرك بالعقل من غير أن يعتمد في حكمه على العادة والتجربة، أو على وضع الشارع الحكيم.

مثاله:الحكم بأن الكل أكبر من الجزء، فهذه قضية عقلية قطعية لا تقبل النقض.

2 - **عادي**: وهو: ما يدرك بالعادة والتجربة.

ومثاله: الحكم بأن النار محرقة.

3 - **شرعي**: وهو: ما يدرك من جهة الشارع، مثل: كون الصلاة واجبة. فهذا الحكم لا نستطيع أن ندركه بالعقل ولا بالعادة، بل يتوقف إدراكه على بيان الشارع.

المسألة الثانية: في ذكر الحكم العقلي دون الشرعي:

اعلم أن السبب في ذكر الحكم العقلي دون الشرعي أو العادي في هذا المقام أننا في مقام الاستدلال على أصول الشرائع، أي أننا في مقام الاستدلال على من أنزل الشريعة، فلهذا يجب أن نعتمد على أمر ثابت في نفسه قبل نزول الشرائع، ولا يوجد إلا العقل أو العادة، فأما العادة فيجوز تغيرها بخلاف العقل، فلهذا اعتمدنا حكمه هنا، والله أعلم.

المسألة الثالثة:أقسام الحكم العقلي:

ينقسم الحكم العقلي إلى ثلاثة أقسام: واجب، وجائز، ومستحيل.

♦**الواجب:وهو ما لا يقبل الانتفاء في ذاته،** أي أن العقل لا يمكن أن يصدق بجواز انقلابه، أو أن يفترض عدم كونه على هيئته المفروضة.

وهو على قسمين:

1 - **ضروري**: وذلك مثل كون المُحْدَثِ لا بد له من مُحْدِثٍ.

فهذا أمر بدهي يدركه العقل ضرورة، ولا يمكن أن يفرض خلافه.

2 - **نظري**: أي يحتاج إلى نظر لكي يتوصل العقل إلى التصديق به.

وذلك مثل كون العالم حادثا، وكون الله تعالى موجودا.

♦**الجائز**: ويسمى أيضا الممكن، **وهو ما يصح في العقل وجوده تارة، وعدمه تارة أخرى.**

وهو قسمان:

1 - **ضروري**: نحو حركة الجرم وسكونه.

2 - **نظري**: كتعذيب المطيع وإثابة العاصي؛ لأن الكلام في الإمكان العقلي، فلا ينافي أن ذلك ممتنع شرعا.

♦**المستحيل**: ويسمى أيضا الممتنع، وهو بخلاف الواجب، **أي ما لا يتصور في العقل وجوده.**

وهو قسمان:

1 - **ضروري**: ككون الواحد أكثر من الاثنين.

2 - **نظري**: كوجود شريك لله تعالى، وكون العالم قديما.

وقد نظم حاصلَ هذه المباحث العلامةُ المقري رحمه الله في "إضاءة الدجنة"، فقال:

واعْلـم هُـدِيتَ أن حكـم العقـل لَا ... يَغْـدُو ثلاثـا حـصْرُها قـد عُلِـلَا
إِيجـابٌ أو تَجْوِيـزٌ أو إِحَالَـهْ ... فـواجبٌ لا يَنْتَفِـي بِحالَـهْ
أيْ كُـلُّ أمـرٍ نَفْـيُهُ لا يُـدْرَكُ ... عقـلاً وسِـرُّ بَدْئِـهِ لا يُتْـرَكُ

لِكَـــونه يُوصَـــفُ ذُو المِحَـــال ... بِـــه وعكـــسُه ادْعُ بالمُحَـــالِ
وجائــزٌ مــا صــحَّ بالعقــل اكْــتَفَا ... فــيه لــدي حُكْمَــيْ ثُــبُوتٍ وانْــتِفَا
ومــا دعُــوا مــنه ضــرُوريا جَلِــي ... والنَّظَــرِيُّ بعــدَ فِكــر يَنْجَلِــي

مبحث

التقليد في العقائد

(قال الناظم رحمه الله):

11- إِذْ كُـلُّ مَـنْ قَلَّـدَ فِـي التَّوْحِـيدِ   إِيمَانُـهُ لَـمْ يَخْـلُ مِـنْ تَـرْدِيدِ

12- فَفِـيهِ بَعْـضُ القَـوْمِ يَحْكِـي الخُلْفَـا   وَبَعْـضُهُمْ حَقَّـقَ فِـيهِ الكَـشْفَا

13- فَقَـالَ:إِنْ يَجْـزِمْ بِقَـوْلِ الغَيْـرِ   كَفَـى وَإِلَّا لَـمْ يَـزَلْ فِـي الـضَّيْرِ

قلت:

التقليد: في اللغة: وضع الشيء في العنق مع الإحاطة به.

وأما في اصطلاح العلماء، فالمراد به: " **الأخذ بقول الغير من غير معرفة دليله**"[1].

بعضهم: مراده به هنا التاج السبكي رحمه الله، حيث حقق القول في إيمان المقلد ببيان حاله، فقال: إن كان المقلد جازما بصحة قول الغير جزما قويا بحيث لو رجع المقلَّد لم يرجع المقلِّد كان كافيا، وأما إن لم يجزم المقلِّد بصدق قول الغير جزما قويا، فإنه لم يزل واقعا في الضير.

وهذا ليس بقول مفرد، بل هو تحقيق لمناط الخلاف.

الضير: أي المضرة، قال في "اللسان"[2]: "الضَّيْرُ والضَّوْرُ واحد، وفي التنزيل العزيز: ﴿لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:50] معناه: لا ضَرَّ، يقال: لا ضَيْرَ، ولا ضَوْرَ، ولا ضَرَّ، ولا ضَرَرَ، ولا ضَارُورَةَ، بمعنى واحد".

---

(1) انظر: الإحكام للآمدي (192/4)، ومنتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب(ص:218)، وإرشاد الفحول للشوكاني (ص:265).

(2) لسان العرب (459/4).

والحاصل أنهم اختلفوا في حال المقلد.

والمراد بالمقلد هنا: من اعتقد العقائد الصحيحة في حق الله تعالى بلا دليل، أي أنه جزم جزما مطابقا للحق بلا دليل، فهذا اختلف العلماء فيه على أقوال:

فقال الجمهور: هو مؤمن ولكنه عاص بترك النظر مع القدرة عليه، أي أنه كان يستطيع معرفة أدلة العقائد ولم يفعل فهو عاص لهذا، وإيمانه صحيح.

أما كونه عاصيا؛ فلأنه ترك النظر المأمور به بنص قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٥﴾ ﴾ [الأعراف: 185]، وقوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾ [يونس:101]، وقوله تعالى: ﴿ ۞ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٤٦﴾ ﴾ [سبأ:46]، وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴿٦﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴿٧﴾ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴿٨﴾ وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴿١١﴾ ﴾ [ق:6 - 11]، وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ ﴾ [الغاشية:17 - 21].

إلى غير ذلك من الآيات.

وأما كونه مؤمناً؛ فلأنه معتقد بالعقائد الصحيحة.

وقيل: هو مؤمن وغير عاص بترك النظر، وهو ضعيف.

وقيل: إنه كافر. وهذا قول باطل.

هذا والمراد بالنظر الذي يخرج به المكلف عن حد التقليد إلى درجة المعرفة هو: النظر الإجمالي، ولا يشترط النظر التفصيلي بتحرير الأدلة وترتيبها، ودفع الشبه

الواردة عليها.

ولا يخفاك أنه مع هذا القيد ينتفي وصف التقليد المترتب عليه وصف المعصية عن أغلب العوام؛ لأنه لا يتصور في أحد فيهم أنه متجرد عن التحقق بهذه المعرفة التي يُكْتَفَى فيها بالنظر الإجمالي.

ولهذا لما قيل لأعرابية: كيف عرفت الله؟ قالت: "البعرة تدل على البعير، وأثر السير يدل على المسير، سماءٌ ذاتُ أبراجٍ، وأرضٌ ذاتُ فِجَاجٍ، وبِحارٌ ذاتُ أَمْوَاجٍ، أفلَا يَدُلُّ ذَلِكَ على اللَّطِيفِ الخَبِيرِ؟".

قال العلامة المحقق الكبير الكمال ابن الهمام الحنفي رحمه الله تعالى في "المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة"[1]: "**وقلَّ أن يُرى مقلد في الإيمان بالله تعالى؛** إذ كلام العوام في الأسواق محشو بالاستدلال بالحوادث عليه وعلى صفاته، والتقليد مثلا هو أن يسمع الناس يقولون: إن للخلق ربا خلقهم وخلق كل شيء، ويستحق العبادة عليهم وحده لا شريك له، فيجزم بذلك لجزمه بصحة إدراك هؤلاء تحسبا لظنه بهم، وتكبيرا لشأنهم عن الخطأ".اهـ.

وهو كلام نفيس، فاستمسك به.

(1) المسايرة (ص:286 - 287).

مسألة

أول الواجبات

(قال الناظم رحمه الله):

14- وَاجْـزِمْ بِـأَنَّ أَوَّلاً مِمَّـا يَجِـبْ مَعْـرِفَةٌ وَفِـيهِ خُلْـفٌ مُنْتَـصِبْ

قلت:

أي: إن أول واجب على المكلف هو معرفة الله؛ أي: العلم بما يجب له، وما يجوز في حقه، وما يستحيل عليه، وكذا فيما يتعلق برسوله. وهذا مذهب الجمهور.

وقال بعضهم: بل أول واجب على المكلف النطق بالشهادتين.

وقال بعض العلماء: أول واجب هو النظر.

وقيل: القصد إلى النظر.

وقيل: أول جزء من النظر.

وليس بين هذه الأقوال اختلاف أو تعارض.

وذلك لأن الذي قال: أول الواجبات: النطق بالشهادتين، قصد أنه لا يمكن تحريم دم الكافر الأصلي ومعاملته كالمسلم إلا إذا نطق بهما.

والذي قال: أول الواجبات المعرفة، قصد أنه لا يمكن أن ينطق المكلف بالشهادتين نطقا معتبرا عند الله تعالى إلا إذا كان عالما ولو بشكل إجمالي بما ذكر، ليصح نطقه بكلمة التوحيد.

والذي قال: أول الوجبات: النظر، قصد أن الإنسان يصعب عليه عادة أن يصل إلى الحق إلا بالنظر.

والذي قال: أول الواجبات القصد إلى النظر، فذلك لأن الإنسان لا يمكن أن ينظر فعلا إلا إذا نوى ذلك وعزم عليه، فأعطى السبب حكم النتيجة.

والذي قال:أول جزء من النظر، فلأن النظر مكون من أجزاء مترتبة، ولا يمكن

أن يبدأ بالجزء الثاني إلا إذا أتم النظر في الجزء الأول، وهكذا.

❁❁❁❁❁

(قال الناظم رحمه الله):

15- فَانْظُـرْ إِلَـى نَفْسِك ثُـمَّ انْـتَقِلِ   لِلْعَـالَمِ العُلْـوِي ثُـمَّ الـسُفْلِي

16- تَجِـدْ بِـهِ صُـنْعاً بَدِيـعَ الحِكَـمِ   لَكِـنْ بِـهِ قَـامَ دَلِـيلُ العَـدَمِ

17- وَكُـلُّ مَـا جَـازَ عَلَـيْهِ العَـدَمْ   عَلَـيْهِ قَطْعـاً يَـسْتَحِيلُ القِـدَمْ

قلت:

فَانْظُرْ: أمر بالنظر، وهو: الفكر في حال المنظور فيه الذي يوصل إلى علم أو ظن.

بَدِيعَ: من بَدَع الشيء يبْدَعُه بَدْعاً: أنشأه على غير مثال سابق، فهو بديع.

الحِكَمِ: جمع حكمة، من الإحكام؛ بمعنى الإتقان.

بعد أن ذكر الناظم رحمه الله تعالى أن أول الواجبات هو معرفة الله، ذكر هنا الطريق الموصل إلى تلك المعرفة، وهو النظر؛ إذ هو وسيلة لها.

فأمر بالنظر إلى " نفسك " أي ذاتك أيها الإنسان، وإنما بدأ بذكر النفس لأنها أقرب شيء إلى الإنسان، ثم ثنى بالعالم العلوي، ثم السفلي.

والتفكر وإعمال النظر تأملا وتدبرا في ملكوت الله وخلقه هو سبب عظيم من أسباب معرفة الخالق سبحانه، إذ " الفكر هو مفتاح الأنوار، ومبدأ الاستبصار، وهو شبكة العلوم، ومصيدة المعارف والفهوم"[1].

وقد أمر الله سبحانه وتعالى بالتفكر في ملكوته والتدبر في خلقه، وأثنى على المتفكرين، وذم من عطلوا هذه الملكة في مواضع عديدة.

قال سبحانه: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأَيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ۝ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ۝ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ۝ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي

(1) إحياء علوم الدين، كتاب الفكر (449/4).

لِلْإِيمَـٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴿١٩٣﴾ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿١٩٤﴾ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَـٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَـٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَـٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿١٩٧﴾ لَـٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّـٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴿١٩٨﴾ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَـٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۗ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٩٩﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟ وَرَابِطُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢٠٠﴾ » [آل عمران:190 - 200].

وروى ابن حبان في "صحيحه"[1] عن عطاء قال: دخلت أنا وعبيد بن عمير على عائشة، فقالت لعبيد بن عمير: قد آن لك أن تزورنا؟!، فقال: أقول يا أُمَّهْ كما قال الأول: زُرْ غِبّاً تزدد حُبّاً، فقالت: دعونا من رطانتكم هذه. قال ابن عمير: أخبرينا بأعجب شيء رأيته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: فسكتت، ثم قالت: لما كان ليلة من الليالي، قال: «**يا عائشة ذَرِينِي أَتَعَبَّدُ اللَّيْلَةَ لِرَبِّي!**»، قلت: والله إني لأحبُّ قُرْبَك، وأحِبُّ ما سَرَّكَ. قالت: فقام فتطهر، ثم قام يصلي، قالت: فلم يزل يبكي حتى بلَّ حجره، قالت: ثم بكى، فلم يزل يبكي حتى بلَّ لحيته. قالت: ثم بكى، فلم يزل يبكي حتى بلَّ الأرض، فجاء بلال يؤذنه بالصلاة، فلما رآه يبكي،

---

(1) صحيح ابن حبان (386/2).

والحديث أورده أيضا السيوطي في الدر المنثور (409/2)، وعزاه أيضا لابن حبان وعبد بن حميد وابن أبي الدنيا في التفكر وابن مردويه والأصبهاني في الترغيب وابن عساكر كلهم من حديث عطاء.

قال: يا رسول الله، لم تبكي وقد غفر الله لك ما تقدم وما تأخر؟، قال: «**أفلا أكون عبدا شكورا؟. لقد نَزَلَت علي الليلة آية، وَيْلٌ لمن قرأها ولم يتفكر فيها** ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ **الآية كلها**».

قال الجلال السيوطي رحمه الله في "الدر المنثور"[1]:

وأخرج ابن أبي الدنيا عن عامر بن عبد قيس قال: سمعت غير واحد ولا اثنين ولا ثلاثة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يقولون: إن ضياء الإيمان - أو نور الإيمان - : التفكر.

وأخرج ابن سعد، وابن أبي شيبة، وأحمد في الزهد، وابن المنذر عن ابن عون قال: سألت أم الدرداء: ما كان أفضل عبادة أبي الدرداء؟، قالت: التفكر والاعتبار.

وأخرج أبو الشيخ في العظمة عن ابن عباس قال: تفكر ساعة خير من قيام ليلة.

وأخرج ابن سعد عن أبي الدرداء مثله.

..وأخرج أبو الشيخ والديلمي عن أبي هريرة مرفوعاً:"**بينما رجل مستلق ينظر إلى السماء وإلى النجوم فقال: والله إني لأعلم أن لك خالقاً ورباً. اللهم اغفر لي. فنظر الله إليه، فغفر له**". انتهى.

ولله در العلامة الشيخ أحمد المقري رحمه الله إذ يقول في منظومته "إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة"[2]:

وَجَاءَ فِي القُرْآنِ وَالأَخْبَارِ حَثٌّ عَلَى الفِكْرِ وَالاِعْتِبَارِ[3]
وَهُوَ عَلَى وُجُوبِهِ قَدْ دَلَّا مَعْ كَوْنِهِ بِالقَصْدِ مَا اسْتَقَلَّا[4]

---

(1) الدر المنثور (410/2).

(2) إضاءة الدجنة بشرح الشيخ الداه الشنقيطي وتحقيق الشيخ العلامة عبد الله بن الصديق الغماري (ص:16 - 20)، والتعليقات الآتية على الأبيات هي للشيخ الداه رحمه الله.

(3) (وجاء في القرآن) العظيم (والأخبار (الأحاديث (حث) حض (على الفكر) والتأمل فيما يوصل إلى معرفة الله (والاعتبار) وهو طلب الملاحظة.

(4) (وهو) الحث على الفكر (على وجوبه) أي الفكر (قد دلا) أي الحث (مع كونه) أي الفكر (بالقصد ما استقلا) لم يستقل الفكر بقصده لذاته بل لكونه وسيلة للمعرفة.

فَاقْـرَأْ وَفِـي أَنْفُسِكُمْ مَـعَ أَفَـلَا   تَظْفَـرْ بِرُشْـدٍ نُـورُهُ مَـا أَفِـلَا[1]
وَاسْـتَجْلِ مَعْنَـى مَـنْ لِنَفْسِهِ عَـرَفْ   تَلْحَـقْ بِمَـنْ مِـنْ نَهْرِ عِرْفَانٍ غَـرَفْ[2]
وَمَـنْ يُقَـدِّمْ نَفْسَهُ عِـنْدَ النَّظَـرْ   مُـؤَلِّفاً مِـنَ القَـضَايَا مَـا حَـضَرْ[3]
يَقِـسْ بِـشَكْلٍ بَـيِّنِ الإِنْـتَاجِ   إِذْ خَلْقُـهُ مِـنْ نُطْفَـةٍ أَمْـشَاجِ[4]
وَبَعْـدَ أَنْ لَـمْ يَـكُ شَـيْئاً صَـارَ   شَـيْئاً حَـوَى الأَسْـمَاعَ وَالأَبْـصَارَ[5]
وَالحِكْمَـةَ الـرَّائِقَةَ العِـيَانِ   وَالفَـضْلَ بِالمَـنْطِقِ وَالبَـيَانِ[6]

---

(1) (فَاقْرَأْ وَفِي أَنْفُسِكُمْ مَعَ) قوله تعالى (أَفَلَا) تبصرون (تَظْفَرْ) تسعد (بِرُشْدٍ) هدى وعلم (نُورُهُ) أي الرشد (مَا أَفِلَا) ما غاب.

(2) (وَاسْتَجْلِ) افهم (مَعْنَى) قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (مَنْ لِنَفْسِهِ عَرَفْ) من عرف نفسه بالحدوث والافتقار عرف ربه بالوجود والقدم وسائر الصفات (تَلْحَقْ بِمَنْ) بالذي (مِنْ نَهْرِ) بحر (عِرْفَانٍ غَرَفْ) بالذي غرف من بحر المعرفة.

قال الشيخ الغماري: "من عرف نفسه فقد عرف ربه": ليس بحديث، بل هو من كلام يحيى بن معاذ الرازي، كما قال ابن السمعاني.

(3) (وَمَنْ يُقَدِّمْ نَفْسَهُ عِنْدَ النَّظَرْ) التفكر والاستدلال (مُؤَلِّفاً) مركبا (مِنَ القَضَايَا مَا حَضَرْ) الذي حضر.

(4) (يَقِسْ) يستدل على وجود الله وصفاته (بِشَكْلٍ) دليل مؤلف من صغرى وكبرى (بَيِّنِ) ظاهر (الإِنْتَاجِ) هو إخراج النتيجة وهو الشكل الأول، أي جعل الحد الوسط محمولا أو تاليا في الصغرى وموضوعا أو مقدما في الكبرى، ومثاله في الكبرى: أنا حادث وكل حادث فله محدث، يُنتج أنا لي محدث، أما المقدمة الصغرى فقصدها ظاهر إذ لا يشك عاقل في أنه لم يكن ثم كان، وأن شكله وصورته كذلك، والمقدمة الكبرى ذهب جماعة إلى أنها ضرورية، وذهب جماعة إلى أنها نظرية، ثم ذكر المصنف دليل الصغرى فقال: (إِذْ خَلْقُهُ) أي الإنسان (مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجِ) أي أخلاط من مني الرجل ومني المرأة، وهو من الرجل ماء أبيض ثخين، ومن المرأة أصفر رقيق، قال الله (إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا، إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا).

(5) (وَبَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُ) الإنسان (شَيْئاً) موجودا (صَارَ) الإنسان (شَيْئاً حَوَى الأَسْمَاعَ) جمع سمع (وَالأَبْصَارَ) جمع بصر.

(6) (وَ) حوى (الحِكْمَةَ) العلوم النافعة (الرَّائِقَةَ) الصافية (العِيَانِ) الثابتة بالمعاينة والمشاهدة (وَ) حوى (الفَضْلَ) الشرف (بِالمَنْطِقِ وَالبَيَانِ) أي الكلام الفصيح.

وَالعَقْـلَ وَالغَـوْصَ عَلَـى الحَقَائِـقْ وَالعِلْـمَ بِالأَسْـرَارِ والدَّقَائِـقْ[1]
وَغَيْـرَهَا مِـنْ أَمْـرِهِ الغَـرِيبِ وَحَـصْرُهُ يُعْيِـي قُـوَى الأَرِيـبِ[2]
وَمُـسْتَحِيلُ خَلْقُـهُ لِنَفْـسِهِ لِعَجْـزِهِ عَـنْ غَيْـرِهَا مِـنْ جِنْسِهِ[3]
بَـلْ غَيْـرُهَا فـي الخَلْـقِ مِـنْهَا أَسْـهَلُ لِأَنَّـهُ تَهَافُـتٌ لَا يُجْهَـلُ[4]
إِذْ فِـيهِ تَقْـدِيمٌ وَتَأْخِيـرٌ مَعَـا وَهْـو تَـنَافٍ ظَاهِـرٌ لِمَـنْ وَعَـى[5]
لأَنَّـهُ يُفْـضِي إِلَـى شَـكْلِ الكُـرَهْ وَمَـنْعُهُ أَظْهَـرُ مِـنْ أَنْ نَذْكُـرَهْ[6]
فَـإِنْ نَظَـرْتَ فِـي الـسَّمَاوَاتِ العُـلَا وَمَـا لَهَـا مِـن الـشِّيَاتِ وَالحُـلَا[7]

---

(1) (وَالعَقْلَ) وحوى العقل وهو من أعظم نعم الله على العبد ومحله القلب (وَالغَوْصَ عَلَى الحَقَائِقْ) أي شدة التأمل على معرفة الحقائق (وَ) حوى (العِلْمَ بِالأَسْرَارِ) الأمور الخفية (والدَّقَائِقْ) الأمور الغامضة.

(2) (وَ) حوى (غَيْرَهَا) أي الشخص (مِنْ أَمْرِهِ الغَرِيبِ) الذي لا مثيل له (وَحَصْرُهُ) إحصاؤه (يُعْيِي) يعجز (قُوَى) قوة (الأَرِيبِ) كامل العقل.

(3) (وَمُسْتَحِيلُ) محال (خَلْقُهُ) أي الإنسان (لِنَفْسِهِ لِعَجْزِهِ) أي الإنسان (عَنْ غَيْرِهَا) أي غير نفسه (مِنْ جِنْسِهِ) أي الإنسان.

(4) (بَلْ غَيْرُهَا) أي نفسه (في الخَلْقِ) في خلقه لغيره (مِنْهَا أَسْهَلُ) من نفسه (لِأَنَّهُ) خلقه لنفسه (تَهَافُتٌ) تساقط ظاهر (لَا يُجْهَلُ) لا يجهله إلا من أعمى الله بصيرته.

(5) (إِذْ فِيهِ) أي خلقه لنفسه (تَقْدِيمٌ) لنفسه باعتبار كونها خالقة وهذا محال (وَتَأْخِيرٌ مَعَا) لنفسه عنها باعتبار كونها مخلوقة وهذا محال (وَهو) المذكور من تقديم النفس عليها وتأخيره عنها (تَنَافٍ ظَاهِرٌ لِمَنْ وَعَى) الذي عقل.

(6) (لأَنَّهُ) أي كون النطفة مؤثرة في الذات بطبعها (يُفْضِي) يستلزم (إِلَى) كون الإنسان على (شَكْلِ) هيئة (الكُرَهْ) بحيث يكون مدورا من كل جهة، متجردا من الرأس والرقبة واليدين والرجلين لأن الطبيعة المستوية تقتضي شكلا مستويا من كل وجه لوجوب موافقة المطبوع للطبيعة التي أثرت فيه (وَمَنْعُهُ) بطلان كون الإنسان على شكل الكرة (أَظْهَرُ مِنْ أَنْ نَذْكُرَهْ) لحصوله بالمشاهدة والعيان أنه على غير شكلها وهما أقوى دليل.

(7) (فَإِنْ نَظَرْتَ) تفكرت وتأملت (فِي) أحوال (السَّمَاوَاتِ العُلَا) ذات العلو (وَمَا لَهَا) والذي لها (مِن الشِّيَاتِ) الحالات (وَالحُلَا) أي الزينة.

وَسَــقْفُهَا المَــرْفُوعِ مِــنْ غَيْــرِ عَمَــدْ ... وَالنَّيِّــرَاتِ المُــشْعِرَاتِ بِالأَمَــدْ[1]
وَمَـــا حَـــوَتْهُ الأَرْضُ وَالــبِحَارُ ... أَبْــصَرْتَ مَــا فِــيهِ النُّهَــى تَحَــارُ[2]
هَــذَا وَمَــا قَــدْ غَــابَ عَــنَّا أَكْثَــرُ ... مِــنَ الــبَدَائِعِ الَّتِــي لَا تُحْــصَرُ[3]
فَهَــلْ يَكُــونُ الــصُّنْعُ دُونَ فَاعِــلِ ... أَوْ صــنْعَهُ مِــنْ غَيْــرِ جَعْــلِ جَاعِــلِ[4]
كَـــلَّا لَقَـــدْ أَفْــصَحَتِ الأَكْــوَانُ ... عَــنْ فِعْــلِ رَبٍّ مَــا لَــهُ أَعْــوَانُ[5]
مَـــنْ أَذْعَـــنَتْ لِقَهْـــرِهِ الأَمْــلَاكُ ... وَانْــتَظَمَتْ عَــنْ أَمْــرِهِ الأَسْــلَاكُ[6]
وَأَشْــرَقَتْ مِــنْ نُــورِهِ الأَحْــلَاكُ ... وَسَـــبَّحَتْ بِحَمْـــدِهِ الأَمْــلَاكُ[7]

---

(1) (وَسَقْفُهَا) أي السماوات (المَرْفُوعِ مِنْ غَيْرِ عَمَدْ) بل بقدرة الله (وَالنَّيِّرَاتِ) الكواكب (المُشْعِرَاتِ) المعلمات (بِالأَمَدْ) أي الزمن، والدالات بسيرها على الأوقات.

(2) (وَمَا حَوَتْهُ) وإن نظرت في الذي جمعته (الأَرْضُ وَالبِحَارُ) من الحيوانات والجبال وسائر المخلوقات (أَبْصَرْتَ) أيها الناظر (مَا) أي عجبا (فِيهِ النُّهَى) العقول (تَحَارُ) تتحير.

(3) (هَذَا) الذي ذكرناه (وَمَا قَدْ غَابَ عَنَّا أَكْثَرُ) والذي غاب عنا أكثر من الذي علمناه (ومِنَ البَدَائِعِ) التي لا مثيل لها (الَّتِي لَا تُحْصَرُ) أي لا يستطيع حصرها إلا الذي خلقها.

(4) (فَهَل يَكُونُ الصُّنْعُ) يوجد المصنوع (دُونَ فَاعِلِ) بلا فاعل يفعله (أَوْ صنْعَهُ) أو يكون خلق المصنوع (مِنْ غَيْرِ جَعْلِ جَاعِلِ) من غير خلق خالق.

(5) (كَلَّا) لا يكون مخلوق بلا خالق (لَقَدْ أَفْصَحَتِ) دلت دلالة واضحة (الأَكْوَانُ) المخلوقات (عَنْ فِعْلِ) خلق (رَبٍّ) خالق (مَا لَهُ أَعْوَانُ) ليس له أعوان على خلقها.

(6) (مَنْ أَذْعَنَتْ) الذي انقادت وأطاعت (لِقَهْرِهِ الأَمْلَاكُ) الملائكة (وَانْتَظَمَتْ) تألفت واجتمعت (عَنْ أَمْرِهِ) على أحسن وجه (الأَسْلَاكُ) العقود، والمراد جميع المخلوقات.

(7) (وَأَشْرَقَتْ مِنْ نُورِهِ) أي الله (الأَحْلَاكُ) الأماكن الشديدة الظلام (وَسَبَّحَتْ بِحَمْدِهِ الأَمْلَاكُ) الملائكة، يسبحون الليل والنهار لا يفترون.

مبحث

مُسمَّى الإيمان ومسائله

[مُسَمَّى الإيمان]

(قال الناظم رحمه الله):

18- وَفُـــسِّرَ الإِيمَـــانُ بِالتَّـــصْدِيقِ

قلت:

المراد **بالتصديق** هنا: تصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل ما جاء به وعُلِم من الدِّين بالضرورة؛ إجمالا في الإجمالي، وتفصيلا في التفصيلي.

والمراد بتصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك: الإذعان لما جاء به، والقَبُول به.

وليس المراد وقوع نسبة الصدق إليه في القلب من غير إذعان ولا قبول؛ حتى يلزم الحكم بإيمان كثير من الكفار الذين كانوا يعرفون صدق النبي صلى الله عليه آله وسلم فيما جاء به، كما قال تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة، الآية:146].

قال العلامة القسطلاني رحمه الله: "وهو لغة التصديق، وهو كما قال التفتازاني: إذعان لحكم المخبر وقبوله، فليس حقيقة التصديق: أن يقع في القلب نسبة الصدق إلى الخبر أو المخبر من غير إذعان وقبول؛ بل هو إذعان وقبول لذلك؛ بحيث يقع عليه اسم التسليم"[1].

فإذا تحقق ذلك فهمت المراد من قول علماء أهل السنة أن الإيمان هو

---

(1) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري (1/82).

التصديق.

وذلك أن أهل السنة نظروا إلى مسمى الإيمان في إطلاقات الشارع، فوجدوه يطلق على أمور ثلاثة:

الأول: التصديق القلبي الذي مع الإقرار والإذعان.

الثاني: التلفظ باللسان بكلمة الشهادتين.

الثالث: العمل بالأوامر الشرعية، كأداء الصلاة والكف عن شرب الخمر.

ووجدوا أن الشارع لا يحكم بكفر من شرب الخمر ولا من ترك أمرا من أوامر الشريعة، إلا أن يكون مستخفا مستهينا أو معاندا.

فعلموا أن العمل ليس داخلا في ماهية الإيمان الذي يتم بناء عليه عدم الخلود في النار.

كما وجدوا أن الشارع حكم بإيمان الأخرس، وهو لم يتلفظ بالشهادتين لأنه لا يستطيع، فدل هذا أيضا على أن التلفظ بالشهادتين ليس أساس مسمى الإيمان.

فلم يبق إلا التصديق القلبي، الذي جاءت آيات عديدة في القرآن تربط الإيمان به ثبوتا ونفيا، فتثبت الإيمان بثبوته، وتنفيه بانتفائه. فدل هذا على أن حقيقة مسمى الإيمان هو التصديق القلبي.

قال العلامة المحقق شيخ الجماعة بفاس سيدي الطيب ابن كيران رحمه الله في إحدى رسائله: "الإيمان شرعا هو: تصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما عُلِم مجيئه به من عند الله تعالى ولو إجمالا فيما لم يعلم تفصيله، ويتضمن التصديق المذكور الإذعان والقبول لحكم المخبر. وليس المراد به مجرد نسبة الصدق إلى الخبر أو المخبر، فلا يتحقق التصديق بما ذكر إلا بثلاثة أمور:

أحدها: **المعرفة**، وهي التجلي والانكشاف لحقيقة ما عُلِم بالضرورة مجيء المصطفى به، بحيث لا يتطرق إلى شيء منه احتمال النقيض بوجه، وبهذه المعرفة فسَّر الشيخ أبو الحسن الأشعري التصديق المذكور مرة.

ثانيها: **حديث النفس التابع لها**، وبه فسر الأشعري التصديق المذكور مرة أخرى، إذ أجاب بأنه قول في النفس غير أنه يتضمن المعرفة ولا يصح بدونها.

وارتضى الباقلاني هذا الثاني لأن التكذيب والتصديق بالأقوال أجدر. وكذا ارتضاه إمام الحرمين في الإرشاد، فقال: التحقيق إن التصديق كلام النفس ولكن لا يثبت إلا مع العلم.

ثالثها: الاستسلام والانقياد والإذعان لما جاء به الرسول، بمعنى قبول الأحكام والرضا بتبعيته. ولفقد ذلك حكمنا على كثير من أهل الكتاب وغيرهم بالكفر مع أنهم كانوا يعرفون النبي صلى الله عليه وسلم كما يعرفون أبناءهم ويستيقنون أمره إلا أنهم لم يرضوا بصيرورتهم من أتباعه، بل استكبروا ولم يذعنوا فلم يكونوا مصدقين.

ولما كان الإيمان أمرا باطنيا لا إطلاع لنا عليه ناطه الشرع ثبوتا وانتفاء بأمور ظاهرة تدل عليهما. ففي الثبوت ضبطه بالتلفظ بالشهادتين وما في معناه. وفي الانتفاء نِيطَ بظهور أمارات التكذيب كشد زنار اختيارا على القول بأنه كفر، وكالسجود اختيارا لشمس أو صنم أو الاستخفاف بنبي أو بالكعبة أو بإلقاء مصحف بقذر ونحو ذلك. فلا بد في حكمنا على شخص بالإيمان من النطق بالشهادتين أو ما في معناه وانتفاء الأمارات المذكورة. فظهر أن ليست حقيقة الإيمان مجرد كلمة على ما زعمت الكرامية، بل الإيمان أمر قلبي، بدليل قوله تعالى: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَـٰنَ ﴾ [المجادلة:22]...ولهذا صح نفي الإيمان عن بعض المقرين باللسان. قال تعالى ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ۝﴾ [البقرة:8].

ولا نزاع أن المُقِرَّ باللسان إذا لم يُعْلَم ما في قلبه يسمى مؤمنا لغة وشرعا، وتجري عليه أحكام الإيمان، ولكن ذلك لظنِّ المواطات، وإنما نزاعنا في كونه مؤمنا عند الله والنبي صلى الله عليه وسلم. والصحابةُ كما كانوا يحكمون بإيمان المقر باللسان لظن المواطات كانوا يحكمون بكفر المنافق وتخليده في الدر الأسفل من النار. وأيضا الإجماع على أن من صدق بقلبه ومنعه من النطق خرس ونحوه فهو مؤمن. فبطل قول الكرامية المذكور.

وظهر أيضا من حد الإيمان أن الأعمال المسماة بالإسلام غير داخلة في

مفهوم مطلق الإيمان شرعاً". انتهى، وهو كلام نفيس غاية.

قلت: ولا يرد على هذا الكلام إطلاق الإيمان على الأعمال في كثير من آي القرآن وأحاديث السنة النبوية، فإنا نقول: إن الأعمال يطلق عليها أنها إيمان، كما يطلق على الأقوال أيضا، وعلى التصديق القلبي، وكل إطلاق هو من حيثية معينة. **ولكن فرق بين أن يطلق على الأعمال أنها إيمان، وبين أن تكون هي حقيقة الإيمان.**

والذي يدل على أن الإيمان هو التصديق أمور:

أحدها: أن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق، **قال تعالى** ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ﴾ [يوسف، آية: 17] أي بمصدق، والأصل عدم النقل.

قال العلامة الفخر الرازي رحمه الله تعالى في "تفسيره"[1]: " احتج أصحابنا بهذه الآية على أن الإيمان في أصل اللغة عبارة عن التصديق، لأن المراد من قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ﴾ أي بمصدق، وإذا ثبت أن الأمر كذلك في أصل اللغة وجب أن يبقى في عرف الشرع كذلك".

الثاني: النصوص الدالة على أن الإيمان محله القلب، نحو قوله تعالى ﴿۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾[المائدة:41]، وقوله تعالى:﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ﴾ [المجادلة، آية:22]، وقوله تعالى ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات، آية:14]، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأسامة **هلا شققت عن قلبه**" متفق عليه[2]، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: " **يخرج من النار من في قلبه ذرة من الإيمان**".

---

(1) مفاتيح الغيب (10/8).

(2) صحيح البخاري (4/1555، كتاب المغازي، باب بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسامة بن زيد إلى الحرقات..ح:4021).

صحيح مسلم (1/96، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله، ح: 158).

وبدهي أن القلب ليس محل الإقرار ولا العمل بالأركان، وإنما هو محل التصديق.

الثالث: الآيات الدالة على عطف الأعمال الصالحة على الإيمان، نحو قوله تعالى ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة، آية:25]، وقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ [البينة، آية:7]، وقوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة:3]، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن مسعود حين سأله: أي الأعمال أفضل؟، قال: «**الإيمان بالله ورسوله**»، قال: ثم أي؟، قال: «**الصلاة لميقاتها**»، قال: ثم أي؟، قال: «**بر الوالدين**».

والعطف يقتضي التغاير.

الرابع: الآيات الدالة على مجامعة الإيمان مع الكبائر، وعلى بقاء اسم الإيمان مع عدم وجود العمل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ ﴾ [الحجرات، آية: 9]. وكذا قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ ۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾ [الأنفال: 72]، فأبقى اسم الإيمان لمن لم يهاجر مع عظم الوعيد في ترك الهجرة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا ۚ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾﴾[النساء:97] ومع هذا جعلهم مؤمنين.

الخامس: أنه جعل الإيمان شرط في قبول العمل، وذلك قوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾[طه: 112].

والشرط غير المشروط بداهة وضرورة.

السادس: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا مؤمنين ولا صلاة ولا صيام ولا زكاة ولا حج، أي قبل تشريع الأعمال، فلو كانت الأعمال جزءا من ماهية الإيمان وركنا منه لما كان هناك إيمان قبل تشريعها؛ لأنه لا وجود للشيء إلا بوجود ركنه.

السابع: أحاديث الشفاعة، والتي تضمنت أن الله تعالى يخرج من النار أناسا من أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ما عَمِلُوا خيرا قطُّ، وما أَتَوْا إلا بالتصديق. من ذلك حديث سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند الشيخين[1]: «إن الله تعالى بعد أن يشفع النبيون والملائكة والمؤمنون، يقول: بقيت شفاعتي، فيقبض قبضة من النار فيخرج أقواما قد امتحشوا[2]، فيُلْقَوْن في نهر بأفواه الجنة..الحديث وفيه: فيدخلون الجنة، فيقول أهل الجنة: هؤلاء عتقاء الرحمان، **أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه، ولا خير قدموه**، فيقال لهم: لكم ما رأيتم ومثله معه». وفي رواية لمسلم: «**فيخرج منها قوم لم يعملوا خيرا قط**».

فإن قيل: فما تقولون فيما اشتهر عن السلف من قولهم:" **الإيمان قول باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان**".

فالجواب والله الموفق للصواب: أنا نقول أن الأعمال تدخل في مسمى الإيمان، ولكنها ليست جزءا من ماهيته، وإنما باعتبار أنها ثمرة له، وقد يطلق اسم الأصل على الثمرة مجازا، وهذا قول جماهير علماء أهل السنة.

قال العلامة المجتهد الإمام أبو محمد العز ابن عبد السلام رحمه الله تعالى: "الإيمان عبارة عن تصديق القلب حقيقة، وعن العمل بمَوَاجِب التصديق مجازا، لأن

---

(1) البخاري (6/2706، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة، ح: 7001). ومسلم (1/167، كتاب الإيمان، باب طرق حديث الرؤيا، ح: 183).

(2) قال العلامة البدر العيني رحمه الله في "عمدة القاري" (9/308): "امتحشوا: بتاء مثناة من فوق مفتوحة وحاء مهملة وشين معجمة، ومعناه احترقوا، ويروى بضم التاء وكسر الحاء، وفي بعض الروايات صاروا حمما، وفي (المحكم): المحش: تناول من لهب يحرق الجلد ويبدي العظم، وفي (الجامع): محشته النار تمحشه محشا: إذا أحرقته، وحكي أمحشته، وقال الداودي: امتحشوا:انقبضوا واسودوا " انتهى.

العمل بمقتضى الإيمان من فوائده وثمراته وفروعه ومسبِّباته. والعرب يتجَوَّزُون بإطلاق اسم المُثْمِر على ثمرته، واسم المُسَبِّب على سببه وفائدته. كقوله تعالى ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [البقرة:194]، وقوله ﴿فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا﴾ [مريم:59].

..واستعمال الشارع الإيمان في التصديق أغلب من استعماله في فوائده وثمراته، وهو المتبادر إلى الأفهام عند الإطلاق .اهـ[1].

وذهب بعض علماء أهل السنة إلى إن الأعمال داخلة حقيقة في مسمى الإيمان، ولكن لا يلزم من انتفاء الأعمال انتفاءه.

قال العلامة المجتهد التقي السبكي رحمه الله تعالى في فتاويه[2]: "مسألة: هل الأعمال داخلة في مسمى الإيمان أو خارجة عنه؟

ظاهر الحديث المذكور أنها خارجة عنه.

وقد اشتهر على ألسنة السلف دخول الأعمال، وها هنا احتمالات أربعة:

أحدها: أن تجعل الأعمال من مسمى الإيمان داخلة في مفهومه دخول الأجزاء المقومة، حتى يلزم من عدمها عدمه.

وهذا مذهب المعتزلة لم يقل به السلف؛ بل قالوا خلافه.

والثاني: **أن تجعل أجزاء داخلة في مفهومه لكن لا يلزم من عدمها عدمه،** فإن الأجزاء على قسمين، منها ما لا يلزم من عدمه عدم الذات كالشعر واليد والرجل للإنسان والأغصان للشجرة.

فاسم الشجرة صادق على الأصل وحده.

وعليه مع الأغصان ولا يزول بزوال الأغصان.

وهذا هو الذي يدل له كلام السلف.

وقولهم " الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فلم يجتمع هذان الكلامان إلا

(1) رسالة في معنى الإسلام والإيمان، للعز ابن عبد السلام، ص: 9 - 10 بتصرف.

(2) فتاوى السبكي.

على هذا المعنى.

ومن هنا قال الناس شعب الإيمان جعلوا الأعمال للإيمان كالشعب للشجرة.

وقد مثل الله الكلمة الطيبة بالشجرة الطيبة وهو أصدق شاهد لذلك.

الثالث: أن تجعل الآثار آثارا خارجة عن الإيمان لكنها منه وبسببه.

وإذا أطلق عليها فبالمجاز من باب إطلاق اسم السبب على المسبب.

وهو قريب، لكن الذي قبله أقرب إلى كلام السلف وظواهر الأحاديث.

الرابع: أن يقال أنها خارجة بالكلية، لا تطلق عليها حقيقة ولا مجازا.

وهذا باطل لا يمكن القول به.

والمختار القول الثاني.

وتحقيقه أن اسم الإيمان موضوع شرعا للمعنى الكلي المشترك بين الاعتقاد والقول والعمل، والاعتقاد والقول دون العمل. والاعتقاد وحده بشرط القول، فإذا عدم العمل لم يعدم الإيمان، وإذا عدم القول لم يعدم الإيمان، ولكن عدم شرطه فيعدم لعدم شرطه.وإذا عدم الاعتقاد عدم الجميع لأنه الأصل.

لكن هذا يقتضي أحد أمرين، إما أن الإيمان لا يحصل إلا بالأعمال، وقد قلنا إنه مذهب المعتزلة.

وإما أن نقول إن الإيمان حقيقة واحدة صادقة على القليل، وهو مجرد الاعتقاد الصحيح. والكثير وهو المضاف إليه الأعمال، ولها مراتب أدناها إماطة الأذى عن الطريق اهـ.

- تنبيه هام:

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى بعد أن ذكر الخلاف في دخول الأعمال في مسمى الإيمان:" وهذا كله كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى، أما بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الإقرار فقط، فمن أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا إن اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم، فإن كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق، فمن أطلق عليه الكفر فبالنظر إلى أنه

فَعَلَ فِعْل الكافر، ومن نفاه عنه فبالنظر إلى حقيقته، وأثبت المعتزلة الواسطة، فقالوا: الفاسق لا مؤمن ولا كافر " اهـ[1].

[الإقرار هل هو جزء من الإيمان أم لا؟]

(قال الناظم رحمه الله):

18- .... وَالـــنُّطْقُ فِـــيهِ الخُلْـــفُ بِالتَّحْقِـــيقِ

19- فَقِيلَ:شَـرْطٌ كَالعَمَـلْ وَقِيلَ بَـلْ شَـــــــــــطْرٌ..............

قلت:

المعنى أنهم اختلفوا في النطق بالشهادتين للمتمكن منه؟

فقيل: إن الإقرار - أي النطق بالشهادتين - شرط لإجراء الأحكام الدنيوية، لا جزء من حقيقة الإيمان، ولهذا يكفي في العمر مرة.

وهذا قول جمهور علماء أهل السنة.

قال الشيخ العلامة القاسم بن قطلوبغا في حاشيته على المسايرة في العقائد المنجية للكمال ابن الهمام رحمهما الله تعالى: "ويدل عليه من حيث المعقول أنه لا وجود للشيء إلا بوجود ركنه، والإنسان مؤمن على التحقيق من حين آمن بالله تعالى إلى أن مات بل إلى الأبد، وإنما يكون مؤمنا بوجود الإيمان وقيامه به حقيقة، ولا وجود للإقرار في كل لحظة، فدل أنه مؤمن بما معه من التصديق القائم بقلبه الدائم بتجدد أمثاله، لكن الله تعالى أوجب الإقرار ليكون شرطا لإجراء أحكام الدنيا، إذ لا وقوف للعباد على ما في القلب، فلا بد لهم من دليل ظاهر، والله تعالى مطلع على ما في الضمائر، فتجري أحكام الآخرة على التصديق دون الإقرار. حتى إن من أقر ولم يصدق فهو مؤمن عندنا [2]، وعند الله تعالى هو من أهل النار، ومن

---

(1) فتح الباري (46/1).

(2) أي أنه يعامل معاملة المؤمن وتجري عليه الأحكام التي تجري على المؤمنين، لأنه مظهر للإيمان، وقد أمرنا أن نعامل الناس بحسب ظواهرهم.

صدق بقلبه ولم يقر بلسانه[1] فهو كافر عندنا، وعند الله تعالى مؤمن من أهل الجنة، والله تعالى أعلم"[2].اهـ.

وقيل: إنه شطر كالتصديق؛ أي أنه جزء من حقيقة الإيمان، فالإيمان هو: التصديق بالجنان والإقرار باللسان، فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه مع القدرة وانتفاء الموانع لا يكون مؤمنا، لا عندنا ولا عند الله.

والفرق عندهم بين التصديق بالجنان والإقرار باللسان، أن الإقرار باللسان ركن زائد يحتمل السقوط عند العجز والإكراه، بخلاف التصديق، فإنه ركن أصلي لا يحتمل السقوط بحال.

وهذا قول بعض الأشاعرة والماتريدية.

[الفرق بين الإسلام والإيمان]

(قال الناظم رحمه الله):

19- ....وَالإِسْـلَامَ اشْـرَحَنَّ بِالعَمَـلْ

20- مِـثَالُ هَـذَا الحَـجُّ والـصَّلَاةُ كَـذَا الـصِّيَامُ فَـادْرِ والـزَّكَاةُ

قلت:

المعنى أن الإسلام هو العمل بالأركان والشعائر الظاهرة، والإيمان هو التصديق الباطني، ويدل عليه حديث جبريل عليه السلام المشهور، وفيه أن جبريل سأل الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أخبرني عن الإسلام؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم: "**الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا**"... قال: فأخبرني عن الإيمان؟، قال: "**أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**".

---

(1) أي إن طولب بالإقرار فامتنع عنادا بدون عذر.

(2) حاشية على المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة(ص:279).

فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الإسلام في هذا الحديث النبوي اسما للأعمال الظاهرة، والإيمان اسما لما بطن من الاعتقاد.

وقيل: إن الإيمان والإسلام بمعنى واحد، قال العلامة الحافظ البدر العيني رحمه الله تعالى: "وهو قول جماعة من المحدثين وجمهور المعتزلة والمتكلمين"[1].

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝﴾ [الذاريات: 35 - 36]، فهنا استثنى المسلمين من المؤمنين، والأصل في الاستثناء أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، فيكون الإسلام هو الإيمان.

وعورض بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ (الحجرات: 14)، فلو كان الإيمان والإسلام واحدا لزم إثبات شيء ونفيه في حالة واحدة، وهو محال.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح: "قال الخطابي: صنف في المسألة إمامان كبيران، وأكثرا من الأدلة للقولين، وتباينا في ذلك، والحق أن بينهما عموما وخصوصا، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا. انتهى كلامه ملخصا، ومقتضاه: أن الإسلام لا يطلق على الاعتقاد والعمل معا بخلاف الإيمان، فإنه يطلق عليهما معا، ويرد عليه قوله تعالى ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ [المائدة/3]، فإن الإسلام هنا يتناول العمل والاعتقاد معا، لأن العامل غير المعتقد ليس بذي دين مرضي، وبهذا استدل المزني وأبو محمد البغوي، فقال في الكلام على حديث جبريل هذا: جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام هنا إسما لما ظهر من الأعمال، والإيمان اسما لما بطن من الاعتقاد، وليس ذاك لأن الأعمال ليست من الإيمان ولا لأن التصديق ليس من الإسلام، بل ذاك تفصيل لجملة كلها شيء واحد، وجماعها الدين، ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم: "أتاكم يعلمكم

(1) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (13/2).

دينكم"، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة/3]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران/85]، ولا يكون الدين في محل الرضا والقبول إلا بانضمام التصديق. انتهى كلامه.

قال: والذي يظهر من مجموع الأدلة أن لكل منهما حقيقة شرعية، كما أن لكل منهما حقيقة لغوية، لكن كل منهما مستلزم للآخر بمعنى التكميل له، فكما أن العامل لا يكون مسلما كاملا إلا إذا اعتقد، فكذلك المعتقد لا يكون مؤمنا كاملا إلا إذا عمل، وحيث يطلق الإيمان في موضع الإسلام أو العكس أو يطلق أحدهما على إرادتهما معا فهو على سبيل المجاز، ويتبين المراد بالسياق، فإن وردا معا في مقام السؤال حملا على الحقيقة، وإن لم يردا معا أو لم يكن في مقام سؤال أمكن الحمل على الحقيقة أو المجاز بحسب ما يظهر من القرائن، وقد حكى ذلك الإسماعيلي عن أهل السنة والجماعة، قالوا: إنهما تختلف دلالتهما بالاقتران، فإن أفرد أحدهما دخل الآخر فيه، وعلى ذلك يحمل ما حكاه محمد بن نصر، وتبعه ابن عبد البر عن الأكثر أنهم سووا بينهما على ما في حديث عبد القيس، وما حكاه اللالكائي وابن السمعاني عن أهل السنة أنهم فرقوا بينهما على ما في حديث جبريل، والله الموفق"[1]. اهـ.

ولشيخ الجماعة بفاس العلامة المجتهد الطيب ابن كيران رحمه الله تحقيق بديع في إطلاقات اللفظين في استعمالات الشارع، ونص كلامه رحمه الله:" ينبغي أن تعلم هنا ما ورد في الشرع من إطلاقات لفظ الإيمان ولفظ الإسلام، وما هو منها حقيقة وما هو منها مجاز.

فنقول: يتحصل من استعمالات الشرع أن لكل منها ثلاثة إطلاقات.

فيطلق الإسلام على النطق بالشهادتين أو ما يقوم مقامه كإشارة الأخرس، وهذا حقيقة الإسلام الذي لا تحقق له بدونه، وعليه حديث: «**من قال لا إله إلا الله دخل الجنة**»، إذ معلوم أنه لا يدخلها إلا مسلم.

ويطلق أيضا على جميع الأعمال الظاهرة والباطنة دون عقائد الإيمان، فإنها

(1) فتح الباري (115/1).

ليست من الأفعال. وعليه حديث ابن أبي شيبة: «**الإسلام علانية والإيمان في القلب**»، وفي قوله "علانية" تغليب لأعمال الظاهر على أعمال الباطن. وهذا الإطلاق مجاز من إطلاق اسم الشيء على الفرد الكامل منه، وهو الذي فُسِّر به حديث جبريل إلا أنه اقتصر من خصال الإسلام على الخمس لأهميتها وآكديتها على حد قوله: «**الحج عرفة**». وهو الذي في حديث ابن عمر أيضا: «**بُنِي الإسلام على خمس**»؛ لأنه جعله جميع الخصال أعني الطاعات القولية والفعلية ظاهرا وباطنا إلا أنها مبنية على الخمس لكونها الأساس والعمدة كأنه جعل الإسلام حصنا أو قبة، هذه الخمس أركانها ودعائمها، والباقي تابع لها. وبقدر ما نقص من الخصال ينقص كمال الإسلام، ولا ينتفي الإسلام إلا بانتفاء النطق بالشهادتين وما في معناه.

ويطلق أيضا بمعنى الدين، فيعم الإيمان والإسلام بالمعنيين السابقين والإحسان، وهو أيضا في هذا المعنى حقيقة شرعية، وعليه ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:19]، و﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة/3]، و﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران/85]. وبهذا الاعتبار ورد: "أفضل الإسلام: الإيمان"، إذ لا تعتبر أعمال الجوارح إلا مع الإيمان، إذ الإيمان شرط للاعتداد بالعبادات. وقد يوجد الإيمان المعتد به بدون شيء منها؛ كمن صدق بقلبه فاخترم قبل اتساع وقت النطق للتلفظ أو لم يكن قادرا عليه. وإنما يضر الامتناع منه اختيارا؛ لأنه من أمارات التكذيب، فلا يتحقق معه التصديق الذي هو الإيمان.

وأما الإيمان فأحد إطلاقاته: تصديق النبي صلى الله عليه وسلم فيما علم بالضرورة مجيئه به عن الله سبحانه. فَيَعُمُّ ما فُسِّر به حديث جبريل ويزيد أمورا أخر كالتصديق بوجوب الخمس وحرمة الزنى والخمر. وذلك داخل في التصديق بالكتب والرسل إجمالا. فالفائت في حديث جبريل إنما هو تتبع التفاصيل وهذا الإطلاق حقيقة شرعية.

ويطلق على ما يشتمل على ذلك وقول اللسان وعمل الجوارح، وهو إطلاق مجازي من إطلاق الشيء على الفرد الكامل منه، وعليه قوله الرسالة كغيرها: "الإيمان قول باللسان وإخلاص بالقلب وعمل بالجوارح".

ويطلق أيضا على الخصال التي هي ثمرات التصديق وشعائره مجازا أيضا؛ كالصلاة، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾ [البقرة:143] أي صلاتكم إلى بيت المقدس، وكما ثبت أن الحياء من الإيمان، وأن أداء الخمس من الإيمان. وعليه ما في حديث وفد عبد القيس من تفسيره بشيء من تلك الخصال، وهو مجاز مرسل من باب تسمية الشيء باسم مسببه.

فتحصل: للإسلام إطلاقان حقيقيان وإطلاق مجازي، وللإيمان واحد حقيقي واثنان مجازيان. وهذا كله بالنسبة إلى الشرع، وأما باعتبار اللغة فالكل مجاز؛ لأن تلك المعاني أخص من المدلول اللغوي. وإطلاق الأعم على الأخص من حيث تقييده بالقيد الخاص مجاز بخلاف إطلاقه عليه من حيث إنه فرد من أفراد العام فقط، فإنه حقيقة كما للسعود وغيره، كما لو لقيت زيدا، فقلت: لقيت رجلا أو إنساناً.

وما فسرناه من هذه الإطلاقات أتمُّ تحريراً مما فصَّله في **الإحياء**، فإن فيه تخليطا، والله تعالى أعلم" انتهى.

[زيادة الإيمان ونقصانه]

(قال الناظم رحمه الله):

21- وَ رُجِّحَتْ زِيَادَةُ الإِيمَانِ ... بِمَا تَزِيدُ طَاعَةُ الإِنْسَانِ

22- وَنَقْصُهُ بِنَقْصِهَا وَقِيلَ:لا ... وَقِيلَ لَا خُلْفَ كَذَا قَدْ نُقِلَا

قلت:

أي رجح جمهور الأشاعرة القول بزيادة الإيمان بزيادة طاعة الإنسان ونقصه بنقصها. واستدلوا على ذلك بالنقل والعقل.

أما النقل: فظواهر النصوص الدالة على زيادة الإيمان، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝﴾[الأنفال، الآية:2]، وقوله تعالى:﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ ﴾[الفتح، الآية:4]، وقوله

تعالى:﴿ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا ﴾[المدثر، الآية:31]، وقوله تعالى:﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾[التوبة، الآية:124].

أما العقل؛ فلأنه لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان بالزيادة والنقص لكان إيمان آحاد الأمة بل المنهمكين في المعاصي والفسق مساويا لإيمان الأنبياء والملائكة، واللازم وهو المساواة باطل، فكذا الملزوم الذي هو عدم التفاوت بالزيادة والنقصان.

وقيل: لا، أي لا يزيد ولا ينقص؛ لأنه اسم للتصديق البالغ نهاية الجزم والإذعان.

وقيل: لا خُلْفَ، أي أن بعض العلماء كالفخر الرازي رحمه الله تعالى قال: إن الخلاف ليس خلافا حقيقيا، بل هو خلاف لفظي، فالقول بأن الإيمان يزيد وينقص محمول على ما به كماله؛ وهو الأعمال، والقول بأنه لا يزيد ولا ينقص محمول على أصله؛ وهو التصديق الباطني.

وقال العز ابن عبد السلام رحمه الله في رسالته "معنى الإيمان والإسلام": «في زيادة الإيمان ونقصانه: إن حمل على التصديق بالقلب، فإن اتحد مُتَعَلَّقُهُ كالتصديق بوجود الصانع أو بوحدانيته، فلا زيادة ولا نقصان، وإن تعدد التعلُّق، جاءت الزيادة والنقصان بحسب زيادة المُتَعَلِّقِ به ونقصانه. وعلى ذلك يحمل قوله تعالى: ﴿ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ [التوبة:124]، ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ [الأنفال:2]؛ لأن الإيمان المزيد عليه كان متعلِّقا بما سبق نزوله، فلما نزلت آيات أخر فآمنوا بها، ازدادوا بذلك إيمانا إلى إيمانهم السابق، نظرا إلى تعدد المتعلَّق به، وكذلك قوله: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [طه:114]، فإنه طلب الزيادة باعتبار معلوم غير المعلوم الحاصل، وعلى تعدد المتعلق واتحاده يحمل قوله عليه الصلاة والسلام:«**لا يدخل النار من كان في قلبه حبة خردل من إيمان**».

..وأما الإيمان المجازي، وهو القول والعمل بمواجب الإيمان، فإنه يزيد

بالطاعة، وينقص بالعصيان. إذ يقع على كل طاعة منهن اسم الإيمان"[1].اهـ.

فائدة:

قال العلامة المحقق سيدي محمد الطيب ابن كيران رحمه الله في "شرحه على توحيد سيدي ابن عاشر": "اعلم أن الإيمان أفضل النعم على الإطلاق، وإذا علمت أن الله أكرمك بها وحبَّب إليك الإيمان، وكرَّه إليك الكفر والفسوق والعصيان فضلا منه ونعمة بلا استحقاق لأحد عليه، وميَّزَك عن كثير من أمثالك بذلك، فاقدر هذه النعمة قدرها، وقم بواجب شكرها، فإنها أساس السلامات والكرامات. أما السلامات؛ فبها تكون النجاة بعون الله من أهوال القبر والقيامة والميزان والصراط والنار والبعد والغضب. وأما الكرامات؛ فبها بفضل الله ينال نعيم القبر من اتساعه والأنيس الصالح فيه وفتح باب الجنة لدخول روحها إليه ونعيم القيامة من الحور والصور وأنواع الملابس والمآكل والمشارب والنظر لوجه الله. وقد سمع المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم من يقول: "الحمد لله على نعمة الإيمان"، فقال: "إنك لتحمد الله على نعمة عظيمة"، وقيل: لا كلمة أحب إلى الله ولا أعظم من قول العبد: الحمد لله الذي أنعم علينا وهدانا للإسلام، وقد قال الخليل عليه السلام: ﴿ وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم/35]، وقال يوسف عليه السلام ﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [يوسف/101]، ولو لم يكن في ذلك إلا النجاة من شدائد القيامة التي يقول فيها الأنبياء والرسل: نفسي نفسي، لا أسألك اليوم إلا نفسي، ولو كان للرجل عمل سبعين نبيا لظن أنه لا يَسْلَم - كما قال كعب الأحبار - لكان كافيا. ويرحم الله القائل:

سبحان من لو سجدنا بالعيون له ... على شبا الشوك والمُحمَّى من الإبر

لم نبلغ العشر من معشار نعمته ... ولا العشير ولا عشرا من العشر

"[2].انتهى.

---

(1) معنى الإيمان والإسلام، (ص: 20 - 21).

(2) شرح ابن كيران على توحيد ابن عاشر (ص:123).

مباحث

الإلهيات

اعلم أن مباحث هذا الفن ثلاثة:

الإلهيات: وهي ما يتعلق بالإله من واجب وجائز ومستحيل.

النبوات: وهو ما يتعلق بالأنبياء مما يجب لهم وما يجوز ويستحيل عليهم.

السمعيات: وهو ما دل عليها النقل، إذ لا مدخل للعقل فيها. كالحشر والنشر والصراط والجنة والنار.

وتقدم ذكر هذه المباحث إجمالا في قوله أول هذا النظم (**فَكُلُّ مَنْ كُلِّفَ شَرْعاً...**) الخ، وشرع هنا يفصل ما أجمله هناك، فبدأ بالإلهيات لتعلقها بالإله الحق، وما تعلق به مقدم على غيره.

مبحث
الصفات الإلهية

مبحث الصفات الإلهية هو من أهم المباحث العقدية وأجَلِّها، كما أنه الفيصل بين أهل السنة وغيرهم من الفرق المخالفة.

ونُمَهِّدُ لكلام الناظم رحمه الله تعالى بتعريف الصفة وبيان أقسامها إجمالا. فنقول:

[تعريف الصفة]

الصفة في اللغة: الحِلية.

قال ابن منظور رحمه الله: "وَصَفَ الشيء له وعليه وصفا وصفة: حَلَّاه.. والصفة: الحِلْية.

الليث: الوصف: وصفك الشيء بحليته ونعته، وتواصفوا الشيء من الوصف.

والصفة: كالعلم والسواد.

..وأما النحويون فليس يريدون بالصفة هذا، لأن الصفة عندهم النعت، والنعت هو اسم الفاعل.."اهـ.

أما في الاصطلاح، فالصفة هي: "**معنى قائِمٌ بالذات دالٌّ عليه**".

قال العلامة الجرجاني رحمه الله تعالى في التعريفات: "الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وغيرها، وهي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها"[1].

وأما المراد بها هنا: "**ما يجب لله تعالى عقلا وشرعا من حقائق معنوية الإدراك قائمة بذاته سبحانه وتعالى** .

*****

---

(1) التعريفات للجرجاني (ص:175).

[أقسام الصفات]

والصفة إن كانت موجودة في نفسها سواء كانت حادثة؛ كبياض الجرم وسواده، أو قديمة؛ كعلمه تعالى وقدرته، فإنها تسمى في الاصطلاح: **صفة معنى**.

وإن كانت الصفة غير موجودة في نفسها كانت واجبة للذات غير معللة بعلة، سميت: **صفة نفسية**، مثل التحيز للجرم وكونه قابلا للأعراض.

وإن كانت الصفة غير موجودة في نفسها إلا أنها معللة إنما تجب للذات ما دامت علتها قائمة بالذات سميت: **صفة معنوية**؛ ككون الذات عالمة وقادرة ومريدة، فإنها معللة لقيام العلم والقدرة والإرادة بالذات.

ثم الصفة إما أن تكون **سلبية** أو **ثبوتية**.

فالسلبية هي التي توصف بها الذات من غير قيام معنى به؛ مثل: الأول والآخر والقابض والباسط.

والثبوتية هي التي اتصفت بها الذات لقيام معنى به؛ كالعلم والقدرة والإرادة والكلام.

وتنقسم الصفات أيضا إلى **صفات الذات** وصفات **الفعل**.

أما صفات الذات فهي: ما لا يجوز أن يوصف بضدها؛ كالقدرة.

وأما صفات الفعل فهي: ما يجوز أن يوصف بضدها؛ كالرحمة والغضب.

[الصفة النفسية: الوجود]

(قال الناظم رحمه الله):

23- فَـــوَاجِبٌ لَـــه الوُجُـــود........

هذا شروع في بيان **الصفات النفسية**.

وسميت نفسية لأن الوصف بها يدل على الذات نفسها دون معنى زائد عليها.

ولهذا تُعَرَّف بأنها: "**صِفَةٌ ثُبُوتِيَةٌ يَدُلُّ الوَصْفُ بِهَا عَلَى نَفْسِ الذَّاتِ دُونَ مَعْنَىً زَائِدٍ عَلَيْهَا**".

وقولنا: "صِفَةٌ": جنس في التعريف.

"ثُبُوتِيَّةٌ": قَيْدٌ أول يخرج به الصفات السلبية؛ كالقدم والبقاء.

"يَدُلُّ الوَصْفُ بِهَا عَلَى نَفْسِ الذَّاتِ": أي أنها لا تدل على شيء زائد على الذات، وهو قيد ثان يخرج به صفات المعاني، فإنها تدل على معنى لا ذات.

"دُونَ مَعْنىً زَائِدٍ عَلَيْهَا": تفسير لقولنا: "على نفس الذات"، وهو قيد ثالث يخرج أيضا صفات المعاني؛ لأنها تدل على معنى زائد على الذات، وكذلك المعنوية.

والصفة النفسية هي صفة واحدة، وهي: **الوجود.**

والوجود يعني: ثبوت الشيء وتحققه. فالوجود: صفة ثبوتية يدل الوصف بها على الذات دون معنى زائد عليها، فهي واجبة له تبارك وتعالى لذاته لا لعلة، أي أن غيره لم يؤثر في وجوده.

أما الوجود غير الذاتي مثل وجودنا فهو بفعله تعالى.

والدليل على وجود الله تعالى: النقل والعقل.

أما دليل النقل: فما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع.

أما **الكتاب:** فقوله تعالى ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَـٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّـٰرُ ﴿١٦﴾﴾ [الرعد/16]، وقوله تعالى ﴿ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الزمر:62]، وقوله تعالى:﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٦١﴾ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [غافر/61 - 62].

وأما السنة: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله خالق كل صانع وصنعته» رواه الحاكم في مستدركه[1] من حديث سيدنا حذيفة رضي الله عنه.

وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى موجود.

وأما العقل: فلأن العالم حادث، وكل حادث لا بد له من مُحْدِث، فالعالم له مُحْدِثٌ وهو الله الواجب الوجود سبحانه؛ لأن العالَم لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه - أي ترجح وجوده على عدمه دون مرجح - لزم أن يكون أحد الأمرين المتساويين في العقل مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب مرجح، وهذا محال؛ لأنه جمع بين النقيضين. ولأن المُحْدِث للعَالَم يجب أن يكون غير العَالَم، والعالم ممكن، فالله يجب أن يكون واجب الوجود؛ لأنه لو كان ممكنا لاحتاج إلى من يُحْدِثُه[2].

[الصفات السلبية]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

23- ....وَالقِـــــــدَم ... كَـــذَا بَقَـــاءُ لَا يُـــشَابُ بِالعَـــدَمْ

24- وَأَنَّـــهُ لِمَـــا يَـــنَالُ العَـــدَم ... مُخَالِـــفٌ بُـــرْهَانُ هَـــذَا القِـــدَمْ

25- قِـــيَامُهُ بِالـــنَّفْسِ وَحْدَانِـــيَه ... مُنَـــزَّهاً أَوْصَـــافُهُ سَـــنِيَه

26- عَنْ ضِدٍ أَوْ شَبَهٍ أَوْ شَرِيكٍ مُطْلَقاً ... وَوَالِـدٍ كَـذَا الـوَلَدُ وَالأَصْـدِقَا

هذا شروع في بيان الصفات السلبية.

وسميت سلبية؛ لأنه تنتفي بها أمور لا تليق بالله تعالى، وتنزهه عن جميع النقائص، ولهذا تسمّى **بمُهمَّات الأُمَّهَات**.

وهذه الصفات خمسة، وهي: **القدم، البقاء، مخالفته تعالى للحوادث، قيامه**

(1) المستدرك على الصحيحين (85/1).

(2) انظر: شرح أم البراهين للسنوسي (ص:194).

بنفسه، والوحدانية.

*****

أولا: القدم

المراد بالقدم: انتفاء العدم السابق للوجود.

فالمراد بقولنا: "الله قديم": أي أن وجوده سبحانه لم يسبقه العدم. قال العلامة الآمدي رحمه الله: ومعنى كونه قديما: أنه لا أول لوجوده"[1].

والدليل على أن الله متصف بالقدم: الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

أما الكتاب: فيقول تعالى ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ ﴾[الحديد:3].

وأما السنة: فروى أبو داود في سننه[2] بسند صحيح من حديث سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا دخل المسجد قال: «**أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم**». الحديث.

وقد **أجمعت** الأمة على أن الله تعالى متصف بالقدم، فلم يسبق ذاته ولا صفاته عدم.

قال العلامة المحدث المرتضى الزبيدي - رحمه الله تعالى - في "إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين": "قد أجمعت على وصفه تعالى به، وورد ذكره في بعض الأخبار"[3].

وقال العلامة المفسر الإمام ابن جرير الطبري المتوفى رحمه الله سنة 310هـ في "تفسيره": "ولكنه تعالى ذكره قديم لم يزل، ودائم لم يبد، ولا يزول ولا يفنى"[4].

---

(1) غاية المرام في علم الكلام للآمدي (1/256).

(2) سنن أبي داود (1/180، كتاب: الصلاة، باب: فيما يقوله الرجل عند دخول المسجد. ح: 466).

(3) الإتحاف (2/21).

(4) جامع البيان (24/693).

وقال العلامة أبو جعفر الطحاوي المتوفى رحمه الله سنة 321هـ في عقيدته الشهيرة: "**قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء، لا يفنى ولا يبيد، ولا يكون إلا ما يريد**".

ومن العقل: أنه لو لم يكن قديما لصار حادثا جائز الوجود؛ لأن الموجودات تنحصر في القديم والحادث ولا واسطة بينهما، وقد ثبت استحالة الحدوث عليه سبحانه، فيكون سبحانه وتعالى قديما.

*****

ثانيا: البقاء

وحقيقته: انتفاء العدم اللاحق للذات والصفات.

أو بعبارة أخرى: عدم الآخرية للوجود.

فمعنى "الله باق" أي أنه لا آخر لوجوده، فلا يلحق وجوده عدم؛ لأن ما ثبت قِدَمُه استحَال عَدَمُه.

قال سبحانه ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ ﴾[الحديد:3] أي الأول قبل كل شيء بلا بداية، والآخر بعد كل شيء بلا نهاية.

ويدل على وصفه تعالى بالبقاء من **الكتاب**: قوله تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمان:27].

قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى في "دفع شبه التشبيه": "قال المفسرون: معناه: يبقى ربك".

ومن السنة: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**اللهم أنت الآخر، فليس بعدك شيء**» رواه أحمد[1] ومسلم[2] وغيره.

وقد **أجمعت** الأمة على أن الله تعالى متصف بالبقاء.

ومن العقل: فدليل القدم هو دليل البقاء؛ لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه.

---

(1) المسند (381/2).

(2) الصحيح (2084/4، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار. باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، ح: 2713).

قال السنوسي رحمه الله في "أم البراهين": "وأما برهان وجوب البقاء لله تعالى، فلأنَّه لو أمكن أن يَلْحَقَهُ العَدَمُ، لانْتَفَى عَنْهُ القِدَمُ، لِكون وُجُودِه حِينئذٍ جائِزاً لا وَاجِباً، والجائزُ لا يَكونُ وُجُودُه إِلَّا حَادِثاً، كيف وقد سبق قريبا وُجُوبُ قِدَمِهِ تعالى وبقائه؟"[1].

*****

ثالثا: مخالفته تعالى للحوادث

والمراد بها: نفي المشابهة في الذات والصفات والأفعال.

فلا مماثلة بين الله تعالى وبين الحوادث ولو في وجه من الوجوه، فكل ما يخطر على بالك، فالله بخلاف ذلك، كما كان يقول السلف الصالح.

والدليل على مخالفته تعالى للحوادث من **الكتاب**: قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى:11].

ومن **السنة**: ما رواه أبو العالية عن أبي بن كعب رضي الله عنه أن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: "انسب لنا ربك"، فنزلت ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝﴾ [الإخلاص/1 - 4].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "الفتح": "أخرجه الترمذي والطبري، وفي آخره قال: "**لم يلد ولم يولد، لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت، ولا شيء يموت إلا يورث، وربنا لا يموت، ولا يورث، ولم يكن له كفوا أحد شبه ولا عدل**"، وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن أبي العالية مرسلا، وقال: هذا أصح، وصحح الموصول ابن خزيمة والحاكم، وله شاهد من حديث جابر عند أبي يعلى والطبري والطبراني في الأوسط"[2]. انتهى.

---

(1) شرح أم البراهين (ص:206 - 207).

(2) فتح الباري (8/739).

وأجمعت الأمة على أنه تعالى مخالف للحوادث.

قال العلامة الطحاوي رحمه الله تعالى: "لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام، ولا يشبه الأنام".

ولله در القائل:

كـــلّ مـــا ترتقـــي إلـــيه بـــوهم مـــن جـــلال ورفعـــة وســـناء
فالـــذي أبـــدع البـــرية أعلـــى مـــنه ســـبحانه مـــبدع الأشـــياء

ومن **العقل**: ما ساقه الناظم رحمه الله تعالى بقوله:

((وَأَنَّـــهُ لِمَـــا يَـــنَالُ العَـــدَمِ مُخَالِـــفٌ بُـــرْهَانُ هَـــذَا القِـــدَمْ))

بمعنى أن دليل مخالفته سبحانه للحوادث هو دليل القدم؛ لأن ما وجب له القدم لذاته فهو واجب، والواجب يستحيل عليه لوازم الحدوث، التي يكون بها مماثلا للحوادث، فوجب مخالفته للحوادث.

قال البيهقي رحمه الله في "شعب الإيمان" نقلا عن العلامة أبي عبد الله الحليمي شيخ الشافعية المتوفى رحمه الله سنة 403هـ: "فإن قال قائل: وما الدليل على أنه لا يشبه المصنوعات، ولا يُتَصَوَّرُ في الوهم؟

قيل: لأنه لو أشبهها؛ لجاز عليه جميع ما يجوز على المصنوعات، من سمات النقص، وأمارات الحدث، والحاجة إلى محدث غيره، وذلك يقتضي نفيه، فوجب أنه كما وصف نفسه: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[الشورى:11]، ولأنا نجد كل صنعة فيما بيننا لا تشبه صانعها، كالكتابة لا تشبه الكاتب، والبناء لا يشبه الباني، فدل ما ظهر لنا من ذلك على ما غاب عنا، وعلمنا أن صنعة الباري لا تشبهه"[1].اهـ.

*****

رابعا: قيامه تعالى بنفسه

والمراد بالقيام بالنفس: الغنى وانتفاء الاحتياج إلى المحل والمخصص.

والمراد بالمحل هنا: ما هو أعم من المكان أو الحيز أو المتحيز، وإنما يراد به

(1) شعب الإيمان (136/1).

هنا قيامه بذات أو أمر يَقوم به، أي يتقوَّم وجوده به.

فالله تعالى لا يحتاج إلى ذات يحلُّ فيها كما تَحُلُّ الصفة بالموصوف. كما تدعيه النصارى وأرباب الحلول والاتحاد، وذلك كفر اتفاقا.

قال العلامة المقري في "إضاءة الدجنة":

ولا تصخ لمذهب النصارى ... أو منْ إلى دعوى حلول صارا

وذلك كالقول بالاتحاد ... نحلة أهل الزيغ والإلحاد

والمراد بالمخصص: الفاعل والموجد الذي يخصصه بالوجود بدلا من العدم.

وهذا مستحيل في حق الله تعالى؛ لأن الذي يحتاج إلى المخصص هو من يقبل العدم، والله سبحانه لا يقبله في ذاته ولا في صفة من صفاته.

والدليل على هذه الصفة من الكتاب: قوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة:255]، وقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ هُوَ ٱلْغَنِيُّ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس:68]، وقوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [فاطر:15].

ومن السنة: ما رواه أبو داود[1] والترمذي[2] من حديث زيد مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**من قال: أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه، غفر له وإن كان قد فر من الزحف**».

وما رواه أبو داود[3] أيضا من حديث أمنا عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من دعاء له في الاستسقاء: «**لا إله إلا الله،**

---

(1) السنن (475/1، كتاب سجود القرآن، باب في الاستغفار، ح:1517).

(2) السنن (568/5، كتاب الدعوات، باب في دعاء الضيف، ح:3577).

(3) السنن (374/1، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء، ح:1173).

يفعل ما يريد، اللهم أنت الله، لا إله إلا أنت الغني، ونحن الفقراء..» الحديث.

وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى قائم بنفسه، أي غني.

ومن العقل: أنه لو افتقر إلى محل لكان صفة، ولو كان صفة لم يتصف بصفات المعاني والمعنوية، وهي واجبة القيام به تعالى للأدلة الدالة على ذلك، وهذا باطل، وإذا بطل ذلك بطل ما أدى إليه وهو كونه صفة، فبطل ما أدى إليه أيضاً وهو افتقاره إلى محل، وثبت عدم افتقاره إلى محل وهو المطلوب. ولو افتقر إلى مخصص لكان حادثاً، كيف وقد سبق وجوب وجوده وقدمه وبقائه ذاتاً وصفاتا[1].

*****

✍فوائد:

الأولى: الموجودات على أربعة أقسام:

الأول: موجود غني عن المحل، وهو ذات الله تعالى.

الثاني: موجود غني عن المخصص قائم بالمحل، وهو صفات الله تعالى؛ لأن المحل هو الذات. فصفاته تعالى قائمة بذاته، ولا يقال إنها مفترقة إلى الذات؛ لأن الافتقار إنما يكون إلى الغير، ولا يقال إن الصفات غير الذات، ولا هي عين الذات.

الثالث: موجود مفتقر إلى المحل والمخصص، وهو العرض؛ لأنه مفتقر إلى القيام بالجرم.

الرابع: موجود غني عن المحل، مفتقر إلى المخصص، وهو الجرم؛ لأنه لا يحتاج إلى ذات يقوم بها، ويحتاج إلى الفاعل؛ لأن الموجد له هو الله.

الفائدة الثانية: اعلم أنه يصِحُّ إطلاق لفظ النفس على الله تعالى، أي على ذاته، لقوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾[آل عمران: 28]، وقال تعالى حاكيا عن سيدنا عيسى عليه السلام ﴿ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾[المائدة:116]، وقوله تعالى ﴿وَٱصۡطَنَعۡتُكَ لِنَفۡسِي﴾[طه:41]، وقوله

(1) أم البراهين مع شرحها (ص:210).

تعالى ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:54].

قال الإمام العلامة البدر ابن جماعة رحمه الله: "اعلم أن النفس في اللغة العربية تطلق على معان:

الأول: ذات الشيء وحقيقته، كقوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة:54].

الثاني: قد تطلق على الدم، ومنه قول الفقهاء: ما ليس له نفس سائلة، أي دم سائل.

الثالث: على الروح التي بها الحياة، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر:42].

الرابع: قد يطلق على العقل.

الخامس: قد يطلق على الضمير، كقول القائل: في نفسي أعمل كذا، أي في ضميري.

يفهم منه أن ما عدا الأول محال على الله تعالى، فتعين أن المراد الأول، وهو الذات والحقيقة"[1].انتهى.

الثالثة: قال العلامة المحقق سيدي الطيب ابن كيران رحمه الله في "شرحه" على توحيد ابن عاشر رحمه الله ما نصه: "ليس الغنى المطلق قاصرا على انتفاء الاحتياج إلى المحل والمخصص، بل هو شامل لانتفاء جميع وجوه الانتفاع وجميع الأغراض عن أفعاله وأحكامه. نعم تنبني عليها حكم ومصالح ترجع إلى منفعة الخلق تفضلا وإحسانا، لا إليه تعالى، وبذلك تعلم أنه لا منفعة له في طاعة العباد كما لا ضرر عليه في معصيتهم، وما أحسن قول ابن عطاء الله في مناجاة الحكم: "أنت الغني بذاتك عن أن يصل إليك النفع منك، فكيف لا تكون غنيا عني؟"، وقال قبل ذلك: "لا تنفعه طاعتك، ولا تضره معصيتك، وإنما أمرك بهذه، ونهاك عن هذه، لما يعود عليك". وشواهد ذلك من الكتاب والسنة مستفيضة، وفي

(1) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص:131 - 132).

قضاء العقل أيضا. قال تعالى: ﴿ وَمَن جَـٰهَدَ فَإِنَّمَا يُجَـٰهِدُ لِنَفْسِهِۦٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾[العنكبوت:6] ﴿مَّنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت:46] ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ﴾ [النمل:40] ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ ﴾ [الروم:44] ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [المزمل:20] ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾ [الإسراء:7]، وفي الحديث القدسي: «**يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني. يا عبادي لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم، ما زاد ذلك في ملكي شيئا. يا عبادي لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا على أفجر قلب رجل واحد، ما نقص ذلك من ملكي شيئا**». ثم قال: «**إنما هي أعمالكم، أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه**» رواه مسلم وغيره.

ومن الأدلة العقلية في ذلك: أنه لو انتفع بطاعة عبيده لما خلق فيهم سواها؛ لأنه الخالق لأفعالهم، بدليل برهان الوحدانية المطابق لآية ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات:96]"[1].انتهى.

*****

خامسا: الوحدانية

والمراد بالوحدانية: نفي التعدد في الذات والصفات والأفعال.

فالله سبحانه وتعالى واحد في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله، لا شبيه له في ذلك.

أما وحدانية الذات، فتعني أن الله تعالى ليس مؤلفا من أجزاء، أو من مادة، أو من أعراض؛ لأنه لو كان مؤلفا من ذلك لكان مفتقرا في وجوده إليها، والله تعالى

(1) شرح توحيد ابن عاشر (ص:51).

منزه عن الافتقار إلى شيء. فهو الغني المطلق.

فالله تعالى ليس جزءا من غيره، ولا ينفصل عنه جزء، أي لم يلد ولم يولد، أما المخلوقات فهي مؤلفة من أجزاء، والله لا يشبه مخلوقاته، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[الشورى:11].

أما وحدانية الصفات، فتعني أن صفات الله تعالى لا تشبه صفات مخلوقاته، فعلم الله ليس كعلم الإنسان؛ لأن علم الله غير محدود، قائم بذاته، قديم بقدمه غير مكتسب.. وهكذا بقية الصفات كالقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر والحياة.

أما وحدانية الأفعال، فتعني أن الله تعالى يتصرف في ملكه وحده دون أن يشاركه في ذلك أحد، فهو المتفرد بالخلق والإبداع، المستقل بالإيجاد، لا رب غيره، ولا فاعل على الحقيقة سواه.

ووحدانية الذات تنفي الكم المتصل والمنفصل.

فالمتصل: أن تكون ذاته مركبة.

والمراد بالتركيب: جواز انقسام الذات ولو ذهنا.

والمنفصل: أن تكون ذات أخرى يجب لها من الكمال ما يجب لله، ويستحيل عليها من النقص ما يستحيل عليه سبحانه.

ووحدانية الصفات تنفي الكم المتصل والمنفصل.

فالمتصل أن تكون له قدرتان وإرادتان وعلمان وهكذا إلى آخر الصفات، بل قدرته واحدة[1]، وإرادته واحدة[2]، وعلمه واحد[3].

والمنفصل: أي أن يكون لأحد من المخلوقين صفات كصفاته تعالى، بل أن تكون له قدرة توجد، وإرادة تخصص، وعلم محيط.

وكل هذا محال؛ لأن الله لا شبيه له في صفاته.

---

(1) أي في ذاته وإن تعلقت بجميع الممكنات.

(2) أي في ذاته وإن تعلقت بجميع الممكنات.

(3) أي في ذاته وإن تعلقت بجميع الممكنات.

ووحدانية الأفعال تنفي الكم المنفصل فقط.

أي بأن يكون غيره يفعل كفعله، فليس في الوجود فعل لغيره تعالى، بل هو تعالى الفاعل لجميع الأفعال، وما يظهر من أفعال على يد الخلق إنما لهم فيها الكسب، وهو مقارنة القدرة الحادثة للفعل عند وجوده، فإذا أراد الإنسان فعلا كالقيام مثلا، فالله تعالى هو الذي يخلق ذلك القيام، ويخلق لذلك العبد قدرة تصاحبه عند وجوده، وتلك القدرة لا تأثير لها في القيام، وإنما هي مصاحبة له. وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة إن شاء الله تعالى عند الحديث عن خلق الأفعال.

ودليل الوحدانية من الكتاب: قوله تعالى ﴿وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة: 163]. وقوله تعالى ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد:19].

ومن السنة: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إن الله وتر يحب الوتر**» رواه مسلم[1].

قال النووي رحمه الله تعالى: "الوتر: الفرد، ومعناه في حق الله تعالى الواحد الذي لا شريك له ولا نظير"[2].

وأجمعت الأمة على أن الله تعالى واحد.

ومن العقل: فلقد استدل عليها أهل السنة بعدة براهين، قال العلامة المحقق السعد التفتازاني رحمه الله: "والمشهور في ذلك بين المتكلمين: برهان التمانع، المشار إليه بقوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء:22].

وتقريره: أنه لو أمكن إلهان، لأمكن بينهما تمانع، بأن أراد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه، لأن كلا منهما في نفسه أمر ممكن، وكذا تعلق الإرادة بكل منهما،

---

(1) الصحيح (2062/4، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار. باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، ح:2677).

(2) شرح مسلم (6/17).

إذ لا تضاد بين الإرادتين، بل بين المرادين، وحينئذ إما أن يحصل الأمران، فيجتمع الضدان، أو لا، فيلزم عجزهما، أو يحصل أحدهما، فيلزم عجز أحدهما، وهو أمارة الحدوث والإمكان لما فيه من شائبة الاحتياج، فالتعدد مستلزم لإمكان التمانع المستلزم للمحال، فيكون محالا"[1].انتهى.

[صفات المعاني]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

27- وَقُــــدْرَةٌ إِرَادَةٌ وَغَايَـــــرَتْ ... أَمــراً وَعِلْمــاً وَالرِّضَــا كَمَــا ثَـبَتْ

28- وَعِلْمُـــهُ وَلَا يُقَــالُ مُكْتَــسَبْ ... فَاتَّـبِعْ سَـبِيلَ الحَــقِّ وَاطْـرَحِ الـرِّيَبْ

29- حَـيَاتُهُ كَــذَا الكَــلَامُ وَالـسَّمْع ... ثُــمَّ البَــصَرُ بِــذِي أَتَانَــا الــسَّمْع

قلت:

صفات المعاني المراد بها: صفات زائدة على الذات، قائمة بها، لازمة لها لزوما لا يقبل الانفكاك، فهي دائمة الوجود مستحيلة العدم.

وصفات المعاني سبعة، وهي: **القدرة، الإرادة، العلم، الحياة، السمع، البصر، والكلام.**

واختلفوا في صفة الإدراك كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

❋❋❋❋❋❋❋

أولا وثانيا: القدرة والإرادة

المراد بالقدرة: **صفة أزلية يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة.**

والمراد بالإرادة: **صفة أزلية يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه على وفق العلم.**

---

(1) شرح العقائد النسفية (ص:29).

والذي يجوز على الممكن هي المتقابلات الستة، وهي ستة تقابلها ستة، وهي: الوجود، والزمان المخصوص، والمكان المخصوص، والمقدار المخصوص، والجهة المخصوصة والصفة المخصوصة، مع مُقَابِلِها.

والدليل على وصف الله تعالى بالقدرة:

من الكتاب: قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة:148]

من السنة: عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة: «**لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد**» رواه البخاري[1] ومسلم[2].

ومن حديث دعاء صلاة الاستخارة: «**وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر**» رواه البخاري[3].

وأجمعت الأمة على أن الله قدير.

والدليل على وصف الله تعالى بالإرادة:

من الكتاب: قوله تعالى ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[البروج:16].

من السنة: عن بريدة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من قال إذا أصبح وإذا أمسى: ربى الله توكلت عليه، لا إله إلا هو، عليه توكلت، وهو رب العرش العظيم، لا إله إلا الله العلي العظيم، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، أعلمُ أن الله على كل شيء قدير، وأن الله قد أحاط بكل شيء علما، ثم مات؛ دخل الجنة**» رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة[4].

قال الحافظ في "نتائج الأفكار": رواته موثقون إلا علي بن قادم والأحمر،

---

(1) صحيح البخاري (289/1، كتاب صفة الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة، ح:808).

(2) صحيح مسلم (414/1، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، ح:593).

(3) صحيح البخاري (391/1، أبواب التطوع، باب ما جاء في التطوع، ح:1109).

(4) عمل اليوم والليلة (ص: 43).

فإنهما ضُعِفَا من قبل التشيع"[1].

قلت: أما علي بن قادم، فقد قال أبو حاتم: محله الصدق، ووثقه ابن حبان والعجلي وابن خلفون، وقال ابن عدي: نقموا عليه أحاديث رواها عن الثوري غير محفوظة وهو ممن يكتب حديثه، وحديثه هنا ليس عن الثوري، والحافظ ابن حجر رحمه الله نفسه قد قال في "التقريب": "صدوق يتشيع"[2].

وأما جعفر ابن زياد الأحمر، فقد أطلق القول بتوثيقه غير واحد؛ كيعقوب بن سفيان، والعجلي، وعثمان بن أبي شيبة، وابن معين في رواية، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو زرعة وأبو داود: صدوق، وهذا ما اعتمده الحافظ نفسه في "التقريب"، حيث قال: "صدوق يتشيع"[3].

وقال البيهقي رحمه الله في كتاب "الاعتقاد": "وقد روينا في حديث زيد بن ثابت وفي حديث أبي الدرداء وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن» وهذا كلام أخذته الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأخذه التابعون عنهم، ولم يزل يأخذه الخلف عن السلف من غير نكير، وصار ذلك إجماعا منهم على ذلك"[4].

وأجمعت الأمة على أن الله مريد.

❋❋❋❋❋❋❋

ثالثا: العلم

والمراد بالعلم: **صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالشيء على وجه الإحاطة على ما هو به دون سبق خفاء.**

والدليل على وصف الله تعالى بالعلم:

من الكتاب: قوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ ﴾ [النساء:176]، وقوله تعالى

---

(1) نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار (415/2).

(2) الكامل لابن عدي (210/5)، التهذيب (327/7).

(3) التهذيب (79/2).

(4) الاعتقاد (ص:162)..

﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام: 59].

من السنة: حديث صلاة الاستخارة، وفيه:".. **وتَعْلَمُ ولا أَعْلَمُ، وأنتَ علّامُ الغيوب**» رواه البخاري[1].

وأجمعت الأمة على أن الله عالم عليم.

فائدة:

وقول الناظم رحمه الله تعالى ((**ولا يقال مكتسب**)):

أي أنه لا يجوز شرعا ولا عقلا، أن يقال: إن علم الله مكتسب.

والمراد بالعلم المكتسب: ما كان حاصلا عن نظر واستدلال، وذلك مستحيل في حقه تعالى؛ لأنه يستلزم النقص والحدوث.

نعم، ولا يجوز أيضا أن يقال: إن علمه ضروري ولا بدهي، للإيهام.

❋❋❋❋❋❋❋

رابعا:الحياة

والمراد بها: **صفة أزلية تصحح لمن قامت به أن يتصف بصفات الإدراك، أي السمع والبصر والعلم.**

والحياة شرط في جميع صفات المعاني، يلزم من عدمها عدم الإدراك، ولا يلزم من وجودها وجود الإدراك ولا عدمه.

والدليل على وصف الله تعالى بالحياة:

من الكتاب: قوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ ﴾ [البقرة:255]، قوله تعالى ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان: 58].

من السنة: عن أنس: أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالسا

(1) صحيح البخاري (391/1، أبواب التطوع، باب ما جاء في التطوع، ح:1109).

ورجل يصلي، ثم دعا: «**اللهم إني أسألك بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت المنان، بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم**»، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**لقد دعا الله باسمه العظيم، الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى**» رواه أبو داود(1).

وأجمعت الأمة على أن الله تعالى حي بحياة.

*****

[الدليل العقلي على اتصاف الله تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة]

وأما الدليل العقلي على اتصاف الله تعالى بهذه الصفات الأربعة فهو: أنه لو انتفى شيء منها لما وُجِد شيء من الحوادث، إذ أن تأثير القدرة الأزلية موقوف على إرادته تعالى ذلك الأثر، وإرادته تعالى ذلك الأثر، موقوفة على العلم به، والاتصاف بالقدرة والإرادة والعلم موقوف على الاتصاف بالحياة، إذ هي شرط فيها، ووجود المشروط بدون شرطه مستحيل. ونفي الحوادث محال بدليل المشاهدة، فإذا بطل نفي الحوادث بطل انتفاء شيء من هذه الصفات، وإذا بطل انتفاء شيء منها وجب أن الإله متصف بها، وهذا هو المطلوب.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋

خامسا وسادسا:السمع والبصر

والمراد بهما: **صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى غير منفصلة عنه، ينكشف بهما كل موجود.** وانكشاف السمع يباين انكشاف البصر.

والدليل على اتصاف الله بالسمع والبصر: النقل والعقل.

أما النقل: فما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب: ﴿ سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الإسراء: 1]، ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَأَنَّ ٱللَّهَ

(1) السنن (1/470، كتاب الصلاة، باب الدعاء، ح: 1495).

سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: 61]،﴿ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ [طه: 46]، ﴿وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقۡضُونَ بِشَيۡءٍۗ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [غافر: 20]، ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

ومن **السنة**: عن أبي موسى الأشعري قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فكنا إذا علونا كبرنا، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**أيها الناس اربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا، ولكن تدعون سميعا بصيرا**» الحديث. رواه البخاري[1] ومسلم[2].

وأجمعت الأمة على أن الله تعالى سميع بصير.

وأما دليل العقل: فهو أن السمع والبصر كمال، والسميع البصير أكمل ممن لا يسمع ولا يبصر، ولو لم يتصف الله تعالى بالسمع والبصر للزم النقص في حقه تعالى، والنقص محال على الله، فيستحيل على الله عدم اتصافه بالسمع والبصر، والذي يؤكد ذلك أن الأنبياء ذموا أقوامهم لعبادتهم أصناما صفتها أنها لا تسمع ولا تبصر، فدل هذا على أن المعبود يجب أن يتصف بالسمع والبصر، ومن ذلك قوله الخليل إبراهيم عليه السلام ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:42]، فلو كان الله لا يتصف بالسمع والبصر، لاحتج قوم إبراهيم عليه أيضا بأنه هو أيضا يعبد إلها لا يسمع ولا يبصر.

****

سابعا: الكلام

والمراد بالكلام: **المعنى القائم بالذات، المعبر عنه بالعبارات المختلفات، المُبَاين لجنس الحروف والأصوات، المُنَزَّه عن التقديم والتأخير، والكل والبعض،**

---

(1) الصحيح (1091/3، كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير، ح:2830).

(2) الصحيح (2076/4، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، ح: 2704).

واللحن والإعراب، وسائر أنواع التغييرات، المُتَعَلِّق بما يتعلق به العلم من التعلقات.

وكلام الله تعالى ليس بحروف: لأن الحروف حادثة.

وليس بصوت؛ لأن الأصوات حادثة.

ولأن الحروف والأصوات فيها تقديم وتأخير، وكلام الله منزه عن ذلك.

وليس بسر ولا جهر؛ لأنهما من كلام الحوادث.

والدليل اتصاف الله بالكلام من الكتاب: قوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء:164]

ومن السنة: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**ما منكم من أحد إلا وسيكلمه ربه يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان**» رواه البخاري[1] ومسلم[2].

وأجمع أهل السنة على أن الله متكلم بكلام قديم أزلي.

****

صفة الإدراك

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

30- فَهَلْ لَهُ إِدْرَاكٌ أَوْ لَا خُلْفُ ... وَعِنْدَ قَوْمٍ صَحَّ فِيهِ الوَقْفُ

قلت:

اختلف أهل السنة هل له سبحانه وتعالى صفة زائدة على السمع والبصر يقال لها الإدراك؟

فقيل: نعم، وهي تتعلق بالمشمومات، والملموسات، من غير اتصال بمحالها ولا تأثر، وهذا قول القاضي أبي بكر الباقلاني وإمام الحرمين؛ لأنها صفات كمال، فيجب اتصافه تعالى بها.

(1) الصحيح (512/2، كتاب الزكاة، باب الصدقة قبل الرد، ح: 1347).

(2) الصحيح (703/2، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة، ح: 1016).

وقيل: لا، إذ لم يقم عليها دليل عقلي، ولم يرد بها السمع.

قالوا: وأما كونها كمالا، فإن أرادوا أنها كمال في حق الواجب، فهي دعوى بلا دليل، وإن أرادوا أنها كمال في حق البشر، فليس كل كمال في حق البشر كمال في حق الواجب، وكذا العكس.

وصحح قوم التوقف، وعدم الجزم بثبوت صفة الإدراك، لتعارض الأدلة، وعدم ورود الدليل السمعي.

(قال الناظم رحمه الله):

31- حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مُرِيدُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مَا يَشَا يُرِيدُ

32- مُتَكَلِّمٌ......................

قلت:

حيٌّ: خبر لمبتدأ محذوف مقرون بالفاء، وتقدير الكلام: وحيث وجبت له الحياة فهو حي.

وكذا يقال في ما بعدها.

ومراد الناظم رحمه الله تعالى بيان وجوب قيام الصفة بالموصوف، ردّاً على بعض فرق الضلال، حيث قالوا بعدم قيام بعضها بالموصوف؛ كالكلام والإرادة.

ولم يذكر الناظم رحمه الله تعالى الصفات المعنوية؛ لأنها إنما تثبت على قول مثبت الحال، وهو صفة لا موجودة ولا معدومة، بل واسطة بين الموجود والمعدوم.

قال الشيخ البيجوري رحمه الله في "تحفة المريد": "والمختار عند المحققين أنه لا حال، وأن الحال مُحال"[1].

وقوله (ما يشا يريد): تنبيه إلى ترادف المشيئة والإرادة، والمعنى: أن كل ما يشاء الله تعالى فهو مُرَادٌ له، فهو تعالى فاعل بالاختيار لا بالإيجاب.

(1) تحفة المريد (ص:89).

[صفات الذات، هل هي عين الذات أو غيرها؟]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

32- ......ثُـــمَّ صِـــفَاتُ الـــذَّاتِ   لَيْـــسَتْ بِغَيْـــرٍ أَوْ بِعَـــيْنِ الـــذَّاتِ

قلت:

صفات الذات: المراد بها - كما سبق - ما لا يجوز أن يوصف بضدها؛ كالقدرة.

وهو احتراز عن الصفة النفسية، وهي الوجود، فإنها عين الذات. وعن الصفات السلبية، فإنها أمور اعتبارية؛ لأنها عبارة عن سلب ما لا يليق بالله تعالى وكماله. وعن صفات الأفعال؛ لأنها عبارة عن تعلقات القدرة التنجيزية الحادثة، كما سبق بيان ذلك.

و (أو): في كلام الناظم رحمه الله هنا بمعنى الواو. أي ليست بغير ولا بعين الذات.

وحاصل معنى كلام الناظم رحمه الله تعالى: أن صفات الذات - وهي صفات المعاني - هي صفات حقيقية أزلية، قائمة بذات الله تعالى. وهو إشارة إلى رد مذهب المعتزلة، القائلين بأن صفات الذات ليست صفات قائمة بذات الله تعالى، وإنما هي أمور اعتبارية، وليس ثمة إلا الذات، بمعنى أنه تعالى قادر بذاته بدون أن يوصف بصفة القدرة، وعالم بلا علم، وهكذا.

وشبهتهم في ذلك: أنه لو كانت صفات الذات وجودية، فإما أن تكون حادثة، ويلزم عن هذا قيام الحوادث بذاته تعالى، وخلوه من صفات الكمال في الأزل، وهذا باطل، وإما أن تكون قديمة، فيلزم تعدد القدماء، وهذا كفر باتفاق.

وحجة أهل السنة: أن الله تعالى أطلق على نفسه هذه الأسماء، ومعلوم أن الأوصاف المشتقة تدل على ذات ووصف ثابت للذات، بل يستحيل حي بلا حياة، وعالم بلا عالم، وقادر بلا قدرة وهكذا، فلا يجوز صرفه عنه إلا لمانع عقلي يوجب نفيه، والأصل عدمه.

وأما شبهة المعتزلة فباطلة؛ لأن المحال في تعدد القدماء أن تتعدد الذوات

القديمة، لا أن تتعدد صفات لذات واحدة.

[تعلقات الصفات]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

33- فَقُــــدْرَةٌ بِمُمْكِــــنٍ تَعَلَّقَــــتْ   بِــــلَا تَنَاهِــــي مَــــا بِــــهِ تَعَلَّقَــــتْ

قلت:

فقدرةٌ: الفاء فاء الفصيحة، والتقدير: إذا أردت معرفة تعلقات الصفات فأقول لك: قدرة...

تعلَّقت: من التعلق، والمراد به هنا: ظهور أثر الصفة الخاص بها. وقوله (بممكن تعلقت): قدم الجار والمجرور لإفادة الحصر، والمعنى أنها لا تتعلق إلا بممكن، ونكَّرَ الممكن لإفادة العموم؛ لأن النكرة في سياق الإثبات تعم.

تناهي: أي نهاية. والمراد أن الممكن الذي تعلقت به القدرة غير متناه، أي لا تنتهي إلى حد ولا نهاية.

والمعنى:

أن القدرة تتعلق بجميع الممكنات، ولا يشذ ممكن عنها، سواء كان جليلا أو حقيرا، فكل الممكنات بالإضافة إلى عظمة الله متساوية.

فلا تتعلق بواجب ولا مستحيل.

أما عدم تعلقها بالواجب، فلأنها إما أن تتعلق به إيجادا أو إعداما.

ولا يجوز تعلقها بإيجاده؛ لأنه يلزم منه تحصيل الحاصل، وهو باطل عقلا.

ولا بإعدامه؛ لأنه يلزم منه قلب الحقائق، فالواجب لا يمكن أن يفنى، لأنه إن فَنِيَ أصبح غير واجب، وذلك مستحيل.

وأما عدم تعلقها بالمستحيل، فلأنها إما أن تتعلق به إيجادا أو إعداما.

ولا يجوز تعلقها بإعدامه؛ لأنه يلزم منه تحصيل الحاصل.

ولا بإيجاده؛ لأنه يلزم عنه قلب الحقائق، والمستحيل لا يقبل الوجود.

*****

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

34- وَوَحْـدَةً أَوْجِبْ لَهَـا..........

وَوَحْدَةً أَوْجِبْ لَهَا: الضمير عائد للقدرة، أي أوجب للقدرة الوحدة.

والمعنى: أنه يجب عليك أيها المكلف أن تعتقد أن قدرة الله واحدة؛ لأنه لو كان له تعالى قدرتان لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد، فالقدرة واحدة، والمقدور متعدد.

*****

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

34- .... وَمِـــــثْلُ ذِي إِرَادَةٌ..........................

قلت:

وَمِثْلُ ذِي: أي مثل القدرة: الإرادة، والمراد بالمثلية هنا: المثلية في الأمور الثلاثة السابقة الذكر، والتي هي: التعلق بكل ممكن، وعدم تناهي متعلقاتها، وإيجاب الوحدة لها.

فالإرادة تشارك القدرة في تلك الأمور الثلاثة، وإن كانت تختلف معها من حيث جهة التعلق، فالقدرة تتعلق بالممكنات تعلق إيجاد وعدم، بينما الإرادة تتعلق بالممكنات تعلق تخصيص. أي أنها تخصص كل ممكن ببعض ما يجوز عليه من الممكنات المتقابلات الستة.

والذي يدل على عموم تعلق الإرادة: النقل والعقل.

أما النقل: فقوله تعالى ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:82].

وأما العقل: فلأنه لو تعلقت ببعض دون البعض للزم عليه الترجيح بلا مرجح، وذلك باطل.

*****

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

34- .... والعِلْـــمُ لَكِـــنْ عَـــمَّ ذِي

35- وعـــمَّ أَيْـضاً وَاجِــباً وَالمُمْتَــنِعْ

قلت:

والعِلْمُ: معطوف على قوله إرادة.

والمعنى: أن صفة العلم مثل القدرة والإرادة أيضا من حيث: التعلق بكل ممكن، وعدم تناهي متعلقاتها، وإيجاب الوحدة لها.

وقوله: (**لَكِنْ عَمَّ ذِي وَعَمَّ أَيْضاً وَاجِباً وَالمُمْتَنِعْ**) مراده أن العلم متعلق بالممكن، ومتعلق أيضا بالواجب والممتنع.

فالعلم يتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات تعلقا تنجيزيا قديما.

مثال الواجبات: ذاته وصفاته وأفعاله، فيعلمها على الحقيقة.

مثال الجائزات: ذات الممكنات وصفاتها.

مثال المستحيلات: الزوجة والولد والشريك وسائر النقائص، فيعلمها مستحيلة منفية عنه سبحانه.

*****

(قال الناظم رحمه الله):

35- .... وَمِـــــثْلُ ذَا كَلَامُـــــهُ فَلْتَتَّـــــبِعْ

قلت:

كَلَامُهُ: بالرفع مبتدأ مؤخر، وخبره مقدم وهو مثل.

والمعنى: أن صفة الكلام مثل صفة العلم من حيث: عموم التعلق بجميع الممكنات والواجبات والمستحيلات، وعدم تناهي متعلقاتها، وإيجاب وحدتها.

والمثلية هنا كذلك من حيث تلك الأحكام الثلاثة، وإن اختلفت جهة التعلق.

فتعلق العلم تعلق انكشاف، بينما تعلق الكلام تعلق دلالة وإخبار.

مـثال دلالـة الكـلام علـى الـواجب: قـوله تعالـى ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص:1]

ومثال دلالته على الجائز: قوله تعالى ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [القصص:68].

ومـثال دلالـته علـى المـستحيل: قـوله تعالـى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء:22].

وتعلقه بالواجب والمستحيل تنجيزي قديم.

وبالنسبة لأفعال المكلفين: صلوحي قديم وتنجيزي حادث.

*****

(قال الناظم رحمه الله):

36- وَكُـلُّ مَوْجُـودٍ أَنِـطْ لِلـسَّمْعِ بِـهْ كَـذَا البَـصَرْ إِدْرَاكُـهُ إِنْ قِـيلَ بِـهْ

قلت:

أَنِطْ: فعل أمر من الإناطة، وهي التعليق.

إِدْرَاكُهُ: معطوف على البصر بحرف عطف مقدر.

والمـراد: أي اعـتقد تعلـق الـسمع الأزلـي بكـل موجـود، أي تعلـق إحاطـة وانكشاف. وقيل: إنه يتعلق بالمسموعات فقط.

وقوله (**كَذَا البَصَرْ**): أي أن البصر هو أيضا كالسمع يتعلق بكل موجود تعلق إحاطة وانكشاف، وقيل: بالمبصرات فقط.

وقوله (**إِدْرَاكُهُ إِنْ قِيلَ بِهْ**) معناه: أن الإدراك إن قيل بثبوته يتعلق أيضا بكل موجود، وقيل: يتعلق بالملموسات والمشمومات والمذوقات فقط من غير اتصال بمحالها.

ثم إن السمع والبصر والإدراك - على القول به - **لها ثلاث تعلقات:**

تنجيزي قديم، وهو التعلق بذات الله وصفاته.

وصلوحي قديم، وهو التعلق بنا قبل وجودنا.

وتنجيزي حادث، وهو التعلق بنا بعد وجودنا.

*****

(قال الناظم رحمه الله):

37- وَغَيْـرُ عِلْـمٍ هَـذِهِ كَمَـا ثَـبَتْ

قلت:

هَذِهِ: الإشارة إلى الصفات الأربع السابقة، وهي: الكلام والسمع والبصر والإدراك.

والمعنى: أن هذه الصفات غير صفة العلم، بل مغايرة لها، وإن اتحدت في التعلق، فاتحاد التعلق غيرُ موجبٍ اتحاد الحقيقة.

كما أن تلك الصفات الأربع مغايرة للعلم بعضها مغاير لبعض أيضا.

وذلك لأن مدلول كل صفة في اللغة يغاير مدلول الأخرى، فوجب حمل ما ورد على ظاهره حتى يثبت خلافه.

*****

قال الناظم رحمه الله:

37- .... ثُـمَّ الحَـيَاةُ مَـا بِـشَيْ تَعَلَّقَـتْ

قلت:

المعنى أن الحياة لا تتعلق بشيء. أي أنها لا تطلب أمرا زائدا على القيام بمحلها، فليست من صفات التأثير كالقدرة، ولا من صفات الانكشاف كالسمع والبصر والعلم، ولا من صفات الدلالة كالكلام.

[قِدَمُ الأسماء وصفات الذات]

قال الناظم رحمه الله تعالى:

38- وَعِـنْدَنَا أَسْـمَاؤُهُ العَظِـيمَهْ كَـذَا صِـفَاتُ ذَاتِـهِ قَدِيمَـهْ

قلت:

عِنْدَنَا: أي أهل السنة والجماعة، وتقديم الظرف لإفادة الحصر.

أَسْمَاؤُهُ: جمع اسم، وهو ما دلَّ على الذات بمجردها، نحو: "الله"، أو باعتبار الصفة، نحو: "القادر

والمعنى: أن الذي عليه أهل السنة والجماعة أن أسماء الله تعالى قديمة وكذا صفاته، خلافا للمعتزلة الذين قالوا بأنها حادثة من وضع البشر، وأنه سبحانه وتعالى كان في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما أوجد الخلق وضعوا له تلك الأسماء والصفات.

والمراد بالصفات هنا: الصفات القائمة بذاته، وهي صفات المعاني.

وأما الصفات السلبية فهي قديمة قطعا أو أزلية، على الخلاف في القديم والأزلي.

وقول الناظم رحمه الله: (صِفَاتُ ذَاتِهِ): التقييد بالذات مخرج لصفات الأفعال، فإنها حادثة عند الأشاعرة، قديمة عند الماتريدية.

قال في بدء الأمالي

صِفَاتُ الذَّاتِ وَالأَفْعَالِ طُرًا قَدِيمَاتٌ............

والذي يدل على قِدَمِ أسمائه وصفاته: أنها لو كانت حادثة لَلَزِم قيام الحوادث بذاته تعالى وذلك محال.

قال العلامة أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في عقيدته المشهورة: "ما زال بصفاته قديما قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته. وكما كان بصفاته أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا. ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداث البرية استفاد اسم الباري، له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق. وكما أنه محيي الموتى بعد ما أحيا، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم"[1].

---

(1) العقيدة الطحاوية،(ص: 17).

[الأسماء والصفات توقيفية]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

39- واخْتِيـــرَ أَنَّ اسْـــمَاهُ تَوْقِيفِــيَّهْ كَــذَا الــصِّفَاتُ فَــاحْفَظِ الــسَّمْعِيَّهْ

قلت:

اسماه: بدرج همزة أسماء الأولى مع القصر للوزن، والأسماء جمع اسم، والمراد به هنا ما قابل الصفة، لا ما قابل الفعل والحرف، ولا ما قابل الكنية واللقب. أي ما دل على نفس الذات.

والمعنى أن جمهور العلماء اختاروا أن أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية، فلا يثبت لله اسم أو صفة إلا إذا ورد بذلك إذن من الشارع.

وذهبت المعتزلة إلى جواز إثبات ما كان متصفا بمعناه، ولم يوهم نقصا، وإن لم يرد به توقيف من الشارع. ومال إليه القاضي الباقلاني.

وفصَّل فيه الغزالي، فجوَّز إطلاق الصفة، وهي: ما دل على معنى زائد على الذات، ومنع إطلاق الاسم، وهو: ما دل على نفس الذات.

والمراد بالتوقيف من الشارع: أن يرد بذلك نص من كتاب، أو حديث، أو إجماع.

وقولنا: "حديث" شمل الصحيح والحسن، وأما الضعيف؛ فإن قلنا بأن المسألة من الاعتقاديات، فلا يصح إثبات اسم أو صفة لله تعالى بخبر ضعيف. وأما إن قلنا إن المسألة من العمليات، فجائزٌ، بناء على مذهب جماهير أهل العلم من تسويغ العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال.

وأما القياس: فقيل كالحديث ما لم يكن ضعيفا، وعليه فيقاس واهب بناء على أنه لم يَرِد على وهاب، وقيل بالمنع مطلقا، واستظهره الناظم رحمه الله تعالى في شرحه الصغير، قال: لاحتمال إيهام أحد المترادفين دون الآخر، كالعالم والعارف، والجواد والسخي، والحليم والعاقل.

✍ **فائدة:**

اعلم أن أسماء النبي صلى الله عليه وآله وسلم توقيفية، قال الحافظ السيوطي

رحمه الله تعالى في "أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب ﷺ": "وأسماؤه توقيفية، كأسماء الله تعالى، جزم به في الأربعين الطائية"[1].انتهى.

[التأويل والتفويض]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

40- وكُــلُّ نَــصٍّ أَوْهَــمَ التَّــشْبِيهَا أَوِّلْـــهُ أَوْ فَـــوِّضْ وَرُمْ تَنْـــزِيهَا

قلت:

النَّص: يطلق النص في إطلاقات العلماء والمصنفين، ويراد به:

أ) - ما قابل القياس والإجماع، وهو الدليل من الكتاب والسنة.

ب) - ما قابل الظاهر، وهو ما دلَّ على معناه دلالة لا يحتمل غيرها.

والمراد به هنا: المعنى الأول.

التأويل: لغة له عدة معان، قال العلامة الطبري في "تفسيره": "وأما معنى التأويل في كلام العرب فإنه التفسير والمرجع والمصير.. وأصله من: آل الشيء إلى كذا - إذا صار ورجع - يؤول أولا، وأولته أنا: صيَّرته إليه، وقد قيل إن قوله: ﴿ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ [النساء: 59 - الإسراء: 35] أي جزاء، وذلك أن الجزاء هو الذي آل إليه أمر القوم وصار إليه"[2].

وأما في الاصطلاح: فقال النووي رحمه الله: "وأما التأويل؛ قال العلماء: هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله، أوجبه برهان قطعي في القطعيات، وظني في الظنيات"[3].

التفويض: لغة الرد والرجوع، قال ابن منظور: "فَوَّضَ إِليه الأَمرَ صَيَّرَه إِليه وجعَلَه الحاكم فيه"[4].

---

(1) أنموذج اللبيب (ص:25).

(2) تفسير الطبري (3/179).

(3) تهذيب الأسماء واللغات (ص:15).

(4) لسان العرب (7/210).

وأما المراد به هنا: فهو رد علم المعنى المراد بالنص إلى الله تعالى.

قال أبو عثمان الحيري رحمه الله: "التفويض: رد ما جهلت علمه إلى عالمه"[1].

رُمْ: أي أطلب، قال ابن منظور: "رام الشيءَ يَرومُهُ رَوْماً ومَراماً: طَلَبَهُ"[2].

ومعنى كلام الناظم رحمه الله تعالى: أن ما في الكتاب وصحيح السنة من نصوص مُوهِمة للتشبيه، فإنه يجب تنزيه الله تعالى عما يقتضيه ظاهر تلك النصوص من التشبيه والتجسيم، وهذا القدر من التأويل يسمى بالتأويل الإجمالي، وهو واجب لا محالة، ثم لك بعد ذلك مقامان في تحقيق التنزيه:

المقام الأول: مقام التأويل، أي صرف ظواهر تلك النصوص الموهمة للتشبيه، وحملها على معان صحيحة، بشرط أن يكون وفق أصول العربية، وأساليب البيان عند العرب، لدليل مقتض لذلك.

وهذا المقام مسلك الخلف، وتقديم الناظم رحمه الله له يشعر بكونه يميل إلى ترجيحه، ووجه هذا الترجيح: الحاجة إليه لرد بدع المجسمة والمشبهة.

قال العلامة العز ابن عبد السلام رحمه الله تعالى: "«**قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمان**»: إن الله مستول عليه بقدرته وتصريفه كيف يشاء من كفر وإيمان... وليس الكلام في هذا بدعة قبيحة، وإنما الكلام فيه بدعة حسنة واجبة لما ظهرت الشبهة، وإنما سكت السلف عن الكلام فيه إذ لم يكن في عصرهم من يحمل كلام الله وكلام رسوله على ما لا يجوز حمله، ولو ظهرت في عصرهم شبهه لكذبوهم وأنكروا عليهم غاية الإنكار، فقد رد الصحابة والسلف على القدرية لما أظهروا بدعتهم، ولم يكونوا قبل ظهورهم يتكلمون في ذلك، ولا يردون على قائله، ولا نقل عن أحد من الصحابة شيء من ذلك إذ لا تدعو الحاجة إليه..والله أعلم"[3].

---

(1) طبقات الصوفية للأزدي (ص:143).

(2) لسان العرب (258/12).

(3) فتاوى العز ابن عبد السلام (ص:56).

ويتأيد هذا المسلك بقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة:64]، وهم ما قالوا هذا اللفظ، وإنما قالوا - عليهم لعائن الله تترى - : إن الله بخيل، فعبر الله سبحانه وتعالى بهذا التعبير كناية عن البخل. كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: "قوله ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ قال: **لا يعنون بذلك أن يد الله موثقة، ولكن يقولون: بخيل،** يعني أمسك ما عنده، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا"[1].

فهذا ظاهر في أن تلك الإطلاقات غير مراد ظاهرها المتبادر إلى الذهن.

وبحديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيح[2] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إن الله عز وجل يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني! قال: يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟ يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا رب وكيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟ يا ابن آدم استسقيتك فلم تسقني، قال: يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أما أنك لو سقيته وجدت ذلك عندي**».

فهو دليل واضح على أن تلك الإطلاقات إذا وردت، فإن ظاهرها غير مراد.

وقد فهم كبار العلماء من السلف فضلا عن الخلف من هذا الحديث الدلالة على صحة هذا المقام - أي مقام التأويل - ، وأن تلك الألفاظ الموهمة إذا أطلقت فلا يراد بها ظاهرها.

فها هو العلامة الحافظ الكبير السلفي ابن حبان المتوفى رحمه الله

---

(1) تفسير ابن كثير (104/2).

(2) صحيح مسلم (1990/4)، كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه.. ح: (2569).

سنة 354 هـ يورد الخبر في "صحيحه"، معنونا عليه بقوله: (**ذكر الخبر الدال على أن هذه الألفاظ من هذا النوع أطلقت بألفاظ التمثيل والتشبيه على حسب ما يتعارفه الناس فيما بينهم دون الحكم على ظواهرها**).

ثم يسوق بعد هذا الخبر خبرا آخر، من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه أيضا قال: قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم: «**ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب - ولا يقبل الله إلا طيبا ولا يصعد إلى السماء إلا طيب - إلا كأنما يضعها في يد الرحمان فيربيها له كما يربي أحدكم فلوه وفصيله حتى إن اللقمة أو التمرة لتأتي يوم القيامة مثل الجبل العظيم**».

ثم يعلق عليه قائلا: "قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إلا كأنما يضعها في يد الرحمان**» **يبين لك أن هذه الأخبار أطلقت بألفاظ التمثيل دون وجود حقائقها أو الوقوف على كيفيتها إذ لم يتهيأ معرفة المخاطب بهذه الأشياء إلا بالألفاظ التي أطلقت بها**"[1].

وللعلامة الحافظ ابن حبان رحمه الله تعالى كلمات أخر في تأويل نحو تلك النصوص الموهمة للتشبيه، أسوق هنا بعضا منها لزيادة التقرير وتثبيت هذه الفائدة.

فمن ذلك أيضا: قوله في صحيحه[2]، كتاب الإيمان، باب ما جاء في الصفات، عند حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال في هذه الآية ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ إلى قوله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء/58]: رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضع إِبْهَامَهُ على أُذُنِهِ وأُصْبَعَهُ الدَّعَّاءَ على عينه.

قال أبو حاتم - ابن حبان - رحمه الله: "أراد صلى الله عليه وآله وسلم بوضعه أصبعه على أذنه وعينه تعريف الناس أن الله جل وعلا لا يسمع بالأذن التي لها صماخ والتواء، ولا يبصر بالعين التي لها أشفار وحدق وبياض، **جلَّ ربنا وتعالى**

(1) صحيح ابن حبان (1/503 - 504).

(2) صحيح ابن حبان (1/498).

عن أن يشبه بخلقه في شيء من الأشياء، بل يسمع ويبصر بلا آلة كيف يشاء".

وقال أيضا في صحيحه[1]، كتاب الإيمان، باب ما جاء في الصفات، **ذكر** خبر شنع به أهل البدع على أئمتنا حيث حرموا التوفيق لإدراك معناه، ثم روى بسنده إلى أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**يلقى في النار فتقول**: **هل من مزيد؟ حتى يضع الرب جل وعلا قدمه فيها، فتقول: قط قط**».

قال أبو حاتم: **هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة**، وذلك أن يوم القيامة يلقى في النار من الأمم والأمكنة التي عصي الله عليها، فلا تزال تستزيد **حتى يضع الرب جل وعلا موضعا من الكفار والأمكنة في النار**، فتمتلئ، فتقول: قط قط، تريد: حسبي حسبي. **لأن العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضع**، قال الله جل وعلا: ﴿ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ **يريد: موضع صدق، لا أن الله جل وعلا يضع قدمه في النار، جل ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه**".

وقال رحمه الله أيضا في صحيحه[2]، كتاب الصلاة، باب المساجد، ذكر نظر الله جل وعلا بالرأفة والرحمة إلى المُوَطِّنِ المكانَ في المسجد للخير والصلاة، عند حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**لا يوطن الرجل المسجد للصلاة أو لذكر الله، إلا تبشبش الله به، كما يتبشبش أهل الغائب إذا قدم عليهم غائبهم**».

قال أبو حاتم: العرب إذا أرادت وصف شيئين متباينين **على** سبيل التشبيه أطلقتهما معا بلفظ أحدهما، وإن كان معناهما في **الحقيقة** غيرَ سِيَّيْنِ، كما قال أبو هريرة: كان طعامنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأسودان: التمر والماء، فأطلقهما جميعا بلفظ أحدهما عند التثنية، وهذا كما قيل: عدل العمرين، فأطلقا معا بلفظ أحدهما. **فتبشبش الله جل وعلا لعبده الموطن المكان في المسجد للصلاة والخير، إنما هو نظره إليه بالرأفة والرحمة والمحبة لذلك الفعل منه**، وهذا كقوله صلى الله عليه وآله وسلم يحكي عن الله تعالى: "من تقرب مني شبرا تقربت

---

(1) صحيح ابن حبان (1 501).

(2) صحيح ابن حبان (4 484).

منه ذراعا **يريد به: من تقرب مني شبرا بالطاعة ووسائل الخير تقربت منه ذراعا بالرأفة والرحمة، ولهذا نظائر كثيرة**، سنذكرها في موضعها من هذا الكتاب إن يسر الله ذلك وسهله".

ونسبة مقام التأويل للخلف دون السلف نسبة غير دقيقة، إذ وجد عند السلف التأويل بمعناه التفصيلي، وإن لم يكن ما نقلته عن الحافظ السلفي الكبير العلامة ابن حبان رحمه الله كافيا، فهاك نصوصا أخرى عن بعض أعلام السلف في تأويل النصوص الموهمة للتشبيه.

- **ابن عباس رضي الله عنهما: الصحابي الجليل، حبر الأمة وترجمان القرآن:**

صح عنه تفسير قوله تعالى ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ [القلم:42] بالكرب والشدة.

فروى الحاكم في مستدركه[1] من طريق عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن قوله عز وجل ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾، قال: إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب أما سمعتم قول الشاعر:

أصبر عناق إنه شر باق   قد سن قومك ضرب الأعناق
وقامت الحرب بنا عن ساق

قال ابن عباس: هذا يوم كرب وشدة.

قال الحاكم: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي.

وقال الطبري في تفسيره[2]: "يقول تعالى ذكره ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾، **قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل: يبدو عن أمر شديد .**

ثم ساق ذلك بأسانيده عن ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وقتادة والضحاك.

---

(1) المستدرك (542/2).

(2) تفسير الطبري (197/12).

• مجاهد بن جبر: التابعي، أعلم التابعين بالتفسير:

قال في قوله تعالى ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ [البقرة: 115]: **قبلة الله.** رواه عنه الطبري في تفسيره[1] بسند صحيح.

وقال في قوله تعالى ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ [الزمر:56]: أي في أمر الله[2].

وقال العلامة الشوكاني في فتح القدير[3] عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ [ص:75]: "قال مجاهد: اليد هنا بمعنى التأكيد والصلة مجازا، كقوله: ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ [الرحمان:27]"

• سليمان بن مهران الأعمش (148هـ):

قال الإمام الترمذي رحمه الله بعدما روى في جامعه الحديث المشهور: «**أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملإ ذكرته في ملإ خير منهم، وإن تقرب إلي بشبر تقربت إليه ذراعا، وإن تقرب إلي ذراعا تقربت إليه باعا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة**».

قال الترمذي رحمه الله: "هذا حديث حسن صحيح، **ويروى عن الأعمش في تفسير هذا الحديث: «من تقرب مني شبرا تقربت منه ذارعا» يعني بالمغفرة والرحمة، وهكذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث، قالوا إنما معناه يقول: إذا تقرب إلي العبد بطاعتي وبما أَمَرْتُ تسارع إليه مغفرتي ورحمتي** اهـ كلام الإمام الترمذي.

---

(1) تفسير الطبري (2/534).

(2) تفسير الطبري (11/18).

(3) فتح القدير (4/632).

● **عبد الله بن المبارك (181هـ):**

قال الإمام البخاري رحمه الله في كتاب "خلق أفعال العباد"[1]: حدثنا محمد، قال: أنا عبد الله بن المبارك، قال: أنا محمد بن بشار، عن قتادة، عن صفوان بن محرز، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: بينما أنا أمشي معه إذ جاء رجل، فقال: يا ابن عمر، كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر في النجوى؟، قال: سمعته يقول: «**يدنو من ربه حتى يضع عليه كنفه...**»الحديث.

قال البخاري: قال ابن المبارك: كنفه يعني ستره.

● **سفيان بن عيينة (198 هـ):**

قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث[2] عند حديث: «**آخر وطأة وطئها الرحمان بوج**»: "ونحن نقول: إن لهذا الحديث مخرجا حسنا، قد ذهب إليه بعض أهل النظر وبعض أهل الحديث، قالوا: إن آخر ما أوقع الله عز وجل بالمشركين بالطائف، وكانت آخر غزوة غزاها رسول الله بـ "وج"، و"وج": واد قبل الطائف، وكان سفيان بن عيينة يذهب إلى هذا".

● **النضر بن شميل (204هـ):**

قال الذهبي في الكاشف: "شيخ مرو ومحدثها، ثقة إمام صاحب سنة".

نقل عنه ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه تأويله لحديث أنس رضي الله عنه مرفوعا: «**لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول هل من مزيد، حتى يضع رب العزة فيها قدمه فينزوي بعضها إلى بعض فتمتلئ**».

قال ابن الجوزي: "وروى أبو بكر البيهقي عن النضر بن شميل أنه قال: القدم هاهنا الكفار الذين سبق في علم الله أنهم من الكفار "[3].

المقام الثاني: مقام التفويض، والمراد به: التسليم بتلك النصوص وإمرارها كما جاءت، مع الجزم بأن ظواهرها غير مرادة، وردُّ علم حقيقتها والمراد منها على

(1) (ص: 61).

(2) (ص: 13).

(3) دفع شبه التشبيه (ص:171).

التفصيل إلى الله سبحانه وتعالى.

ويتأيد هذا المقام بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوما يتدارءون، فقال: «**إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا، فلا تكذبوا بعضه ببعض، فما علمتم منه فقولوا، وما جهلتم فَكِلُوهُ إلى عالمه**» رواه أحمد[1] وغيره.

وهذا المقام مقام السلف، وقد رجحه بعض المحققين من علماء الخلف.

ووجه الترجيح أنه أسلم، أي لما فيه من السلامة من تعيين معنى قد يكون غير مراد لله تعالى.

قال الترمذي رحمه الله: "والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة، مثل: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن المبارك، وابن عيينة، ووكيع، وغيرهم، أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا: تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها، ولا يقال كيف، **وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت، ويؤمن بها، ولا تفسر، ولا تتوهم، ولا يقال كيف**. وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه"[2].

وقال النووي رحمه الله تعالى: "اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين؛ أحدهما - وهو مذهب معظم السلف أو كلهم - : أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته، مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنه منزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققيهم، وهو أسلم"[3].

وقال الذهبي: "وأما السلف فما خاضوا في التأويل، بل آمنوا وكفوا **وفَوَّضُوا**

---

(1) المسند (2/185).

(2) سنن الترمذي (4/691).

(3) شرح النووي على مسلم (3/19).

علم ذلك إلى الله ورسوله"[1].

مذهب وجيه لابن دقيق العيد:

هذا وللعلامة المجتهد الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى مذهب وجيه في التوفيق بين هذين المقامين، حيث قال رحمه الله: "نقول في الصفات المشكلة إنها حق وصدق على المعنى الذي أراده الله، ومن تأولها نظرنا؛ فإن كان تأويله قريبا على مقتضى لسان العرب لم ننكر عليه، وإن كان بعيدا توقفنا عنه ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه، وما كان منها معناه ظاهرا مفهوما من تخاطب العرب حملناه عليه، كقوله: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:56] فإن المراد به في استعمالهم الشائع حق الله، فلا يتوقف في حمله عليه، وكذا قوله: «**إن قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمان**»، فإن المراد به إرادة قلب ابن آدم مصرفة بقدرة الله وما يوقعه فيه، وكذا قوله تعالى ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ ﴾[النحل:26] معناه: خرب الله بنيانهم، وقوله ﴿ إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ ﴾[الإنسان:9] معناه: لأجل الله، وقس على ذلك، وهو تفصيل بالغ قلَّ من تيقظ له [2].

[تنزيه القرآن عن الحُدُوث والخَلْق]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

41- ونَــزِّه القُــرْآن أيْ كَلامــهُ عَــن الحُــدُوثِ واحْــذَر انْــتِقَامَهْ

قلت:

الحُدُوث: كونُ الشيء بعد أن لم يكن.

والمعنى: أنه يجب اعتقاد كون القرآن منزها عن الحدوث بمعنى الخَلْق، خلافا للمعتزلة، الذين يقولون بأن القرآن محدث مخلوق.

والتعبير بالحدوث دون الخلق مراعاة للنظم، أو ردا على محمد البلخي المعتزلي، القائل بأن القرآن محدث لا مخلوق، تحاشيا من إطلاق لفظ المخلوق؛

(1) سير أعلام النبلاء (376/14).

(2) فتح الباري (383/13).

لأنه يأتي بمعنى المُخْتَلَق، أي المخترع.

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

42- فَكُلُّ نَصٍّ لِلْحُدُوثِ دَلَّا   احْمِلْ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي قَدْ دَلَّا

قلت:

فَكُلُّ: الفاء فاء الفصيحة، والمراد: إذا تقرر أن القرآن منزه عن الحدوث، فكل نص...

والمراد: أن النصوص الواردة التي يدل ظاهرها على الحدوث ينبغي أن تحمل على اللفظ الدال عليه لا على كلام الله النفسي، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾[القدر:1].

قال الشيخ البيجوري رحمه الله: "والحاصل أن كلَّ ظاهرٍ من الكتاب والسنة دلَّ على حدوث القرآن، فهو محمول على اللفظ المقروء لا على الكلام النفسي، لكن يمتنع أن يقال القرآن مخلوق [أي لفظنا بالقرآن مخلوق]، إلا في مقام التعليم"[1].

[الصفات المستحيلة]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

43- وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّ ذِي الصِّفَاتِ   فِي حَقِّهِ كَالكَوْنِ فِي الجِهَاتِ

قلت:

ضِدُّ: الضد في اللغة: الأمر المنافي لغيره، وجوديا كان أو عدميا، واصطلاحا: الأمر الوجودي الذي يقابل أمرا وجوديا آخر ولا يمكن اجتماعه معه، وقد يرتفع هو مقابله؛ كالسواد والبياض، فإن كلا منهما أمر وجودي يقابل الآخر، ولا يمكن اجتماعهما في محل واحد، وقد يرتفعان عن المحل الواحد بأن يكون لا بياض ولا

(1) تحفة المريد (ص:108).

سواد، بل أزرق مثلا.

والمراد بالضد هنا: المعنى اللغوي.

والمعنى أنه يستحيل في حق الله تعالى - أي عليه - منافي هذه الصفات المتقدمة بأسرها.

فيستحيل عليه سبحانه:

العدم: وهو ضد الوجود، وهو عبارة عن لا شيء.

الحدوث: وهو ضد القدم، والمراد به التجدد بعد العدم.

طرو العدم: وهو الفناء، ضد البقاء، والمراد به الانقضاء بعد الوجود.

المماثلة للحوادث: وهو ضد المخالفة لها، والمراد بها: المشابهة للحوادث في الذات والصفات والأفعال.

وأنواع المماثلة عشرة، وهي:

الأول: أن يكون جرما.

الثاني: أن يكون عرضا قائما بالجرم.

الثالث: أن يكون في جهة.

الرابع: أن يكون له هو جهة.

الخامس: أن يكون في مكان.

السادس: أن يكون في زمان.

السابع: أن يكون محلا للحوادث.

الثامن: أن يكون متصفا بالصغر.

التاسع: أن يكون متصفا بالكبر.

العاشر: أن يكون متصفا بالأغراض في الأفعال والأحكام.

عدم القيام بالنفس: بأن يكون صفة حادثة، أو قديمة تقوم بمحل، أو تحتاج إلى مخصص.

عدم الوحدانية: بأن يكون له مماثل في ذاته أو في صفاته، أو يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال.

العجز عن ممكن ما: وحقيقة العجز: تعذر إيجاد ما يمكن إيجاده، وإعدام ما يمكن إعدامه، وهو ضد القدرة.

الجهل: وهو على قسمين: مركب وبسيط. فالمركب: تصور الشيء على خلاف ما هو به، وهو أن يجهل الشيء، ويجهل جهله به. والبسيط: عدم العلم بالشيء فيما شأنه أن يعلم، بأن يجهل الشيء ويعلم أنه جاهل به.

الموت: وهو ضد الحياة.

الصمم: وهو ضد السمع، وحقيقته: عدم السمع بالكلية، بوجود آفة تمنع من ذلك. وكذا يستحيل عليه ما في معنى الصمم، ككونه يسمع الأصوات دون الذوات، وكون سمعه بآذان أو صماخ أو نحو ذلك، بل سمعه متعلق بكل موجود.

العمى: وحقيقته: عدم البصر بالكلية بوجود آفة تمنع ذلك، وكذا ما في معناه.

البكم: وحقيقته: عدم الكلام بالكلية بوجود آفة تمنع ذلك، وكذا ما في معناه.

[الصفات الجائزة في حقه تعالى]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

44- وَجَائِزٌ فِي حَقِّهِ مَا أَمْكَنَا ... إِيجَاداً إِعْدَاماً كَرَزْقِهِ الغِنَى

قلت:

لما فرغ الناظم رحمه الله تعالى من بيان الواجب والمستحيل؛ شرع يتكلم في الصفات الجائزة.

كَرَزْقِهِ الغِنَى: من إضافة المصدر لفاعله، والمفعول الأول محذوف، والغنى مفعوله الثاني. والتقدير: كرزق الله العبد الغنى.

والمعنى: أن إيجاد الممكن وإعدامه جائز كل منهما في حقه تعالى، وذلك مثل أن يرزق الله عبده الغنى، أو يسلب عنه الرزق، أو لا يرزقه ابتداء.

والتعبير بقوله: (جائز) للرد على المعتزلة، الذين يقولون بوجوب بعض الممكنات عليه تعالى، بناء على وجوب الصلاح والأصلح عليه تعالى، وعلى البراهمة القائلين باستحالة إرسال الرسل، مع كونه من الممكنات.

[خلق الأفعال]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

45- فَخَالِــقٌ لِعَــبْدِهَ وَمَــا عَمِــلْ

قلت:

فَخَالِقٌ: الفاء تفريعية، أي هذا تفريع على ما تقدم من انفراده تعالى بالإيجاد، ويصح أن تكون فصيحة، والتقدير: إذا ثبت انفراده تعالى بالإيجاد فخالق...

لِعَبْدِهِ: اللام للتقوية، والمراد به هنا كل مخلوق يصدر عنه الفعل ولو غير عاقل، وليس خصوص المكلف.

مَا عَمِلْ: ما مصدرية، فيؤول الفعل وما بعدها بمصدر، والتقدير: فخالق لعبده ولعمله، ويصح أن تكون موصولة، و(عمل) صلة والعائد محذوف، والتقدير: فخالق لعبده وللذي عمله، والأول أولى.

والمعنى: أن الله تعالى هو خالق العبد وخالق عمله.

أما كون الله تعالى خالق لعبده فهذا مما لا خلاف فيه بين أحد من أهل الفرق الإسلامية، وإنما ذكره الناظم رحمه الله تعالى اقتداء بكتاب الله تعالى في قوله عز وجل: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾[الصافات:96].

وأما خلق الله تعالى لعمل عبده وفعله، فاعلم أن الأفعال إما أن تكون اضطرارية أو اختيارية.

أما الاضطرارية؛ فلا خلاف أيضا في أنها مخلوقة لله، وليس للعبد فيها مدخل أصلا.

وأما الاختيارية؛ فالذي عليه أهل السنة أنها مخلوقة لله، وللعبد فيها كسب.

وقالت المعتزلة: بل هي بخلق العبد بقدرة أودعها الله فيه، ولا تأثير لقدرة الله فيها.

وذهبت الجبرية إلى أنها كالاضطرارية مخلوقة لله، وليس للعبد فيها مدخل أصلا.

وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالى لهذا المبحث عند الحديث عن الكسب.

قال البيجوري رحمه الله تعالى: "ومع أن الفعل خيره وشره لله، فالأدب أن لا ينسب له إلا الحسن، فينسب الخير لله، والشر للنفس كسبا، وإن كان منسوبا لله إيجادا، قال تعالى: ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾[النساء:79] أي كسبا، كما يفسره قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾[الشورى:30]، وأما قوله ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾[النساء:78] فرجوع للحقيقة، وانظر إلى أدب الخضر عليه السلام حيث قال: ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا ﴾ [الكهف:82] الآية، وقال: ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾[الكهف:79]، وتأمل قول إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ۝ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝ وَإِذَا مَرِضْتُ ﴾[الشعراء:78 - 80]، ولم يقل: أمرضني تأدبا، وإلا فالكل من الله"[1] انتهى.

[التوفيق والخذلان]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

45- .... مُوفَّـقٌ لمـن أراد أن يَـصِلْ

46- وخـاذِلٌ لمـن أراد بُعْـدَهْ

قلت:

مُوَفِّقٌ: من التوفيق، وهو لغة: التسديد، قال في المصباح: "وَفَّقَه الله (تَوْفِيقًا): سَدَّدَهُ"[2]، وشرعا: التوفيق جعل الله فعل عبده موافقا لما يحبه ويرضاه، وقال أبو البقاء: التوفيق: الهداية إلى وفق الشيء وقدره وما يوافقه[3]، وعند المتكلمين: خلق

(1) تحفة المريد (ص:112).

(2) المصباح المنير (2 667).

(3) التعاريف للمناوي (ص:215).

قدرة الطاعة في العبد.

ثم اختلفوا في تفسير المراد بالقدرة على الطاعة؛

فقال الإمام الجويني: المراد بها سلامة الأسباب والآلات.

والأسباب هي الأشياء التي تكون حاملة على الفعل، والآلات هي: الأشياء التي يحصل بها الإعانة على الفعل.

وفسرها الأشعري بالعرض المقارن للطاعة.

خَاذِلٌ: من الخذلان، وهو لغة: ترك النصرة، قال في المصباح المنير: "خَذَلْتُهُ و(خَذَلْتُ عَنْهُ) من باب قتل والاسم (الخِذْلانُ) إذا تركت نصرته"[1]. وشرعا: خلاف التوفيق، وعند المتكلمين: خلق قدرة المعصية في العبد.

ويجري فيها الخلاف السابق في معنى قدرة الطاعة.

[مسألة الوفاء بالوعد وخلف الوعيد]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

46- .... وَمُنْجِزٌ لمن أَرَادَ وَعْدَهْ

قلت:

مُنْجِزٌ: أي مُعْطِي.

وَعْدَهْ: أي الموعود به.

والمعنى: أن الله تعالى ينجز موعوده لمن أراد، من غير تخلف لقوله تعالى ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾[الرعد:31].

فالخلف في الوعد نقص يجب تنزيه الله عنه، وهذا متفق عليه بين السادة الأشاعرة والماتريدية.

وأما الوعيد فيجوز الخلف فيه عند الأشاعرة؛ لأن الخلف فيه لا يعد نقصا، بل كرما يمتدح به. وأنشد لعامر بن الطفيل:

---

(1) المصباح المنير (ص:165).

ولا يُـرْهِبُ ابـنَ العَـمِّ مِنِّـيَ صَـوْلَةٌ ولا أَخْتَتِـي مِـنْ صَـوْلَةِ المُـتَهَدِّدِ
وإنِّـــي إنْ أَوْعَدْتُـــه أَوْ وَعَدْتُـــه لَـيَأْمَنُ مِـيعادِي ومُنْجِـزُ مَـوْعِدِي

وقالت الماتريدية: بل لا يجوز الخلف فيه أيضا.

قال الناظم رحمه الله في شرحه: والخلاف لفظي؛ لأن قول الأشاعرة: يمكن تخلفه، أي فيمن يريد الله عدم عذابه، وقول الماتريدية: لا يمكن تخلفه، أي فيمن تحقق فيه الوعيد.

[تقدير السعادة والشقاء]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

47- فَـوْزُ الـسَّعِيدِ عِـنْدَهُ فِـي الأَزَلِ كَـذَا الـشَّقِيُّ ثُـمَّ لَـمْ يَنْـتَقِلِ

قلت:

فَوْزُ: أي النجاة والظفر بالخير.

الأَزَلِ: لغة: القدم، واصطلاحا: استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي[1].

لَمْ يَنْتَقِلِ: أي لم يتحول كل واحد من السعيد والشقي عما سبق أزلا في علمه تعالى.

والمعنى: أن السعادة والشقاوة مقدرتان في الأزل لا يتغيران ولا يتبدلان، والسعادة هي الموت على الإيمان باعتبار تعلق علم الله أزلا بذلك والشقاوة هي الموت على الكفر بذلك الاعتبار أيضا.

فالسعيد هو من ختم له بالإيمان وإن سبقه كفر، والشقي هو من ختم له بالكفر وإن سبقه إيمان، كما يدل على ذلك حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الصادق المصدوق: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الملك، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات،**

---

(1) التعريفات للجرجاني(ص:32).

بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، فوالذي لا إله غيره، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار، فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة، فيدخلها» متفق عليه[1].

هذا مذهب الأشاعرة.

وقالت الماتريدية: السعادة هي الإيمان في الحال، والشقاوة هي الكفر في الحال كذلك.

فالسعيد هو: المؤمن في الحال، وإن مات على الكفر فقد انقلب شقيا بعد أن كان سعيدا. والشقي هو: الكافر في الحال، وإن مات على الإيمان، فقد انقلب سعيدا بعد أن كان شقيا.

والحاصل أن الخلاف بين الفريقين لفظي لا حقيقة له؛ لاتفاقهما في الأحكام، وإنما الخلاف في التسمية، فالأشاعرة يقولون: الإسلام علامة على السعادة لا نفسها، والكفر علامة على الشقاوة لا نفسها، والسعادة والشقاوة لا يتغيران؛ لأنهما أزليتان. بينما الماتريدية يقولون: الإسلام هو السعادة نفسها، والكفر هو الشقاوة نفسها، وعليه فالسعادة والشقاوة يتغيران، والله تعالى أعلم.

[الكسب والجبر]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

48- وَعِنْدَنَا لِلْعَبْدِ كَسْبٌ كُلِّفَا ... وَلَمْ يَكُنْ مُؤَثِّراً فَلْتَعْرِفَا

49- فَلَيْسَ مَجْبُوراً وَلَا اخْتِيَارَا ... وَلَيْسَ كُلًّا يَفْعَلُ اخْتِيَارَا

قلت:

حاصل ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى هنا: أنهم اختلفوا في أفعال العباد

---

(1) البخاري (1174/3، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، ح:3036)، ومسلم (2036/4، كتاب القدر، باب في كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، ح: 2643).

الاختيارية على ثلاثة مذاهب:

مذهب الجبرية: أن العبد ليس له من أفعاله الاختيارية شيء، بل هو مجبور أي مقهور، فلا تأثير ولا كسب، لا فرق بين الاضطراري من أفعاله وبين ما يتوهم اختياريا منها، فإضافة الفعل إليه بمنزلة إضافته إلى الجمادات، كما يقال: جرى النهر، لا يزيد عليها إلا بالشعور.

قال الشيخ إبراهيم بن مصطفى الحلبي رحمه الله في رسالته "اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد": "وهو - أي هذا المذهب - إفراط في نسبة الفعل إليه تعالى يُقَابِل تفريط القدرية فيها، أو تفريط يقابل إفراط القدرية، وهو كما ترى خلاف البداهة. قال الاسترآبادي في رسالة خلق الأفعال: وما أظن أن عاقلا يفوه به في المعنى، وإن تفوه به بحسب اللفظ"[1].انتهى.

مذهب المعتزلة: أن العبد خالق لأفعاله الاختيارية بقدرة خلقها الله فيه، بلا تدخل من قدرة الله تعالى.

فالعبد هو خالق أفعاله أي موجدها من العدم بإرادته الحرة، مع إقرارهم بأن الله تعالى يعلم ما سيكون منذ الأزل، ومع ذلك فأفعال العباد مخلوقة لهم، وليست من خلق الله تعالى.

ويعللون مذهبهم هذا، بأنه لو كانت أفعال العباد مخلوقة لله للزم على هذا أن يكون العبد مجبورا، وهم لم يتصوروا وجود أمر وسط بين الخلق والجبر، ولهذا قالوا بخلق العباد لأفعالهم.

وهذا مذهب باطل، لما ثبت بالدليل القاطع أن الله تعالى هو الخالق ولا يوجد خالق غيره سبحانه. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:102]، ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:16]، ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر:62]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:3]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[الصافات:96]،

(1) اللمعة (ص:45 - 46).

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «**إن الله خالق كل صانع وصنعته**» رواه الحاكم في مستدركه[1] من حديث سيدنا حذيفة رضي الله عنه.

مذهب أهل السنة والجماعة، وهو: أن العبد ليس له في أفعاله الاختيارية إلا الكسب، فليس مجبورا، ولا خالقا لها.

وقد فسروا الكسب بأنه: قدرة حادثة تقارن المقدور فقط ولا تؤثر فيه، ويعبَّر عنها بالاستطاعة أيضا، وهي عرَضٌ يخلقه الله للعبد عند إرادة الاكتساب، وهي شرط لأداء الفعل، وفي التكليف.

هذا وللعلامة لإمام أبي نصر عبد الوهاب تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى في بيان معنى الكسب وإثبات على طريقة أهل السنة كلام قيم متين، ذكره في كتابه "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب"، أُورِدُه هنا لنفاسته.

قال رحمه الله تعالى: "الحاصل أن بين القدر والجبر واسطة، وهي: الكسب الذي نقول بإثباته، وتحقيقه مُحَالٌ على الكتب الكلامية من كتب أصحابنا. فلا تظنن هذا المكان يتكفل لك بتقرير الكسب الذي هو أصعب ما عند الأشاعرة. وإن أبيت إلا التعلق بما يكون في ضميرك عقدا من معرفة الكسب، فاعلم أن أئمتنا قد أكثروا فيه، ولي أنا فيه طريقة أراها الصواب، فأقتصر على ذكرها، قائلا: ثبت لنا قاعدتان:

إحداهما: أن العبد غير خالق لأفعال نفسه.

والثانية: أن الله لا يعاقب إلا على ما فعله العبد، والثواب والعقاب واقعان على الجوارح، فلزمت الواسطة بين القدر والجبر، وساعدنا عليها شاهد في الخارج، وهو التفرقة الضرورية بين حركة المرتعش والمُرِيد، فأثبتنا هذه الواسطة، وسميناها بالكسب لقوله تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة:286] وغير ذلك من الآي والأخبار، فإن سئلنا عن التعبير عن هذا الكسب بتعريف جامع مانع، قلنا: لا سبيل لنا إلى ذلك، والسلام، فَرُبَّ ثابت لا تحيط به العبارات، ومحسوس لا تكتنفه الإشارات.

(1) المستدرك على الصحيحين (85/1).

ومن أصحابنا من أخذ يحقق الكسب، فوقع في معضل أَرِب، لا قِبَلَ له به.

والصواب عندنا: أنه أمر لزم عن حق فكان حقا، وعضده ما ذكرناه، فعرفناه على الجملة دون التفصيل.

وما أحسن قول علي بن موسى الرضا وقد سئل: أيكلف الله العباد بما لا يطيقون؟ قال: هو أعدل من ذلك. قيل: أفيستطيعون أن يفعلوا ما يريدون؟ قال: هم أعجز من ذلك.

وعلي الرضا هو: ابن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنهم - ، وهذا الذي قاله عين مذهبنا، فافهمه. وهو قبل الأشعري وفاة بما ينيف على مائة وعشرين سنة، فإنه مات بـ (طوس) سنة ثلاث ومائتين، قبل الشافعي بسنة، والأشعري مات بعد العشرين وثلثمائة.

فإن قلت: وأي برهان قام على إبطال القدر والجبر؟

قلت: نحن نشير إلى زبدة القول فيه، فنقول: قد تقرر عند كل ذي لب، أن الرب تعالى مطالب عباده بأعمالهم في حالهم، ويثيبهم ويعاقبهم عليها في مآلهم، وتبين بالنصوص المترقية عن درجات التأويل أنهم من الوفاء بما كلفوه بسبيل. ومن نظر في كليات الشرائع، وما فيها من الاستحثاث على المكرمات، والزواجر عن الموبقات، وما اشتملت عليه من وعد الطائعين بالزلفى، ووعيد العاصين بسوء المنقلب، وما تضمنه قوله تعالى: تعديتم وعصيتم وأبيتم، وقد أرخيت لكم الطول، وفسحت لكم المهل؛ فأرسلت الرسل، وأوضحت السبل، لئلا يكون للناس على الله حجة. وأحاط بذلك كله، ثم استراب في أن القول بالجبر باطل، فهو مصاب في عقله، أو ملقى من التقليد في وهدة من جهله.

فإن أخذ الجبري بقول: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء: 23].

قيل له: كلمة حق أريد بها باطل، نعم يفعل الله ما يشاء، ويحكم ما يريد، ولكن يتقدس عن الخلف ونقيض الصدق، وقد فهمنا بضرورات العقول، من الشرع المنقول، أنه عزت قدرته، طالب عباده بما أخبر أنهم متمكنون من الوفاء به، فلم

يكلفهم إلا على مبلغ الطاقة والوسع، فقد لاح إبطال القول بالجبر.

وأسفهُ منه: القول بخلق الأفعال، فإن فيه مروقا عما درج عليه الأولون، واقتحام ورطات الضلال، ولزوم حدوث الفعل الواحد بقادرين، ومدانات القول بشريك الباري، ولقد أجمع المسلمون قاطبة قبل ظهور البدع والآراء، واجتماع أصحاب الأهواء، على أنه لا خالق إلا الله، وفاهوا به كما فاهوا بقولهم: لا إله إلا الله، وتمدح الرب سبحانه وتعالى في آي من الكتاب بقوله: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [النحل: 18]. ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: 3] ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: 101]. فلا يشك لبيب أن من وصف نفسه بكونه خالقا على الحقيقة، فقد أعظم الفرية على ربه.

فلقد وضح كالشمس، أن الجبري مبطل لدعوة الأنبياء عليهم السلام، والقدري مثبت لربه شريكا. وهذه جملة لا يقنع بها الطالب للبسط، وفيها رمز إلى خلاصة ما يقوله علمائنا رضي الله تعالى عنهم .انتهى.

[الثواب والعقاب]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

50- فَــإِنْ يُثِبْــنَا فَــبِمَحْضِ الفَــضْلِ وَإِنْ يُعَــذِّبْ فَــبِمَحْضِ العَــدْلِ

قلت:

بِمَحْضِ الفَضْلِ: أي بالفضل المحض، من إضافة الصفة للموصوف، والمحض: الخالص.

والمعنى: أن الله تعالى إن أثابنا على فعل الطاعة فذلك بفضله الخالص، وإن عاقبنا على فعل المعصية فذلك بعدله الخالص.

خلافا للمعتزلة، حيث قالوا: بوجوب إثابة المطيع وتعذيب العاصي.

وذلك لأن الطاعة لا توجب على الله إثابة، والمعصية لا توجب عليه عقابا، وإنما هما أمارتان، تدل إحداهما على الثواب لمن أطاع، والأخرى على العقاب لمن عصى، وهذا كله بحسب العقل، وأما بحسب الشرع فلا يجوز خلف الوعد؛

لأنه نقص، وهو محال على الله تعالى، وأما الوعيد فيجوز تخلفه؛ لأنه كرم وفضل كما سبق.

وفي الحديث: «**لن يدخل الجنة أحد بعمله**»، قيل: ولا أنت يا رسول الله، قال: «**ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته**». متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وعنه أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**لو يؤاخذني الله وابن مريم بما جَنَتْ هاتان - يعني الإبهام والتي تليها - لعذَّبنا ثم لم يظلمنا شيئا**» رواه ابن حبان في صحيحه[1].

[هل يجب على الله فعل الصلاح والأصلح؟]

(**قال الناظم رحمه الله تعالى**):

51- وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الصَّلَاحَ وَاجِبُ عَلَيْهِ زُورٌ، مَا عَلَيْهِ وَاجِبُ

52- أَلَمْ يَرَوْا إِيلَامَهُ الأَطْفَالَا وَشِبْهِهَا، فَحَاذِرِ المِحَالَا

قلت:

قَوْلُهُم: أي المعتزلة.

المِحَال: بتثليث الميم، فبالكسر بمعنى العقاب، ومنه قوله تعالى ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾[الرعد:13]. وبالفتح بمعنى الشك. وبالضم بمعنى الممتنع. والمراد هنا المعنى الأول.

وحاصل كلام الناظم رحمه الله تعالى أنه لا يجب على الله تعالى فعل الصلاح، خلافا لقول المعتزلة؛ لأنه لو وجب عليه شيء لم يكن فاعلا مختارا، وهو باطل؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص:68]. ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [آل عمران:74].

ومرادهم بالصلاح: ما قابل الفساد، بمعنى أنه إذا كان هناك أمران، أحدهما

---

(1) صحيح ابن حبان (2/ 151).

صلاح والآخر فساد؛ وجبَ على الله أن يفعل الصلاح منهما دون الفساد.

وعندهم أيضا مفهوم آخر أوجبوه على الله تعالى، وهو الأصلح، والمراد به: ما قابل الصلاح؛ ككونه في أعلى الجنان في مقابلة كونه في أسفلها.

والناظم رحمه الله تعالى ذكر هنا الصلاح دون الأصلح؛ لأنه أعمُّ منه، وإذا بطل الأعم بطل الأخص.

[خَلْقُ الشَّرِّ والخَيْرِ]

(**قال الناظم رحمه الله تعالى**):

53- وَجَائِزٌ عليه خَلْقُ الشرِّ والخَيْرِ كالإسلام وجَهْلِ الكُفْرِ

قلت:

خَلْقُ الشَّرِّ: أي إرادة خلقه، تعبيرا عن اللازم بالملزوم، كما قال الناظم رحمه الله في شرحه.

والمعنى أن أهل السنة قالوا: بجواز إرادة الله تعالى الخير والشر، وهذا بناء على عموم إرادته سبحانه وتعالى، فلا يخرج شيء عن إرادته وقدرته.

وهذا رد على المعتزلة القائلين بعدم جواز إرادته الشر، وأنه لا يريد إلا الخير، وأنه أراد من الكافر الإيمان وإن وقع منه الكفر، ومن العاصي الطاعة وإن وقعت منه المعصية، وأن وقوع الكفر من الكافر والمعصية من العاصي خلاف إرادته تعالى، وذلك لأن الشر قبيح، وإرادة القبيح قبيحة، وذلك لا يجوز في حقه تعالى. وهذا بناء على مذهبهم الفاسد في التحسين والتقبيح العقليين.

والجواب: أن القبيح هو الاتصاف بالشر، لا خلقه وإرادته، وبأنه لا يقبح من فعله شيء، بل كل فعله حسن، وإن خفيت علينا الحكمة.

والدليل على إرادته الخير والشر أيضا: النصوص الكثيرة الدالة على أنه تعالى خلق كل شيء، ومريد كل شيء، وأنه لا يكون إلا ما شاء وأراده.

وأيضا لو قلنا: بأن الله أراد من الكافر الإيمان، وأراد الكافر الكفر؛ لزم منه أن تكون إرادة العبد غالبةً إرادة الله عز وجل - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا - .

[الإيمان القضاء والقدر]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

54- وَوَاجِـــبٌ إِيمَانُـــنَا بِالقَـــدَرِ وَبِالقَــضَا كَمَــا أَتَــى فِــي الخَبَــرِ

قلت:

حاصل ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى هنا: أنه يجب على المكلف الإيمان بالقدر والقضاء، ففي حديث جبريل الشهير، أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال - لما سئل عن الإيمان ما هو؟ - : «**أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**».

وروى الإمام أحمد في مسنده[1]، والترمذي في سننه[2] من حديث سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنهما قال: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع: يشهد أن لا إله إلا الله وأني محمد رسول الله بعثني بالحق، ويؤمن بالموت، وبالبعث بعد الموت، ويؤمن بالقدر**». وصححه ابن حبان في صحيحه[3]، والحاكم في مستدركه[4]، وأقره الذهبي.

وروى أبو داود[5] وابن ماجه[6] في سننيهما عن ابن الديلمي قال: "أتيت أبي بن كعب، فقلت له: وقع في نفسي شيء من القدر، فحدثني بشيء لعل الله أن يذهبه من قلبي. قال: لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيرا لهم من أعمالهم، ولو أنفقت مثل أحد ذهبا في سبيل الله ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير هذا لدخلت النار.

---

(1) المسند (1/97).

(2) السنن (4/452، كتاب القدر، باب ما جاء لا عدوى ولا هامة ولا صفر، ح:2145).

(3) صحيح ابن حبان (1/404).

(4) المستدرك على الصحيحين (1/87).

(5) السنن (2/637، كتاب السنة، باب في القدر، ح:4699).

(6) السنن (1/29، المقدمة، باب في القدر، ح:77).

قال: ثم أتيت عبد الله بن مسعود فقال مثل ذلك. قال: ثم أتيت حذيفة بن اليمان فقال مثل ذلك. قال: ثم أتيت زيد بن ثابت فحدثني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل ذلك".

[الفرق بين القدر والقضاء]

وقد اختلفوا في القدر والقضاء؛ هل هما اسمان لمدلول واحد، أم يختلفان في الدلالة؟

فقيل: القدر هو: إيجاد الله الأشياء على قدر مخصوص ووجه معين أراده تعالى، فهو صفة فعل. والقضاء هو: إرادة الله الأشياء في الأزل على ما هي عليه فيما لا يزال، فهو صفة ذات. وهذا قول الأشاعرة.

وقيل: القدر هو: تحديد الله أزلا كل مخلوق بحده الذي يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضر إلى غير ذلك، فهو صفة ذات؛ لأنه يرجع إلى العلم. والقضاء هو: إيجاد الله الأشياء مع زيادة الإحكام والإتقان، فهو صفة فعل عندهم. وهذا قول الماتريدية.

هذا واعلم أن القضاء والقدر سِرٌّ من أسرار الله تعالى.

قال العلامة أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى في عقيدته الشهيرة: "وأصل القدر سرّ الله تعالى في خلقه، لم يَطّلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسُلّم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالى طَوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء: 23]. "انتهى.

وقال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى في "التمهيد": "والقدر سر الله، لا يُدرَك بجدال، ولا يَشفي منه مَقال، والحِجَاج مُرْتَجَة مُغْلَقَة لا يُفتَح شيء منها إلا بِكَسْرِ شيء منه، وقد تظاهرت الآثار، وتواترت الأخبار، فيه عن السلف الأخيار، الطيبين الأبرار، بالاستسلام والانقياد والإقرار، بأن علم الله سابق، ولا يكون في

ملكه إلا ما يريد، وما ربك بظلام للعبيد"[1].

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى: "قال الإمام أبو المظفر السمعاني: سَبيل مَعْرِفَة هَذَا الْبَاب: التَّوْقِيف مِنَ الْكِتَاب وَالسُّنَّة دُون مَحْض الْقِيَاس وَمُجَرَّد الْعُقُول، فَمَنْ عَدَلَ عَن التَّوْقِيف فِيهِ ضَلَّ وَتَاهَ فِي بِحَار الْحَيْرَة، وَلَمْ يَبْلُغ شِفَاء النَّفْس، وَلَا يَصِل إِلَى مَا يَطْمَئِنّ بِهِ الْقَلْب؛ لِأَنَّ الْقَدَر سِرّ مِنْ أَسْرَار الله تَعَالَى الَّتِي ضُرِبَتْ مِنْ دُونهَا الْأَسْتَار، وَاخْتَصَّ الله بِهِ، وَحَجَبَهُ عَنْ عُقُول الْخَلْق وَمَعَارِفهمْ؛ لِمَا عَلِمَهُ مِن الْحِكْمَة. وَوَاجِبنَا أَنْ نَقِف حَيْثُ حَدَّ لَنَا، وَلَا نَتَجَاوَزهُ، وَقَدْ طَوَى الله تَعَالَى عِلْم الْقَدَر عَلَى الْعَالَم، فَلَمْ يَعْلَمهُ نَبِيّ مُرْسَل، وَلا مَلَك مُقَرَّب. وَقِيلَ: إِنَّ سِرّ الْقَدَر يَنْكَشِف لَهُمْ إِذَا دَخَلُوا الْجَنَّة، ولا يَنْكَشِف قَبْل دُخُولهَا. والله أعلم"[2]. انتهى.

[جواز رؤية الله تعالى]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

55- وَمِنْهُ أَنْ يُنْظَرَ بِالأَبْصَارِ لَكِنْ بِلَا كَيْفٍ وَلَا انْحِصَارِ

قلت:

ومنه: أي من الجائز.

حاصل ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى هنا: أن من الجائز عليه تعالى أن يرى بالأبصار، لكن بلا كيف من الكيفيات المعتبرة في رؤية الأجسام والأعراض من القرب المحدود والمقابلة وغير ذلك، وبلا إحاطة به سبحانه وتعالى كما هو شأن رؤية الحوادث.

وقد دلت الآيات والأحاديث على جواز وقوعها.

قال العلامة الشربيني رحمه الله تعالى في تفسيره "السراج المنير": "مذهب أهل السنة أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة وفي الجنة، واستدلوا لمذهبهم بأشياء من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ومن بعدهم من السلف.

---

(1) التمهيد (13/6 - 14).

(2) شرح مسلم (196/16).

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة:22 - 23].ففي هذه الآية دليل على أنّ المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة.

وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: 15].

قال الشافعي رضي الله تعالى عنه: حجب قوماً بالمعصية وهي الكفر، فثبت أنّ قوماً يرونه بالطاعة وهي الإيمان، وقال مالك رضي الله تعالى عنه: لو لم ير المؤمنون ربهم يوم القيامة لم يعير الله تعالى الكفار بالحجاب.

وقال تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس:26]. وهذه الزيادة مفسرة بالنظر إلى الله تعالى يوم القيامة.

ومن السنة: ما روي عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله تعالى عنه قال: كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فنظر إلى القمر ليلة البدر، فقال: «**إنكم سترون ربكم عياناً كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا**». ثم قرأ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ﴾ [طه:130].

ومنها أنّ ناساً قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**هل تضامون في القمر ليلة البدر** - أي: هل تشكّون - ؟»، قالوا: لا، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «**فإنكم ترونه كذلك**».

وعن أبي رزين العقيلي رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله أكلنا يرى ربه مخلياً به يوم القيامة؟، قال: «نعم»، قلت: وما آية ذلك من خلقه؟، قال: «**يا أبا رزين أليس كلكم يرى القمر ليلة البدر مخلياً به؟**»، قلت: بلى، قال: «**فالله أعظم، إنما هو خلق من خلق الله - أي: القمر - فالله أعظم وأجل** .انتهى كلام الشربيني رحمه الله[1].

قلت: وأحاديث الرؤية قد بلغت مبلغ التواتر فيما ذكر العلامة المحدث شيخ

(1) السراج المنير (350/1 - 351).

الإسلام سيدي محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله تعالى في "نظم المتناثر من الحديث المتواتر"، وقال إنه قد نصَّ على تواترها: العلامة ابن أبي شريف في شرح المسايرة، واللقاني في شرح الجوهرة، والدميري في حياة الحيوان، والقسطلاني في المواهب اللدنية.

وقال الشيخ المحدث عبد العزيز ابن الصديق الغماري رحمه الله: "ونص على تواترها أيضا: ابن كثير في تفسيره"[1].

وقول الناظم رحمه الله تعالى: "**لكن بلا كيف ولا انحصار** " أي بلا كيفية، من مقابلة وجهة وارتسام واتصال شعاع وثبوت مسافة بين الرائي والمرئي؛ لأن هذا كله في رؤية الأجسام، والله تعالى ليس بجسم، فليست رؤيته كرؤية الأجسام. ولا انحصار: أي إحاطة بجوانب المرئي وحدوده، لتعاليه تعالى عن التناهي بالجوانب والاتصاف بالحدود.

ثم اعلم أن الواجب في هذا الباب هو الإيمان بالرؤية للأدلة النقلية الدالة على وقوعها، وما وراء هذا من الخوض في بيان حقيقتها ينبغي تفويضه وترك علمه إلى الله سبحانه وتعالى، مع تنزيهه سبحانه وتعالى عن مماثلة الحوادث.

ولله در العلامة الطحاوي رحمه الله تعالى، إذ يقول في عقيدته عند هذا المبحث: "والرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية. كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝﴾ [القيامة:22 - 23]. وتفسيره على ما أراده الله تعالى وعلمه. وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا. فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وردَّ علم ما اشتبه عليه إلى عالمه، ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام، فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة،

(1) انظر: إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة في نظم المتناثر لعبد العزيز ابن الصديق (ص:150).

وصحيح الإيمان. فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسوساً تائهاً، شاكاً، لا مؤمناً مصدقاً، ولا جاحداً مكذباً. ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم أو تأولها بفهم. إذ كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية بترك التأويل ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين. ومن لم يتوق النفي والتشبيه؛ زلَّ ولم يصب التنزيه. فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية. منعوت بنعوت الفردانية. ليس في معناه أحد من البرية. وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات. لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات".انتهى. وهو كلام في غاية النفاسة.

****

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

56- لِلْمُؤْمِنِينَ، إِذْ بِجَائِزٍ عُلِّقَتْ هَذَا وَلِلْمُخْتَارِ دُنْيَا ثَبَتَتْ

قلت:

لِلْمُؤْمِنِينَ: أي دون غيرهم من الكفار والمنافقين، لقوله تعالى ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: 15].

ويندرج في قوله "للمؤمنين": المؤمنات، فإنهن يرينه تعالى على الصحيح.

وقال الحافظ الجلال السيوطي رحمه الله في "الحاوي للفتاوي": "حكى ابن كثير في كتاب "البداية والنهاية" في رؤية النساء ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنهن يرين، إدراجاً لهن في عموم الأخبار الواردة في الرؤية.

الثاني: أنهن لا يرين أصلاً، لعدم التصريح برؤيتهن في الحديث.

والثالث: أنهن يرين في الأعياد خاصة، ولا يرين مع الرجال في أيام الجمع، لورود حديث في ذلك.

قال السيوطي: وهذا القول الثالث هو الراجح، وبه جزم ابن رجب، وأنا أستثني أزواج الأنبياء وبناتهم وسائر الصديقات، فأقول: إنهن يرين في غير الأعياد أيضاً، خصوصية لهن، كما اختص الصديقون من الرجال بمزية في الرؤية ليست

لغيرهم، وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة في مؤلف مستقل، سميناه: إسبال الكساء على النساء، ولخصناه في مختصر سميناه: رفع الأسى عن النسا"[1]. انتهى.

إِذْ بِجَائِزٍ عُلِّقَتْ: تعليل لجواز إمكان رؤية الله تعالى، وتقريره: أن الله تعالى علَّق إمكان الرؤية بأمر جائز عقلا وهو استقرار الجبل، حين سأله موسى عليه السلام رؤيته، كما قال تعالى ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَى لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ [الأعراف:143].

ووجه الاستدلال بالآية من وجهين:

الأول: أن تقول: رؤية الباري علقت على أمر ممكن، وكل ما علق على الممكن لا يكون إلا ممكنا، فرؤية الباري لا تكون إلا ممكنة.

الثاني: أن تقول: إن الرؤية لو كانت غير جائزة، لما سألها موسى عليه السلام؛ لأنه نبي، يعلم ما يجوز في حقه تعالى وما يستحيل عليه، فسؤاله المستحيل مستحيل، فدل على أنها جائزة.

وَلِلْمُخْتَارِ دُنْيا ثَبَتَتْ: أي وقعت له في الدنيا ليلة المعراج، فرأى ربه رؤية عين على الراجح، وتعبير الناظم رحمه الله تعالى باسم المختار دون غيره من أسماء النبي صلى الله عليه وآله وسلم مناسبة؛ لأنه اختير لهذا المقام.

وتقديم الجار والمجرور لإفادة الحصر، أي أنها ثبتت في حقه صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره، فلا يقبل دعوى رؤية غيره لها.

قال العلامة العارف أبو عبد الله الساحلي الأندلسي رحمه الله في "بغية السالك في أشرف المسالك": "فإن قلت: وهل تجوز رؤية الله عز وجل في الدنيا؟

فالجواب: أن الأقوى والأصح أن ذلك لا يجوز، لحصول إجماع أكثر أهل العلم عليه، وقد حكى ابن فورك عن أبي الحسن الأشعري في ذلك قولين في كتاب الرؤية الكبير، فمن ذهب إلى المنع استدل بظاهر قوله تعالى ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ

---

(1) (288/2).

وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ ﴾ [الأنعام:103]، ومن ذهب إلى الجواز - وهم الأقلون - تأول الآية، فجعل معنى الإدراك: الإحاطة، والإحاطة ممنوعة شرعا وعقلا...

وأما رؤيته تعالى بالبصائر في الدنيا على وجه الكرامة لبعض الأولياء، فالأقوى والأصح أن ذلك جائز"[1].انتهى.

(1) (2/413 - 414).

مباحث

النبوات

قال الشيخ الصاوي رحمه الله في شرحه للنظم:

"لما فرغ مما يتعلق بحضرة الإله من الواجب والجائز والمستحيل في حقه تعالى، والرد على المخالفين في ذلك، وختم ذلك المبحث بالرؤية؛ لأنها المقصد الأعظم للعارفين، فمقصدهم بخدمتهم وطاعتهم ومحبتهم رؤية الله سبحانه وتعالى. قال بعض العارفين:

ليس قصدِي من الجنان نعيماً
غيرَ أَنِّي أُرِيدُها لأَرَاكَا

شرع يتكلم على بعض ما يتعلق بالأنبياء، وهو تفصيل لما أجمله أولا في قوله: (ومثل ذا لرسله...)". انتهى.

[الإيمان بالرسل]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

57- وَمِــنْهُ إِرْسَــالُ جَمِــيعِ الرُّسُــلِ فَـلَا وُجـوبَ بَـلْ بِمَحْـضِ الفَـضْلِ

قلت:

وَمِنْهُ: أي من الجائز عقلا في حقه تعالى.

والمعنى: أن من جملة الجائز العقلي في حقه تعالى: إرساله لجميع الرسل، خلافا لمن أوجبه، أو من أحاله. وإنما ذلك فضل من الله خالص.

والرسل جمع رسول، من الرَّسْل، قال ابن فارس رحمه الله في "معجم مقاييس اللغة": "الراء والسين واللام أصلٌ واحدٌ مطّردٌ مُنْقاس، يدلُّ على الانبعاث والامتداد. فالرَّسْل: السَّير السَّهل. وناقةٌ رَسْلَةٌ: لا تكلِّفك سِياقاً. وناقة رَسْلَةٌ أيضاً: ليِّنة المفاصل. وشَعْرٌ رَسْلٌ، إذا كان مُسترسِلا...وتقول جاءَ القومُ أَرْسالاً: يتبَعُ بعضُهم بعضاً؛ مأخوذٌ من هذا؛ الواحدُ رَسَل. والرَّسول معروفٌ".

أما في الاصطلاح: فقال العلامة السنوسي في "شرح أم البراهين": "اعلم أن الرسول هو إنسان بعثه الله للخلق ليبلغهم ما أوحي إليه، وقد يخص بمن له كتاب أو شريعة أو نسخ لبعض أحكام الشريعة السابقة"[1].

واختلفوا في الرسالة؛ هل هي مرادفة لمعنى النبوة، أي أن حقيقة اللفظين واحدة، أو متغايرتين؟

فقال جمهور المعتزلة أنهما مترادفان، وأنهما يدلان على حقيقة واحدة، فالرسول هو النبي، والنبي هو الرسول. قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: "اعلم أنه لا فرق في الاصطلاح بين النبي والرسول، وقد خالف بعضهم في ذلك".

وذهب جمهور أهل العلم وبعض المعتزلة إلى أنهما متغايران، وأن الرسالة

---

(1) شرح أم البراهين (ص:231).

أعم، فكل رسول نبي ولا عكس. والدليل: قوله تعالى ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج:52] الآية، فهنا عطف النبي على الرسول، وذلك يوجب المغايرة.

وقال الإمام القرطبي رحمه الله تعالى عند قوله عز وجل ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ﴾ [الأعراف:157]: "والرسول والنبي إسمان لمعنيين، فإن الرسول أخص من النبي، وقدم الرسول اهتماما بمعنى الرسالة، وإلا فمعنى النبوة هو المتقدم، ولذلك رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على البراء حين قال: وبرسولك الذي أرسلت، فقال له: «**قل آمنت بنبيك الذي أرسلت**» خرجه في الصحيح. وأيضا فإن في قوله: وبرسولك الذي أرسلت تكرير الرسالة، وهو معنى واحد، فيكون كالحشو الذي لا فائدة فيه، بخلاف قوله: ونبيك الذي أرسلت، فإنهما لا تكرار فيهما، وعلى هذا فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولا، لأن الرسول والنبي قد اشتركا في أمر عام، وهو النبأ، وافترقا في أمر خاص، وهي الرسالة، فإذا قلت: محمد رسول من عند الله، تضمن ذلك أنه نبي ورسول الله، وكذلك غيره من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم"[1].انتهى.

****

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

58- لَكِنْ بِذَا إِيمَانُنَا قَدْ وَجَبَا فَدَعْ هَوَى قَوْمٍ بِهِمْ قَدْ لَعِبَا

قلت:

لَكِنْ: استدراك على ما تقدم، ليلا يتوهم من كون إرسال الرسل جائزا عقليا، أن الإيمان بوقوعه ليس واجبا؛ بل يجب الإيمان ببعثة الرسل، إجمالا في حق العموم، وتفصيلا في حق من نوَّهَ القرآن بأسمائهم، وهم خمسة وعشرون، ثمانية

(1) الجامع لأحكام القرآن (298/7).

عشر في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [الأنعام:83 - 86]، والباقون: آدم وإدريس وشعيب وصالح وهود وذو الكفل وسيدنا محمد عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام.

واختلف في العزير ولقمان وذي القرنين والخضر، وكذا السيدة مريم عليها السلام، والراجح أنهم غير أنبياء على مذهب الجمهور.

[الصفات الواجبة في حق الرسل]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

59- وَوَاجِبٌ فِي حَقِّهِم الأمَانَهْ   وَصِدْقُهُمْ، وَضِفْ لَهُ الفَطَانَهْ

60- وَمِثْلُ ذَا تَبْلِيغُهُمْ لِمَا أَتَوْا

قلت:

هذا شروع في بيان ما يجب في حق الرسل والأنبياء، وما يجوز، وما يستحيل. وقدَّم الواجب. فذكر أن الواجب في حقهم أربع صفات، وهي:

الأولى: الأمانة.

الثانية: الصدق.

الثالثة: الفطانة.

الرابعة: التبليغ.

وهذا بيان كل صفة من تلك الصفات.

*****

الصفة الأولى: الأمانة

والمراد بها: العصمة، أي حفظ الله تعالى ظواهرهم وبواطنهم من التلبس بمنهي عنه، سواء قبل النبوة أو بعدها، فهم محفوظون ظاهرا من جميع المعاصي كالزنى والخمر وقتل النفس بغير الحق وغيرها من معاصي الظاهر، وباطنا من الحسد والكبر والرياء وغيرها من معاصي الباطن.

ويشمل قولنا المنهي عنه: المكروه وخلاف الأولى، فلا يقع منهم على وجه كونه مكروها أو خلاف الأولى، بل حتى المباح لا يقع منهم على وجه كونه مباحا، وإذا وقع منهم صورة ذلك فهو للتشريع، فيصير واجبا أو مندوبا في حقهم.

وأما المحرم فلا يقع منهم إجماعا، وما أوهم المعصية فمؤول.

والدليل على وجوب الأمانة أو العصمة للأنبياء: أنهم لو فعلوا محرما أو مكروها أو خلاف الأولى لكنا مأمورين به؛ لأن الله تعالى أمرنا باتباعهم والاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم مطلقا، وهو لا يأمر بمحرم ولا مكروه ولا خلاف الأولى، فدل هذا على انتفاء وقوع ذلك منهم.

*****

الصفة الثانية: الصدق

وهو مطابقة الخبر للواقع ولو بحسب الاعتقاد.

والصدق على ثلاثة أقسام: صدق في دعوى الرسالة، وصدق في الأحكام التي يبلغونها عن الله تعالى، وصدق في الكلام المتعلق بأمور الدنيا، نحو: قام زيد وقعد عمرو.

والمراد هنا: القسمان الأولان، وأما القسم الثالث فهو داخل في الأمانة[1].

قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝﴾ [النجم:3 - 4].

وفي الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**لا تجدوني بخيلا ولا**

---

(1) انظر: تحفة المريد للبيجوري (ص:136).

كذوبا ولا جبانا» رواه البخاري[1].

والدليل على وجوب الصدق في حق الرسل من جهة العقل: أنه لو لم يصدقوا لَلَزِمَ الكذب في كلامه تعالى لهم بالمعجزة، المنزلة في الدلالة في صدق الرسل منزلة قوله جل وعز: "صدق عبدي مدعي الرسالة في كل ما يبلغ عني .

*****

الصفة الثالثة: الفطانة

الفطانة: الحذق والتيقظ. وفي القاموس وشرحه: "الفِطْنَةُ - بالكسْرِ - الحِذْقُ، وضِدُّه الغَباوَةُ. وقيلَ: الفِطْنَةُ: الفَهْمُ، والذَّكاءُ: سُرْعَته. وقيلَ: الفَهْمُ بطَريقِ الفَيْضِ وبدُون اكْتِسابٍ... وقيلَ: الفطَانَةُ جودَةُ اسْتِعدادِ الذِّهْنِ لإِدْراكِ ما يَرِدُ عليه مِن الغَيْرِ"[2].

والمراد بها هنا: التفطن والتيقظ لإلزام الخصوم وإبطال دعاويهم الباطلة.

والدليل على وجوب الفطانة لهم: أن أداء رسالتهم لا يتم إلا بذلك، لأن من لم يكن فطنا أي مغفلا لا يمكنه إقامة حجة، أو المجادلة عن رسالته وإبطال شبه المخالفين، ولأنا مأمورون بالاقتداء بهم، وبدهي أن البليد المغفل لا يصح أن يكون قدوة يقتدى به.

*****

الصفة الرابعة: التبليغ

التبليغ هو: جعل الشيء بالغا، والمراد به هنا: توصيلهم ما أمروا بتبليغه للخلق.

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [المائدة:67].

قال العلامة السمين الحلبي رحمه الله تعالى في "الدر المصون في علوم

---

(1) صحيح البخاري (1038/3، كتاب الجهاد والسير، باب الشجاعة في الحرب والجبن، ح: 2666).

(2) تاج العروس (510/35).

الكتاب المكنون": "قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ الآية: ناداه المولى سبحانه بأشْرَفِ الصِّفَات البشرية، وقوله: ﴿ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾، وهو قد بَلَّغَ. فأجابَ الزمخشريُّ بأن المعنى: جميعَ ما أُنزِلَ إليْكَ، أي: أيَّ شيءٍ أُنْزِلَ غير مُرَاقِبٍ في تبليغِهِ أحَداً، ولا خائفٍ أنْ يَنَالَكَ مَكْرُوهٌ. وأجاب ابن عطية بقريبٍ منه، قال: أمَرَ الله رسوله بالتبليغِ على الاسْتِيفَاءِ والكمالِ؛ لأنه كان قَدْ بَلَّغَ. وأجاب غيرُهما بأنَّ المعنى على الديمومة؛ كقوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب: 1] ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ ﴾ [النساء: 136].

وقوله: "مَا " يحتملِ أن تكون اسميةً بمعنى "الَّذِي ولا يجوز أن تكون نكرةً موصوفةً؛ لأنه مأمورٌ بتبليغ الجميعِ كما مَرَّ، والنكرةُ لا تَفِي بذلك؛ فإن تقديرها: "بَلِّغْ شَيْئاً أُنْزِلَ إليْكَ"، وفي "أُنْزِلَ" ضميرٌ مرفوعٌ يعودُ على ما قام مقام الفاعلِ، وتحتملُ على بُعْدٍ أن تكون "مَا" مصدريَّةً؛ وعلى هذا؛ فلا ضمير في "أُنْزِلَ "؛ لأنَّ "مَا" المصدرية حرفٌ على الصَّحيح؛ فلا بُدَّ من شيءٍ يقومُ مقامَ الفاعلِ، وهو الجارُّ بعده؛ وعلى هذا: فيكونُ التقديرُ: بَلِّغِ الإنْزَالَ، ولكنَّ الإنزالَ لا يُبَلَّغُ فإنه معنى، إلا أن يُراد بالمصدر: أنه واقعٌ موقع المفعول به، ويجوز أن يكون المعنى: "اعلم بتبليغ الإنْزَالِ"، فيكونُ مصدراً على بابه"[1].انتهى.

[الصفات المستحيلة في حق الرسل]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

60- .... وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّهَا كَمَا رَوَوْا

قلت:

المعنى أنه يستحيل في حق الرسل خلاف تلك الصفات الأربع

فيستحيل عليهم ضد الأمانة، وهو الخيانة.

---

(1) (4/349 - 350).

وضد الصدق، وهو الكذب.

وضد الفطانة، وهو الغفلة والبلادة.

وضد التبليغ، وهو الكتمان.

وأما السهو؛ فهو ممتنع عليهم في الأخبار والأقوال، جائز وقوعه في الأفعال، كالسهو في الصلاة للتشريع.

[الجائز في حق الرسل]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

61- وَجَائِـــزٌ فِـــي حَقِّهِـــمْ كَالأَكْـــلِ وَكَالجِمَـــاعِ لِلنِّـــسَا فِـــي الحِـــلِّ

قلت:

في الحِلِّ: أي في حال الحل، أي الجواز، بأن كان بالملك أو بالنكاح.

والمعنى: أنه يجوز في حق الرسل كل ما كان من الأعراض البشرية مما ليس محرما ولا مكروها ولا مباحا مُزْرِياً؛ كسؤال الصدقة وقبولها، سواء كان مما لا يستغني عنه البشر؛ كالأكل. أو مما يستغني عنه؛ كالجماع في الحل.

[في بيان أن الشهادتين يندرج تحتها كل العقائد]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

62- وَجَامِـــعُ مَعْنَـــى الـــذَّي تَقَـــرَّرَا شَـــهَادَتَا الإِسْـــلَامِ فَاطْـــرَحِ المِـــرَا

قلت:

المعنى أن جميع ما مر ذكره من العقائد هو متضمن في شهادتي الإسلام، أي كلمة التوحيد "لا إله إلا الله محمد رسول الله".

قال الشريف العلامة سيدي أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني رضي الله عنه في "أم البراهين بعد ذكره لعقائد أهل السنة والجماعة:"ويجمع معاني هذه العقائد كلها قول:لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

إذ معنى الألوهية: استغناء الإله عن كل ما سواه، وافتقار كل ما عداه إليه، فمعنى لا إله إلا الله: لا مستغنى عن كل ما سواه ومفتقرا إليه كل ما عداه إلا الله تعالى.

أما استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه فهو يوجب لَه تعالى الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والتنزه عن النقائص، ويدخل في ذلك وجوب السمع لَه تعالى والبصر والكلام، إذ لو لم تجب لَه هذه الصفات لكان محتاجا إلى المحدث أو المحل أو من يدفع عنه النقائص.

وأما افتقار كل ما عداه إليه عز وجل فهو يوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة والإرادة والعلم، إذ لو انتفى شيء منها لما أمكن أن يوجد شيء من الحوادث فلا يفتقر إليه شيء، كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه؟

ويوجب له تعالى الوحدانية، إذ لو كان معه ثان في الألوهية لما افتقر إليه شيء للزوم عجزهما حينئذ، كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه؟

ويؤخذ منه أيضا حدوث العالم بأسره، إذ لو كان شيء منه قديما لكان ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى، وكيف وهو الذي يجب أن يفتقر كل إليه كل ما سواه؟

ويؤخذ منه أيضا: أنه لا تأثير لشيء من الكائنات في أثر ما، وإلا لزم أن يستغني كذلك الأثر عن مولانا جل وعز، كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه عموما وعلى كل حال، هذا إن قدرت أن شيئا من الكائنات يؤثر بطبعه، وأما عن قدرته مؤثرا بقوة جعلها الله فيه كما يزعمه كثير من الجهلة فذلك محال أيضا؛ لأنه يصير حينئذ مولانا جل وعز مفتقرا في إيجاد بعض الأفعال إلى واسطة، وذلك باطل لما عرفت من وجوب استغنائه جل وعز عن كل ما سواه.

فقد بان لك تضمن قول "لا إله إلا الله" للأقسام الثلاثة التي يجب على المكلف معرفتها في حق مولانا جل وعز، وهي ما يجب في حقه تعالى، وما يستحيل، وما يجوز.

وأما قولنا: "محمد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فيدخل فيه الإيمان بسائر الأنبياء والملائكة والكتب السماوية واليوم الآخر؛ لأنه عليه الصلاة

والسلام جاء بتصديق جميع ذلك.

ويؤخذ منه: وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام، واستحالة الكذب عليهم، وإلا لم يكونوا رسلا أمناء لمولانا العالم بالخفيات - جلَّ وعز - واستحالة فعل المنهيات كلها؛ لأنهم أرسلوا ليعملوا الناس بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم، فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لأمر مولانا جل وعز، الذي اختارهم على جميع خلقه، وأَمَّنَهُم على سر وحيه.

ويؤخذ منه:جواز الأعراض البشرية عليهم، التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية عليهم الصلاة والسلام، إذ ذاك لا يقدح في رسالتهم، وعلو منزلتهم عند الله تعالى، بل ذاك مما يزيد فيها.

فقد بان لك تضمن كلمتي الشهادة مع قلة حروفها، لجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الإيمان في حقه تعالى، وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام"[1]. انتهى. وهو نفيس جدا.

[من مباحث النبوة]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

63- ولـــم تكُــــن نُــــبُوَّةٌ مُكْتَـــسَبَه وَلَـوْ رَقَـى فِـي الخيـرِ أَعْلَـى عَقَـبَهْ

64- بَــلْ ذَاك فَــضْلُ اللهِ يُؤْتِــيهِ لِمَــنْ يَـــشاء جَـــلَّ اللهُ وَاهـــب المِـــنَنْ

قلت:

رَقَى: أي صعد، وفي اللسان: "ورَقِيَ إلى الشيءِ رُقِيّاً ورُقُوّاً وارْتَقى يَرْتَقي وتَرَقَّى: صَعِدَ".

عَقَبَهْ: واحدة عقبات الجبال، أي أعلاه ومنتهاه. ومراد الناظم رحمه الله: أي حتى ولو وصل آخر مراتب التعبد والاجتهاد.

جلَّ: أي عَظُمَ، وفي اللسان: "وجَلَّ الشيءُ يَجِلُّ جَلالاً وجَلالةً وهو جَلٌّ

(1) أم البراهين مع شرحها (ص:252 - 298).

وجَلِيلٌ وجُلال: عَظُم".

الوَاهِبُ: المعطي بدون عوض، وهو اسم من أسماء الله تعالى الحسنى، وقد ورد عن سيدنا الحسن أنه هنَّأه بعضهم بمولود له، فقال له: ليهنك الفارس! فقال له: بل قل: بورك لك في الموهوب، وشكرت الواهب، ورُزقت بِرّه، وبلغ أشده. رواه ابن أبي الدنيا في كتاب "العيال"[1] له.

المِنَنُ: النعم، ومن أسمائه تعالى: (المنَّان).

والمعنى: أن النبوة ليست مكتسبة، تُنال بالجد والاجتهاد في العبادة، وإنما هي فضل من الله، يختص بها من يشاء من عبادة، تمننا منه وتكرما، قال سبحانه ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام:124].

[أفضلية سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم على جميع الخلائق]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

65- وأَفْـضَلُ الخَلْـقِ عَلَـى الإِطْـلَاقِ نَبِيُّــنَا فَمِــلْ عَــن الــشِّقَاقِ

قلت:

الشِّقَاقِ: الخلاف، مأخوذ من الشق وهو الناحية، كأن كل واحد من المتخالفين قد صار في ناحية.

والمعنى: أن أفضل الخلق على الإطلاق هو سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم. وذلك أمرٌ دلت عليه صراحةً آياتُ الذكر الحكيم، وأحاديث الهادي الأمين، وإجماع من يُعْتَدُّ به من علماء المسلمين.

فمن الآيات:

قال تعالى ﴿ تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ

(1) العيال لابن أبي الدنيا (ص:365).

بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ ﴾ [البقرة: 253].

قال العلامة أبو السعود رحمه الله: "﴿ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ ﴾ أي ومنهم من رفعه على غيره من الرسل، المتفاوتين في معارج الفضل، بدرجات قاصية، ومراتب نائية، وتغيير الأسلوب لتربية ما بينهم من اختلاف الحال في درجات الشرف، والظاهر أنه رسول الله كما ينبئ عنه الإخبار بكونه عليه الصلاة والسلام منهم، فإن ذلك في قوة بعضهم، فإنه قد خص بالدعوة العامة، والحجج الجمة، والمعجزات المستمرة، والآيات المتعاقبة بتعاقب الدهور، والفضائل العلمية والعملية الفائتة للحصر والإبهام، لتفخيم شأنه، وللإشعار بأنه العلم الفرد، الغنى عن التعيين"(1).

وقال الزمخشري رحمه الله تعالى: "وفي هذا الإبهام من تفخيم فضله، وإعلاء قدره، ما لا يخفى، لما فيه من الشهادة على أنه العَلَمُ الذي لا يشتبه، والمتميز الذي لا يلتبس"(2). اهـ.

وقال تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾ [الأنعام:90].

قال العلامة صفي الدين الأرموي رحمه الله تعالى في "الرسالة التسعينية في الأصول الدينية": "أمره أن يقتدي بالأنبياء الذين تقدم ذكرهم وثناؤهم، ومدحهم بالأوصاف المجيدة، فيكون عليه الصلاة والسلام ممتثلا لأمره تعالى، وإلا لزم أن يكون عاصيا، وهو اسم ذم منفي عنه عليه الصلاة والسلام إجماعا، وحينئذ يلزم أن يكون آتيا بجميع ما أتوا به من الخصال الحميدة، فقد اجتمع فيه ما تفرق فيهم، فيكون أفضل منهم .

ومن الأحاديث(3):

عن سيدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه

(1) تفسير أبي السعود (1/246).

(2) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية (8/276).

(3) هذه الأحاديث منتقاة من كتاب " الأحاديث المنتقاة في فضائل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم " للعلامة الأصولي المحقق سيدي عبد الله بن الصديق الغماري. أغدق الله عليه سحائب الرحمة والرضوان، والتعليقات على الأحاديث له أيضا.

وآله وسلم: «**أنا سيد**[1] **ولد آدم يوم القيامة**[2]، **وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مُشَفَّع**» رواه مسلم.

عن أنس رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتي بالبراق[3] ليلة أسري به ملجما مسرجا فاستصعب عليه[4]، فقال جبريل: أبمحمد تفعل هذا؟!، فما ركبك أحد أكرم على الله منه[5]، قال: فارفض عرقا[6]. رواه أحمد والترمذي

(1) السيد: هو الذي يفزع إليه الناس في النوائب والشدائد. فيقوم بأمرهم. ويتحمل عنهم مكارههم ويدفعها عنهم، وهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته، فكان يصل الرحم، ويحمل الكل ويكسب المعدوم ويقري الضيف ويعين عى نوائب الحق، كما قالت له خديجة رضي الله عنها، وكان إذا مات مسلم وعليه دين قضى عنه دينه. وإذا أتاه ملهوف أغاثه، وإذا قحط الناس أتوه مستشفعين مستغيثين. كما قال أبو طالب:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل

وقال آخر:

أتيناك والعذراء يدمى لبانها وأين فرار الناس إلا إلى الرسل

وأما في الآخرة فيفزع إليه أهل الموقف ليشفع إلى الله في إراحتهم من كرب ذلك اليوم وطوله وهوله، فيقول: أنا لها، أنا لها [الأحاديث المنتقاة (ص:77 - 78)].

(2) قال العلماء: قوله صلى الله عليه وآله وسلم «يوم القيامة» مع أنه سيدهم في الدنيا أيضا. لأن يوم القيامة تظهر سيادته لكل الناس، لا ينازع فيها منازع. بخلاف الدنيا، فقد نازعه في ذلك ملوك الكفار، وزعماء المشركين، وهذا مثل قوله تعالى «لمن الملك اليوم لله الواحد لقهار» مع أن الملك له سبحانه قبل ذلك، وإنما قيد بذلك اليوم لخضوع الكل وفقد المنازع.

(3) البراق: هو بضم الباء وتخفيف الراء، دابة أبيض فوق الحمار ودون البغل. يضع حافره عند منتهى طرفه، كذا جاء مفسرا في صحيح مسلم من حديث أنس أيضا.

(4) وفي رواية اشمأز: وفي رواية شمس، ومعنى الروايات واحد. وجزم السهيلي بأن البراق إنما استصعب عليه لبعد عهد ركوب الأنبياء قبله، ويؤيده ما جاء في سيرة ابن إسحاق من رواية وثيمة في ذكر الإسراء: فاستصعب البراق وكانت بعيدة العهد بركوبهم، لم تكن ركبت في الفترة.

(5) يدخل في هذا العموم جبريل نفسه، لأنه ممن ركب البراق، فيكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكرم على الله منه، وعلى هذا انعقد الإجماع، إلا ما كان من مخالفة الزمخشري وابن حزم، وهو خلاف شاذ.

(6) أي سال منه العرق لحيائه وخجله. [الأحاديث المنتقاة (ص:43 - 44)].

والبيهقي وغيرهم وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان.

وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**قال لي جبريل: قلبت مشارق الأرض ومغاربها فلم أجد رجلا أفضل من محمد، ولم أجد من بني أب أفضل من بني هاشم**» رواه الطبراني والبيهقي وغيرهما، وقال الحافظ ابن حجر: لوائح الصحة ظاهرة على صفحات هذا المتن [1].

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**فُضِّلْتُ على الأنبياء بست**[2]**، أعطيت جوامع الكلم**[3]**، ونصرت بالرعب**[4]**، وأحلت لي الغنائم**[5]**، وجعلت لي الأرض طهورا**[6] **ومسجدا**[7]**، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون**» رواه مسلم.

قال العلامة المحقق سيدي عبد الله بن الصديق رحمه الله تعالى: "قد يقال: جاءت أحاديث تفيد عدم أفضلية النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهي قوله عليه الصلاة والسلام - لمن قال له: يا خير البرية - : ذاك إبراهيم، وقوله عليه الصلاة والسلام: لا تفضلوني على يونس، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: يصعق الناس فأكون أول من يفيق، فإذا موسى باطش بالعرش، فلا أدري أفاق قبلي، أم جوزي

---

(1) قوله لوائح الصحة ظاهرة على صفحات هذا المتن: أي لوامع الصحة ظاهرة، وهذه اللوائح اللوامع هي موافقة الحديث للمنقول، ومطابقته للأصول، وانعقاد الإجماع على مضمونه. والله أعلم [الأحاديث المنتقاة (ص:25)].

(2) هذا العدد لا مفهوم له، لأن له فضائل غير هذه الست.

(3) وهي الأحاديث القليلة اللفظ الكثيرة المعنى، كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»، فإن فيه من الأحكام والفوائد ما أفرد بالتأليف. وله نظائر كثيرة.

(4) أي أن الله ينصره بقذف الرعب في أعدائه، زاد في رواية أخرى ففي الصحيحين من حديث جابر: "ونصرت بالرعب بين يدي مسيرة شهر

(5) زاد في رواية جابر: "ولم تحل لأحد قبلي ، والغنائم جمع غنيمة، وهي ما يغنم من العدو في الجهاد، وكان من قبلنا إذا غنموا غنائم جمعوها في مكان فتأتي نار من السماء فتأكلها، كذلك جاء مبينا في حديث الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

(6) أي يتيمم بأجزائها.

(7) أي موضعا للسجود لا يختص بمكان منها دون آخر. [الأحاديث المنتقاة (ص:65 - 66)].

بصعقته يوم الطور؟، وقوله عليه الصلاة والسلام من حديث: فعرفت فضل علمه بالله علي - يعني جبريل عليه السلام - .

ولنا في الجواب عن هذه الأحاديث مسلكان:

الأول: الترجيح، وذلك أن الأحاديث المذكورة أخبار آحاد، والأفضلية ثابتة بالقرآن والسنة المتواترة والإجماع، فتكون راجحة بلا نزاع.

الثاني: الجمع، وهو من وجهين:

أحدهما: إن تلك الأحاديث خرجت مخرج التواضع، مع الإشارة إلى حفظ مرتبة يونس عليه السلام، حتى لا يتسرب إلى النفوس ما يغض من مقامه الكريم بالنسبة إلى ما حصل له، على أن حديث الصعقة لا علاقة له بالأفضلية، لأن موسى عليه السلام إن كان يوم القيامة لا يصعق مجازاة له بصعقة يوم الطور فالأمر واضح، وإن كان يصعق ويفيق أول واحد فتلك مزية حقا، يقابلها من جانب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك اليوم مزايا، أهمها الشفاعة العظمى التي يتأخر عنها موسى نفسه ويتقدم لها نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، تتلوها شفاعات منه مقبولة حتى يقول له مالك خازن النار: ما تركت لغضب ربك في أمتك من بقية، وحتى يناديه ربه: أقد رضيت يا محمد؟ فيقول: أي رب رضيت، ثم تقدمه لباب الجنة يستفتحها، فيقول له خازنها: بك أمرت ألا أفتح لأحد قبلك.

ثانيهما: أن تلك الأحاديث صدرت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يعلمه الله بأفضليته عنده، بيان ذلك: إن الله تعالى والى أفضاله على نبيه وقتا بعد وقت، ولحظة بعد لحظة، فكان أول ما قال له في الإنذار ﴿ وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ﴾ [الشعراء:214]، ثم ﴿ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَا ﴾ [الأنعام:92]، ثم ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾ [سبأ:28]، ثم أسرى به وأراه من آياته ما زاده رفعة وعلوا، ثم لما أمره بالجهاد أمر الملائكة بأن يجاهدوا معه ويكونوا من جنده، وهكذا كلما مرت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحظة زاد في نفسه فضلا، ونال من ربه موهبة، وكلما نزلت عليه آية أو سورة، ازداد بها علما وقربا، فكان علمه بأفضليته على المخلوقات متأخرا عن صدور تلك

الأحاديث منه، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم بعدها: «أنا سيد ولد آدم»، ولما شمس البراق حين أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركوبه ليلة الإسراء قال له جبريل: "أبمحمد تفعل هذا، فوالله ما ركبك أحد أكرم على الله منه"، فارفض البراق عرقا. وجبريل عليه السلام ركب البراق مع الأنبياء، فهذه شهادة منه بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل منه ومن الأنبياء عليهم السلام"[1] انتهى.

قلت: ووجه ثالث لم يذكره العلامة الغماري رحمه الله تعالى، وهو: إن المنع من التفضيل إنما هو من جهة النبوة التي هي خصلة واحدة لا تفاضل فيها، وإنما التفضيل في زيادة الأحوال والخصوصيات والكرامات والألطاف والمعجزات المتباينات، وأما النبوة في نفسها فلا تتفاضل، وإنما تتفاضل بأمور أخر زائدة عليها، ولذلك منهم رسل وأولو عزم، ومنهم من اتخذ خليلا، ومنهم من كلم الله، ورفع بعضهم درجات. قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ۖ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾ [الإسراء: 55] وقال: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [البقرة:253].

ذكره العلامة القرطبي رحمه الله تعالى في "تفسيره"، وقال: "وهذا قول حسن، فإنه جمع بين الآي والأحاديث من غير نسخ، والقول بتفضيل بعضهم على بعض إنما هو بما منح من الفضائل وأعطي من الوسائل"[2].

وأما الإجماع:

فقد قال العلامة القسطلاني رحمه الله في "المواهب اللدنية": "وقد قام الإجماع على فضل نبينا صلى الله عليه وآله وسلم على جميع الأنبياء، بل هو أفضل خلق الله".

قال الشيخ الزرقاني رحمه الله في شرحه: "حتى جبريل، بإجماع حتى من المعتزلة"[3].

---

(1) دلالة القرآن المبين على أن النبي أفضل العالمين (ص:9).

(2) تفسير القرطبي (3/249).

(3) المواهب اللدنية بشرح الزرقاني (9/156).

وقال العلامة المحقق المجتهد سيدي محمد بن عبد الرحمان بن زكري الفاسي رحمه الله تعالى في كتابه "الإعلام والإلمام": "اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ أَهْلِ الإِسْلاَمِ عَلَى أَنَّهُ أَعْلَمُ الخَلْقِ وَأَفْضَلُهُمْ مِنْ غَيْرِ مُنَازِعٍ وَلاَ مُدَافِعٍ"[1].

وقال العلامة سيدي محمد بن عبد الكبير الكتاني رحمه الله في رسالته التيسير والظفر في التفضيل بين الملك والبشر بعد حكايته الخلاف في التفاضل بين الأنبياء والملائكة: "قلت: وهذا الخلاف في غير نبينا سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وآله وسلم؛ فقال الزرقاني في شرح "المواهب اللدنية": "أما هو؛ فأفضل الخلق إجماعا، لا يفضل عليه ملك مقرب ولا غيره، كما ذكره الرازي وابن السبكي والسراج البلقيني والزركشي... . انتهى. وكذا حكى الأبّي وغيره الإجماع عليه.

وقال النَسَفي في عقائده: "وأفضل الأنبياء: محمد صلى الله عليه وآله وسلم . انتهى. منه بلفظه.

وقال المقَّري رضي الله عنه وأرضاه، ونفعنا به:

نبينا أفضل بالإطباق ... من كل مخلوق على الإطلاق

وقال اللقاني في "الجوهرة":

وأفضل الخلق على الإطلاق ... نبينا؛ فمل عن الشقاق

قال شارحه عبد السلام: "المراد منه: العموم الشامل للعلوية والسفلية من البشر والجن والملك، في الدنيا والآخرة، في سائل خصال الخير ونعوت الكمال". انتهى منه بلفظه.

قال العلامة عبد السلام: "وأفضليته صلى الله عليه وآله وسلم على جميع المخلوقات مما أجمع المسلمون عليه، وهو مستثنى من الخلاف في التفضيل بين الملك [والبشر]؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «[أنا] أكرم الأولين والآخرين على الله ولا فخر»[2]. وأن أمته أفضل الأمم؛ لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ

(1) الإعلام والإلمام بنفثة من بحور علم ما تضمنته صلاة القطب مولانا عبد السلام (ص:49).

(2) رواه الترمذي في سننه (587/5، كتاب المناقب، باب في فضل النبي صلى الله عليه وآله =

أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾. [آل عمران: 110]، ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾. [البقرة: 143]، أي: عدولا وخيارا. ولا شك أن أخيَرِيَّة الأمة إنما هي بحسب كمالها في الدين، وذلك تابع لكمال نبيها الذي تتبعه. فتفضيلها تفضيل له".

فالواجب على كل مكلف اعتقاد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الجميع؛ فيعصي منكره ويؤدب. إذا عرفت هذا الحكم المجمع عليه؛ فمل عن الشقاق - أي: المنازعة - فيه، واجزم به معتقدا صحته؛ لأنه لا يجوز الإقدام على خرق الإجماع". انتهى منه بلفظه.

قلت: والخارق للإجماع هو: صاحب "الكشّاف" حيث قال بتفضيل جبريل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو قول شاذ، لا التفات إليه. قال الزرقاني في شرح "المواهب"[1]: "وما في "الكشّاف" من تفضيل جبريل؛ قال بعض المغاربة: جهل الزمخشري مذهبه؛ فإن المعتزلة مجمعون على تفضيل المصطفى. نعم؛ قيل: إن طائفة منهم خرقوا الإجماع - كالرمّاني - فتبعهم". انتهى منه بلفظه.

قلت: وبما قدمناه عن الأبي من نقل الإجماع على تفضيل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم. وقال: "إنه معلوم من الدين بالضرورة"، وأيدناه بكلام السبكي: "إن منكر المعلوم من الدين بالضرورة كافر قطعا"؛ يعلم قول العلامة عبد السلام: "فيعصي منكره ويؤدَّب". اهـ"[2].انتهى كلام سيدي محمد الكتاني رحمه الله.

والحاصل أنه صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الخلائق على الإطلاق، وقد حِيزَتْ له المحاسن بأسرها، والكمالات بأجمعها، فهو صلى الله عليه وآله وسلم

=

وسلم، ح:3616). والدارمي في سننه (1/39، المقدمة، باب ما أعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ح: 47)، وابن عدي في الكامل (3/339) من حديث سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا.

(1) شرح المواهب للزرقاني (8/393).

(2) التيسير والظفر [مخطوط خاص (ص:14 - 16)].

مظهر كمال نوع الإنسان، وإنسان عيون الأعيان، والعقول قاصرة عن إدراك حقيقته صلى الله عليه وآله وسلم، أو الإحاطة بمنزلته التي بوأها الله إياه، ولله در البوصيري رحمه الله إذ يقول:

فمبلغ العلم فيه أنه بشر وأنه خير خلق الله كلهم

أي أن غاية ما يمكن أن يصل إليه علم الخلائق في شان هذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنه بشر، لا إله ولا مَلَك، وأنه خير خلق الله كلهم، من إنس وجان وملك.. ثم يقف العقل قاصرا عن إدراك حقيقة ما وراء ذلك، وكنه أوصافه التي حباه الله بها، وخصائصه التي أولاه الله إياها.

ولقد حكي عن الشيخ العارف سيدي أبي المواهب الشاذلي رضي الله عنه أنه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرة، فقلت: يا رسول الله، قول البوصيري: فمبلغ العلم فيه أنه بشر، معناه: منتهى العلم فيك عند من لا علم عنده بحقيقتك، أنك بشر، وإلا؛ فأنت وراء ذلك كله بالروح القدسي، والقالب النبوي. قال: صدقت، وفهمتَ مُراده.

وقد نصَّ العلماء العارفون بالله رضي الله عنهم، على أن حقيقة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم سر لطيف من أسرار الحق سبحانه وتعالى، لا يطلع عليه في هذه الدار نبي مرسل ولا ملك مقرب ولا ولي ملهم.

قال الإمام الخروبي: ما أدرك الناس من حقيقة أمره، وخفي سره، إلا على قدر عقولهم البشرية، فما ظهر لهم من ذلك، فهو نعمة ليعرفوا قدره، ويعظموا أمره، وما خفي عنهم منه، فهو رحمة من الله بهم، إذ لو ظهر لهم مع عدم قيامهم بالحقوق، لكان فتنة لهم، والله تعالى أرسله رحمة للعالمين، فكانت النعمة فيما ظهر، والرحمة فيما استتر، والله الموفق".اهـ.

كنهك الأحمدي سر مصون عن علاه تقاصر العلماء
قصر العقول، فالجناب رفيع من يطلع له أعجزته السماء
وارض بالعجز غاية، فقديما عجزت عن وصوله الشعراء

قال العلامة جعفر الكتاني رحمه الله في ختم الهمزية: "فلم يحط، ولا يحيط بمعرفته مخلوق على الإطلاق، بل معرفته على ما هو عليه مما انفرد به الملك

الخلاق"[1].

ولقد عنيت هذه الأمة ببيان فضائل نبيها، ورصد كمالاته، وتعداد خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم. ودونك ما دبجته يراعتهم من مصنفات وتأليفات في مختلف أنحاء فنون العلم المتعلقة بهذا النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم، فمنهم من أرخ لحياته وسيرته؛ كابن إسحاق وابن هشام والحافظ الدمياطي وعبد الغني المقدسي والبرهان ابن المرحل وابن كثير ومغلطاي وابن جماعة الكتاني وابن عبد البر والصالحي الشامي وغيرهم.

ومنهم من ألف في دلائل وأعلام نبوته؛ كالبيهقي وأبي نعيم الأصبهاني وأبي الشيخ الأصبهاني وأبي القاسم الطبراني وأبي جعفر الفريابي وأبي الحسن الماوردي وآخرين.

ومنهم من ألف في شمائله الشريفة؛ كالترمذي وأبي الشيخ والعامري والمناوي والسيوطي والهيتمي والكتاني وجماعة.

ومنهم من ألف في خصائصه؛ كابن الملقن وإمام الكاملية والزملكاني والقطب الخيضري والتاج السبكي وابن سبع وابن دحية والشرف السمنهودي وابن حجر العسقلاني والقسطلاني والسيوطي وكثيرين.

ومنهم من ألف في بيان فضائل الصلاة عليه وأسرارها وفوائدها؛ كالفيروزآبادي وابن القيم والسخاوي والقسطلاني والهيتمي والنبهاني وجلة.

ومنهم من ألف في معجزاته، وآخرون في صحابته، وآخرون في ذريته وأهل بيته، وآخرون في حقوقه، وآخرون في مدينته، وغير ذلك من المناحي المتعلقة بشخصه الكريم صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد اجتهد هؤلاء العلماء رضي الله عنهم في عدِّ خصائصه المنيفة، ورصد فضائله الشريفة، وهم مع ذلك مقرون بالتقصير عن الإدراك، وبالعجز عن الإحاطة، وكيف يحاط بفضل الله عليه، أو يدرك ما أنعم به مولاه عليه، وقد قال جلَّ شأنه

(1) ختم الهمزية (ص:104).

﴿وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ [النساء 113].

ويعجبني في هذا المقام، كلمة للعلامة الغزي الحنفي رحمه الله تعالى، حيث قال في طبقاته: "وقد ألفت العلماء الحفاظ. والثقات الأيقاظ، في سيرته، ومعجزاته، وفي خصائصه، صلى الله عليه وآله وسلم، كتباً كثيرة، ومجلدات كبيرة، لا يحيط بها حد، ولا يحصرها عدّ.

وكل منهم بذل جهده، ولم يدخر شيئاً عنده، وما أتوا بعُشر مِعشار فضائله، ولا بقطرة من بحار فواضله، وكان أكثر مما قيل ما تركوا؛ وكل منهم ينشد مع ذلك بلسان حاله، أو لسان قاله، مُعتذراً عن تقصيره، ومُخبراً بما هو الواقع في ظاهر ضميره: قول صاحب البردة رحمه الله تعالى:

وإنَّ فَضْلَ رَسُولِ الله لَيسَ لَهُ ... حَدٌ، فيُعْرِبُ عَنْهُ ناطِقٌ بِفَمِ

انتهى[1].

[التفاضل بين الملائكة والرسل]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

66- والأَنْبِيَا يَلُونَهُ فِي الفَضْلِ ... وَبَعْدَهُمْ مَلَائِكَةٌ ذِي الفَضْلِ

67- هَذَا وَقَوْمٌ فَصَّلُوا إِذْ فَضَّلُوا ... وَبَعْضُ كُلٍّ بَعْضَهُ قَدْ يَفْضُلُ

قلت:

مَلَائِكَةٌ: جمع ملَك - بفتح اللام - ، فقيل: مخفف من مالك، وقيل: مشتق من الألوكة، وهي الرسالة، وهذا قول سيبويه والجمهور، وأصله لاك. وقيل:أصله المَلْك - بفتح الميم وسكون اللام - وهو الأخذ بقوة، وأصل وزنه "مَفْعَل"، فتركت الهمزة لكثرة الاستعمال، وظهرت في الجمع. وقال جمهور أهل الكلام من المسلمين: الملائكة أجسام لطيفة أعطيت قدرة التشكل بأشكال مختلفة، ومسكنها

(1) الطبقات السنية في تراجم الحنفية (ص:23).

السماوات"[1].

والمعنى: أن الأنبياء عليهم السلام يتبعون نبينا صلى الله عليه وآله وسلم في الفضل، فمرتبتهم بعد مرتبته صلى الله عليه وآله وسلم، ثم يليهم بعدهم في الفضل الملائكة عليهم السلام، على تفاوت مراتبهم فيما بينهم، فقيل: إن أفضلهم جبريل عليه السلام، وقيل ميكائيل عليه السلام. وقيل: إن الملائكة العلوية أفضل من الأنبياء عدا سيدنا محمدا صلى الله عليه وآله وسلم، والأنبياء أفضل من الملائكة الأرضية.

وفصَّل قوم من الماتريدية بين رؤساء الملائكة وعوامهم وعوام البشر، فقالوا: الأنبياء أفضل من رؤساء الملائكة كجبريل وميكائيل وعوامهم، ورؤساء الملائكة أفضل من عوام البشر، وعوام البشر أفضل من عوام الملائكة.

والمراد بعوام البشر هنا: أولياءهم؛ كأبي بكر وعمر لا الفساق، فليسوا في محل النزاع اتفاقا.

قال العلامة القَسْطَلّاني في "المواهب اللدُنِّيَّة" ممزوجا بكلام شارحه الزرقاني رحمهما الله تعالى:"(واختلف: هل البشر أفضل من الملائكة) أم الملائكة أفضل؟ ثالثها: الوقف. واختاره الكيا الهرّاسي.. (فقال: جمهور أهل السنة والجماعة: خواص بني آدم - وهم: الأنبياء - أفضل من خواص الملائكة). واختاره الإمام فخر الدين في "الأربعين"، وفي "المحصِّل . قال ابن المنير: وفضلهم باعتبار الرسالة والنبوة، لا باعتبار عموم الأوصاف البشرية بمجردها، وإلا لكان كل البشر أفضل من الملائكة. معاذ الله".

"وذكر الإمام فخر الدين أن: الخلاف في التفضيل بمعنى: أيهما أكثر ثوابا على الطاعات، ورد بذلك احتجاج الفلاسفة على تفضيل الملائكة بأنها نورانية عُلوية، والجسمانية ظلمانية سفلية، وقال: هذا لم يلاق محل النزاع. وبهذا يزول الإشكال في المسألة. (وخواص الملائكة هم: جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل، وحملة العرش، والمقرَّبون والكَروبيون والروحانيون. وخواص الملائكة

(1) انظر: فتح الباري 232/6.

أفضل من عوام بني آدم. أي: الصلحاء. قال التفتازاني: بالإجماع، بل بالضرورة)؛ لعصمتهم جميعهم".

"قال السيوطي: لكن رأيت لطائفة من الحنابلة أنهم فضلوا أولياء البشر على خواص الملائكة، وخالفهم ابن عقيل من أئمتهم، وقال: إن ذلك شناعة عظيمة عليهم، (وعوام بني آدم أفضل من عوام الملائكة)، وجزم به الصفار والنسفي كلاهما من الحنفية. وذكر البلقيني أنه: المختار عند الحنفية، ومال إلى بعضه؛ وهو: أنه قد يوجد من أولياء البشر من هو أفضل من غير الخواص من الملائكة، وذهب الأكثرون إلى تفضيل جميع الملائكة على أولياء البشر، وجزم به ابن السُبكي في "جمع الجوامع" وفي منظومته".

".. (والمراد بعوام بني آدم هنا: الصلحاء)، لا ما اشتهر أنهم: مقابل العلماء، ولا ما في الأصول أنهم: خلاف المجتهدين (لا الفسقة، كما نبه عليه العلامة كمال الدين ابن أبي شريف المقدسي. قال: ونص عليه البيهقي في "الشعب"، وعبارته: قد تكلم الناس قديما وحديثا في المفاضلة بين الملائكة والبشر، فذهب الذاهبون إلى أن الرسل من البشر أفضل من الرسل من الملائكة، والأولياء من البشر) - قال السيوطي: وهم من عدا الأنبياء - (أفضل من الأولياء من الملائكة) - وهم: من عدا خواصهم كما أفاده السيوطي - (انتهى) كلام البيهقي .

قال الزرقاني: "وإنما يوافق دعواه بتأويل أولياء البشر بالصلحاء الذين لا كبيرة لهم، ولا إصرار على صغيرة، لا بما عرفه التفتازاني أنه: العارف بالله وصفاته حسبما يمكنه، المواظب على الطاعات، المجتنب عن المعاصي، المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات"...انتهى.

قال القسطلاني:"(وذهبت المعتزلة والفلاسفة وبعض الأشاعرة - أي: أهل السنة - كأبي إسحاق الإسفرائني والحاكم أبي عبد الله إلى تفضيل الملائكة، وهو اختيار القاضي أبي بكر الباقلاني وأبي عبد الله الحليمي)، واختاره أيضا: الإمام فخر الدين في "المعالم"، وأبو شامة. قال البيهقي: وأكثر أصحابنا ذهبوا إلى القول الأول،

والأمر فيه سهل، وليس فيه من الفائدة إلا معرفة الشيء على ما هو به"[1]. انتهى كلام المواهب بشرحه.

والحاصل إن الكلام في هذا الباب ضرب من التخمين والظن والتخرص، لا يسنده نقل صحيح، ولا عقل راجح، فالإعراض عنه أولى.

ولهذا قال العلامة التاج السبكي رحمه الله: "ليس تفضيل البشر على الملك مما يجب اعتقاده ويضر الجهل به، والسلامة في السكوت عن هذه المسألة، والدخول في التفضيل بين هذين الصنفين الكريمين على الله تعالى من غير دليل قاطع: دخول في خطر عظيم، وحكم في مكان لسنا أهلا للحكم فيه".

[مبحث المعجزات]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

68- بِالمُعْجِـــزَاتِ أُيِـــدُوا تَكَـــرُّمَا

قلت:

المُعْجِزَات: من العجز، وأصله كما يقول الراغب في "المفردات"[2]: التأخر عن الشيء، وصار في التعارف اسما للقصور عن الفعل للشيء، وهو ضد القدرة.

و"أل" في المعجزات للجنس، فاندفع ما يوهمه ظاهر النظم من أنه لا بد من تعدد المعجزات لثبوت النبوة أو الرسالة؛ بل الواحدة تكفي، وقد تكون "أل" للاستغراق، ويكون من مقابلة الجمع بالجمع، كما تقول: "لبس القوم ثيابهم"، أي لبس كل واحد ثوبه الخاص به ولو كان واحدا.

تَكَرُّما: أي تفضلا وتمننا منه سبحانه تعالى من غير إيجاب عليه، خلافا لبعض المبتدعة الذين أوجبوا على الله ذلك، وهو مبني على قاعدتهم في وجوب الصلاح والأصلح عليه.

والمعنى أن الله تعالى يؤيد رسله بمعجزات دالة على صدقهم.

(1) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية (8: 296 - 300).

(2) المفردات في غريب القرآن (ص:484).

والمراد بالمعجزة: "**الأمر الخارق للعادة المقرون بالتحدي السالم من المعارضة الدال على صدق النبي أو الرسول** .

وسُمِّيَت معجزة لعجز البشر عن الإتيان بمثلها.

قال الشيخ البيجوري رحمه الله تعالى: "قد اعتبر المحققون فيها سبعة شروط:

الأول: أن تكون قولا أو فعلا أو تركا. فالأول كالقرآن، والثاني كنبع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وآله وسلم. والثالث كعدم إحراق النار لسيدنا إبراهيم.

الثاني: أن تكون خارقة للعادة، وهي ما اعتاده الناس واستمروا عليه مرة بعد أخرى، وخرج بذلك غير الخارق.

الثالث: أن تكون على يد مدعي النبوة أو الرسالة. وخرج بذلك الكرامة وهي ما يظهر على يد عبد ظاهره الصلاح، والمعونة وهي ما يظهر على يد العوام تخليصا لهم من شدة، والاستدراج وهو ما يظهر على يد فاسق خديعة ومكرا به، والإهانة وهو ما يظهر على يده تكذيبا له كما وقع لمسيلمة الكذاب فإنه تفل في عين أعور لتبرأ فعميت الصحيحة.

الرابع: أن تكون مقرونة بدعوى النبوة أو الرسالة. وخرج بذلك الإرهاص وهو ما كان قبل النبوة والرسالة تأسيسا لها كإظلال الغمام له صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة.

الخامس: أن تكون موافقة للدعوى، وخرج بذلك المخالف لها، كما إذا قال آية صدقي انفلاق البحر، فانفلق الجبل.

السادس: أن لا تكون مُكَذِّبَة له، وخرج بذلك ما إذا كانت مكذبة له، كما إذا قال: آية صدقي نطق هذا الجماد فنطق بأنه مفتر كذاب، بخلاف ما لو قال: آية صدقي نطق هذا الإنسان الميت وإحياؤه، فأحيى ونطق بأنه مفتر كذاب، والفرق أن الجماد لا اختيار له، والإنسان مختار. فلا يعتبر تكذيبه؛ لأنه ربما اختار الكفر على الإيمان.

السابع: أن تتعذر معارضته، وخرج بذلك السحر ومنه الشعبذة، وهي خفة في

اليد، يرى أن لها حقيقة ولا حقيقة لها.

وزاد بعضهم: **الثامن**: وهو ألا تكون في زمن نقض العادة، كزمن طلوع الشمس من مغربها، وخرج بذلك ما يقع من الدجال كأمره للسماء أن تمطر فتمطر، وللأرض أن تنبت فتنبت"[1].

✍**فائدة: في أنواع الخوارق:**

قال العلامة سيدي عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى: "قال العلماء: الخارق سبعة أنواع:

1 - **إرهاص**، وهو: ما يقع للنبي قبل النبوة، مثل كلام عيسى في المهد، وشق صدر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو عند مرضعته كما ثبت في صحيح مسلم.

2 - **معجزة**، وهي: ما يقع للنبي يتحدى به قومه، مثل عصا موسى التي انقلبت ثعبانا، وإبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى لعيسى، والقرآن الكريم وانشقاق القمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا الخارق يكون بطلب النبي ورغبته.

3 - **آية**، وهي: ما يقع للنبي لا بقصد التحدي، مثل: نبع الماء من أصابع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وحنين الجذع له، وقد يحصل بغير رضا النبي لحكمة، مثل فرار الحجر بثوب موسى كما ثبت في الصحيحين، حتى مر على ملأ من بني إسرائيل وهو عريان، فرأوا جسده سالما لا عيب فيه.

4 - **كرامة**، وهي: ما يقع لولي معروف بالتقوى والصلاح، مثل ما وقع لأهل الكهف من قيامهم بعد النوم بعد مئات السنين، ومثل ما وقع من الكرامات لكثير من الصحابة.

5 - **معونة**، وهي: ما يقع لمؤمن، من تفريج كربة، أو إنقاذ من أزمة، من غير سعي منه، ولا استعانة بأحد.

6 - **إهانة**، وهي: ما يقع للمتنبي - أي مدعي النبوة - بنقيض قصده، مثل ما يحكى: أن مسيلمة الكذاب مسح بيده رأس صبي فقرع، وتفل في بئر، فنضب ماؤها

---

(1) تحفة المريد (ص:148).

وصار ملحا.

7 - **السحر، وهو معروف.**

فتبين من هذا أن الخارق بالنسبة للنبي ثلاثة أنواع: إرهاص، معجزة وآية"[1].

انتهى.

قلت: ونظم حاصله بعضهم فقال:

إذَا مَا رَأَيْتَ الأَمْرَ يَخْرِقُ عادَةً فمعجزةٌ إنْ مِن نبيٍ لنا صَدَرْ
وإن بانَ مِنْهُ قبلَ وَصْفِ نُبُوَّةٍ فالارهاصَ سَمِهِ تَتْبَع القومَ في الأَثَرْ
وإن جاء يوماً من وَلِيٍّ فإنه الـ كرامةُ في التحقيق عند ذوي النَّظَرْ
وإن كان من بعضِ العَوَامِ صُدُورُه فَكَنُّوْهُ حقّاً بالمَعُونَةِ واشْتَهَرْ
ومن فاسقٍ إنْ كان وِفْقَ مُرَادِهِ يُسمَّى بالاسْتِدْرَاج فيما قد اسْتَقَرْ
وإلّا فيُدْعَى بالإِهَانَةِ عِنْدَهُم وقد تمّت الأقسام عند الذي اخْتَبَرْ

[عصمة الرسل والملائكة عليهم السلام]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

68- .... وَعِصْمَةُ البَارِي لِكُلٍّ حَتِمَا

قلت:

لِكُلٍّ: أي للرسل والملائكة جميعا.

حَتِّمَا: أي: أوجِبْ لزاما.

والمعنى أن اعتقاد كون الرسل والملائكة معصومين لازم وحتم وواجب على المكلف.

وقد سبق الحديث عن بيان وجوب عصمة الأنبياء عند الحديث عن الصفات الواجبة لهم، والاستدلال على ذلك.

---

(1) قصة سليمان لعبد الله بن الصديق (ص: 14 - 16).

وأما عصمة الملائكة؛ فهذا مذهب جماهير أهل العلم، قال العلامة الفخر الرازي رحمه الله تعالى: "الجمهور الأعظم من علماء الدين اتفقوا على عصمة كل الملائكة عن جميع الذنوب"(1).

والدليل عليها من وجوه:

الأول: قوله تعالى في صفة الملائكة: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [النحل:50] يتناول جميع الملائكة في فعل جميع المأمورات وترك جميع المنهيات، لأن كل من نهى عن فعل فقد أمر بتركه.

الثاني: قوله تعالى في وصفهم ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ۝ ﴾ [الأنبياء: 26 - 27].

الثالث: قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ۝ ﴾ [الأنبياء:19 - 20] وما كانت صفته كذلك لا يصدر عنه الذنب.

الرابع: أن الملائكة رسل الله لقوله تعالى: ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا ﴾ [فاطر: 1]، والرسل معصومون لقوله تعالى في تعظيمهم: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام:124].

تنبيه وفائدة:

تنبيه: كيف ساغ للملائكة مراجعة الله وهم معصومون في الحكمة من خلق آدم عليه السلام؟:

قال العلامة ابن حيان رحمه الله تعالى في تفسيره "البحر المحيط": "لما كان ظاهر قول الملائكة: ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾[البقرة:30]، مما لا يناسب أن يجاوبوا به الله، إذ قال لهم: ﴿ إِنِّي

(1) التفسير الكبير (152/2).

جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[البقرة:30]. وكان من القواعد الشرعية والعقائد الإسلامية عصمة الملائكة من المعاصي والاعتراض. لم يخالف في ذلك إلا طائفة من الحشوية. وهي مسألة يتكلم عليها في أصول الدين، ودلائلها مبسوطة هناك، احتاج أهل العلم إلى إخراج الآية السابقة عن ظاهرها وحملها كل قائل ممن تقدّم قوله على ما سنح له، وقوي عنده من التأويل الذي هو سائغ في علم اللسان".

قال: ومن أندر ما وقع في تأويل الآية ما ذهب إليه صاحب كتاب "فك الأزرار"، وهو الشيخ صفي الدين أبو عبد الله الحسين بن الوزير أبي الحسن علي بن أبي المنصور الخزرجي، قال في كتابه: ظاهر كلام الملائكة يشعر بنوع من الاعتراض، وهم منزهون عن ذلك، والبيان: أن الملائكة كانوا حين ورود الخطاب عليهم مجملين، وكان إبليس مندرجاً في جملتهم، فورد منهم الجواب مجملاً. فلما انفصل إبليس عن جملتهم بإبائه وظهور إبليسيته واستكباره، انفصل الجواب إلى نوعين: فنوع الاعتراض منه كان عن إبليس، وأنواع الطاعة والتسبيح والتقديس كان عن الملائكة. فانقسم الجواب إلى قسمين، كانقسام الجنس إلى جنسين، وناسب كل جواب من ظهر عنه، والله أعلم. انتهى كلامه. وهو تأويل حسن. وصار شبيهاً بقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ ﴾[البقرة:135]، لأن الجملة كلها مقولة، والقائل نوعان، فرد كل قول لمن ناسبه"[1].انتهى.

[من خصائص سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

69- وخُصَّ خَيْرُ الخَلْقِ أَنْ قَدْ تَمَّمَا ... بِهِ الجَمِيعَ رَبُّنَا وَعَمَّمَا

70- بِعْثَتُهُ فَشَرْعُهُ لَا يُنْسَخُ ... بِغَيْرِهِ حَتَّى الزَّمَانُ يُنْسَخُ

71- وَنَسْخُهُ لِشَرْعِ غَيْرِهِ وَقَعْ ... حَتْماً أَذَلَّ اللهُ مَنْ لَهُ مَنَعْ

(1) البحر المحيط (136/1 - 137).

قلت:

المعنى: أن الله تعالى اختص خير الخلق وأفضلهم سيدنا محمدا صلى الله عليه وآله وسلم بخصائص، منها:

الأولى: ختم الأنبياء به، وإتمام رسالات الرسل برسالته صلى الله عليه وآله وسلم.

الثانية: عموم بعثته صلى الله عليه وآله وسلم.

الثالثة: أن شرعه ناسخ لشرع من سبقه من الرسل والأنبياء.

وأما ختم الرسالة به: فقال تعالى ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب:40]، والمراد في البعثة لا في الخَلْقِ، إذ هو أولهم خلقا، وآخرهم بعثة، كما دل على ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قالوا: يا رسول الله متى وجبت لك النبوة؟ قال: «**وآدم بين الروح والجسد**». رواه الترمذي[1]، وقال: حديث حسن صحيح غريب، وفي رواية عند أحمد[2]، والحاكم[3]، والبيهقي في الشعب[4] من حديث العرباض بن سارية: «**وإن آدم لمنجدل في طينته**»، وفي الباب عن غيرهما.

وحاصل معنى هذا الحديث: أن الله تعالى أفاض على روحه الشريفة أو حقيقته المحمدية وصف النبوة في وقت كان آدم لا يزال طريحا على الأرض قبل نفخ الروح فيه، وإفاضة النبوة في هذا الوقت تستلزم تقدم خلقه على غيره كما هو ظاهر، ولهذا جاء من طرق عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا ﴾[الأحزاب:7] الآية،

---

(1) السنن (5/585، كتاب المناقب، باب في فضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ح: 3609).

(2) المسند (4/127).

(3) المستدرك (2/656).

(4) شعب الإيمان (2/134).

قال: كنت أول النبيين في الخلق وآخرهم في البعث"، فبدأ به قبلهم. رواه ابن أبي حاتم وغيره.

قال المناوي رحمه الله في "فيض القدير": "جعله الله حقيقة تقصر عقولنا عن معرفتها، وأفاض عليها وصف النبوة من ذلك الوقت، ثم لما انتهى الزمان بالإسم الباطن إلى الظاهر ظهر بكليته جسما وروحا"[1].اهـ.

وفي حديث الإسراء من رواية أبي هريرة رضي الله عنه: «**وجعلني فاتحا وخاتما**»، أي فاتحا لخلق الموجودات، خاتما لظهور النبوات، ولذا كان من أسمائه صلى الله عليه وآله وسلم: الفاتح الخاتم.

وقد أجاد في تقرير هذا المعنى وإيضاحه الإمام الحافظ تقي الدين السبكي رحمه الله في رسالته " التعظيم والمنة في ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [آل عمران/81]"، وهي مطبوعة في "فتاويه"، ونقل كلامه الحافظ السيوطي رحمه الله في "خصائصه الكبرى"، والحافظ القسطلاني رحمه الله في "المواهب اللدنية"، وغيرهما. انظر: "الأحاديث المنتقاة في فضائل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم" للعلامة عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله[2].

وأما عموم بعثته: فقال تعالى ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء:107]، وقال سبحانه ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان:1]. وقال تعالى ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام:90].

فهذه الآيات دالة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم مرسل إلى العالمين، وأن كتابه المرسل به ذكر للعالمين.

والعالمين: كلُّ موجود سوى الله تعالى، فيدخل فيه الخلق أجمعون: السماوات كلهن ومن فيهن، والأرضون كلهن ومن فيهن، ومن بينهن مما يعلم ومما

(1) فيض القدير (68/5).

(2) الأحاديث المنتقاة (ص:10 – 11).

لا يعلم، لقوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ۝﴾ [الشعراء: 23 - 24].

قال الحافظ السيوطي رحمه الله في "أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب": "وقال السبكي: أُرسل للخلق كافة من لدن آدم، والأنبياء نواب له بعثوا بشرائع له مُغيَّبات، فهو نبي الأنبياء، وأرسل إلى الجن بالإجماع، وإلى الملائكة في أحد القولين، ورجحه السبكي"[1].

قلت: وكذا رجحه البارزي وابن حزم، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝﴾ [الفرقان /1]، العالمون: شامل للملائكة كما هو شامل للإنس والجن، قال العلامة الصالحي الشامي: وقد أجمع المفسرون على أن قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝﴾ [الفاتحة /2] شامل لهؤلاء الثلاثة، فكذلك هذا، والأصل بقاء اللفظ على عمومه حتى يدل الدليل على إخراج شيء منه، ولم يدل هنا دليل على إخراج الملائكة، ولا سبيل إلى وجوده، لا من القرآن ولا من الحديث، وقد نوزع من ادعى الإجماع على عدم إرساله إليهم، فمن أين تخصيصه بالإنس والجن فقط دون الملائكة؟، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء/ 107]، فإنه شامل للملائكة، ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝ ﴾ يعني الملائكة ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ۝ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ۝ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ۝﴾ [الأنبياء/26 - 29].

كذلك روى ابن أبي حاتم عن الضحاك في قوله: ﴿ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ ﴾ قال:

---

(1) أنموذج اللبيب (ص: 16).

يعني الملائكة. وروى ابن المنذر نحوه عن ابن جريج رضي الله عنه، وفي حديث ابن عباس فهذه الآية إنذار للملائكة على لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القرآن الذي أنزل عليه، وقد قال تعالى: ﴿ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾ [الأنعام: 19] " انتهى كلام الشامي رحمه الله "[1].

وقد أفرد الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى الكلام على هذه المسألة مؤلفا، سماه " تزيين الآرائك في إرسال النبي إلى الملائك بسط فيه الأدلة، فليراجعه من أراده.

قال السيوطي: "وقال البارزي: وأرسل إلى الحيوانات والجمادات والحجر والشجر، وبعثه رحمة للعالمين حتى الكفار بتأخير العذاب، ولم يعاجلوا بالعقوبة كسائر الأمم المكذبة"[2].

وفي حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون**» رواه مسلم[3].

قال العلامة ملا علي القاري رحمه الله: "«وأرسلت إلى الخلق كافة»: أي إلى الموجودات بأسرها عامة، من الجن والإنس والملك والحيوانات والجمادات. قال الطيبي: يجوز أن يكون كافة مصدرا، أي أرسلت رسالة عامة لهم محيطة بهم، لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد، وأن يكون حالا إما من الفاعل، والتاء على هذا للمبالغة، كتاء الراوية والعلامة، وإما من المجرور، أي مجموعين"[4].

وأما نسخ شرعه لشرع من سبقه من الرسل والأنبياء: فهذا ضرورة كونه صلى الله عليه وآله وسلم خاتم النبيين، وكون بعثته عامة للخلق كافة.

---

(1) سبل الهدى والرشاد (304/10).

(2) أنموذج اللبيب (ص:17).

(3) صحيح مسلم (371/1، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ح: 523).

(4) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (16 411 - 412).

قال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في تعداد خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم: "وأنه خاتم النبيين وآخرهم بعثاً فلا نبي بعده، وشرعه مؤبد إلى يوم القيامة لا يُنسخ، وناسِخٌ لجميع الشرائع قبله، ولو أدركه الأنبياء لوجب عليهم الاتباع".

ويدل على ذلك: قوله تعالى ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران:85].

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**والذي نفسي محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار**» رواه مسلم[1].

قال السيوطي رحمه الله تعالى في "الديباج"[2]: "قوله: "يهودي ولا نصراني": خصهما بالذكر لأنهما أهل كتاب، فغيرهم ممن لا كتاب له أولى".

[جواز وقوع النسخ في الشريعة]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

72- وَنَسْخُ بَعْضِ شَرْعِهِ بِالبَعْضِ أَجِزْ، وَمَا فِي ذَا لَهُ مِنْ غَضِّ

قلت:

النسخ في اللغة يأتي على معنيين:

1 - إبطال الشيء وإعدامه وإزالته، يقال: نسخت الريح أثر القدم أي أزالته، ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الحج:52].

2 - نقل الشيء وتحويله مع بقائه في نفسه، ومنه: نسخ الكتاب: أي نقله،

(1) صحيح مسلم (1/134، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته، ح:153).

(2) الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (1/175).

ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الجاثية:29]. والمراد به نقل الأعمال إلى الصحف، ومن الصحف إلى غيرها.

وأما في اصطلاح العلماء، فالمراد به: "**رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر**"(1).

ومعنى رفع الحكم الشرعي: أي قطع تعليقه بأفعال المكلفين، وليس رفعه هو، لأنه أمر واقع، والواقع لا يرتفع.

[شروط النسخ]:

ويشترط في صحة النسخ ما يلي:

1- أن يكون المنسوخ حكما شرعيا ممكنا، لا واجبا لذاته - كالإيمان - ، ولا ممتنعا لذاته - كالكفر - .

2- أن يكون النسخ بشرع، فلا يكون ارتفاع الحكم بالموت نسخا، إذ هو حاصل بالعقل لأنه قاض بأنه لا تكليف للميت.

3- أن ينفصل الناسخ عن المنسوخ ويتأخر عنه، فإن المقترن كالشرط والصفة والاستثناء لا يسمى نسخا، بل تخصيصا.

4- ألا يكون المنسوخ مقيدا بوقت معلوم، كقوله تعالى ﴿ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة: 187]، فلا يكون انقضاء وقته الذي قيد به نسخا.

[على م يقع النسخ؟]:

ثم إن النسخ إنما يقع في خصوص ما كان من فروع العبادات والمعاملات، أما غير هذه الفروع من العقائد وأمهات الأخلاق وأصول العبادات والمعاملات ومدلولات الأخبار المحضة فلا نسخ فيها، وذلك لأن العقائد حقائق ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل، فبدهي ألا يتعلق بها النسخ.

---

(1) شرح العضد على ابن الحاجب (185/2)، مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول للتلمساني (ص:108).

وأما أمهات الأخلاق، فلأن حكمة الله في شرعها ومصالح الناس في التخلق بها أمر ظاهر لا يتأثر بمرور الزمن، ولا يختلف باختلاف الأشخاص والأمم حتى يتناولها النسخ بالتبديل والتغيير.

وأما أصول العبادات والمعاملات فلوضوح حاجة الخلق إليها باستمرار لتزكية النفس وتطهيرها، ولتنظيم علاقة المخلوق بالخالق والخلق على أساسهما، فلا يظهر وجه من وجوه الحكمة في رفعها بالنسخ.

وأما مدلولات الأخبار المحضة، فلأن نسخها يؤدي إلى كذب الشارع في أحد خبريه - الناسخ أو المنسوخ - ، وهو محال عقلا ونقلا.

نعم يمكن تصور نسخ الخبر دون مدلوله في صورتين:

إحداهما: أن تنزل الآية مخبرة عن شيء، ثم تنسخ تلاوتها فقط، عند القائلين بجواز ذلك.

ثانيهما: أن يأمرنا الشارع بالتحدث عن شيء ثم ينهانا أن نتحدث به.

وأما الخبر الذي ليس محضا بأن كان في معنى الإنشاء، ودل على أمر أو نهي متصلين بأحكام فرعية عملية، فلا نزاع في جواز نسخه والنسخ به، لأن العبرة بالمعنى لا باللفظ.

مثال الخبر بمعنى الأمر: قوله تعالى ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ [يوسف:47]، فإن معناه: ازرعوا.

مثال الخبر بمعنى النهي: قوله تعالى ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ [النور:3]، أي: لا تنكحوا زانية أو مشركة، ولا تنكحوهما.

والفرق بين أصول العبادات والمعاملات وبين فروعها، أن فروعها هي التي تتعلق بالهيئات والأشكال والأمكنة والأزمنة والعدد، أو هي كمياتها وكيفياتها.

وأما أصولها، فهي ذوات العبادات والمعاملات بقطع النظر عن الكم والكيف [1].

[جواز وقوع النسخ عقلا وشرعا]:

واتفق علماء المسلمين على أن النسخ في هذه الشريعة وغيرها جائز عقلا، وواقع شرعا.

وذهب أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني المعتزلي إلى جوازه عقلا ووقوعه سمعا بين الشرائع المختلفة، وأنكر وقوعه في هذه الشريعة المحمدية.

وقد دل على جواز وقوع النسخ في نصوص هذه الشريعة: النقل والعقل.

أما النقل: فقال تعالى ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:106]، وقال تعالى ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل:101].

وأما من جهة العقل: فلأن النسخ لا يترتب على فرض وقوعه محال، لأن أحكام الله تعالى إما أن تشرع لمصالح العباد - كما يقول المعتزلة - أو لا تشرع لمصالحهم.

فعلى الأول: فلا شك في اختلاف المصالح باختلاف الأشخاص والأزمان، فما يكون مصلحة لشخص قد يكون مصلحة لآخر، كالدواء، فهو مصلحة للمريض دون المعافى. وما يكون مصلحة لشخص في زمن قد لا يكون مصلحة له في زمن آخر، ألا ترى إلى الطبيب الحاذق يبدل الأدوية والأغذية بملاحظة حالات المريض وغيرها، على حسب المصلحة التي يراها، ولا يحمل أحد فعله على العبث والجهل.

وما دامت المصالح تختلف هكذا والأحكام يراعى في شرعيتها مصالح

---

(1) انظر: شرح المحلي (84/2 - 85)، إرشاد الفحول (ص:186)، مناهل العرفان للزرقاني (2/ 107).

لعباده، فلا شك أن ذلك مما يجعل النسخ أمرا لا بد منه وليس محالا.

وعلى الثاني: فالنسخ لا يترتب عليه محال، لأنه لم يخرج عن كونه فعلا لله تعالى، وهو جل شأنه يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد.

واستدل أبو مسلم الأصفهاني على عدم وقوع النسخ بقوله تعالى ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت:42].

ووجه الدلالة: أن النسخ باطل لأن فيه إلغاء للحكم المنسوخ، فلو وقع في القرآن لأتاه الباطل، وفي ذلك تكذيب لخبر الله، وهو محال.

ورُدَّ بأن النسخ ليس باطلا، بل إبطال، فلا دلالة في الآية على المطلوب. على أن المراد بالآية الإخبار بأن ألفاظ القرآن محفوظة من التغيير والتبديل، ولا يمكن أن يتطرق إليها الخطأ والتحريف، فلا علاقة لها بخصوص النسخ.

على أنه لو سلمنا فرضا أن النسخ باطل، لقلنا: إن الضمير في قوله تعالى ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ﴾ راجع إلى القرآن كله، وعليه يكون المعنى: أن القرآن كله لا يأتيه الباطل - أي النسخ - ، وهذا متفق عليه، فلا يكون في الآية دلالة على محل النزاع.

[معجزات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

73- وَمُعْجِـــزَاتُهُ كَثِيــــرَةٌ غُـــرَرْ

قلت:

غُرَرْ: جمع غُرَّة، وهي بياض في جبهة الفرس، واستعيرت هنا للدلالة على الاشتهار والوضوح.

والمراد بالمعجزات هنا ما يشمل الآيات.

قال العلامة الزرقاني رحمه الله في شرحه على المواهب اللدنية:"(وقد ذكر بعض العلماء أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوتي ثلاثة آلاف معجزة وخصيصة) وذكر النووي في مقدمة شرح مسلم أن معجزاته تزيد على ألف ومائتين، وقال البيهقي في المدخل: بلغت ألفا، وقال الزاهدي من الحنفية: ظهر على يديه ألف

معجزة، وقيل: ثلاثة آلاف، هذا لفظ الفتح، وفي الأنموذج: وخص بأنه أكثر الأنبياء معجزات، فقد قيل: إنها تبلغ ألفا، وقيل: ثلاثة آلاف سوى القرآن، فإن فيه ستين ألف معجزة تقريبا، قال الحليمي: وفيها مع كثرتها معنى آخر، وهو أنه ليس في شيء من معجزات غيره ما ينحو نحو اختراع الأجسام، وإنما ذلك في معجزات نبينا صلى الله عليه وآله وسلم خاصة، انتهى، أي كتكثير الطعام واللحم والتمر والماء ونحو ذلك"[1].انتهى كلام الزرقاني.

قلت: وتتمة كلام السيوطي رحمه الله تعالى: "وبأنه جمع له كل ما أوتيه الأنبياء من معجزات وفضائل ولم يجمع ذلك لغيره، بل اختص كُلٍ بنوع. وأوتي انشقاق القمر، وتسليم الحجر، وحنين الجذع، ونبع الماء من بين الأصابع، ولم يثبت لواحد من الأنبياء مثل ذلك. ذكر هذه "ابن عبد السلام"[2].

وقال بعضهم: خص الله تعالى بعضاً بالمعجزات في الأفعال كموسى، وبعضاً بالصفات كعيسى، ونبينا صلى الله عليه وآله وسلم بالمجموع ليميزه، وبكلام الشجر وشهادتها له بالنبوة وإجابتها دعوته، وإحياء الموتى وكلامهم، وكلام الصبيان في المراضع، وشهادتهم له بالنبوة. ذكر ذلك البدر الدماميني . انتهى كلام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى.

قلت: ومعنى آخر في معجزاته صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكره الحليمي والسيوطي رحمهما الله تعالى، وهو أن كل معجزة أو آية أوتيها الأنبياء والرسل السابقون إنما استمدوها من نوره صلى الله عليه وآله وسلم، وإلى هذا المعنى أشار البوصيري رحمه الله بقوله في بردته:

وكل آي أتى الرسل الكرام بها ... فإنما اتصلت من نوره بهم
فإنه شمس فضل هم كواكبها ... يظهرون أنوارها للناس في الظلم

قال العلامة ابن مرزوق رحمه الله: يعني أن كل معجزة أتى بها كل واحد من الرسل، فإنما اتصلت لكل واحد منهم من نور سيدنا محمد صلى الله عليه وآله

---

(1) شرح المواهب اللدنية (111/7).

(2) ذكر ذلك في رسالته بداية السول في تفضيل الرسول (ص:15).

وسلم، وأحسن قوله (فإنما اتصلت من نوره بهم)، فإنه يعطي أن نوره صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل قائما به ولم ينقص منه شيء، وإنما كانت آيات كل واحد منهم من نوره صلى الله عليه وآله وسلم لأنهم شمس فضل هم كواكب تلك الشمس يظهرن - أي تلك الكواكب - أنوار تلك الشمس للناس في الظلم..فجميع ما ظهر على أيدي الرسل عليهم الصلاة والسلام من الأنوار فإنما هي من نوره الفائض ومدده الواسع من غير أن ينقص منه شيء"[1].انتهى.

ونذكر هنا تبركا جملة من الأحاديث المتضمنة لبعضٍ من معجزاته صلى الله عليه وآله وسلم، من غير رَوْمِ حصرٍ ولا استقصاء، إذ لا سبيل إلى ذلك، وإنما من باب التمثيل والتقريب.

الحديث الأول: عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**ما من الأنبياء من نبي إلا قد أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيت وحيا أوحى الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة**» رواه البخاري[2] ومسلم[3].

*****

الحديث الثاني: عن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**إني عبد الله، وخاتم النبيين، وإن آدم لمنجدل في طينته، وسأخبركم عن ذلك إني دعوة أبي إبراهيم، وبشارة عيسى بي، ورؤيا أمي التي رأت، وكذلك أمهات النبيين يرين، وأن أم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأت حين وضعته نورا أضاءت له قصور الشام**». رواه أحمد[4]، والطبراني في

(1) انظر: المواهب اللدنية للقسطلاني (2 243).

(2) صحيح البخاري (4 1905، كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزول الوحي وأول ما نزل، ح: 4696).

(3) صحيح مسلم (1 134، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ح: 152).

(4) المسند (4 127).

الكبير[1]، والبيهقي في الشعب[2] والدلائل[3] وصححه ابن حبان[4]، والحاكم[5]، وأقرهما الحافظ ابن حجر، وقال الحافظ الهيثمي رحمه الله في مجمع الزوائد[6]: "أحد أسانيد أحمد رجاله رجال الصحيح غير سعيد بن سويد وقد وثقه ابن حبان".

*****

الحديث الثالث: عن أنس رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاه جبريل عليه السلام وهو يلعب مع الغلمان، فأخذه، فصرعه، فشق عن قلبه، فاستخرج القلب، فاستخرج منه علقة، فقال: هذا حظ الشيطان منك، ثم غسله في طست من ذهب، بماء زمزم، ثم لأمه، ثم أعاده في مكانه، وجاء الغلمان يسعون إلى أمه (يعني ظئره)، فقالوا: إن محمدا قد قتل، فاستقبلوه وهو منتقع اللون. قال أنس: وقد كنت أرى أثر ذلك المخيط في صدره. رواه أحمد[7] ومسلم[8] والبيهقي في دلائل النبوة[9]، ووهم الحاكم فاستدركه على الشيخين[10]، وهو عند مسلم.

وقد تكرر حادث شق صدره الشريف صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مرة، كما نبه على ذلك العلماء المحققون كالحافظ ابن حجر والحافظ السيوطي، وتلميذه العلامة الصالحي الشامي.

*****

(1) المعجم الكبير (252/18).

(2) شعب الإيمان (134/2).

(3) دلائل النبوة (80/1).

(4) الصحيح (213/14).

(5) المستدرك (453/2).

(6) مجمع الزوائد (409/4).

(7) المسند (121/3).

(8) صحيح مسلم (134/1، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى السماوات..، ح: 162).

(9) دلائل النبوة (146/1).

(10) المستدرك على الصحيحين (575/2).

الحديث الرابع: عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إني لأعرف حجرا بمكة كان يُسَلِّمُ علي قبل أن أبعث، إني لأعرفه الآن**». رواه أحمد[1] ومسلم[2] وابن حبان في صحيحه[3]. وللترمذي[4] والحاكم[5] عن علي عليه السلام قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة فخرجنا في بعض نواحيها، فما استقبله جبل ولا شجر إلا وهو يقول: السلام عليك يا رسول الله".

الحديث الخامس: عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرقتين: فرقة فوق الجبل، وفرقة دونه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**اشهدوا**». متفق عليه[6].

قال الشيخ عبد العزيز ابن الصديق الغماري رحمه الله تعالى: "حديث انشقاق القمر، قال التاج السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب: الصحيح عندي أن انشقاق القمر متواتر منصوص عليه في القرآن، وقال الحافظ في الأمالي: رواه من الصحابة: علي وابن مسعود وحذيفة وجبير بن مطعم وابن عمر وابن عباس وأنس"[7].

*****

الحديث السادس: عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا بالزوراء، فدعا بقدح فيه ماء فوضع كفه فيه فجعل الماء ينبع من تحت أصابعه فتوضأ جميع أصحابه، قال قتادة: كم كانوا يا أبا حمزة؟، قال:

---

(1) المسند (89/5).

(2) صحيح مسلم (1782/4، كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتسليم الحجر عليه قبل النبوة، ح:2277).

(3) الصحيح (402/14).

(4) سنن الترمذي (593/5، كتاب المناقب، باب، ح:3626).

(5) المستدرك (677/2).

(6) صحيح البخاري (1843/4، كتاب التفسير، باب سورة القمر، ح: 4583). صحيح مسلم (4/ 2158، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب انشقاق القمر، ح: 2800).

(7) الأزهار المتناثرة (ص:140).

كانوا زهاء الثلاثمائة. رواه البخاري ومسلم[1].

وقصة نبع الماء من أصابعه الشريفة صلى الله عليه وآله وسلم تكررت في مواطن كثيرة، ووردت بها أحاديث عديدة، درجت في كتب أحاديث التواتر.

قال الشيخ المحدث عبد العزيز ابن الصديق: "حديث قصة نبع الماء من أصابعه صلى الله عليه وآله وسلم، قال النووي في شرح مسلم: إنها متواترة، وكذلك القرطبي وعياض، قلت: كلام القرطبي في المفهم يفيد أن القصة تعددت، فالتواتر معنوي، والله اعلم"[2] انتهى.

*****

الحديث السابع: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كان جذع يقوم إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلما وضع له المنبر سمعنا للجذع مثل أصوات العشار حتى نزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فوضع يده عليه، فسكت. رواه البخاري في صحيحه[3].

وروى أبو حاتم الرازي عن عمرو بن سواد قال: قال لي الشافعي رضي الله عنه: ما أعطى الله تعالى نبيا ما أعطى محمدا، قلت: أعطي عيسى إحياء الموتى، فقال: أعطي محمدا حنين الجذع، فهذا أكبر من ذاك.

وقصة حنين الحذع متواترة، وقد نص على تواترها غير واحد.

قال البيهقي: "قصة حنين الجذع من الأمور الظاهرة التي حملها الخلف عن السلف".

قال الحافظ ابن كثير: "وقد ورد - يعني حديث حنين الجذع - من حديث جماعة من الصحابة بطرق متعددة تفيد القطع عند أئمة هذا الشان، وفرسان هذا

(1) صحيح البخاري (74/1، كتاب الوضوء، باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة، ح:167). صحيح مسلم (1783/4، كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ح: 2279).

(2) الأزهار المتناثرة (ص:140).

(3) الصحيح (311/1، كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر، ح: 876).

الميدان".

وقال القاضي عياض: "حديث حنين الجذع مشهور منتشر، والخبر به متوافر، أخرجه أهل الصحيح، ورواه من الصحابة بضعة عشر .

والحديث رواه البغوي من طريق الحسن عن أنس، وزاد بعده: فكان الحسن إذا حدث بهذا الحديث بكى، ثم قال: يا عباد الله! الخشبة تحن إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شوقا إليه لمكانه من الله، فأنتم أحق أن تشتاقوا إلى لقائه.

قلت: وقد أحسن القائل:

أَلْقَى له الرحمان في الجَمد حُبَّهُ فكانت لإهداء السلام له تُهْدَا
وفارق جِذْعاً كان يخطبُ عنده فأنَّ أنين الأم إذْ تجد الفَقْدَا
يحِنُّ إليه الجذع يا قوم هكذا أما نحن أولى أن نَحِنَّ له وَجْدَا
إذا كان جذعٌ لم يطق بُعْدَ ساعة فليس وفاء أن نَطِيقَ له بُعْدَا

*****

الحديث الثامن: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله وآله وسلم، فقال: بم أعرف أنك نبي؟، قال: «**إن دعوتُ هذا العذق من هذه النخلة، أتشهد إني رسول الله؟**»، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ينزل من النخلة حتى سقط إلى النبي صلى الله عليه وآله سلم، ثم قال: «**ارجع**»، فعاد، فأسلم الأعرابي. رواه الترمذي[1]، وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح والحاكم[2] وصححه وأقره الذهبي، والطبراني في الكبير[3]، وغيرهم.

وحادث انقياد الشجر له صلى الله عليه وآله وسلم وإجابته له وطواعيته له وسلامه عليه، قد تكرر له صلى الله عليه وآله وسلم في مواطن متعددة ومختلفة، وقد وردت به أحاديث كثيرة.

قال الشيخ المحدث عبد العزيز الغماري: "كلام الشجر معه صلى الله عليه

---

(1) السنن (5/594، كتاب المناقب، باب، ح:3628).

(2) المستدرك (2/676).

(3) المعجم الكبير (12/110).

وآله وسلم وطواعيتها له: ذكر عياض في الشفا أنها مروية عن ابن عمر وبريدة وجابر وابن مسعود ويعلى بن مرة وأسامة بن زيد وأنس بن مالك وعلي بن أبي طالب عليه السلام وابن عباس وغيرهم، قال الشهاب في شرحها: بلغت التواتر المعنوي"[1] انتهى.

*****

الحديث التاسع: عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، قَالَ: بَيْنَا أَعْرَابِيٌّ، فِي بَعْضِ نَوَاحِي الْمَدِينَةِ، فِي غَنَمٍ لَهُ، عَدَا عَلَيْهِ الذِّئْبُ فَأَخَذَ شَاةً، مِنْ غَنَمِهِ، فَأَدْرَكَهُ الأَعْرَابِيُّ، فَاسْتَنْقَذَهَا مِنْهُ، وَهَجْهَجَهُ، فَعَانَدَهُ الذِّئْبُ يَمْشِي، ثُمَّ أَقْعَى مُسْتَذْفِرًا بِذَنَبِهِ يُخَاطِبُهُ، فَقَالَ: أَخَذْتَ رِزْقًا رَزَقَنِيهِ اللهُ، قَالَ: وَاعَجَبًا مِنْ ذِئْبٍ مُقْعٍ مُسْتَذْفِرٍ بِذَنَبِهِ يُخَاطِبُنِي، فَقَالَ: وَاللهِ إِنَّكَ لَتَتْرُكُ أَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: وَمَا أَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي النَّخَلاتِ بَيْنَ الْحَرَّتَيْنِ، يُحَدِّثُ النَّاسَ عَنْ نَبَإِ مَا قَدْ سَبَقَ، وَمَا يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالَ: فَنَعَقَ الأَعْرَابِيُّ بِغَنَمِهِ، حَتَّى أَلْجَأَهَا إِلَى بَعْضِ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، حَتَّى ضَرَبَ عَلَيْهِ بَابَهُ، فَلَمَّا صَلَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم، قَالَ: «**أَيْنَ الأَعْرَابِيُّ صَاحِبُ الْغَنَمِ؟**»، فَقَامَ الأَعْرَابِيُّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم: «**حَدِّثِ النَّاسَ بِمَا سَمِعْتَ وَمَا رَأَيْتَ**». فَحَدَّثَ الأَعْرَابِيُّ النَّاسَ بِمَا رَأَى مِنَ الذِّئْبِ وَسَمِعَ مِنْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم عِنْدَ ذَلِكَ: «**صَدَقَ، آيَاتٌ تَكُونُ قَبْلَ السَّاعَةِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ أَحَدُكُمْ مِنْ أَهْلِهِ، فَيُخْبِرَهُ نَعْلُهُ، أَوْ سَوْطُهُ، أَوْ عَصَاهُ، بِمَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ بَعْدَهُ**».رواه أحمد[2]، والحاكم[3] وصححه وأقره الذهبي.

*****

الحديث العاشر: عَنْ أَنَس بن مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ بَيْتٍ مِنَ الأَنْصَارِ، لَهُمْ

---

(1) الأزهار المتناثرة (ص:141).

(2) المسند (88/3).

(3) المستدرك (514/4).

جَمَلٌ يَسْنُونَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْجَمَلَ اسْتُصْعِبَ عَلَيْهِمْ، فَمَنَعَهُمْ ظَهْرَهُ، وَإِنَّ الأَنْصَارَ جَاؤُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم، فَقَالُوا: إِنَّهُ كَانَ لَنَا جَمَلٌ نُسْنِي عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ اسْتُصْعِبَ عَلَيْنَا وَمَنَعَنَا ظَهْرَهُ، وَقَدْ عَطِشَ الزَّرْعُ وَالنَّخْلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم لأَصْحَابِهِ: «قُومُوا»، فَقَامُوا، فَدَخَلَ الْحَائِطَ، وَالْجَمَلُ فِي نَاحِيَةٍ، فَمَشَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم نَحْوَهُ، فَقَالَتِ الأَنْصَارُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ قَدْ صَارَ مِثْلَ الْكَلْبِ الْكَلِبِ، وَإِنَّا نَخَافُ عَلَيْكَ صَوْلَتَهُ، فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَيَّ مِنْهُ بَأْسٌ»، فَلَمَّا نَظَرَ الْجَمَلُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم، أَقْبَلَ نَحْوَهُ، حَتَّى خَرَّ سَاجِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم بِنَاصِيَتِهِ، أَذَلَّ مَا كَانَتْ قَطُّ، حَتَّى أَدْخَلَهُ فِي الْعَمَلِ، فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذِهِ بَهِيمَةٌ لَا تَعْقِلُ تَسْجُدُ لَكَ، وَنَحْنُ نَعْقِلُ، فَنَحْنُ أَحَقُّ أَنْ نَسْجُدَ لَكَ، فَقَالَ: «**لَا يَصْلُحُ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ، وَلَوْ صَلَحَ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ، لأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا، مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ كَانَ مِنْ قَدَمِهِ إِلَى مَفْرِقِ رَأْسِهِ قُرْحَةً، تَنْبَجِسُ بِالْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَتْهُ فَلَحَسَتْهُ، مَا أَدَّتْ حَقَّهُ**».

رواه أحمد[1] وغيره، قال الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب[2]: "إسناده جيد، رواته ثقات مشهورون".

وقوله "يسنون عليه": بفتح الياء وسكون السين المهملة، أي يستقون عليه الماء من البئر. قاله المنذري.

[معجزة القرآن الكريم]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

73- .... مِــنْهَا كَــلَامُ اللهِ مُعْجِــزُ البَــشَرِ

قلت:

المعنى أن من جملة المعجزات التي أيدها الله تعالى بها نبيه صلى الله عليه

(1) المسند (3/158).

(2) (3/36).

وآله وسلم: معجزة القرآن، وهو أعظم تلك المعجزات وأجلّها.

قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء:88].

والقرآن معجز بلفظه ونظمه، وعلومه ومعانيه، وأحكامه ومبانيه، بل لا سبيل إلى حصر أوجه إعجازه، إذ ذاك سر من الأسرار التي حارت فيها العقول، وتاهت في نشدانها البصائر.

قال ابن سراقة: "اختلف أهل العلم في وجه إعجاز القرآن، فذكروا في ذلك وجوهاً كثيرة كلها حكمة وصواباً، وما بلغوا في وجوه إعجازه جزءاً واحداً من عشر معشاره، فقال قوم: هو الإيجاز مع البلاغة. وقال آخرون: هو البيان والفصاحة. وقال آخرون: هو الوصف والنظم. وقال آخرون: هو كونه خارجاً عن جنس كلام العرب من النظم والنثر والخطب والشعر مع كون حروفه في كلامهم ومعانيه في خطابهم وألفاظه من جنس كلماتهم، وهو بذاته قبيل غير قبيل كلامهم وجنس آخر متميز عن أجناس خطابهم، حتى أن من اقتصر على معانيه وغير حروفه أذهب رونقه، ومن اقتصر على حروفه وغير معانيه أبطل فائدته، فكان في ذلك أبلغ دلالة على إعجازه. وقال آخرون: هو كون قارئه لا يكل وسامعه لا يمل وإن تكررت عليه تلاوته. وقال آخرون: هو ما فيه من الإخبار عن الأمور الماضية. وقال آخرون: هو ما فيه من علم الغيب والحكم على الأمور بالقطع. وقال آخرون: هو كونه جامعاً لعلوم يطول شرحها ويشق حصرها "اهـ.

وقال العلامة الزركشي رحمه الله تعالى في "البرهان في علوم القرآن": "أهل التحقيق على أن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال لا بكل واحد على انفراده، فإنه جمع ذلك كله، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع اشتماله على الجميع، بل وغير ذلك مما لم يسبق .

ولقد أجاد الشرف البوصيري رحمه الله تعالى، إذ يقول:

أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ مِنَ اللهِ ذِكْرٌ فِيهِ لِلنَّاسِ رَحْمَةٌ وَشِفَاءُ
أَعْجَزَ الإِنْسَ آيَةٌ مِنْهُ وَالْجِنَّ فَهَلَّا تَأْتِي بِهَا الْبُلَغَاءُ

كُــلَّ يَــوْمٍ يُهْــدِي إِلَــى سَــامِعِيهِ مُعْجِــزَاتٌ مِــنْ لَفْظِــهِ الْقُــرَّاءُ
تَتَحَلَّــى بِــهِ الْمَــسَامِعُ والأَفْــوَاهُ فَهْــوَ الْحُلِــيُّ وَالْحَلْــوَاءُ
رَقَّ لَفْظــاً وَرَاقَ مَعْنــىً فَجَــاءَتْ فِــي حُلاهَــا وَحَلْــيِهَا الْخَنْــسَاءُ
وَأَرَتْــنَا فِــيهِ غَــوَامِضَ فَــضْلٍ رِقَّــةٌ مِــنْ زُلَالِهَــا وَصَــفَاءُ
إِنَّمَــا تُجْتَلَــى الْوُجُــوهُ إِذَا مَــا جُلِــيَتْ عَــنْ مِــرْآتِهَا الأَصْــدَاءُ
سُــوَرٌ مِــنْهُ أَشْــبَهَتْ صُــوَراً مِــنَّا وَمِــثْلُ النَّظَائِــرِ النُّظَــرَاءُ
وَالأَقَاوِيــلُ عِــنْدَهُمْ كَالتَّمَاثِــيلِ فَــلَا يُوهِمَــنَّكَ الْخُطَــبَاءُ
كَــمْ أَبَانَــتْ آيَاتُــهُ مِــنْ عُلُــومٍ عَــنْ حُــرُوفٍ أَبَــانَ عَــنْهَا الْهِجَــاءُ
فَهْــيَ كَالْحَــبِّ وَالنَّــوَى أَعْجَــبَ الزُّرَّاعَ مِــنْهُ سَــنَابِلٌ وَذَكَــاءُ
فَأَطَالُــوا فِــيهِ التَّــرَدُّدَ والــرَّيْبَ فَقَالُــوا سِــحْرٌ وَقَالُــوا افْتِــرَاءُ
وَإِذَا الْبَيِّــنَاتُ لَــمْ تُغْــنِ شَــيْئاً فَالْــتِمَاسُ الْهُــدَى بِهِــنَّ عَــنَاءُ
وَإِذَا ضَــلَّتِ الْعُقُــولُ عَلَــى عِلْــمٍ فَمَــاذَا تَقُــولُهُ النُّــصَحَاءُ

[الإسراء والمعراج]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

74- واجْزِمْ بِمِعْرَاجِ النَّبِي كما رَوَوْا

قلت:

أي اعتقد اعتقادا جازما بعروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصعوده إلى السماوات السبع إلى سدرة المنتهى، حيث كان قاب قوسين أو أدنى، وذلك بعد الإسراء به ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، حال كون هذا العروج الذي جزمت به مثل المروي في كتب الحديث والسير.

وإنما اقتصر الناظم رحمه الله على ذكر المعراج دون الإسراء، إما لتلازمهما وشهرة إطلاق أحدهما على ما يعم مدلوليهما، وإما للتأكيد على وجوب الجزم بالعروج، لكونه مظنة الخلاف والإنكار؛ لأن الإسراء ثابت ثبوتا قطعيا بنص

الكتاب، ولهذا كان منكره كافرا، أما العروج فثبوته بالأحاديث المستفيضة، فمنكره يكون فاسقا، ولعله لهذا قال: "كما رووا"؛ لأن الثابت بالمروي هو المعراج، وأما الإسراء فهو ثابت بنص القرآن.

والحاصل: أنه يجب الاعتقاد الجازم بأن الله تعالى أسرى بنبيه ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وهناك عرج به إلى السماوات العلا إلى حيث ما شاء الله تعالى.

قال تعالى: ﴿ سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الإسراء:1].

والصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم عرج به بروحه وجسده، خلافا لمن قال: إن الإسراء كان رؤيا منامية فقط.

قال القاضي عياض وغيره: "وهو الحق، وعليه تدل الآية نصاً، وصحيح الأخبار إلى السماوات استفاضة، ولا يعدل عن الظاهر من الآية والأخبار الواردة فيه، ولا عن الحقيقة المتبادرة إلى الأذهان من ألفاظهما، إلى التأويل، إلا عند الاستحالة، وتعذر حمل اللفظ على حقيقته، وليس في الإسراء بجسده وحال يقظته استحالة تؤذن بتأويل، إذ لو كان مناما لقال: (سبحان الذي أسرى بروح عبده)، ولم يقل: (بعبده)، والعبد حقيقة هو الروح والجسد، ويدل عليه قوله تعالى ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم: 17]، أي ما عدل عن رؤية ما أمر برؤيته من عجائب الملكوت وما جاورها، لصراحة ظاهرة في كونه بجسده يقظة، لأنه أضاف الأمر إلى البصر، وهو لا يكون إلا يقظة بجسده، بشهادة: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم: 18].

ولو كان مناما لما كانت فيه آية، ولا معجزة خارقة للعادة، تورث عدم صدقه، وإن كانت رؤيا الأنبياء وحيا، إذ ليس فيها من الأبلغية وخرق العادة ما فيه يقظة.

وأيضا لو كان مناما لما استبعده الكفار ولا كذبوه، ولا ارتد به ضعفاء من

أسلم وافتتنوا به، لبعده عن ساحة العادة، ووقوعه في زمن يستبعد فيه جدا، إذ مثل هذه المنامات لا ينكر، بل لم يكن منهم ذلك الاستبعاد والتكذيب، والارتداد والافتتان إلا وقد علموا أن خبره إنما هو عن جسمه وحال يقظته"[1].انتهى.

والأحاديث في حادثة الإسراء والمعراج مستفيضة، ولنسق هنا أجودها وأتقنها، كما قال الحافظ السيوطي في "الآية الكبرى في شرح قصة الإسرا". وهو حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس.

قال الحافظ السيوطي: فإنه جوَّده وأتقنه، فَسَلِمَ مما في غيره من التعارض.

قال الإمام مسلم رضي الله عنه[2]: حدَّثنا شَيْبَان بن فَرُّوخ، عن حَمَّاد بن سَلَمَة، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم قَالَ: «**أُتِيتُ بِالْبُرَاقِ، وَهُوَ دَابَّةٌ أَبْيَضُ طَوِيلٌ، فَوْقَ الْحِمَارِ، وَدُونَ الْبَغْلِ، يَضَعُ حَافِرَهُ عِنْدَ مُنْتَهَى طَرْفِهِ، قال: فَرَكِبْتُهُ، حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، فَرَبَطْتُهُ بِالْحَلْقَةِ الَّتِي يَرْبِطُ فِيهَا الأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ دَخَلْتُ المَسْجِدَ فَصَلَّيْتُ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجْتُ، فَجَاءَنِي جِبْرِيلُ، عَلَيْهِ السَّلاَمُ، بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ جِبْرِيلُ: اخْتَرْتَ الْفِطْرَةَ.**

ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، فَقِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِآدَمَ، فَرَحَّبَ بِي، وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ.

ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، فَقِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِابْنَيِ الْخَالَةِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَم وَيَحْيَى بن زَكَرِيَا، فَرَحَّبَا بِي، وَدَعَوَا لِي بِخَيْرٍ.

ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ،

---

(1) انظر: الشفا لعياض (1/189)، وسبل الهدى والرشاد للصالحي (67/3).

(2) صحيح مسلم (1/145، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ح:162).

فَقِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، فَقِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِيُوسُفَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِذَا هُوَ قَدْ أُعْطِيَ شَطْرَ الْحُسْنِ، فَرَحَّبَ بِي، وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ.

ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، فَقِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِإِدْرِيسَ، فَرَحَّبَ بِي، وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، قَالَ اللهُ، عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾.

ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟، قَالَ: قد بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِهَارُونَ، فَرَحَّبَ بِي، وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ.

ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟، قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟، قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟، قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى، عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَرَحَّبَ بِي، وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ.

ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟، قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟، قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ صلى الله عليه وسلم، مُسْنِداً ظَهْرَهُ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ، وَإِذَا هُوَ يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ.

ثُمَّ ذُهِبَ بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، فَإِذَا وَرَقُهَا كَآذَانِ الْفِيَلَةِ، وَإِذَا ثَمَرُهَا كَالْقِلَالِ، قَالَ: فَلَمَّا غَشِيَهَا مِنْ أَمْرِ اللهِ مَا غَشِيَ تَغَيَّرَتْ، فَمَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْعَتَهَا مِنْ حُسْنِهَا، قَالَ: فَأَوْحَى اللهُ، عَزَّ وَجَلَّ، إِلَيَّ مَا أَوْحَى، فَفَرَضَ عَلَيَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَمْسِينَ صَلَاةً، فَنَزَلْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى مُوسَى، فَقَالَ: مَا فَرَضَ رَبُّكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟، قُلْتُ: خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا يُطِيقُونَ ذَلِكَ، فَإِنِّي قَدْ بَلَوْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَخَبَرْتُهُمْ، قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَى رَبِّي، عَزَّ وَجَلَّ، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ، خَفِّفْ عَنْ أُمَّتِي، فَحَطَّ عَنِّي خَمْسًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، فَقُلْتُ: حَطَّ عَنِّي خَمْسًا، قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ لَا يُطِيقُونَ ذَلِكَ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ، قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أَرْجِعُ بَيْنَ رَبِّي وَبَيْنَ مُوسَى، حَتَّى قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّهُنَّ خَمْسُ صَلَوَاتٍ لِكُلِّ

يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لِكُلِّ صَلَاةٍ عَشْرٌ، فَتِلْكَ خَمْسُونَ صَلَاةً، وَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا، كُتِبَتْ لَهُ عَشْرًا، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، لَمْ تُكْتَبْ شَيْئًا، فَإِنْ عَمِلَهَا، كُتِبَتْ سَيِّئَةً وَاحِدَةً، فَنَزَلْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى مُوسَى، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ فَقُلْتُ: قَدْ رَجَعْتُ إِلَى رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ».

[حديث الإفك، وبراءة سيدتنا عائشة رضي الله تعالى عنها]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

74- .... وبَـــرِّئَن لِعَائِـــشَةْ مِمَّـــا رَمُـــواْ

قلت:

رَمُواْ: أي الإفك، وإنما لم يصرح به استعظاما له.

والمعنى: أنه يجب الجزم ببراءة أمنا السيدة عائشة الصديقة رضي الله تعالى عنها مما رماها به المنافقون من حديث الإفك، وذلك لأن الله تعالى أنزل براءتها في كتابه، وشَهِدَ بأنها من الطيبات، ولهذا كان قاذفها كافرا، لأنه مُكَذِّبٌ بالقرآن.

وقصة الإفك كانت في قفو النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة بني المصطلق، وهي مبسوطة في كتب الحديث والسير.

[فضيلة الصحابة رضي الله عنه وخيريتهم]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

75- وَصَـحْبُهُ خَيْـرُ القُـرُونِ فَاسْـتَمِعْ فَتَابِعِـــيٌّ فَـــتَابِعٌ لِمَـــنْ تَـــبِعْ

قلت:

القُرُون: جمع قرن، قال في اللسان: "القَرْن مائة سنة.. وفي الحديث أَنه مسح رأْس غلام وقال: عِشْ قَرْناً، فعاش مائة سنة".

تَابِعِي: هو من لقي الصحابي، مؤمنا بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم،

ومات على الإسلام"[1].

والمعنى: أن الصحابة هم خير القرون. ثم يليهم التابعون، ثم يليهم تابعوا التابعين.

والمراد بالصحابي:" **من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة على الأصح**"

وهذا التعريف هو أوسع تعريف له، وهو مختار جماهير المحدثين.

فقولنا:"**من لقي النبي ﷺ**": جنس في التعريف، يشمل كل من لقيه في حياته. وأما من رآه قبل دفنه ﷺ فلا يكون صحابيا؛ كأبي ذُؤَيب الهُذَلي الشاعر، فإنه رآه قبل دفنه، ومع ذلك لا يذكر في عداد الصحابة.

والتعبير باللقى أولى من قول بعضهم:"من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه يخرج حينئذ ابن أم مكتوم، ونحوه من العميان، وهم صحابة بلا تردد.

"**مؤمنا به**": قيد أول يخرج به من لقيه كافرا وأسلم بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم؛ كرسول قيصر.

"**ومات على الإسلام**": قيد ثان خرج به من كفر بعد إسلامه ومات كافرا؛ كعبيد الله بن جحش الذي تنصر وهلك نصرانيا.

"**ولو تخللت ردة على الأصح** أي أن من ارتد ثم أسلم ومات مسلما فإنه يعد صحابيا. وهذا هو الذي رجحه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، وذلك لإطباق أهل الحديث على عدِّ الأشعث بن قيس في الصحابة، وعلى تخريج أحاديثه في الصحاح والمسانيد، وهو ممن ارتد وعاد إلى الإسلام في خلافة أبي بكر الصديق.

*****

والدليل على فضل الصحابة وخيرية قرنهم: الكتاب والسنة وإجماع من يُعْتَدُّ به من أهل السنة.

(1) شرح النخبة، ص:90، تدريب الراوي،2/206.

أما الكتاب: فقال تعالى ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾ [الفتح:29]، وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال:64]، وقال تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة:100]، وقال تعالى ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الحشر:8 - 9]، إلى غير ذلك من الآيات.

وأما السنة: فالأحاديث في فضل الصحابة رضي الله عنهم كثيرة متوافرة، وقد أفردت بالتصنيف. ومنها: عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: **قال رسول الله** صلى الله عليه وسلم: «**خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**» متفق عليه. وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحدٍ ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**» متفق عليه. وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال: «**النجوم أمنة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى أهل السماء ما يوعدون، وأنا أمنة لأصحابي، فإذا ذهبت أنا أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون**» رواه مسلم.

[التفضيل بين الصحابة]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

76- وخَيْـرُهُمْ مَـن وَلِـي الخِلَافَـهْ وَأَمْـرُهُمْ فِـي الفَـضْلِ كَالخِلَافَـهْ

77- يَلِـيهِمْ قَـوْمٌ كِـرَامٌ بَـرَرَهْ عِـدَّتُهُمْ سِـتٌّ تَمَـامُ العشَرَهْ

78- فَأَهْـلُ بَـدْرٍ العَظِـيمِ الـشَّانِ فَأَهْـلُ أُحُـدٍ فَبَـيْعَةُ الرِّضْـوَانِ

قلت:

العَشَرَهْ: المراد بهم المبشرون العشرة بالجنة، وهم الذين ورد ذكرهم في الحديث المشهور الذي رواه أحمد[1] والترمذي[2] وابن حبان[3] وغيرهم، من حديث سيدنا عبد الرحمان بن عوف رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمان بن عوف في الجنة، وسعد في الجنة، وسعيد في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة**».

وفي الباب عن غير عبد الرحمان بن عوف، ولكن ذكر أبي عبيدة أنه في الجنة مضموما إلى العشرة ليس إلا في هذا الخبر. على ما أفاده العلامة ابن حبان في صحيحه، والله أعلم.

وإنما خُصُّوا بالذكر لورودهم مجموعين في هذا الحديث، وإلا فإن عِدَّةَ من بشَّرَهُم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة أكثر من عشرة، بل إن بعضاً منهم أخبر أن الجنة تشتاق إليهم، ولم يذكروا في الحديث السابق.

أَهْلُ بَدْرٍ: وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر صحابيا، استشهد منهم أربعة عشر.

ومما ورد في فضلهم: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لعل الله أن يكون قد**

(1) المسند (193/1).

(2) السنن (647/5، كتاب المناقب، باب مناقب عبد الرحمان بن عوف رضي الله عنه، ح:3747).

(3) الصحيح (463/15).

اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» متفق عليه[1].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "فتح الباري": "قال العلماء: إن الترجي في كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم للوقوع، وعند أحمد وأبو داود وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة بالجزم، ولفظه: إن الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم"[2].انتهى.

وعن رفاعة بن رافع الزرقي البدري رضي الله عنه قال: جاء جبريل عليه السلام إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: ما تعدون أهل بدر فيكم؟، قال:«**من أفضل المسلمين**»، أو كلمة نحوها، قال: وكذلك من شهد بدرا من الملائكة. رواه البخاري[3].

أَهْلُ أُحُدٍ: أي أهل غزوة أحد، وكانت عِدَّتهم ألفا، منهم ثلاثمائة من المنافقين، رجع بهم رأس النفاق عبد الله بن أبي بن سلول، فهم سبعمائة، استشهد منهم سبعون صحابيا.

بَيْعَةِ الرِضْوَانِ: أي أهل بيعة الرضوان، وهم الذين خرج بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عام ست من الهجرة لزيارة البيت الحرام، فصدهم المشركون، فأرسل إليهم سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه للصلح، فاحتبس عندهم، فأشيع أنهم قتلوه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا نبرح حتى نناجز القوم**»، أي نحاربهم، ودعا الناس إلى البيعة على الموت، فبايعوه تحت الشجرة. ووضع رسول الله صلى الله عليه وآله ويلم يده اليمنى على يده اليسرى وقال: «**اللهم إن هذه عن عثمان، فإنه في حاجتك وحاجة رسولك**». ثم تَبَيَّنَتْ حياة عثمان، فصالحهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلح الحديبية، على ما هو مبسوط في

---

(1) صحيح البخاري (3/1095، كتاب الجهاد والسير، باب قتل الجاسوس، ح:2845)، صحيح مسلم (4/1941، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم، ح: 2494).

(2) (305/7).

(3) الصحيح (4/1467، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرا، ح: 3771).

كتب الحديث والسير.

وقيل لها بيعة الرضوان، لأن الله تعالى رضي عنهم.

وكانوا ألفاً وخمسمائة، وقيل: وثلاثمائة، وقيل: وأربعمائة.

وقد ورد في فضلهم: قوله تعالى ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ۝﴾ [الفتح:18].

وروى الإمام أحمد[1]، وأبو داود[2] والترمذي[3]. عن جابر بن عبد الله، ومسلم[4] من حديث جابر عن أم مبشر. رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة**».

وروى الإمام أحمد[5] والحاكم[6] وصححه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: لما كان يوم الحديبية، قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لا توقدوا نارا بالليل**»، فلما كان بعد ذلك. قال: «**أوقدوا واصطنعوا، فإنه لا يدرك قوم بعدكم صاعكم ولا مدكم**».

وحاصل معنى كلام الناظم رحمه الله: أن أفضل الصحابة هم الخلفاء الراشدون الأربعة، وهم في الفضل على حسب ترتيبهم في الخلافة، فأفضلهم سيدنا أبو بكر الصديق، ثم سيدنا عمر بن الخطاب، ثم سيدنا عثمان بن عفان، ثم سيدنا علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم.

ثم يليهم في الفضل بقية العشرة المبشرين بالجنة، وهم: ساداتنا طلحة بن

---

(1) المسند (350/3).

(2) السنن (624/2، كتاب السنة، باب في الخلفاء. ح: 4653).

(3) السنن (695/5، كتاب المناقب، باب في فضل من بايع تحت الشجرة. ح:3860).

(4) الصحيح (1942/4، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أصحاب الشجرة أهل بيعة الرضوان، ح:2496).

(5) المسند (26/3).

(6) المستدرك على الصحيحين (38/3).

عبيد الله، والزبير بن العوام، وعبد الرحمان بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنهم أجمعين.

ثم يليهم:أهل بدر،

ثم أهل أحد،

ثم أهل بيعة الرضوان.

والكلام في هذه المسألة يحتاج إلى بسط، لما وقع فيها من غلو، وخاصة في هذه الأزمان المتأخرة.

وترتيب أفضلية الصحابة على هذا النحو لا يستند إلى نص، وإنما هو مجرد رأي ارتضاه بعض العلماء معتمدا على ما ورد في فضائل هؤلاء الأصناف، فتابع اللاحق السابق تقليدا.

على أن هذه المسألة أي تفاضل الصحابة فيما بينهم، هي مسألة أجنبية عن العقيدة ومسائلها. والجهل بها لا يضر المكلف، بل إن الخوض فيها قد يكون مُذْهِباً لدين الخائض، إذا صَاحَبَ الكلامِ فيها انتقاصٌ لقدر أحد من الصحابة، وغمط لحقه، كما يحصل من كثير من المتسننين أو من جهلة أهل البدع عند الحديث عن التفضيل بين سيدنا أبي بكر وسيدنا علي رضي الله عنهما.

وأما جعل المسألة شعارا لأهل السنة بزعم الاتفاق على المسألة وكونها من القطعيات فهو جهل مركب، إذ الصحابة أنفسهم اختلفوا في أيهم أفضل؟ وسرى هذا الخلاف فيمن بعدهم من أهل القرون الفاضلة إلى زماننا هذا.

وحكاية الإجماع على تفضيل سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وأرضاه منتقدة، ولا يصح إجماع مع وجود المخالف من الصحابة أنفسهم.

ومن خير من تكلم في هذه المسألة الحافظ أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى في كتابه "علي إمام العارفين"، وأنا أنقل نص كلامه على طوله، نظرا لفائدته وأهميته، وأعقب عليه في بعض المواطن تقريرا للمعنى، أو استدراكا.

قال رحمه الله تعالى: "حكاية الاتفاق على تفضيل الشيخين على علي رضي الله عنهم باطل، لعدم اتفاقهم على ذلك. بل هم مختلفون في التفضيل بين

علي والشيخين، وبين علي وعثمان رضي الله عنهم، وإنما الاتفاق واقع على أن الإمام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، على هذا الترتيب، وهذا لا يلزم منه الأفضلية حتى يقع الاتفاق عليها، بل قد يلي الخلافة المفضول مع وجود الفاضل، إذ لم يرد نص من الشارع باشتراط الأفضلية للخلافة، حتى يكون السابق لها هو الأفضل، بل الأسبقية وقعت على وفق ما جرى به القلم في علم الله تعالى، أن يكون هو السابق لها بحسب تقدمه في الزمان، كما يقول الشيخ الأكبر، أو بحسب ما كان أصلح لها في عصره، كما يقوله بعض كبار الأئمة من الصوفية المحدثين، لا من كان أفضل وأعلم، كما يظنه من لا تحقيق معه، ممن راجت عليه دسائس الدساسين.

وقد ذهب إلى تفضيل علي ﷺ على سائر الصحابة جماعة من الصحابة والتابعين والسلف الصالح.

وذهب آخرون إلى الوقف وعدم التفضيل والخوض فيه، لعدم ثبوت الدليل على ذلك.

وذهب آخرون إلى القول بالتفضيل على حسب ترتيب الخلافة.

ثم اختلفوا، فذهب جماعة إلى أنه في الظاهر دون الباطن، وأن الأمر قد يكون في الواقع ونفس الأمر خلاف الظاهر.

وذهب المحققون من الأشاعرة إلى أن التفضيل ظني، وأن الأمر قد يكون على خلاف المظنون.

ومن ذهب منهم إلى أن التفضيل قطعي لم يستند على ما يشبه الدليل، فضلا عما يفيد القطع، غاية ما في الباب أدلة تشير إلى خلافة أبي بكر بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقديمه في بعض المواقف، احتراما لمنصبه الجليل، ومراعاة لفضله وأياديه البيضاء في الإسلام، وإكرامه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما لَه به المنة على رقبة كل مؤمن يحب الله ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك لا يفيد القطع بأفضليته من كل الوجوه، ولا على تقديمه على غيره من سائر النواحي.

وأما قول عبد الله بن عمر: "كنا نخير بين الناس في زمن رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم فنخير أبا بكر ثم عمر ثم عثمان، ثم نترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

فمتروك الظاهر بإجماع أهل السنة على تفضيل علي بعد عثمان، بل قد رده كثير من السلف وأئمة السنة على ابن عمر رضي الله عنهما، حتى قال بعض الحفاظ: إن ابن عمر كان صغير السن لم يعرف كيف يطلق امرأته، فكيف يعرف الفضل من الصحابة [(1)]!

وردَّه ابن معين بكلام غليظ فيما حكاه ابن عبد البر، ولم يصرح بهذا الكلام الغليظ، فقال: "من قال بحدث ابن عمر:كنا نقول على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، ثم نسكت، يعني فلا نفاضل، فهذا الذي أنكره ابن معين وتكلم فيه بكلام غليظ، لأن القائل بذلك قد قال بخلاف ما اجتمع عليه أهل السنة من السلف والخلف من أهل الفقه والأثر، أن عليا أفضل الناس بعد عثمان رضي الله عنه، وهذا مما لم يختلف فيه، وإنما اختلفوا في تفضيل علي وعثمان، واختلف السلف أيضا في تفضيل علي على أبي بكر، وفي إجماع الجميع الذي وصفنا دليل على أن حديث ابن عمر وهم وغلط، وأنه لا يصح معناه، وإن كان سنده صحيحا، ويلزم من قال به أن يقول بحديث جابر وأبي سعيد:كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهم لا يقولون بذلك، فقد ناقض".

قلت: وقد ورد عن ابن عمر ما يبين مراده من قوله السابق، ويوافق ما ذهب إليه أهل التحقيق، من أن ذلك فيما يتعلق بالخلافة، لا بالأفضلية، فروى ابن عساكر من طريق عبد الله بن يسار عن سالم عن ابن عمر قال:إنكم لتعلمون أنا كنا نقول على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:أبو بكر وعمر وعثمان، نعني في الخلافة".

وروى أيضا من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال:كنا نقول

---

(1) القائل بذلك هو: علي بن الجعد الحافظ، وهو كلام شديد، لا يليق أن يقال في حق الصحابي الجليل سيدنا ابن عمر رضي الله تعالى عنهما. انظر: تذهيب الكمال (347/20).

في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من يكون أولى الناس بهذا الأمر؟، فنقول:أبو بكر ثم عمر.

وأسانيد هذا الخبر صحيحة، وهو رافع لكل إشكال، ودافع لكل إيهام(1) واللفظ الأول المختصر المبهم هو أصرح نص تمسك به المفضلون للخلفاء الثلاثة على علي رضي الله عنهم، وبهذه الرواية الصحيحة المفسرة يسقط تمسكهم به، وينهار ما بنوه عليه.

وقد ذهب بعض الأئمة إلى تأويل آخر لهذا الخبر في مسلك ثان في حل الإشكال، فحكى الإمام أبو سليمان الخطابي في شرح السنن عن بعض شيوخه أنه كان يقول: أبو بكر خير وعلي أفضل، قال: وباب الخيرية غير باب الأفضلية، قال: وهذا كما تقول إن الحر الهاشمي أفضل من العبد الرومي والحبشي، وقد يكون العبد الحبشي خيرا من الهاشمي في معنى الطاعة لله والمنفعة للناس، فباب الخيرية متعد، وباب الفضيلة لازم" انتهى.

وهو حلٌّ لفظي راجع إلى معنى الخلاف.

والحق ما صرحت به الرواية الأخيرة عن ابن عمر من انحصار تقديم الخلفاء الثلاثة في الخلافة، لا في العلم والفضل والخلافة الباطنة، فإن هذا هو الذي يقتضيه

---

(1) ليس كذلك، بل هو مع هذه الروايات مشكل جدا. ذلك أن قوله: "كنا نقول على عهد رسول الله ﷺ" - لو حملناه على أن المراد به الخلافة - صريح في أن ذلك كان أمرا مقررا معلوما عند الصحابة، لا سيما مع قوله:" إنكم لتعلمون.. ، ولو كان الأمر كذلك فكيف جاز للصحابة أن يختلفوا فيمن يلي الخلافة بعد وفاته ﷺ؟، وكيف ساغ للأنصار أن يرغبوا في الخلافة، وقد كان مقررا عندهم أن الخلافة على ترتيب معروف مقرر منذ عهد رسول الله ﷺ؟، ولماذا لم يحضر ابن عمر رضي الله عنهما إلى مؤتمر السقيفة ويدلي بهذه الحجة القاطعة لكل نزاع والحاسمة لكل اختلاف؟، ولماذا لم يحتج عليهم سيدنا أبو بكر ولا عمر عليهم بذلك؟، بل كيف ساغ لسيدنا أبي بكر ﷺ أن يعرض الخلافة على عمر وأبي عبيدة بن الجراح في السقيفة وهو يعلم أن النبي ﷺ عهد له بالخلافة بعده؟، ولماذا تخلف من تخلف عن بيعة الصديق من الصحابة أول الأمر؟، ولماذا جعل سيدنا عمر بن الخطاب الخلافة بعده شورى بين ست من الصحابة ولم يعين لهم سيدنا عثمان بن عفان ﷺ؟.

إلى غير ذلك من الإشكالات الواردة على هذا الأثر، وكلها قاضية ببطلانه، والله تعالى أعلم.

الدليل، ويؤيده الكشف الصريح[1].

وقد ادعى كثير منهم وجود النص القاطع على أفضلية أبي بكر رضي الله عنه ثم عمر ثم عثمان، وذلك إما تقليد؛ وهو الأكثر، أو عن غلط في فهم ما ليس بدليل دليلا، كأثر ابن عمر السابق، وإلا فالواقع عدم وجود دليل ظني، فضلا عن دليل قاطع، كما هو المشاهد ممن خبر كتب السنة والكلام، وقد صرح بذلك جمع من المحققين من الأئمة والحفاظ.

قال ابن عبد البر: "فضل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من أصحابه بفضائل، خصَّ كل واحد منهم بفضيلة وسمه بها، وذكره فيه، ولم يأت عنه عليه الصلاة والسلام أنه فضل منهم واحدا على صاحبه بعينه على وجه يصح، ولكنه ذكر من فضائلهم ما يستدل به على مواضعهم ومنازلهم من الفضل والدين والعلم، وكان صلى الله عليه وآله وسلم أحلم وأكرم معاشرة وأعلم بمحاسن الأخلاق من أن يواجه فاضلا منهم بأن غيره أفضل منه، فيجد من ذلك في نفسه، بل فضل السابقين منهم وأهل الاختصاص به على من لم ينل منازلهم، فقال:" لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا، ما بلغ مد أحدهم ولا نصفيه"، وهذا معنى قوله تعالى:﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الحديد: 10]، ومحال أن يستوي من قاتله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع من قاتل عنه، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبعض من لم يشهد بدرا، وقد رئي يمشي بين يدي أبي بكر: "تمشي بين يدي من هو خير منك؟!"، وهذا لأنه قد كان أعلمنا ذلك في الجملة لمن شهد بدرا

---

(1) أما الدليل فنعم وألف كرامة، وأما الكشف فإنا وإن كنا نعتقد أنه فضل من الله يختص به من يشاء من أوليائه والصالحين من عباده؛ غير أنا نقول: إنه لا يصح أن يستدل به في مثل هذا المقام، وذلك لأن الكشف ليس على منزلة واحدة، بل هو يتفاوت بتفاوت منزلة المكشوف له، فربما يكشف لأحد بخلاف ما كشف للآخر به، وليس هذا تناقض ولا اختلاف، وإنما كل يخبر بما كشف له بحسب حاله ومقامه، والله تعالى أعلم.

والحديبية، ولكل طبقة منهم منزلة معروفة، وحال موصوفة"انتهى[1].

فصرح ابن عبد البر الذي تجرد عن العصبية والهوى والتقليد المذموم، بأنه لا يوجد نص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسند صحيح، يفضل فيه أحدا بعينه على أحد بعينه من أفاضل الصحابة وأكابرهم، فكيف يدعي أهل الهوى ومقلدتهم وجود الدليل القاطع على ذلك؟، ولو وجد لما خالفه أحد من الصحابة والتابعين وسلف الأمة وأكابر الأئمة، وهم أولى الناس بالطاعة، وأشد الناس تمسكا بالدليل، فقد حكى ابن عبد البر عن سلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري والمقداد بن الأسود وخباب بن الأرث وجابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم رضي الله عنهم أنهم كانوا يفضلون عليا على سائر الصحابة.

وقال ابن أبي خيثمة: حدثنا أحمد بن منصور، ثنا سيار، ثنا عبد الرزاق، قال: قال معمر مرة وأنا مستقبله، وتبسم لي: ليس معنا أحد؟، فقلت:ما شأنك؟، قال: عجبت من أهل الكوفة، كأن الكوفة إنما بنيت على حب علي، ما كلمت أحدا منهم إلا وجدت المقتصد منهم الذي يفضل عليا على أبي بكر وعمر، منهم سفيان الثوري، قال: فقلت لمعمر ورآني كأني أعظمت ذلك، فقال معمر: وما ذاك؟، لو أن رجلا قال:علي أفضل عندي منهما ما عنفته، إذا ذكر فضلهما عندي، ولو أن رجلا قال: عمر أفضل عندي من علي وأبي بكر ما عنفته، قال عبد الرزاق: فذكرت ذلك لوكيع ونحن خاليان، فاشتهى لها وضحك، وقال: لم يكن سفيان يبلغ بنا هذا الحد، ولكنه أفضى إلى معمر ما لم يفض إلينا.

وقال أبو زيد عبد الرحمان بن عبد القادر الفاسي في "مبهج المقاصد شرح المراصد " لعم أبيه أبي حامد العربي ابن أبي المحاسن الفاسي:"قال القلشاني: اختلف العلماء في التفضيل بين الصحابة، فمنهم من وقف، قال مالك:أدركت جماعة من أهل بلدنا لا يفضلون بين الصحابة، الكل فضلاء، والأكثر على التفضيل، وعليه؛ فأفضل الصحابة أهل الحديبية، لآية: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الفتح:18]، قيل:

(1) الاستيعاب (18/1).

نزلت في أهل الحديبية، وقيل: أفضلهم أهل بدر، وأفضل أهل بدر: العشرة، وأفضل العشرة: الخلفاء الأربعة، وهم في الفضل على ترتيبهم في الخلافة، وقيل: بالوقف فيما بين عثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين، ومن العلماء من ذهب إلى أن من مات في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهيدا أو غير شهيد أفضل ممن بقي بعده، قال بعض الشيوخ: واعلم أن التفضيل إما باعتبار الباطن وكثرة الثواب ورفع الدرجات، ولا يتوصل ذلك إلا بالخبر، وإما باعتبار الظاهر، ولا يحصل ذلك إلا بالتفاوت في خصال الفضائل، فمن كثرت فهو أفضل، وما منهم واحد رضي الله عنهم إلا وله فضائل، ومناقب لا تحصى. انتهى. وقال رأس العارفين: اختلف في هذا الترتيب؛ هل هو قطعي أو ظني؟، وقال الأشعري: هو على ترتيب خلافتهم، وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: أفضلهم علي، وقال الشريف زكريا: الكلام في التفضيل فيه ضرب من الاجتهاد، فمن أداه اجتهاده إلى أن أبا بكر أفضل، أو علي أفضل، واعتقد ذلك من غير طعن على أحدهما، ولا تنقيص، فلا عتب عليه، لأن الخطأ في مثل ذلك الاجتهاد ليس مما يوجب التبري والتكفير والتأثيم، إذا اعتقد الإنسان موالاة الاثنين والفضل فيهما، وأقصى ما فيه أن يكون مقصرا في أمر لم يلزم العلم به، لأن هذا ليس من فرائض الدين. انتهى. وفي تفسير ابن عرفة لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾[الطلاق: 12] إن المسائل العلمية على قسمين: ما يرجع لأحكام العقائد كرؤيته تعالى وتقديسه، فلا يثبت إلا بما يفيد القطع اتفاقا، وما ليس من العقائد ككون الأرض سبعا، وكأفضلية بعض الصحابة على بعض، ونحو ذلك، فهذا يصح إثباته بالدلائل الظنية، إذ لا يلزم من تحصيله بها إخلال بواجب"انتهى كلام الفاسي.

وقال أبو بكر ابن شهاب في "الترياق النافع على جمع الجوامع":"ووقف بعضهم عن القول بالتفضيل، وقال: للكل فضل، ولا ندري من فضله الله على غيره، وليس هذا أمرا يؤخذ فيه بالقياس والرأي، فوجب الإمساك عن الخوض فيه، قال بعض الأكابر: وما بهذا القول من بأس، لأن تفويض ما لا يعلم حقيقته إلا الله إلى علمه تعالى غير مستنكر. انتهى. على أن مسألة التفضيل ليست مما يجب اعتقاده.

ولا نحن مكلفون به، وقد نَبَّهَ شُرَّاح المتن على سهو المصنف في جعل هذه المسألة في هذا الكتاب مما يجب اعتقاده، إذ ليست مما يضل به المخالف. قال العلماء: ولا يشكل هذا التفضيل بالذرية الشريفة، لأنه من حيث البضعية المكرمة، أما باعتبارها، فلا يفضل أحد على ذريته صلى الله عليه وآله وسلم، كائنا من كان اتفاقا".

.. وقال إمام الحرمين في "الإرشاد": "فإن قيل: هل تفضلون بعض الصحابة على بعض؟، أم تضربون عن التفضيل؟. قلنا: الغرض من ذلك ينبني على إمامة المفضول، والذي صار عليه معظم أهل السنة أنه يتعين للإمامة أفضل أهل العصر، إلا أن يكون في نصبه هرج وهيجان فتن، فيجوز نصب المفضول إذ ذاك، إذا كان مستحقا للإمامة، وهذه المسألة لا أراها قطعية. ولا معتصم لمن يمنع إمامة المفضول إلا أخبار آحاد في غير الإمامة التي تكلم فيها. كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "يؤمكم أقرؤكم ولا يفضي هذا وأمثاله إلى القطع. كيف ولو قدم المفضول في إمامة الصلاة لصحت الإمامة، وإن ترك الأولى، فهذا قولنا في إمامة المفضول. ثم لم يقم عندنا دليل قاطع على تفضيل بعض الأئمة على بعض، إذ العقل لا يشهد على ذلك، والأخبار الواردة في فضائلهم متعارضة، ولا يمكن تلقي التفضيل من منع إمامة المفضول، ولكن الغالب على الظن أن أبا بكر أفضل الخلائق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم بعده عمر، وتتعارض الظنون في عثمان وعلي، وقد روي عن علي أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر ثم عمر ثم الله أعلم بخيرهم بعدهما، فهذا قولنا أبديناه مجانبا للتقليد، جاريا على الحق الواضح " انتهى.

وقال ابن حزم في "الملل والنحل": "اختلف المسلمون فيمن هو أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام، فذهب بعض أهل السنة وبعض المعتزلة وبعض المرجئة أن أفضل الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب، وقد روينا هذا القول نصا عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، وعن جماعة من التابعين والفقهاء.

وذهبت الخوارج كلها وبعض أهل السنة وبعض المعتزلة وبعض المرجئة إلى أن أفضل الصحابة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أبو بكر وعمر.

وروينا عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: جعفر بن أبي طالب، وبهذا قال أبو عاصم النبيل، وهو الضحاك بن مخلد، وعيسى بن حاضر، قال عيسى: وبعد جعفر:حمزة رضي الله عنه.

وروينا عن نحو عشرين من الصحابة أن أكرم الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب، والزبير بن العوام.

وروينا عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وثلاثة رجال لا يعد أحد عليهم بفضل، سعد بن معاذ، وأسيد بن حضير، وعباد بن بشر.

وروينا عن أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها تذكرت الفضل، ومن هو خير؟، فقالت: ومن هو خير من أبي سلمة؟، أول بيت هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وروينا عن مسروق بن الأجدع وتميم بن جذلم وإبراهيم النخعي وغيرهم: إن أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: عبد الله بن مسعود. قال تميم: رأيت أبا بكر وعمر، فما رأيت مثل عبد الله بن مسعود.

وروينا عن بعض من أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: عمر بن الخطاب، وأنه أفضل من أبي بكر رضي الله عنهما، وبلغني عن محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري أنه كان يذهب إلى هذا القول.

وقال داود بن علي الفقيه رضي الله عنه: أفضل الناس بعد الأنبياء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأفضل الصحابة الأولون من المهاجرين، ثم الأولون من الأنصار، ثم بعدهم منهم، ولا نقطع على إنسان منهم بعينه أنه أفضل من آخر من طبقته. ولقد رأينا من متقدمي أهل العلم من يذهب إلى هذا القول،

وقال لي يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري غير ما مرة: إن هذا هو قوله ومعتقده.

ثم صرح ابن حزم بأن مذهبه الذي يقول به هو أن أفضل الأمة: أبو بكر، ثم أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وخالف ذلك في "المحلى"، فذهب إلى أن أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام أزواجهم، وأنهن أفضل هذه الأمة بعد نبيها[1]، فقال: مسألة: والناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله تعالى، فأفضل الناس أعلاهم في الجنة درجة وهم الأنبياء، ثم أزواجهم، ثم سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وجميعهم في الجنة، ولا منزلة أعلى من درجة الأنبياء، فمن كان معهم في درجتهم فهو أفضل ممن دونهم، وليس ذلك إلا لنسائهم فقط. انتهى.

وقال في موضع آخر من "المحلى": وأفضل الإنس والجن: الرسل ثم الأنبياء، على جميعهم من الله تعالى ثم منا أفضل الصلاة والسلام، ثم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. انتهى.

فأطلق ولم يجزم بتفضيل أحد معين، كما هو مذهب إمامه داود بن علي الظاهري، واختاره كثير من الأئمة المحققين، وما ذلك إلا لعدم وجود الدليل القاطع على التعيين، ولذلك اختلف القائلون بالتعيين في دليله، هل هو قطعي أو

---

(1) وهذا قول باطل، يكفي في بطلانه أنه قول مخترع لم يسبق إليه، وكونه لم يورد له دليلا يصح الاعتماد عليه إلا ما استحسنه من رأيه.

وبناء على هذا القول الباطل، فإنه ينبغي الجزم بأن زوجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل من الأنبياء عليهم السلام؛ لأن لا منزلة أعلى من منزلته صلى الله عليه وآله وسلم في الجنة، ولازم ذلك أن تكون منزلة أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم أعلى من منازل الأنبياء عليهم السلام، فيكن أفضل منهم. وهذا خرق للإجماع، ولا قائل به.

وأيضا، فإن علو المنزلة في الجنة تبع للأفضلية، ولا عكس. وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الصديقة فاطمة عليها وعلى أبيها الصلاة والسلام، وفي الصديقة مريم أم المسيح عليهما السلام أنهما سيدات نساء أهل الجنة، وليستا زوجات نبي، وهن أفضل ممن عداهن من زوجات الأنبياء المؤمنات.

والحاصل إن هذا المذهب الذي تفرد به ابن حزم رحمه الله ظاهر العوار، وبطلانه بين لكل ذي بصيرة، والله تعالى أعلم.

ظني؟ وهل هو في الظاهر والباطن، أو في الظاهر فقط؟ كما سبق.

وقال الأبي بعد حكاية الخلاف: واختلف القائلون بالتفضيل، فقيل: هو قطعي، وإليه مال الأشعري، وإليه يشير قول مالك رحمه الله في المدونة، في تفضيل أبي بكر: أو في ذلك شك؟! وقال القاضي: هو ظني، لأن المسألة اجتهادية، لو ترك أحد النظر فيها لم يأثم، وليست من مسائل الأصول التي الحق فيها في جهة، ويقطع بخطأ مخالفه، وهذه لا يقطع فيها بخطأ. وكذلك اختلف: هل التفضيل في الظاهر والباطن؟ أو في الظاهر خاصة؟ وللقاضي نص على كل من القولين، واحتج له، وتعويله على أنه للظاهر فقط، قال: لأنه قد يكون الباطن على خلاف ما عندنا. اهـ" انتهى كلام الحافظ أحمد بن الصديق رحمه الله بطوله[1].

[فضل السابقين]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

79- وَالسَّابِقُونَ فَضْلُهُمْ نَصاً عُرِفْ ... هَذَا وَفِي تَعْيينِهِمْ قَدِ اخْتُلِفْ

قلت:

المعنى: أن السابقين قد ورد بفضلهم النص، وهو قوله تعالى:﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ **[التوبة:100]**.

غير أنهم اختلفوا في تعيين المراد بالسابقين.

قال الحافظ ابن الجوزي رحمه الله في "تفسيره": "السابقون الأولون فيهم ستة أقوال:

أحدها:أنهم الذين صلوا إلى القبلتين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، قاله أبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وابن سيرين وقتادة.

---

(1) علي إمام العارفين (ص: 77 - 88).

والثاني:أنهم الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة الرضوان وهي الحديبية، قاله الشعبي.

والثالث: أنهم أهل بدر، قاله عطاء بن أبي رباح.

والرابع:أنهم جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حصل لهم السبق بصحبته، قال محمد بن كعب القرظي:" إن الله قد غفر لجميع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وأوجب لهم الجنة، محسنهم ومسيئهم، في قوله: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلأَوَّلُونَ ﴾".

والخامس: أنهم السابقون بالموت والشهادة سبقوا إلى ثواب الله تعالى، ذكره الماوردي.

والسادس: أنهم الذين أسلموا قبل الهجرة، ذكره القاضي أبو يعلى"[1].انتهى.

[الموقف من تشاجر الصحابة]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

80- وأَوِّلِ التَّشَاجُرَ الَّذِي وَرَدْ   إنْ خُضْتَ فِيهِ وَاجْتَنِبْ دَاءَ الحَسَدْ

قلت:

التَّشَاجُرَ: التنازع والخصام، وفي القاموس: "وشجر بينهم الأَمر شجوراً: تنازعوا فيه، وشَجَر بين القوم إِذا اختلف الأَمر بينهم، واشْتَجَرَ القوم وتَشاجَرُوا: أَي تنازعوا، والمُشاجَرة المنازعة.. وتشاجَرُوا: أَي تشابَكُوا مختلفين .

خُضْتَ: أي دخلت فيه.. وفي اللسان: "خاض الماءَ يَخُوضه خَوْضاً وخِياضاً واخْتاضَ اخْتِياضاً واخْتاضَه وتَخَوَّضَه مَشَى فيه.. وخاض الغمرات: اقتحمها".

والمعنى: أنه يمتنع الدخول في ما شجر بين الصحابة، وإذا خِيضَ فيه وجب تأويل بأن ما وقع بينهم كان الكل فيه مجتهدا.

والمراد بما شجر بين الصحابة: ما وقع بينهم من حروب وشجارات بعد وفاة

(1) زاد المسير 490/3 - 491، وانظر:تفسير الطبري،11/6 - 9.

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا سيما تلك التي كانت في زمن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه، وما أعقب مقتله رضوان الله تعالى عليه من حروب بين سيدنا الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبين أمنا عائشة رضي الله عنها وحواريي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: سيدنا الزبير بن العوام رضي الله عنه وسيدنا طلحة بن عبد الله رضي الله عنه من جهة، وبين سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبين معاوية بن أبي سفيان وأنصاره من جهة أخرى.

والحق أن المنع من الدخول في ذلك لا يستند إلى دليل شرعي صحيح. وإنما الذي يُمْنَعُ: الكلامُ في ما حدث بمجرد الظن والتخرص، أو اتباع الهوى، أو القدح في ساداتنا الصحابة بالروايات الباطلة والأخبار التالفة.

وأما اعتقاد أن الكل كان مجتهدا فهو مخالف للدليل الشرعي الصحيح، الدال على أن الحق كان مع الإمام علي رضي الله تعالى عنه في حروبه، وفي الحديث أنه رضي الله عنه أمر بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين.

قال الحافظ في "تلخيص الحبير": "حديث علي: **أُمِرْتُ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين**: رواه النسائي في الخصائص والبزار والطبراني، والناكثين: أهل الجمل؛ لأنهم نكثوا بيعته، والقاسطين: أهل الشام؛ لأنهم جاروا عن الحق في عدم مبايعته، والمارقين: أهل النهروان؛ لثبوت الخبر الصحيح فيهم أنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية"[1] انتهى.

وأما ما كان من أمنا أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها في يوم الجمل، فقد ندمت على خروجها الندم الشديد، وكانت إذا ذكرت خروجها تبكي حتى تبل خمارها، رضي الله عنها وأرضاها.

وأما ما كان من سيدنا الزبير بن العوام وسيدنا طلحة بن عبيد الله حواريي سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ فقد ندما كذلك على محاربة أمير المؤمنين علي رضي الله عنهم أجمعين، وقتلا شهيدين بعد انسحابهما من المعركة.

فأما سيدنا الزبير، فيقول ابن عبد البر في "الاستيعاب": "ثم شهد الزبير

---

(1) (44/4).

الجمل، فقاتل فيه ساعة، فناداه علي، وانفرد به، فذكر الزبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له - وقد وجدهما يضحكان بعضهما إلى بعض - "أما إنك ستقاتل عليا وأنت له ظالم". فذكر الزبير ذلك فانصرف عن القتال، فاتبعه ابن جرموز عبد الله - ويقال عمير، ويقال عمرو، وقيل عميرة بن جرموز - السعدي فقتله بموضع يعرف بوادي السباع، وجاء بسيفه إلى علي، فقال له علي: بشر قاتل ابن صفية بالنار. وكان الزبير قد انصرف عن القتال نادما مفارقا للجماعة التي خرج فيها، منصرفا إلى المدينة، فرآه ابن جرموز فقال: أتى يؤرش بين الناس ثم تركهم، والله لا أتركه، ثم اتبعه، فلما لحق بالزبير ورأى الزبير أنه يريده أقبل عليه، فقال له ابن جرموز: أذكرك الله. فكف عنه الزبير حتى فعل ذلك مرارا، فقال الزبير: قاتله الله يذكرنا الله وينساه، ثم غافله ابن جرموز فقتله. وذلك يوم الخميس لعشر خلون من جمادى الأولى سنة ست وثلاثين، وفي ذلك اليوم كانت وقعة الجمل. ولما أتى قاتل الزبير عليا برأسه يستأذن عليه، فلم يأذن له، وقال للآذن: بشره بالنار"[1].انتهى.

وأما سيدنا طلحة رضوان الله تعالى عليه، فيقول ابن عبد البر أيضا: "ثم شهد طلحة بن عبيد الله يوم الجمل محاربا لعلي، فزعم بعض أهل العلم أن عليا دعاه، فذكره أشياء من سوابقه وفضله، فرجع طلحة عن قتاله على نحو ما صنع الزبير، واعتزل في بعض الصفوف، فرمي بسهم، فقطع من رجله عرق النسا، فلم يزل دمه ينزف حتى مات.

ويقال إن السهم أصاب ثغرة نحره، وإن الذي رماه مروان بن الحكم بسهم فقتله. فقال: لا أطلب بثأري بعد اليوم، وذلك أن طلحة - فيما زعموا - كان ممن حاصر عثمان واستبد عليه، ولا يختلف العلماء الثقات في أن مروان قتل طلحة يومئذ وكان في حزبه.

روى عبد الرحمان بن مهدي عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال: قال طلحة يوم الجمل:

نــــدمت ندامـــــة الكـــــسعي لمــــا ... شـــريت رضـــا بنـــي جـــرم برغمـــي

(1) (153/1).

اللهم خذ مني لعثمان حتى يرضى"[1].

وأما ما كان من أهل صفين، فإن تسميتهم بالقاسطين في الحديث السابق، وبالطائفة الباغية في حديث عمار المتواتر، كاف في إبطال نسبتهم إلى الاجتهاد، إذ لا اجتهاد مع وجود النص، على أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عمار - كما في رواية البخاري في صحيحه[2] وغيره - : «**ويح عمار، تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار**» قاطع للنزاع. وكيف يستقيم الاجتهاد مع الدعوة إلى النار؟!

وقد ندم بعض أكابر الصحابة وأفاضل التابعين من تخلفهم عن مقاتلة الفئة الباغية مع سيدنا علي رضي الله عنه، كابن عمر ومسروق. هذا والله تعالى أعلم.

والحاصل: إن الأَوْلَى تجنب الخوض فيما شجر بين الصحابة الكرام رضي الله عنهم، إذ الخوض في ذلك لا يترتب عليه عمل، ولا يزيد في يقين، بل قد يعرض الإنسان نفسه لخطر تنقيصهم وذلك موجب للهلاك - والعياذ بالله - والواجب تعظيم قدر الصحابة رضي الله عنهم في النفوس والقلوب، وشغل الألسن بالترضي عنهم والترحم عليهم، اقتداء لإرشاد الله تعالى لنا بقوله ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر:10].

[الأئمة هداة الأمة]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

81- وَمَالِكٌ وَسَائِرُ الأَئِمَّةْ كَذَا أَبُو القَاسِمِ هُدَاةُ الأُمَّةْ

قلت:

مَالِكٌ: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الحميري ثم

(1) المصدر السابق (1/232).

(2) البخاري (1/172، أبواب المساجد، باب التعاون في بناء المسجد، ح: 436).

الأصبحي المدني، شيخ الإسلام، وإمام دار الهجرة، وعالم أهل المدينة، اتفق العلماء على علمه وجلالته ونبله وعلو قدره، ومناقبه أفردت بالتأليف، توفي رضي الله عنه سنة 179هـ.

سَائِرُ الأَئِمَّة: المراد بهم هنا باقي الأئمة المجتهدين، أرباب المذاهب المتبوعة، وهم:

الإمام أبو حنيفة النعمان: ابن ثابت بن زُوطَى - بضم الزاي وفتح الطاء - ، مولى تيم الله بن ثعلبة، معدود في التابعين، إمام أهل الرأي، وفقيه أهل العراق، الإمام المجتهد العابد الزاهد الورع، ومناقبه كثيرة شهيرة، وقد أفردت بالتصنيف، توفي رضي الله عنه ببغداد عام 150هـ، وهو ابن سبعين عاما.

والإمام الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع المطلبي، الإمام المجتهد المجدد، وعالم قريش الذي ملأ الأرض علما، توفي رضي الله عنه بمصر عام 204 هـ.

والإمام أحمد: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ثم البغدادي، الإمام المجمع على جلالته وورعه ونبله وإمامته، توفي رضي الله عنه ببغداد عام 241هـ.

أبو القاسم: المراد به: الإمام الجنيد رضي الله عنه، وهو محمد بن الجنيد الخراز النهاوندي ثم البغدادي إمام الطائفة، صحب جماعة من المشايخ، واشتهر بصحبة خاله السري، والحارث المحاسبي. ودرس الفقه على أبي ثور، وكان يفتي في حلقته وهو ابن عشرين سنة. وكان رضي الله عنه إماما في الزهد والمعرفة والعبادة والتأله والورع، توفي رضي الله عنه عام 297هـ.

وحاصل كلام الناظم رضي الله عنه: أن الأئمة المجتهدين من الفقهاء الأربعة، والإمام الجنيد ونظراءه من أئمة التصوف والإحسان، على هدى وخير، ومتبعهم والماضي في ركابهم على طريق الهدى.

وهكذا يقال في الإمام أبي الحسن الأشعري والإمام أبي منصور الماتريدي، إمامي أهل السنة والجماعة.

قال العلامة التاج السبكي رحمه الله في جمع الجوامع ممزوجا بشرح المحلي:"(و) نرى (أن الشافعي) إمامنا (ومالكا) شيخه (وأبا حنيفة والسفيانين) الثوري وابن عيينة (وأحمد) بن حنبل (والأوزاعي وإسحاق) بن راهويه (وداود) الظاهري (وسائر أئمة المسلمين)أي باقيهم (على هدى من ربهم) في العقائد وغيرها، ولا التفات لمن تكلم فيهم بما هم بريئون منه. قال المصنف: وقول إمام الحرمين إن المحققين لا يقيمون للظاهرية وزنا وإن خلافهم لا يعتبر محمله عند ابن حزم وأمثاله. وأما داود فمعاذ الله أن يقول إمام الحرمين أو غيره أن خلافه لا يعتبر، فلقد كان جبلا من جبال العلم والدين، له من سداد النظر وسعة العلم ونور البصيرة والإحاطة بأقوال الصحابة والتابعين والقدرة على الاستنباط ما يعظم وقعه، وقد دونت كتبه وكثرت أتباعه، وذكره الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في طبقاته من الأئمة المتبوعين في الفروع، وقد كان مشهورا في زمن الشيخ وبعده بكثير، لا سيما في بلاد فارس شيراز وما والاها إلى ناحية العراق في بلاد المغرب. (و) نرى (أن أبا الحسن) علي بن إسماعيل (الأشعري) وهو من ذرية أبي موسى الأشعري الصحابي (إمام في السنة) أي الطريقة المعتقدة (مُقَدَّم) فيها على غيره كأبي منصور الماتريدي ولا التفات لمن تكلم فيه بما هو بريء منه. (و) نرى (أن طريق الشيخ) أبي القاسم (الجنيد) سيد الصوفية علما وعملا (وصحبه طريق مقوم) فإنه خال عن البدع دائر على التسليم والتفويض والتبري من النفس، ومن كلامه: الطريق إلى الله تعالى مسدود على خلقه إلا على المقتفين آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقال: رأيت في المنام أني أتكلم على الناس، فوقف علي ملك، فقال: ما أقرب ما تقرب به المتقربون إلى الله سبحانه وتعالى، فقلت: عمل خفي بميزان وفي، فولى وهو يقول: كلام مُوَفَّقٌ والله".انتهى.

[حكم تقليد المذاهب الأربعة]:

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

82- فَــوَاجِبٌ تَقْلِـيدُ حَبْـرٍ مِـنْهُمُ كَـذَا حَكَـى القَـوْمُ بِلَفْـظٍ يُفْهَـمُ

قلت:

تقليد: التقليد في اللغة: وضع الشيء في العنق مع الإحاطة به.

وأما في اصطلاح العلماء، فالمراد به:" **الأخذ بقول الغير من غير معرفة دليله**"[1].

حَبْر: بالفتح والكسر، وقال الفراء: بالكسر، وهو أفصح، لأَنه يجمع على أَفْعالٍ دون فَعْلٍ، ويقال ذلك للعالم، وإِنما قيل كعب الحِبْرِ لمكان هذا الحِبْرِ الذي يكتب به، وذلك أَنه كان صاحب كتب. وقال أَبو عبيد: والذي عندي أَنه الحَبر بالفتح، ومعناه: العالم بتحبير الكلام والعلم وتحسينه، قال: وهكذا يرويه المحدّثون كلهم بالفتح، وكان أَبو الهيثم يقول: واحد الأَحْبَارِ حَبْرٌ لا غير، وينكر الحِبْرَ، وقال ابن الأَعرابي: حِبْرٌ وحَبْرٌ للعالم[2].

وحاصل معنى كلام الناظم رحمه الله تعالى أنه يجب تقليد إمام من الأئمة الأربعة، ولا يجوز تقليد مذاهب من عداهم، لعدم انضباطها وتدوينها، كما هو حال المذاهب الأربعة، التي عنيت بها الأمة.

قال العلامة أبو المعالي الجويني رحمه الله تعالى: "أجمع المحققون على أن العوام ليس لهم أن يتعلقوا بمذهب أعيان الصحابة رضي الله عنهم، بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأئمة الذين سبروا ونظروا وبوبوا الأبواب، وذكروا أوضاع المسائل، وتعرضوا للكلام على مذاهب الأولين. والسبب فيه؛ أن الذين درجوا وإن كانوا قدوة في الدين وأسوة للمسلمين، فإنهم لم يعتنوا بتهذيب مسالك الاجتهاد، وإيضاح طرق النظر والجدال، وضبط المقال، ومن خلفهم من أئمة الفقه كفوا من بعدهم النظر في مذاهب الصحابة، فكان العامي مأمورا باتباع مذاهب السابرين"[3] انتهى.

---

(1) انظر: الإحكام للآمدي (192/4)، ومنتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب، (ص:218)، وإرشاد الفحول للشوكاني (ص:265).

(2) انظر: لسان العرب (157/4).

(3) البرهان (177/2).

وقال ابن الصلاح: "يتعين تقليد الأئمة الأربعة دون غيرهم؛ لأن مذاهب الأئمة الأربعة قد انتشرت، وعلم تقييد مطلقها، وتخصيص عامها، ونشرت فروعها، بخلاف مذاهب غيرهم". انتهى.

وقال العلامة الكمال ابن الهمام الحنفي رحمه الله في فتح القدير: "انعقد الإجماع على عدم العمل بالمذاهب المخالفة للأئمة الأربعة".

وقال العلامة البدر الزركشي رحمه الله تعالى: "وقد وقع الاتفاق بين المسلمين على أن الحق منحصر في هذه المذاهب، فحينئذ لا يجوز العمل بغيرها، فلا يجوز أن يقع الاجتهاد إلا فيها"[1].

وقال ابن حجر الهيتمي رحمه الله في شرح الأربعين: "أما في زماننا، فقال أئمتنا: لا يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة: الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد".

قلت: وهذا الحصر في هذه المذاهب الأربعة، وتعيين التقليد فيها دون غيرها، لا يستند إلى دليل شرعي ولا عقلي، بل هو أمر اتفاقي، حيث شاء الله تعالى أن تندرس المذاهب كلها ما عدا هذه المذاهب الأربعة، التي هيأ لها من أسباب البقاء ما تيسر به معه حفظ هذا الدين.

وللعلامة ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى رسالة قيمة في هذا الباب، سماها "الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة"، حقيقة بأن تنقل كلها، ولكن أنقل هنا منها بعض ما يناسب هذا المقام.

قال العلامة ابن رجب رحمه الله تعالى: "أما الأحكام ومسائل الحلال والحرام؛ فلا ريب أن الصحابة والتابعين ومن بعدهم اختلفوا في كثير من هذه المسائل اختلافاً كثيراً، وكان في الأعصار المتقدمة كُلُّ من اشتهر بالعلم والدين يُفْتِي بما ظهر له أنه الحق في هذه المسائل، مع أنه لم يَخْلُ من كان يشذ منهم عن الجمهور عن إنكار العلماء عليه.

كما كان يُنكر على ابن عباس - رضي الله عنه - مسائل متعددة ويفرق بها. وأُنْكِر ذلك على أتباعه أشد من الإنكار عليه، حتى كان ابن جريج لما قدم البصرة

(1) البحر المحيط (4/498).

إذا رآه الناس دخل المسجد الجامع رفعوا أيديهم ودعوا الله عليه لشذوذه بتلك المسائل التي تلقى عن أصحاب ابن عباس، حتى أنه رجع عن بعضها قبل أن يخرج من عندهم. وهذا مع أن الناس حينئذ كان الغالب عليهم الدين والورع.

فكان ذلك يريحهم عن أن يتكلم أحدهم بغير علم، أو ينصب نفسه للكلام وليس هو لذلك بأهل.

ثم قلَّ الدين والورع، وكثُر من يتكلم في الدين بغير علم. ومن يُنَصِّبُ نفسه لذلك وليس هو له بأهل.

فلو استمر الحال في هذه الأزمان المتأخرة على ما كان عليه في الصدر الأول، بحيث إن كل أحدٍ يفتي بما يدعي أنه يظهر له أنه الحق؛ لا ختل به نظام الدين لا محالة، ولصار الحلال حراماً والحرام حلالاً. ولقال كل من شاء ما يشاء، ولصار ديننا بسبب ذلك مثل دين أهل الكتابين من قبلنا.

فاقتضت حكمة الله سبحانه أن ضبط الدين وحفظه: بأن نصب للناس أئمة مجتمعاً على علمهم ودرايتهم وبلوغهم الغاية المقصودة في مرتبة العلم بالأحكام والفتوى، من أهل الرأي والحديث. فصار الناس كلهم يعولون في الفتاوى عليهم، ويرجعون في معرفة الأحكام إليهم

وأقام الله من يضبط مذاهبهم ويحرر قواعدهم، حتى ضُبِط مذهب كل إمام منهم وأصوله وقواعده وفصوله، حتى تُرد إلى ذلك الأحكام. ويضبط الكلام في مسائل الحلال والحرام.

وكان ذلك من لطف الله بعباده المؤمنين، ومن جملة عوائده الحسنة في حفظ هذا الدين.

ولولا ذلك: لرأى الناس العجاب، من كل أحمق متكلف معجبٍ برأيه جريء على الناس وثاب. فيدَّعي هذا أنه الأمام الأئمة، ويدَّعِي هذا أنه هادي الأمة، وأنه هو الذي ينبغي الرجوع دون الناس إليه، والتعويل دون الخلق عليه.

ولكن بحمد الله ومِنَّتِه، انْسَدَّ هذا الباب الذي خطره عظيم، وأمره جسيم، وانحسمت هذه المفاسد العظيمة، وكان ذلك من لطف الله تعالى لعبادة وجميل

عوائده وعواطفه الحميمة.

ومع هذا فلم يزل يظهر من يدعي بلوغ درجة الاجتهاد، ويتكلم في العلم من غير تقليدٍ لأحد من هؤلاء الأئمة ولا انقياد.

فمنهم من يَسُوغ له ذلك، لظهور صدقه فيما ادَّعاه، ومنهم من رُدَّ عليه قوله، وكُذِّبَ في دعواه. وأما سائر الناس ممن لم يصل إلى هذه الدرجة فلا يسعه إلا تقليد أولئك الأئمة، والدخول فيما دخل فيه سائر الأمة.

فإن قال أحمق متكلف: كيف يحصر الناس في أقوال علماء متعينين، ويمنع من الاجتهاد أو من تقليد غير أولئك من أئمة الدين.

قيل له: كما جمع الصحابة - رضي الله عنهم - الناس على حرف واحد من حروف القرآن، ومنعوا الناس من القراءة بغيره في سائر البلدان؛ لما رأوا أن المصلحة لا تتم إلا بذلك، وأن الناس إذا تركوا يقرؤون على حروف شتى وقعوا في أعظم المهالك.

فكذلك مسائل الأحكام وفتاوى الحلال والحرام، لو لم تضبط الناس فيها بأقوال أئمة معدودين؛ لأدى ذلك إلى فساد الدين، وأن يُعدَّ كل أحمق متكلف طلبت الرياسة نفسه من زمرة المجتهدين، وأن يبتدع مقالة ينسبها إلى بعض من سلف من المتقدمين؛ فربما كان بتحريف يحرفه عليهم، كما وقع ذلك كثيراً من بعض الظاهريين، وربما كانت تلك المقالة زلة من بعض من سلف، قد اجتمع على تركها جماعة من المسلمين.

فلا تقضي المصلحة غير ما قدره الله وقضاه، من جمع الناس على مذاهب هؤلاء الأئمة المشهورين، رضي الله عنهم أجمعين.

فإن قيل: الفرق بين جمع الناس على حرفٍ واحد من الحروف السبعة من أحرف القرآن وبين جمعهم على أقوال فقهاء أربعة، أن تلك الحروف السبعة كانت يقال: معناها واحد أو متقارب، والمعنى حاصل بهذا الحرف. وهذا بخلاف قول الفقهاء الأربعة؛ فإنه يجوز أن يتفقوا على شيء، ويكون الحق خارجاً عنهم.

قيل: هذا قد منعه طائفة من العلماء. وقالوا: إن الله لم يكن ليجمع هذه الأمة

على ضلالة.

وفي ذلك أحاديث تعضد ذلك.

وعلى تقدير تسليمه: فهذا إنما يقع نادراً، ولا يطلع عليه إلا مجتهد، وصل إلى أكثر مما وصلوا إليه، وهذا أيضاً مفقود أو نادر.

وذلك المجتهد على تقدير وجوده: فرضه اتباع ما ظهر له من الحق. وأما غيره: ففرضه التقليد.

وتقليد هؤلاء الأئمة سائغ بلا ريب، ولا إثم عليهم ولا من قلدهم ولا بعضهم.

[فإن قيل]: فهذا يقضي إلى اتباع لأئمة على الخطأ، [قيل]: لا يقول القول الحق [جميع الخلق]: لا بد أن يكون مذموماً به أحد من [المخالفين].

فلم يتفق للأمة الخطأ، وأكثر ما يقع هذا إن كان واقعاً فيما قل وقوعه. فأما المسائل التي يحتاج المسلمون إليها عموماً فلا يجوز أن يعتقد أن الأئمة المقتدى بهم في الإسلام في هذه الأعصار المستطالة اجتمعوا فيها على الخطأ؛ فإن هذا قدح في هذه الأمة قد أعاذها الله منه. فإن قيل: نحن نسلم منع عموم الناس من سلوك طريق الاجتهاد؛ لما يفضي ذلك أعظم الفساد. لكن لا نسلم منع تقليد إمام متبع من أئمة المجتهدين غير هؤلاء الأئمة المشهورين.

قيل: قد نبهنا على علة المنع من ذلك، وهو أن مذاهب غير هؤلاء لم تشتهر ولم تنضبط، فربما نسب إليهم ما لم يقولوه، أو فُهِم عنهم ما لم يريدوه، وليس لمذاهبهم من يذب عنها ويُنَبِهُ على ما يقع من الخلل فيها بخلاف هذه المذاهب المشهورة.

فإن قيل: فما تقولون في مذهب إمام غيرهم، قد دُوِّنَ مذهبه وضبط وحفظ كما حفظ مذاهب هؤلاء؟.

قيل: أولا: هذا لا يعلم وجوده الآن. وإن فرض وقوعه الآن وسُلِّمَ جواز اتباعه والانتساب إليه، فإنه لا يجوز ذلك إلا لمن أظهر الانتساب إليه والفتيا بقوله والذَّب عن مذهبه. فأما من أظهر الانتساب إلى بعض الأئمة المشهورين وهو في

الباطن منتسب إلى غيرهم معتقد لمذهب سواه: فهذا لا يسوغ له ذلك البتة، وهو من نوع النفاق والتقية، ولا سيما من أخذ الأموال المختصة بأصحاب ذلك الإمام المشهور من الأوقاف أو غيرها. أو لَبَّسَ على الناس، فأوهمهم أن ما يفتي به من مذهب من ينتسب إليه في الباطن، هو مذهب ذلك الإمام المشهور. فهذا غير سائغ قطعياً، وهو تلبيس على الأمة، وكذب على علماء الأمة. ومن نسب إلى أئمة الإسلام ما لم يقولوه، أو ما علم أنهم يقولون خلافه، فإنه كاذب يستحق العقوبة على ذلك. وكذلك إن صنف كتاباً على مذهب إمام معين، وذكر فيه ما يعتقده من قول من ينتسب إليه في الباطن من غير نسبته إلى قائله. وكذلك لو كان الكتاب المصنف لا يختص بمذهب معين، إلا أن مصنف في الظاهر ينتسب إلى مذهب إمام معين وفي الباطن إلى غيره. فيذكر فيه أقوال من ينتسب إليه باطناً من غير فيذكر فيه أقوال من ينتسب إليه باطناً من غير بيان لمخالفتها لمذهب من ينتسب إليه ظاهراً. فكل هذا إيهام وتدليس غير جائز، وهو يقتضي خلط مذاهب العلماء واضطرابها. فإن ادعى مع ذلك الاجتهاد كان أدهى وأمر، وأعظم فساداً وأكثر عناداً؛ فعنه لا يسوغ ذلك مطلقاً إلا لمن كملت فيه أدوات الاجتهاد: من معرفة الإجماع والاختلاف، وبقية شرائط الاجتهاد المعروفة. وهذا يدعي اطلاعاً كثيراً على السنة، ومعرفة صحيحها من سقيمها، ومعرفة مذاهب الصحبة والتابعين والآثار المنقولة عنهم في ذلك. ولهذا كان الإمام أحمد يشدد أمر الفتيا، ويمنع منها من يحفظ ألف حديث ومائتي ألف حديث وأكثر من ذلك.

وعلامة صحة دعواه: أن يستقل بالكلام في المسائل كما استقل غيره من الأئمة، ولا يكون كلامه مأخوذاً من كلام غيره. فأما من اعتمد على مجرد نقل كلام غيره، إما حكماً أو حكماً ودليلاً: كان غاية جهده أن يفهمه، وربما لم يفهمه جيداً أو حرفه وغيَّرَه. فما أبعد هذا عن درجة الاجتهاد كما قيل:

فدع عنك الكتابة لست منها ... ولو سوَّدْتَ وجهك بالمداد

انتهى كلام الحافظ ابن رجب[1].

(1) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة (ص: 23 - 31).

[كرامات الأولياء]:

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

83- وأَثْبِـــتَنَّ لِلْأَوْلِـــيَا الكَـــرَامَهْ وَمَـــنْ نَفَاهَـــا فَانْـــبِذَنْ كَلَامَـــهْ

قلت:

الأَوْلِيَا: جمع ولي، و(ولي) في اللغة تدل على معنى القرب. قال ابن فارس في "مقاييس اللغة":"(ولي) الواو واللام والياء: أصلٌ صحيح يدلُّ على قرب. من ذلك الوَلْيُ: القرْب. يقال: تَباعَدَ بعد وَلْي، أي قُرْبٍ. وجَلَسَ ممّا يَلِيني، أي يُقارِبُني. والوَلِيُّ: المَطَر يجيءُ بعد الوَسْميّ، سمِّي بذلك لأنَّه يلي الوسمِيّ. ومن الباب المَوْلَى: المُعْتِقُ والمُعْتَق، والصَّاحب، والحليف، وابن العَمّ، والنَّاصر، والجار؛ كلُّ هؤلاءِ من الوَلْيِ وهو القُرْب. وكلُّ مَن ولِيَ أمرَ آخرَ فهو وليُّه انتهى.

وهذا المعنى اللغوي هو المعتبر في معنى الولي شرعا، فالولي هو الذي تقرب إلى الله فتولاه الله وقربه منه. ويشهد له الحديث الشهير: «**وما تقرّب إلي عبدي بشيء أحبّ إليّ مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنّوافل حتىَ أحبّه، فإذا أحببته كنت سمعه الّذي يسمع به، وبصره الّذي يبصر به، ويده التّي يبطش بها، ورجله الّتي يمشي بها، وإن سألني لأعطينّه، ولئن استعاذني لأعيذنّه...**» الحديث.

وفي "التعريفات للجرجاني، قال: "الولي فعيل بمعنى الفاعل، وهو من توالت طاعته من غير أن يتخللها عصيان، أو بمعنى المفعول فهو من يتوالى عليه إحسان الله وأفضاله، والولي هو العارف بالله وصفاته بحسب ما يمكن، المواظب على الطاعات، المجتنب عن المعاصي، المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات"[1].

الكَرَامَة: قال سيدي عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله في "الحجج البينات في إثبات الكرامات": "الكرامة: اسم من الإكرام والتكريم، تقول: أكرمت

---

(1) (ص:329).

العالم وكرّمته إكرامًا وتكريمًا، إذا فعلت معه ما يدل على تعظيمه واحترامه، والاسم (الكرامة)، كما يقال: وكلّه توكيلاً ووكالة، وحمله تحميلاً وحمالة، في نظائر أخرى تعرف من كتب اللغة.

والكرامة في اصطلاح أهل السنة القائلين بها: هي أمر خارق للعادة، يظهره الله على يد مؤمن صالح غير مقرون بدعوى النبوة"[1].انتهى.

انبِذَنْ: أي اطرحن قوله. والنبذ: الطرح والرمي والإبعاد.

وحاصل كلام الناظم رحمه الله تعالى أن إثبات كرامات الأولياء هو مذهب أهل السنة المعتمد، وما عداه من أقوال ينبغي طرحه ولا يلتفت إليه.

والمراد بكرامات الأولياء كما سبق بيانه من كلام العلامة عبد الله بن الصديق الغماري: "**الأمر الخارق للعادة، يظهره الله على يد مؤمن صالح، غير مقرون بدعوى النبوة**".

والذي يدل على جواز وقوع الكرامات: الكتاب والسنة والعقل.

أما الكتاب:

* فما ذكره الله تعالى من **قصة الصديقة مريم** أم المسيح عليهما السلام، من جهة حبلها من غير ذكر، وحصول الرطب الطري من الجذع اليابس، وحصول الرزق عندها في غيره أوانه، ومن غير حضور أسبابه، على ما أخبر الله تعالى بقوله: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَـٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[آل عمران:37]، وهي لم تكن نبية على المختار الصحيح.

* **قصة أهل الكهف**، وما ذكره الله تعالى من شأنهم، ولبثهم ثلاث مائة سنين وأزيد نياما أحياء من غير آفة، مع بقاء القوة العادية بلا غذاء ولا شراب، ولا شك أن هذا من جملة الخوارق للعادات، ولم يكونوا أنبياء اتفاقا، فلم تكن معجزة، فتعين كونها كرامة.

---

(1) (ص:6).

* **قصة آصف بن برخيا مع سليمان عليه السلام في حمل عرش بلقيس إليه** قبل أن يرتد إليه طرفه، على قول أكثر المفسرين بأنه المراد بالذي عنده علم من الكتاب، المشار إليه في قوله تعالى ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾ [النمل:40].

وأما السنة:

فقد ورد ببيان ثبوتها أحاديث كثيرة. فمن ذلك:

* عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدّثون، فإن يكن في أمّتي أحدٌ فإنه عمر**» رواه البخاري[1]، وفي رواية له: «**لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يُكَلَّمُون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن من أمتي منهم أحد، فعمر**»، وفي صحيح مسلم[2] عن عائشة عن النبي صلى اله عليه وسلم أنه كان يقول: «**قد كان يكون في الأمم قبلكم محدّثون فإن يكن في أمّتي منهم أحدٌ فإن عمر بن الخطّاب منهم**». قال ابن وهب: محدثون: ملهمون.

والمحدّث - بفتح الدال المشددة - اختلف في تأويله، فقال الأكثرون: هو الملهم كما قال ابن وهب. قالوا: وهو الرجل الصادق الظن، يلقى في روعه شيء من قبل الملأ الأعلى فيكون كالذي حدثه غيره به.

وقيل: من يجرى الصواب على لسانه من غير قصد.

وقيل: مكلّم تكلمه الملائكة بغير نبوة كما سبق في إحدى روايتي البخاري.

وجاء في حديث أبي سعيد الخدري: قيل يا رسول الله، وكيف يحدّث؟، قال: «**تتكلم الملائكة على لسانه**»، رواه الجوهري في فوائده.

---

(1) صحيح البخاري (1349/3، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ح:3486).

(2) صحيح مسلم (1864/4، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ح:2398).

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح"[1]: "ويحتمل رده إلى المعنى الأول، أي تكلمه في نفسه، وإن لم ير مكلمًا في الحقيقة، فيرجع إلى الإلهام" انتهى.

قال النووي في "شرح مسلم"[2]، والبدر العيني في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري"[3]: "فيه إثبات كرامات الأولياء"، زاد البدر العيني: "وأنها لا تنقطع إلى يوم الدين".

* وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح، ثم أقبل على الناس، فقال:«**بينا رجل يسوق بقرة إذ ركبها، فضربها، فقالت: إنا لم نخلق لهذا، إنما خلقنا للحرث**». فقال الناس: سبحان الله!، بقرة تكلم!!، فقال:«**فإني أومن بهذا، أنا وأبو بكر وعمر**، - وما هما ثَمَّ - ، **وبينما رجل في غنمه إذ عدا الذئب، فذهب منها بشاة، فطلب حتى كأنه استنقذها منه، فقال له الذئب: هذا استنقذتها مني، فمن لها يوم السبع، يوم لا راعي لها غيري**». فقال الناس: سبحان الله!، ذئب يتكلم!!، قال:«**فإني أومن بهذا، أنا وأبو بكر وعمر**» - وما هما ثم - . رواه البخاري[4] ومسلم[5].

وما هما ثم " أي: وليس أبو بكر وعمر رضي الله عنهما حاضرين هناك.

قال النووي رحمه الله تعالى:" ففيه فضيلة ظاهرة لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفيه جواز كرامات الأولياء، وخرق العوائد، وهو مذهب أهل الحق" [6].

* عن أسيد بن حضير قال: بينما هو يقرأ من الليل سورة البقرة، وفرسه مربوط عنده، إذ جالت الفرس، فسكت، فسكتت، فقرأ، فجالت الفرس، فسكت،

---

(1) (50/7).

(2) (166/15).

(3) (55/16).

(4) صحيح البخاري (1280/3، كتاب الأنبياء، باب «أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم»، ح: 3284).

(5) صحيح مسلم (1857/4، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ح:2388).

(6) شرح مسلم (156/15).

وسكتت الفرس، ثم قرأ، فجالت الفرس، فانصرف، وكان ابنه يحيى قريبا منها، فأشفق أن تصيبه، فلما اجتره رفع رأسه إلى السماء حتى ما يراها، فلما أصبح حدث النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال:«**اقرأ يا ابن حضير، اقرأ يا ابن حضير**»، قال: فأشفقت يا رسول الله أن تطأ يحيى، وكان منها قريبا، فرفعت رأسي، فانصرفت إليه، فرفعت رأسي إلى السماء، فإذا مثل الظلة فيها أمثال المصابيح، فخرجت حتى لا أراها، قال: «**وتدري ما ذاك؟**». قال: لا، قال: «**تلك الملائكة، دَنَتْ لصوتك، ولو قرأت لأصبحت ينظر الناس إليها، لا تتوارى منهم**» رواه البخاري[1] ومسلم[2].

قال النووي: "في هذا الحديث جواز رؤية آحاد الأمة للملائكة"[3].

قال الحافظ: "كذا أطلق، وهو صحيح، لكن الذي يظهر التقييد بالصالح مثلاً، والحسن الصوت، وفيه فضيلة لأسيد بن حضير رضي الله عنه"[4].

والأحاديث كثيرة في إثبات كرامات الأولياء، يطول المقام بسردها.

وأما إثباتها من جهة العقل:

فلأن القول بها لا يترتب عليه أي محظور، وخرق العادة ليس من باب المستحيل العقلي الذي لا يجوز وقوعه، وإنما هو من باب الاستحالة العادية التي يصح في العقل أن تنخرق.

وأما القول بأنه لو جازت الكرامة لاشتبهت بالمعجزة، فلا تبقى للمعجزة دلالة على ثبوت النبوة.

فالجواب من كلام العلامة التاج السبكي رحمه الله تعالى، حيث قال في "طبقاته"[5]: "والجواب: منع الاشتباه، وهذا لأن المعجزة مقرونة بدعوى النبوة، ولا

---

(1) صحيح البخاري (1916/4، كتاب فضائل القرآن، باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن، ح: 4730).

(2) صحيح مسلم (1864/4، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب نزول السكينة لقراءة القرآن، ح:4730).

(3) شرح مسلم (82/6).

(4) فتح الباري (64/9).

(5) طبقات الشافعية الكبرى (317/2).

كذلك الكرامة، بل الكرامة مقرونة بالانقياد للنبي وتصديقه، والسير على طريقه، وقولهم:إنما دلت المعجزة على تصديق النبي من حيث انخراق العادة، فكذلك الكرامة، كلام ساقط، فإن مجرد خرق العادة ليس المقتضى للنبوة، ولو دل خرق العادة على النبوة بمجرده، لوجب أن تدل أشراط الساعة، وما سيظهر منها على ثبوت نبوة، إذ العوائد تنخرق بها. ومن أعظم البدائع فطرة السماوات والنشأة الأولى، ثم لم تقتض بدائع الفطرة في نشأة الخلق ثبوت نبي، فاستبان أن مجرد خرق العادة لا يدل، إذ لو دل لاطرد، بل لا بد معه من التحدي، فلا اشتباه للكرامة بالمعجزة.

وأيضا فالمعجزة يجب على صاحبها الإشهار، بخلاف الكرامة، فإن مبناها على الإخفاء، ولا تظهر إلا على الندرة والخصوص، لا على الكثرة والعموم انتهى.

بل الذي يقتضيه العقل إثبات وقوع الكرامة، وأدلُّ دليل على ذلك هو حدوثها بالفعل، وتناقل الناس لذلك على اختلاف نحلهم وأزمنتهم وأقطارهم، ولهذا قال العلامة التاج السبكي أيضا [1]: "الدليل على ثبوت الكرامات وجوه: أحدها - وهو أوحدها - : ما شاع وذاع، بحيث لا ينكره إلا جاهل معاند، من أنواع الكرامات للعلماء والصالحين، الجاري مجرى شجاعة علي، وسخاء حاتم، بل إنكار الكرامات أعظم مباهتة، فإنه أشهر وأظهر، ولا يعاند فيه إلا من طمس قلبه، والعياذ بالله انتهى.

ومن كلام علماء أهل السنة في إثبات الكرامات وجواز حصولها على يد الرجل الصالح [2]:

قال أبو الحسن الأشعري في كتابه مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين": "جملة ما عليه أهل الحديث وأهل السنة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه

(1) طبقات الشافعية الكبرى (2/ 334).

(2) هذه النقول مستفادة من كتاب الحجج البينات في إثبات الكرامات لسيدي عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله (ص: 6 - 8)، فانظره، فإنه مما يستفاد.

ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يردون من ذلك شيئًا... وذكر العقيدة إلى أن قال: وأن الصالحين قد يجوز أن يخصهم الله تعالى بآيات تظهر عليهم، وقال في آخر العقيدة: فهذه جملة ما يؤمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب انتهى.

وقال الإمام أبو بكر محمد بن إسحق البخاري الكلاباذي في كتاب "التعرف لمذهب أهل التصوف" في الباب السادس والعشرين منه ما نصه: أجمعوا على إثبات كرامات الأولياء، وإن كانت تدخل في باب المعجزات، كالمشي على الماء، وكلام البهائم، وطي الأرض، وظهور الشيء في غير موضعه ووقته، وقد جاءت بها الأخبار، وصحت الروايات، ونطق بها التنزيل " انتهى.

وقال الإمام القشيري رحمه الله تعالى في "رسالته": "القول بجواز ظهورها على الأولياء واجب، وعليه جمهور أهل المعرفة، ولكثرة ما تواتر بأجناسها الأخبار والحكايات، صار العلم بكونها وظهورها على الأولياء في الجملة علمًا قويًا، انتفى عنه الشكوك " انتهى.

وقال الإمام النووي في "بستان العارفين": "اعلم أن مذهب أهل الحق إثبات كرامات الأولياء، وأنها واقعة موجودة مستمرة في الأعصار، ويدل عليها دلائل العقول وصرائح النقول، أما دلائل العقل فهي أمر يمكن حدوثه، ولا يؤدي وقوعه إلى رفع أصل من أصول الدين، فيجب وصف الله تعالى بالقدرة عليه، وما كان مقدورًا كان جائز الوقوع. وأما النقول: فآيات في القرآن العظيم، وأحاديث مستفيضة".انتهى.

وفي "شرح المقاصد" للسعد ما نصه: "ظهور كرامات الأولياء تكاد تلحق بمعجزات الأنبياء، وإنكارها ليس بعجيب من أهل البدع والأهواء، وإنما العجب من بعض فقهاء أهل السنة، حيث قال فيما روى عن إبراهيم بن أدهم رضي الله عنه أنهم رأوه بالبصرة يوم التروية، وفي ذلك اليوم بمكة: أن من اعتقد جواز ذلك يكفر. والإنصاف ما ذكره الإمام النسفي حين سئل عما يحكى: أن الكعبة كانت تزور أحدًا

من الأولياء، هل يجوز القول به؟ فقال: نقض العادة على سبيل الكرامة لأهل الولاية جائز عند أهل السنة".انتهى.

وفي "العقائد النسفية" للعلامة نجم الدين النسفي، و"شرحها" للعلامة سعد الدين التفتازاني ما نصه: "وكرامات الأولياء حق، والدليل على حقية الكرامة: ما تواتر عن كثير من الصحابة ومن بعدهم، بحيث لا يمكن إنكاره، خصوصًا الأمر المشترك، وإن كانت التفاصيل آحادًا، وأيضا الكتاب ناطق بظهورها من مريم، ومن صاحب سليمان، عليهما السلام، وبعد ثبوت الوقوع لا حاجة إلى إثبات الجواز انتهى.

ثم إذا تقرر هذا، فالذي ينبغي أن يعلم أن كرامة الولي، إنما هي في حقيقتها معجزة للنبي، إذ أن ذلك الولي ما أعطيها، إلا باتباعه للنبي.

قال البوصيري رحمه الله في "الهمزية":

والكرامات منهم معجزاتٌ حازها من نوالكَ الأولياءُ

قال العلامة التاج السبكي رحمه الله في "الطبقات"[1]: "اعلم أولا أن كل كرامة ظهرت على يد صحابي أو ولي، أو تظهر إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين، فإنها معجزة للنبي، لأن صاحبها إنما نالها بالاقتداء به، وهو معترف لَه بأنه مقدم خليقة الله وصفوتهم، وسيد البشر الذي من بحره تستخرج الدرر، ومن غيثه يستنزل المطر، وهذا المعنى يصلح أن يكون سببا إجماعيا عاما في الإظهار، لا سيما في عصر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فإن الكفار إذا رأوا ما يظهر على يديهم من الخوارق آمنوا بنبيهم، وعلموا أنهم على الحق، فربما كان هذا سببا في الإظهار انتهى.

تنبيه:

الكرامة ليست شرطا في الولاية، ولا دالة على أفضلية من أعطيها على من عداه.

قال العلامة سيدي محمد بن أحمد بنيس في "لوامع أنوار الكوكب الدري في

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى (321/2).

شرح همزية البوصيري": "وليست - أي الكرامة - شرطا في الولي، ولا دالة على أنه أفضل من غيره ممن لم تظهر على يديه كرامة، لأن الفضيلة إنما هي بقوة اليقين وكمال المعرفة بالله، فكل من كان أقوى يقينا وأكمل معرفة كان أفضل، ولهذا ربما وجدها أهل البدايات في بداياتهم، وفقدها أهل النهايات في نهاياتهم، لما هم عليه من الرسوخ في اليقين والقوة والتمكين، ولهذا لم تكثر الكرامات في الصحابة كثرتها فيمن بعدهم، لأنهم ببركة مجالستهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تنورت بواطنهم، وعاينوا الآخرة وزهدوا في الدنيا وزكت نفوسهم، فاستغنوا عن الكرامة الحسية لما أعطوا من العلوم الغيبية والمعارف الإشهادية، ولا يحتاج الجبل إلى مرساة. بنحو هذا أجاب الإمام احمد لما سئل عن هذا، وقد قال علي رضي الله عنه: لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا. وقد تقدم:

لم يزده كشف الغطاء يقينا ... بل هو الشمس ما عليه غطاء

وقال سيدي ابن عباد: الكرامة الكاملة إنما هي حصول الاستقامة والوصول إلى كمالها ومرجعها إلى أمرين: صحة الإيمان بالله عز وجل، واتباع ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ظاهرا وباطنا، ولهذا قال الشيخ أبو العباس المرسي: ليس الشأن من تطوى له الأرض فإذا هو بمكة، إنما الشأن من تطوى عنه أوصاف نفسه فإذا هو عند ربه. وقال أبو الحسن: إنما هما كرامتان جامعتان محيطتان: كرامة الإيمان بمزيد الإيقان وشهود العيان، وكرامة العمل بالاقتداء والمتابعة ومجانبة الهوى والمخادعة، فمن أعطيهما ثم يجعل يشتاق إلى غيرهما فهو عبد مفتر كذاب، أو ذو خطأ في العلم والعمل بالصواب. وقال أبو يزيد البسطامي: لو نظرتم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى تربع في الهواء فلا تقتدوا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي وحفظ الحدود وآداب الشريعة. اهـ. وقال أبو القاسم الجنيد: قد مشى رجال باليقين على الماء، ومات بالعطش أفضل منهم يقينا"[1]. انتهى كلام سيدي محمد بنيس رحمه الله.

---

(1) (2/216 - 218).

[نَفْعُ الدُّعَاء]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

84- وَعِنْدَنَا أَنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ ... كَمَا مِنَ القُرْآنِ وَعْداً يُسْمَعُ

قلت:

عندنا: أي أهل السنة.

وَعْداً يُسْمَعُ: إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[البقرة:186]، وقوله تعالى ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:60].

وإنما خصَّ القرآن وحده بالذكر، مع أن الإجابة ثابتة أيضا بالسنة وغيرها، لأنه أقوى في الاستدلال، وألزم في الحجة، والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى كلام الناظم رحمه الله تعالى: أن مذهب أهل السنة الجزم بكون الدعاء نافعا للأموات والأحياء.

والدليل على ذلك: أن الله تعالى أمر عباده أن يدعوه، ووعدهم بالإجابة، فدلَّ هذا على كونه نافعا.

قال تعالى ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة:186]، وقال عز وجل ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:60].

وفي صحيح مسلم[1]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة، إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**». وروى الترمذي[2] والطبراني في الكبير[3] من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله

(1) الصحيح (1255/3، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته. ح:1631).

(2) السنن (448/4، كتاب القدر، باب ما جاء في أنه لا يرد القدر إلا الدعاء. ح:2139).

(3) المعجم الكبير (251/6).

عليه وآله وسلم: «**لا يرد القضاء إلا الدعاء**».

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لا يغني حذر من قدر، والدعاء ينفع مما نزل، ومما لم ينزل، وإن البلاء لينزل فيتلقاه الدعاء فيعتلجان إلى يوم القيامة**»، رواه الحاكم[1]، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، قلت: وله شاهد من حديث ابن عمر: رواه الترمذي[2] والحاكم[3]، ومن حديث معاذ: رواه أحمد[4] والطبراني في الكبير[5].

فائدة: في شروط الدعاء وآدابه:

قال العلامة الرباني سيدي أبو عبد الله الساحلي المالقي رضي الله عنه في "بغية السالك في أشرف المسالك": "واعلم أن للدعاء شروطا وآدابا:

أما شروطه فأربعة:

الأول: الصدق بموافقة الظاهر للباطن في حلية الخضوع وشعار الافتقار نطقا و(هيئة) وإخلاصا، وليعلم أنه عبد ذليل، مسكين فقير، بين يدي مولى عظيم جليل غني محسن وهاب، فجدير أن يخشع قلبه، وتخضع جوارحه، ويخلو باطنه مما سوى الله تعالى.

الثاني: اجتناب الاعتداء في الدعاء. والاعتداء (ممتد إلى وجوه)، منها: الدعاء بما لا يحل كإثم أو قطيعة، ومنها: انتحال [السجع] الملهي عن الإخلاص في الدعاء، ومنها: الإشراك فيه بشعبة من شعب الرياء، إلى غير ذلك مما ينافي العدل وينافر الشرع. والله لا يحب المعتدين.

الثالث: افتتاح الدعاء بالحمد لله والثناء عليه، والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقد ورد الشرع بالحض على ذلك، مع ما في الثناء على الله بين

---

(1) المستدرك (669/1).
(2) السنن (552/5، كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ح:3548).
(3) المستدرك (670/1).
(4) المسند (234/5).
(5) المعجم الكبير (103/20).

يدي الدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأسرار المؤذنة ببلوغ الآمال ونجاح [الأحوال].

الرابع: إساءة الظن بالنفس وحسن الظن بالله إيقانا بالقبول والإجابة التي منها العاجل والآجل، [والمقدم] والمؤخر، وليس من شرط القبول كمال حال الداعي وعصمته، إنما شرطه الخضوع والانكسار بما (يعلم) الداعي من نفسه من نقص وتقصير والله تعالى يقول: "أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي". (فهو) الكريم المحسن الجواد على الإطلاق والعموم ورحمته وسعت كل شيء.

وأما آدابه فأربعة:

الأول: أن يكون على طهارة (وضوء) لأن الدعاء ذكر، ومن كمال (الأدب) في الدعاء أن يناجي الداعي ربه وهو على أكمل الصفات من طهارة الباطن والظاهر. والداعي وافد على حضرة مولاه فليكن طاهرا.

الثاني: أن يقدم بين يدي دعائه صلاة ركعتين فأكثر، لأن الصلاة صلة بين العبد وبين وربه، وطالب (اتصاله) وسيلته الصلاة.

الثالث: نصب اليدين عند الرغبة بظهور الكفين مما يلي الأرض، وعند الرهبة بالعكس، كأنه يدفع عن نفسه مكروها، وفي الأول كأنه يطلب أن تملأ له بشيء من الهبات و(لأعمال الظاهر) أثر في (انفعال) الباطن بمقتضى الظاهر، وفي حديث أبي هريرة حين اشتكى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسيان ما سمع من الحديث، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: "افتح ثوبك"، فدعا له، ثم قال له: "اضمم ثوبك"، ما يدلك على هذا المعنى. وقد قيل في معنى قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۝ ﴾ [الشرح:7]، أي انصب أكفك للدعاء، وليمسح بكفيه (آخر دعائه) وجهه، كأنه يصيب مما ناله من بركة الدعاء في كفيه وجهه، كالتفل إثر الرقية في الكفين والإمرار بهما على الألم، والسنة عاضدة لهذا كله من وجوه.

الرابع: أن تكون ألفاظ الدعاء دالة على المعنى الذي (يقتضيه) حاله وتدعوه إليه (ضرورته). وإن أراد (أن) يدعو بغير ذلك، فليبدأ بالأهم فالأهم من (أمره)، و(لتكن) محامده وثناؤه على الله بكيفيات تشير إلى معنى (مراده) وطلبه، إذ ليس من

الحسن أن يقول: يا شديد العقاب اعف عنـي، و(لا) يا مانع ارزقني، ولا: يا (قاهر) ارفق بي، ونحو ذلك، ومن الحكمة ذكر كل صفة من صفات الله أو اسم من أسمائه إزاء ما يناسبه من المعنى المطلوب. وإذا تأملت ذلك من الكتاب والسنة، وجدته ظاهرا بينا، فكل ذي منزل ينبغي له أن يكون اهتباله أبدا (بصلاح) شأنه الذي هو بسبيله، والعمل على الخلاص من العلل الخاصة بمنزله ذاكرا (أو) داعيا"[1].انتهى.

(1) (653/2 - 656).

مباحث

السمعيات

وفيها مباحث

متعلقة بالتصوف

[الحفظة والكاتبون]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

85- بِكُـلِّ عَـبْدٍ حَافِظُـون وُكِّلُـوا وَكَاتِـبُون خِيـرَةً لَـنْ يُهْمِلُـواْ

86- مِـنْ أَمْـرِهِ شَـيْئاً فَعَـلْ وَلَـوْ ذَهَـلْ حَتَّـى الأَنِينَ فِي المَرض كَمَا نُقِلْ

قلت:

وُكِّلُوا: أي صُرِفَ إليهم أمره.

خِيرَة: أي اختارهم الله.

ذَهَل: نسي وشغل عنه، وفي اللسان: "الذَّهْل: تَرْكُكَ الشيءَ، تَناساه على عَمْد، أَو يَشْغَلك عنه شُغْلٌ، تقول: ذَهَلْت عنه، وذَهِلْتُ، وأَذْهَلَني كذا، وكذا عنه".

وحاصل معنى كلام الناظم رحمه الله تعالى: أن الله تعالى وكَّلَ بكل عبد ملائكة حافظين، وملائكة كاتبين.

والواو في قول الناظم رحمه الله تعالى "وكاتبون" هل هي للتغاير أو للتفسير؟

فإذا كانت للتغاير، فيكون معنى كلام الناظم رحمه الله تعالى: أن الله تعالى وكل بالعبد ملائكة حافظين، ووكل به أيضا ملائكة كاتبين، فيكون الملائكة الحافظون غير الملائكة الكاتبين. وهم الملائكة الذين يحفظونه من الآفات والمضار.

أو يمكن أن يكون الملائكة الكاتبون نوع من الملائكة الحافظين، فيكون قوله " وكاتبون من باب ذكر الخاص بعد العام.

وإذا كانت للتفسير، فيكون معنى كلامه أن الملائكة الحافظين هم الكتبة، ويكون معنى الحفظ هنا تسجيل كل ما يصدر من العبد من قول أو فعل، حتى الأنين كما ذكر الناظم رحمه الله تعالى.

ويؤيد هذا المعنى الثاني قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَـٰفِظِينَ ۝ كِرَامًا كَـٰتِبِينَ

﴿ يَعۡلَمُونَ مَا تَفۡعَلُونَ ﴾[الانفطار:10 - 12].

هذا، والله تعالى أعلم.

فائدة: في قول الناظم رحمه الله: حتى الأنين في المرض

اختلفوا هل يكتب الملك كل شيء؟، أم فقط ما فيه ثواب وعقاب؟.

ويؤيد الأول: عموم قوله تعالى ﴿وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُشۡفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيۡلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرٗاۗ وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾[الكهف: 49] ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ﴾ [ق:18].

وذكر عن الإمام أحمد أنه كان يئن في مرضه، فبلغه عن طاوس أنه قال: يكتب الملك كل شيء حتى الأنين. فلم يئن أحمد حتى مات رحمه الله. نقله الحافظ ابن كثير في "تفسيره"[1].

وقال الذهبي رحمه الله في "سير أعلام النبلاء "واختلف العلماء في الكلام المباح؛ هل يكتبه الملكان، أم لا يكتبان إلا المستحب الذي فيه أجر، والمذموم الذي فيه تبعة؟

والصحيح كتابة الجميع، لعموم النص في قوله تعالى: ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ﴾ [ق:18].

ثم ليس إلى الملكين اطلاع على النيات والإخلاص، بل يكتبان النطق، وأما السرائر الباعثة للنطق، فالله يتولاها"[2].انتهى.

لطيفة: في فائدة توكيل الملائكة علينا:

قال الشيخ ابن عادل الدمشقي رحمه الله تعالى في تفسيره، المسمى: "اللباب في علوم الكتاب":

---

(1) (7/399).

(2) (17/84).

وفي فائدة جَعْلِ الملائكة مُوَكّلين على بين آدم وجوه:

أحدها: أنَّ المُكَلَّف إذا علم أن الملائِكَة مُوَكلين به يُحْصُون عليه عمله، ويكتبونه في صَحِيفَةٍ تُعْرَضُ على رؤوس الأشهاد في مواقف القِيَامَةِ، كان ذلك أزْجَرَ له عن القَبَائِحِ.

والثاني: يحتمل أن تكون الكِتابةُ لفائدة وَزْنِ تلك الصَحائِفِ يوم القيامة؛ لأن وَزْنَ الأعمال غير مُمْكِنٍ. أمَّا وزنُ الصحائف ممكن.

وثالثها: يَفْعَلُ اللهُ ما يشَاءُ، ويحكم ما يريد، ويجب علينا الإيمانُ بكل ما ورد به الشرع، سواءَ عقلناه أم لم نعقله"[1].انتهى.

[محاسبة النفس]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

87- فَحَاسِبِ النَّفْسَ وَقَلِّلِ الامَلَا فَرُبَّ مَنْ جَدَّ لِأَمْرٍ وَصَلَا

قلت:

فَحَاسِبِ النَّفْسَ: أي إذا علمت أن عليك من يحفظ أعمالك ويحصي عليك أنفاسك فحاسب نفسك قبل أن تحاسب، وزن أعمالك قبل أن توزن.

وفي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:«**الْكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللهِ الأَمَانِي**» رواه الترمذي وغيره.

وَقَلِّلِ الامَلَا: أي قصِره، والأمل: رجاء ما تحبه النفس، كطول عمر وزيادة غنى، والمذموم منه: ما استرسل معه الإنسان حتى شغله عن الاستعداد لآخرته، ولهذا قال ابن الجوزي: الْأَمَلِ مَذْمُوم لِلنَّاسِ إِلَّا لِلْعُلَمَاءِ، فَلَوْلَا أَملهمْ لَمَا صَنَّفُوا وَلَا أَلَّفُوا.

وروى ابن المبارك في الزهد[2] عن علي عليه السلام قال: "إنما أخشى

(1) (196/8).

(2) (ص:269).

عليكم اثنين: طول الأمل، واتباع الهوى، فإن طول الأمل ينسي الآخرة، وإن اتباع الهوى يصد عن الحق، وإن الدنيا قد ارتحلت مدبرة، والآخرة مقبلة، ولكل واحدة منهما بنون، فكونوا من أبناء الآخرة، ولا تكونوا من أبناء الدنيا، فإن اليوم عمل ولا حسا، وغدا حساب ولا عمل".

فَرُبَّ مَنْ جَدَّ لِأَمْرٍ وَصَلَا: مرتبط بمحذوف يؤخذ من قوله: وقلل الاملا، والتقدير: وجد في مطلوب، فرب من جدَّ...الخ، أي لأنه رب من اجتهد بتوفيق الله له لتحصيل أمر من أمور الدنيا والآخرة، وصل إلى ذلك بتقدير الله في الأزل وصوله إليه[1].

[الإيمان بالموت، ومن يقبض الروح؟]

(**قال الناظم رحمه الله تعالى**):

88- وَوَاجِبٌ إِيمَانُنَا بِالمَوْتِ وَيَقْبِضُ الرُّوحَ رَسُولُ المَوْتِ

قلت:

رَسُولُ المَوْتِ: أي مَلَكُ الموت، قال الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في "الديباج": "ورد في أثر عن وهب أن اسمه عزرائيل، قال الجزولي في شرح الرسالة: ومعناه عبد الجبار"[2]. اهـ، والله تعالى أعلم.

والمعنى أنه يجب الإيمان بالموت، وبأنه نازل بكل روح لا محالة، كما قال تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [الأنبياء:35].

ويقبض الروح وينتزعها من الجسد ملك الموت عليه السلام؛ بدليل قوله تعالى ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ﴾ [السجدة:11]، وهذا لا يتعارض مع قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾[النساء:97]، ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾ [الأنعام: 61]،

(1) انظر: تحفة المريد (ص:174).

(2) (358/5).

وقوله تعالى ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾ [محمد: 27]، ونحو ذلك من الآيات الدالة على أن الذي يتوفى الناس ملائكة لا ملك واحد؛ لأن المراد أن ملك الموت عليه السلام هو الموكل بقبض الأرواح، ولكن له أعوان يعملون بأمره ينتزعون الروح إلى الحلقوم، فيأخذها ملك الموت. وفي حديث البراء بن عازب الطويل المشهور: أن النبيَ صلى الله عليه وسلم قال فيه: «**إن ملك الموت إذا أخذ روح الميت، أخذها من يده بسرعة ملائكة، فصعدوا بها إلى السماء**».

وأما قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر:42]، فلأنه الفاعل الحقيقي، ولا يكون شيء إلا بأمره وإذنه، والله تعالى أعلم.

[المقتول ميت بأجله]

(**قال الناظم رحمه الله تعالى**):

89- وَمَــيِّتٌ بِعُمْــرِهِ مَــنْ يُقْــتَلُ وَغَيْــرُ هَــذَا بَاطِــلٌ لَا يُقْــبَلُ

قلت:

المعنى: أن المقتول ميت بأجله الذي كتبه الله له، فلا يموت أحد إلا بأجله، وهو الوقت الذي كتب الله في الأزل انتهاء حياته فيه، بقتل أو غيره.

وقال المعتزلة أن القاتل قطَع بقتله أجل المقتول، وأنه لو لم يقتله لعاش أكثر من ذلك.

وهذا مذهب باطل؛ لقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران:145].

قال الفخر الرازي رحمه الله في "تفسيره": "دلت الآية على أن المقتول ميت بأجله، وأن تغيير الآجال ممتنع"(1).

قال العلامة النيسابوري رحمه الله في تفسيره، المسمى "غرائب القرآن

(1) (20/9).

ورغائب الفرقان": "وفي الآية دليل على أن المقتول ميت بأجله، وأن تغيير الآجال ممتنع، ولذا أكد هذا المعنى بقوله: ﴿كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾، وهو مصدر مؤكد لنفسه، لدلالة ما قبله عليه، أي: كتب الموت كتاباً مؤجلاً مؤقتاً، له أجل معلوم، لا يتقدم، ولا يتأخر"[1].

وقال العلامة القرطبي رحمه الله: "هذا إعلام أن الموت لا بد منه، وأن كل إنسان مقتول أو غير مقتول ميت إذا بلغ أجله المكتوب له؛ لأن معنى مؤجلا إلى أجل، ومعنى بإذن الله بقضاء الله وقدره، وكتابا نصب على المصدر: أي كتب الله كتابا مؤجلا، وأجل الموت هو الوقت الذي في معلومه سبحانه: أن روح الحي تفارق جسده، ومتى قتل العبد علمنا أن ذلك أجله، ولا يصح أن يقال: لو لم يقتل لعاش"[2]. انتهى.

[ما يفنى ويبقى من البدن]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

90- وَفِي فَنَا النَّفْسِ لَدَى النَّفْخِ اخْتَلَفْ   واسَتَظْهَر السُّبْكِي بَقَاهَا اللَّذْ عُرِفْ

قلت:

النَّفْس: أي الروح، وعبر عن الروح بالنفس إشارة إلى أن مسمى النفس والروح شيء واحد، خلافا لمن يقول إنهما متغايران، ويقول: النفس أمارة بالسوء، والروح أمارة بالخير، وأن الروح لا تفارقه عند النوم والنفس بخلافها، قال العلامة البناني رحمه الله تعالى: "والراجح أنهما وحد، وأن صفاتها تتفاوت، فتكون أمارة ولوامة وملهمة ومطمئنة وراضية ومرضية وكاملة"[3].انتهى.

السبكي: المراد به التقي السبكي، ونقل عنه ذلك ولده التاج في "جمع الجوامع".

---

(1) (518/1).

(2) الجامع لأحكام القرآن (226/4 - 227).

(3) حاشية البناني على شرح المحلي لجمع الجوامع (419/2).

اللّذ: بسكون الذال وكسرها، لغة في الذي، وأنشد الفراء:

فكُنْت والأمْر الذي قد كِيدَا كاللَّذ ترى زَبِيئة فاصْطِيدَا

والمعنى: أنهم اختلفوا في الروح؛ هل تفنى عند النفخ في الصور، وهي النفخة الأولى، المشار إليها بقوله تعالى ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر:68]، وتسمى: نفخة الفناء، لأنه يفنى عندها كل حي ويموت، إلا من شاء الله.

فذهب قوم إلى فنائها، لظاهر قوله تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:88]. وقوله عز وجل ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝﴾ [الرحمان:26 - 27].

وقيل: إنها لا تفنى أبدا، قال العلامة التقي السبكي: وهو الأظهر؛ لأنهم اتفقوا على بقائها بعد الموت ومفارقة الجسد، وتكون منعمة أو معذبة، والأصل: استصحاب هذا البقاء إلى ما بعد النفخ حتى يظهر ما يصرفه عنه.

[عَجْبُ الذَّنَب]

قال الناظم رحمه الله تعالى:

91- عَجْبُ الذَّنَبِ كَالرُّوحِ لَكِنْ صَحَّحَا الْمُزَنِيُّ لِلْبِلَى وَوَضَّحَا

قلت:

عَجْبُ الذَّنَبِ: بفتح العين وسكون الجيم ثم موحدة، وقد تبدل ميما، وحكى اللحياني تثليث العين مع الباء والميم، ففيه ست لغات، قاله شيخ الإسلام زكريا الأنصاري.

وهو عظم صغير جدا، في أسفل الصلب، عند نهاية فقرات الظهر من الإنسان، كالذيل للحيوان.

المزني: هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني، تلميذ الإمام الشافعي وصاحبه، وعنه يقول الشافعي: لو ناظر الشطيان لغلبه، وكان زاهداً عالماً مجتهداً

محجاجاً غواصا على المعاني الدقيقة، وهو إمام الشافعيين وأعرفهم بطرقه وفتاويه وما ينقله عنه، صنف كتباً كثيرة في مذهب الإمام الشافعي، منها: الجامع الصغير، ومختصر المختصر، والمنثور، والمسائل المعتبرة، والترغيب في العلم، وكتاب الوثائق، وغير ذلك. توفي رحمه الله عام 264هـ.انظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان (217/1)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (238/1).

البِلَى: الفناء.

والمعنى: أن مما لا يفنى أيضا بعد النفخة الأولى: عجب الذنب، وذلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**ليس من الإنسان شيء إلا يبلى، إلا عظما واحدا، وهو عجب الذنب، ومنه يركب الخلق يوم القيامة**» متفق عليه، وفي رواية عند مسلم: «**كل ابن آدم يأكله التراب، إلا عجب الذنب، منه خلق، وفيه يركب**».

وخالف المزني رحمه الله تعالى، فقال: إنه يفنى كغيره، مستدلا بعموم قوله تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:88]، وقوله عز وجل ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمان:26]. وتأول الحديث: بأن المراد به أنه لا يبلى بالتراب، بل بلا تراب، كما يميت الله ملك الموت بلا ملك الموت.

[المُخَصَّصُ من عُمُومِ الهَلاك]

قال الناظم رحمه الله تعالى:

92- وَكُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ قَدْ خَصَّصُوا عُمُومَهُ فَاطْلُبْ لِمَا قَدْ لَخَّصُوا

قلت:

لما ذكر الناظم رحمه الله تعالى أن الراجح بقاء الروح وعجب الذنب وعدم فنائهما بعد النفخة الأولى، استشعر كأن سامعه قد يستشكل عليه هذا القول، ويُورِد عليه قوله تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:88]، إذ مقتضاه: هلاك كل ما سواه تعالى وفناؤه.

فأجاب عن ذلك بأن قوله تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:88] عموم أريد به الخصوص، إذ ورد في عدة أحاديث استثناء بعض الأشياء؛ كالروح وعجب الذنب وأجساد الأنبياء والشهداء والعرش والكرسي والجنة والنار والحور العين ونحو ذلك، وقد نظم الجلال السيوطي ثمانية منها بقوله:

ثمانية حكم البقاء يعمها من الخلق، والباقون في حيز العدم
هي العرش، والكرسي، نار، وجنة وعجب، وأرواح، كذا اللوح، والقلم

قال العلامة البيجوري رحمه الله تعالى: "وذهب محققو المتأخرين إلى أنه لا استثناء ولا تخصيص وقالوا: معنى "هالك" قابل للهلاك كما هو معنى "فان" أيضاً"[1]. انتهى.

[حقيقة الروح]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

93- وَلَا تَخُضْ فِي الرُّوحِ إِذْ مَا وَرَدَا نَصٌّ عَنِ الشَّارِعِ لَكِنْ وُجِدَا

94- لِمَالِكٍ هِيَ صُورَةٌ كَالجَسَدْ فَحَسْبُكَ النَّصُّ بهذَا السَّنَدْ

قلت:

لِمَالِكٍ: أي لأهل مذهبه، ممن خاض في بيان حقيقتها، فقد نقله ابن القاسم عن عبد الرحيم بن خالد المصري، أحد تلاميذ الإمام مالك، وممن روى عنه الموطأ.

والحاصل أنهم قد اختلفوا في حقيقة الروح، فقال قوم: هي سر من أسرار الله لم يطلع عليها أحد، قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:85]، فلما لم يرد عن الشارع نص في بيان حقيقة الروح، وإنما ورد بكبح النفس عن التطلع إلى حقيقتها، كان الخوض في هذا

(1) تحفة المريد (ص:180).

البحث منهيا عنه.

قال الإمام الجنيد رضي الله عنه: الروح شيء استأثر الله بعلمه، فلم يطلع عليه أحد من خلقه، فلا يجوز لعباده البحث عنها بأكثر من أنها موجودة. قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:85].

وقال آخرون: يمكن الوقوف على حقيقتها، ثم اختلفوا كثيرا في بيان حقيقتها.

فنقل عن عبد الرحيم بن خالد المصري أحد تلاميذ الإمام مالك قال: الروح ذو جسم ويدين ورجلين وعينين ورأس، تسلّ من الجسد سَلا.

وقال النووي رحمه الله تعالى: "والأصح عِنْد أَصْحَابنَا: أَنَّ الرُّوح أَجْسَام لَطِيفَة مُتَخَلِّلَة فِي الْبَدَن، فَإِذَا فَارَقَتْهُ مَاتَ".

وقول الناظم رحمه الله: "**فَحَسْبُكَ النَّصُّ بهذَا السَّنَدْ** أي يكفيك في هذه المسألة ما ورد عن أصحاب مالك، فمراده بالسند: المسند إليهم، وليس المراد بالسند معناه الأصلي، وهو طريق الحديث[1].

[حقيقة العقل]

(**قال الناظم رحمه الله تعالى**):

95- وَالعَقْلُ كالرُّوحِ لَكِنْ قَرَّرُوا ... فِيهِ خِلَافاً فَانْظُرَنْ مَا فَسَّرُواْ

قلت:

المعنى: أن العقل مثل الروح من حيث الخوضُ في بيان الحقيقة، والوقوف عن ذلك.

فقيل: بعدم الخوض في ذلك؛ لأنه من المغيبات التي لا سبيل إلى الإطلاع عليها.

---

(1) شرح الصاوي على جوهرة التوحيد (ص:367).

وقيل: بجواز الخوض في ذلك، ولكن اختلفوا في بيان حقيقته اختلافا كثيرا.

قال العلامة البيجوري رحمه الله: "وأحسن ما قيل فيه: أنه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية"[1].

[سؤال القبر ونعيمه وعذابه]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

96- سُؤَالُنَا ثُمَّ عَذَابُ القَبْرِ نَعِيمُهُ وَاجِبْ......................

قلت:

أي أن مما يجب اعتقاده: الإيمان بسؤال الملكين لنا - معاشر المكلفين - ، وبعذاب القبر ونعيمه.

فأما سؤال الملكين:

فقال العلامة الكمال ابن الهمام رحمه الله في "المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة": "الأصل الثاني[2]: سؤال منكر ونكير"[3].

قال الحافظ ابن قطلوبغا في حاشيته" عليه: "قلت: أنكره عامة المعتزلة، ولم يذكر المصنف رحمه الله فيه سنة، وأورد الإمام أبو العباس الصابوني من حديث عثمان رضي الله تعالى عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه، وقال: «**استغفروا لأخيكم، فإنه الآن يُسأل**»، وحديث أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**إذا دفن الميت أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما المنكر، والآخر النكير، فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل؟، فيقول: هو عبد الله ورسوله، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، فيقولان: قد كنا نعلم أنك تقول هذا، ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعا في سبعين، ثم ينور له فيه، ثم يقال له: نم، فيقول: أرجع إلى أهلي فأخبرهم؟،**

---

(1) تحفة المريد (ص:183).

(2) أي من السمعيات.

(3) (ص:223).

فيقولان: نم كنومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه، حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك. وإن كان منافقا، قال: سمعت الناس يقولون فقلت مثله، لا أدري!، فيقولان: قد كنا نعلم أنك تقول ذلك، فيقال للأرض: التئمي عليه، فتلتئم عليه، فتختلف فيها أضلاعه، فلا يزال فيها معذبا حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك».

قلت: هذا لفظ الترمذي[1]. قال: والأحاديث في هذا الباب كثيرة، تبلغ حد الاشتهار، وإنكار الخبر المشهور بدعة وضلالة. قلت: منها حديث البراء بن عازب: «إن المسلم إذا سئل في قبره شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، فذلك قوله تعالى ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [إبراهيم:27]» متفق عليه، ورواه الإمام أحمد بطوله"[2]. انتهى.

وأما عذاب القبر ونعميه: فالمراد بهما: عذاب البرزخ ونعيمه، لقوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾[المؤمنون 100].

ومعنى البرزخ: العالم الذي ينقل الله تعالى إليه الأرواح بعد الممات.

قال اللقاني في شرح منظومته: "قال الجلال: قال العلماء: عذاب القبر هو عذاب البرزخ، أضيف إلى القبر لأنه الغالب..وكذا القول في النعيم".

ومذهب أهل السنة إثبات نعيم القبر وعذابه.

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في "شرح صحيح مسلم" [3]: "اعلم أن مذهب أهل السنة إثبات عذاب القبر، وقد تظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة، قال الله تعالى ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾[غافر:46] الآية، وتظاهرت به الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من رواية جماعة من

(1) رواه في سننه (383/3)، وقال: حديث حسن غريب.. وفي الباب عن علي وزيد بن ثابت وابن عباس والبراء بن عازب وأبي أيوب وأنس وجابر وعائشة وأبي سعيد كلهم رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم في عذاب القبر .
والحديث رواه أيضا ابن حبان في صحيحه (386/7).

(2) حاشية على المسايرة (ص:223).

(3) (200/17 - 201).

الصحابة، في مواطن كثيرة. ولا يمتنع في العقل أن يعيد الله تعالى الحياة فى جزء من الجسد ويعذبه، وإذا لم يمنعه العقل وورد الشرع به وجب قبوله واعتقاده.

وقد ذكر مسلم هنا أحاديث كثيرة في إثبات عذاب القبر، وسماع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صوت من يعذب فيه، وسماع الموتى قرع نعال دافنيهم، وكلامه صلى الله عليه وآله وسلم لأهل القليب، وقوله: «ما أنتم بأسمع منهم»، وسؤال الملكين الميت، وإقعادهما إياه، وجوابه لهما، والفسح له في قبره، وعرض مقعده عليه بالغداة والعشى، وسبق معظم شرح هذا في كتاب الصلاة وكتاب الجنائز.

والمقصود: أن مذهب أهل السنة إثبات عذاب القبر كما ذكرنا، خلافا للخوارج ومعظم المعتزلة وبعض المرجئة، نفوا ذلك.

ثم المعذب عند أهل السنة: الجسد بعينه، أو بعضه، بعد إعادة الروح إليه، أو إلى جزء منه. وخالف فيه محمد بن جرير وعبد الله بن كرام وطائفة، فقالوا: لا يشترط إعادة الروح. قال أصحابنا: هذا فاسد؛ لأن الألم والإحساس إنما يكون في الحي، قال أصحابنا: ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تفرقت أجزاؤه كما نشاهد فى العادة، أو أكلته السباع، أو حيتان البحر، أو نحو ذلك. فكما أن الله تعالى يعيده للحشر، وهو سبحانه وتعالى قادر على ذلك، فكذا يعيد الحياة إلى جزء منه، أو أجزاء، وإن أكلته السباع والحيتان.

فإن قيل: فنحن نشاهد الميت على حاله في قبره، فكيف يسأل ويقعد ويضرب بمطارق من حديد، ولا يظهر له أثر؟

فالجواب: أن ذلك غير ممتنع، بل له نظير في العادة، وهو النائم، فإنه يجد لذة وآلاما لا نحس نحن شيئا منها، وكذا يجد اليقظان لذة وآلما لما يسمعه، أو يفكر فيه، ولا يشاهد ذلك جليسه منه، وكذا كان جبرائيل يأتي النبي صلى الله عليه وآله سلم، فيخبره بالوحي الكريم، ولا يدركه الحاضرون، وكل هذا ظاهر جلي".انتهى.

وقال العلامة الكمال ابن أبي شريف رحمه الله في "المسامرة": "وكل من

السؤال في القبر وعذابه ونعيمه أمر ممكن وردت به الأخبار المتواترة المعنى (فيجب التصديق به) وقد تمسك المنكرون للسؤال وعذاب القبر ونعيمه وهم ضرار بن عمرو وبشر المريسي وأكثر متأخري المعتزلة بأن ذلك يقتضي إعادة الحياة إلى البدن لفهم الخطاب ورد الجواب وإدراك اللذة والألم وذلك منتف بالمشاهدة.. والجواب أنا نمنع اقتضاء ذلك عود الحياة الكاملة إلى جميع البدن (وغاية ما يقتضي إعادة الحياة إلى الجزء الذي به فهم الخطاب ورد الجواب) والإنسان قبل موته لم يكن يفهم بجميع بدنه، بل بجزء من باطن قلبه وإحياء جزء يفهم الخطاب ويجيب ممكن مقدور عليه، وأمور البرزخ لا تقاس بأمور الدنيا"[1].انتهى.

[البعث والحشر]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

96- .... كَبَعْثِ الحَشْرِ

قلت:

المراد بالبعث: إحياء الموتى بعد النفخة الثانية، والحشر: سوقهم جميعا إلى الموقف لفصل القضاء ثم إلى الجنة والنار. قال تعالى ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴿٨٦﴾﴾ [مريم:85 - 86].

والدليل على جواز وقوع البعث والحشر: النقل والعقل.

فأما النقل: فالآيات والأحاديث دالة على ذلك دلالة قطعية.

قال تعالى ﴿ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [الأنبياء:104]، وقال تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ﴾ [الروم:27]، وقال تعالى ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ

(1) المسامرة شرح المسايرة (ص:224 - 225).

بَصِيرٌ﴾ [لقمان:28]. وقال تعالى ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ۝ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ ۝ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ ۝ يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ۝﴾ [ق:41 - 44]، وقال تعالى ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ۝ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ۝ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ۝ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ۝﴾ [القيامة:36 - 40].

وعن عائشة رضي الله تعالى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا**»، قلت: يا رسول الله، ينظر بعضهم إلى بعض؟، فقال: «**يا عائشة، الأمر أشد من أن ينظر بعضهم إلى بعض**» متفق عليه[1].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «**يا أيها الناس إنكم محشورون إلى الله حفاة عراة غرلا...**» الحديث متفق عليه[2].

وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول:«**يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء كقرصة النقي ليس فيها علم لأحد**» متفق عليه[3].

---

(1) صحيح البخاري (5/ 2391، كتاب الرقاق، باب كيف الحشر، ح: 6162)، ومسلم (4/2194، كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، ح:2859).

(2) صحيح البخاري (3/ 1222، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى «واتخذ الله إبراهيم خليلا»، ح: 3171)، ومسلم (4/ 2194، كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، ح:2860).

(3) صحيح البخاري (5/ 2390، كتاب الرقاق، باب يقبض الله الأرض يوم القيامة، ح: 6156)، ومسلم (4/ 2194، كتاب صفة المنافقين وأحكامهم، باب في البعث والنشور وصفة الأرض، ح:2790).

و(عفراء): بيضاء مشوبة بحمرة. و(كقرصة النقي) أي: كرغيف مصنوع من دقيق خالص من الغش والنخالة. و(العلم) علامة يستدل بها. والمعنى أنها مستوية لا حدب فيها ولا بناء =

والبعث والحشر - كما قال العلامة الكمال ابن الهمام رحمه الله - مما علم بالضرورة من الدين، وانعقد الإجماع على كفر من أنكرهما جوازا أو وقوعا.

والدليل على جوازه عقلا: أن الله تعالى أنشأ الخلق من العدم، ومن كان قادرا على الإنشاء، فهو قادر على الإعادة.

ثم المراد بالحشر: الجسماني والروحاني معا، لا الروحاني فقط كما زعمت الفلاسفة، وهو أحد الأمور التي كفروا بها.

[الإعادة بعد الموت]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

97- وَقُلْ يُعَادُ الجِسْمُ بِالتَّحْقِيقِ عَنْ عَدَمٍ، وَقِيلَ عَنْ تَفْرِيقِ

98- مَحْضَيْنِ،......................

قلت:

عَنْ عَدَم: أي بعد عدم، فـ "عن" هنا بمعنى "بعد".

مَحْضَيْن: صفة "عدم، وتفريق"، أي بعد عدم محض، أو تفريق محض، والعدم المحض: الخالص من شائبة الوجود لجزء ما، والتفريق المحض: الخالص من شائبة الاتصال في أجزائه.

وحاصل معنى كلام الناظم رحمه الله تعالى: أن الواجب على المكلف أن يعتقد أن الله تعالى يعيد الجسم، لما سبق سوقه من الأدلة.

ثم هذه الإعادة تكون بعد عدم الجسم بالكلية، إلا عجب الذنب على القول ببقائه.

وهذا اختيار الناظم رحمه الله تعالى. ويشهد له ظاهر قوله تعالى ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ

=

عليها ولا شيء سواه.

تَعُودُونَ ﴾ [الأعراف:29]، لأنه البدء كما كان بعد العدم الأصلي، فكذلك العود يكون بعد العدم الطارئ.

وقيل: إنها تكون بعد أن تتفرق أجزاؤه، فيجمعها الله تعالى، ويؤلف بينها كما كانت.

ويشهد له قصة سيدنا إبراهيم عليه السلام، حيث قال ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾﴾[البقرة:260].

وبالجملة فكل ذلك ممكن جائز، وليس في الشرع دليل عل تعيين كيفية مخصوصة، وأدلة الطرفين ظنية لا ترقى إلى القطع والجزم، كما نص على ذلك الإمام الغزالي رحمه الله في "الاقتصاد في الاعتقاد".

*****

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

98- .... لَكِــنْ ذَا الخِــلَافُ خُــصَّا   بِالأَنْبِــيَا، وَمَــنْ عَلَــيْهِمْ نُــصَّا

قلت:

قال الشيخ البيجوري رحمه الله تعالى:"(قوله ولكن ذا الخلاف خصا) بألف الإطلاق، وهذا استدراك على إطلاق الخلاف السابق؛ وفي التعبير بالتخصيص تسمح، لأن التخصيص من عوارض العموم والتقييد من عوارض الإطلاق؛ فالمعنى: لكن هذا الخلاف قيد العلماء إطلاقه. وقوله بالأنبيا " أي بسبب إخراج الأنبياء منه؛ فإن الأرض لا تأكل أجسامهم ولا تبلى أبدانهم اتفاقاً، فالخلاف في غيرهم وغير من ألحق بهم ممن سيأتي. وقوله ومن عليهم نصاً " بألف الإطلاق: أي ومن نص الشارع على أن الأرض لا تأكل أجسامهم كالشهداء، والمراد بهم: كل مقتول على الحق ولو لم يكن من شهداء المعركة، وكالمؤذنين احتساباً: أي ادخاراً لثواب ذلك عند الله تعالى لا لأجرة، وكالعلماء العاملين، وحملة القرآن الملازمين

لتلاوته العاملين بما فيه المعظمين له بضبط لسانهم وطهارتهم وآدابهم، إلى غير ذلك مما نقل عن الشارع، فإن المسألة توقيفية"[1] انتهى.

[إعادة العرض]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

99- وَفِـــي إِعَـــادَةِ العَـــرْضِ قَـــوْلَانِ وَرُجِّحَـــتْ إِعَـــادَةُ الأَعْـــيَانِ

قلت:

العرض: في اللغة: المتاع، وكل شيء عرض إلا الدراهم والدنانير، فإنها عين. والعرض أيضا: ضد الطول، والمراد به عند المتكلمين: ما قام بغيره من لون ونحوه.

والمعنى: أنهم اختلفوا في إعادة الأعراض على قولين:

فقيل: يعاد الجسم بجميع أعراضه من حركاته وسكناته وجميع صفاته.

وهذا مذهب الأكثرين، وإليه ميل الأشعري.

وقيل: لا تعاد الأعراض مطلقا، وإنما يوجد الجسم بعرض آخر، وهذا قول بعض الأشاعرة.

ورجَّحَ بعض العلماء إعادة الأعراض بأعيانها، أي بأشخاصها وأنفسها، فيعاد العرض الذي كان في الدنيا لا عرض آخر مغاير له، بل يعاد بعينه.

[إعادة الزمن]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

100- وَفِي الزَّمَنْ قَوْلَانِ،..............

قلت:

المعنى: أنهم اختلفوا في إعادة الزمن على قولين أيضا:

---

(1) تحفة المريد (ص:188 - 189).

أحدهما - ورُجِّحَ - أنه يعاد جميع أزمنة الأجسام التي مرت عليها في الدنيا لتشهد للإنسان وعليه بما وقع فيه من الطاعات والآثام.

وثانيهما: امتناع إعادته لاجتماع المتنافيات كالماضي والحال والاستقبال.

وأجاب عن ذلك القائلون بالقول الأول، بأن إعادته ليست دفعية، بل على التدريج حسبما كانت عليه في الدنيا، لكن في أسرع وقت[1].

والأولى: التفويض في هذه المباحث، لكون مبناها على التوقيف، ومع عدم وجود نص صريح في هذه المسائل، فإن الأولى الكف عن الخوض فيها، وتفويض علمها إلى الله تعالى.

[الحساب]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

100- ....، وَالحِسَابُ حَقٌّ وَمَا فِي حَقِّهِ ارْتِيَابُ

قلت:

ارْتِيَابُ: شك.

والمعنى: أن الحساب حق ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.

قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [البقرة:202]، وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُۥ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْاْ بِهِۦٓ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [الرعد:18]، وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴾[إبراهيم:41]، وقال تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الحجر:92 - 93]، وقال تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴾ [الانشقاق: 7 - 9].

(1) انظر: تحفة المريد (ص:189).

عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ إِلَّا هَلَكَ». قلتُ: يا رسول اللهِ، أليس اللهُ يَقُولُ: ﴿حِسَابًا يَسِيرًا﴾، قال: «ذَاكَ الْعَرْضُ. وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ هَلَكَ» متفق عليه [1].

وعن تميم الداري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ، فَإِنْ كَانَ أَكْمَلَهَا كُتِبَتْ لَهُ كَامِلَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْمَلَهَا، قَالَ لِلْمَلَائِكَةِ: انْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ؟، فَأَكْمِلُوا بِهَا مَا ضَيَّعَ مِنْ فَرِيضَةٍ، ثُمَّ الزَّكَاةُ، ثُمَّ تُؤْخَذُ الأَعْمَالُ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ» رواه أحمد[2] وغيره.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «نَحْنُ آخِرُ الأُمَمِ وَأَوَّلُ مَنْ يُحَاسَبُ، يُقَالُ: أَيْنَ الأُمَّةُ الأُمِّيَّةُ وَنَبِيُّهَا، فَنَحْنُ الآخِرُونَ الأَوَّلُونَ» رواه ابن ماجه[3].

قال الحافظ البوصيري في الزوائد: "إسناده صحيح، ورجاله ثقات".

وعن ثابت، أو عن أبي ثابت، أن رجلاً دخل مَسْجِدَ دِمَشْقَ، فقال: اللهُمَّ آنِسْ وَحْشَتِي، وَارْحَمْ غُرْبَتِي، وَارْزُقْنِي جَلِيسًا صَالِحًا، فَسَمِعَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ، فقال: لَئِنْ كُنْتَ صَادِقًا لأَنَا أَسْعَدُ بِمَا قُلْتَ مِنْكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ يَعْنِي الظَّالِمَ يُؤْخَذُ مِنْهُ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ، فَذَلِكَ الهَمُّ وَالْحَزَنُ ﴿ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ قَالَ: يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ ﴾ قَالَ: الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ» رواه أحمد[4].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ». قَالَ: فَقَالَ عُكَّاشَةُ:

---

(1) البخاري (51/1، كتاب العلم، باب من سمع شيئا فسمعه فراجعه حتى يعرفه، ح: 103)، ومسلم (2204/4، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إثبات الحساب، ح:2876).

(2) المسند (103/4).

(3) السنن (1434/2، كتاب الزهد، باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ح: 4290).

(4) المسند (194/5).

يَا رَسُولَ اللهِ ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم: «**اللهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ**». قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. قَالَ: فَقَالَ: «**سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ**» رواه مسلم[1].

والأحاديث الدالة على ثبوت الحساب أكثر من أن تعد أو تحصى، وقد أجمعت الأمة عليه.

ثم المراد بحساب الله الخلائق: أن يكلمهم في شأن أعمالهم وكيفية ما لها من الثواب وما عليها من العقاب فيسمعهم كلامه القديم، وهذا هو الذي تشهد له الأحاديث الصحيحة.

ولا يشغله تعالى محاسبة أحد عن أحد، بل يحاسب الناس جميعاً معاً حتى إن كل أحد يرى أنه المحاسب وحده.

وكيفيته مختلفة: فمنه اليسير، والعسير، والسِّر، والجهر، والتوبيخ، والفضل، والعدل.

وحكمته: إظهار تفاوت المراتب في الكمال، وفضائح أهل النقص؛ ففيه ترغيب في الحسنات وزجر عن السيئات [2].

*****

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

101- فالسَّيِّئَاتُ عِنْدَهُ بِالمِثْلِ وَالحَسَنَاتُ ضُوعِفَتْ بِالفَضْلِ

قلت:

السَّيِّئَاتُ: جمع سيئة، وهي: ما يُذَمُّ فاعله شرعا، صغيرة كانت أو كبيرة، وسُمِّيَت سيِّئة لأن فاعلها يُساء عند المقابلة عليها يوم القيامة.

الحَسَنَاتُ: جمع حسنة، وهي: ما يمدح فاعله شرعا، وسميت حسنة لحسن

---

(1) الصحيح (1/197، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، ح: 216).

(2) تحفة المريد للبيجوري (ص:190).

وجه صاحبها عند رؤيتها يوم القيامة.

والمعنى: أن جزاء السيئات عند الله تعالى مقدر بمثلها إن جازى عليها، وله أن يعفو عليها فضلا ومنة، إن لم تكن كفرا، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ [النساء:48].

وأما الحسنات؛ فإن الله تعالى يضاعفها بفضله، وأقل مراتب التضعيف: عشرة، وقد تضاعف إلى سبعين، إلى سبعمائة، إلى أكثر من غير انتهاء ولا حَدٍّ تقفُ عنده، إذ فضل الله لا يحده حد، ولا يحصره عدٌّ سبحانه.

قال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾﴾ [البقرة:261]، وقال تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦٠﴾﴾ [الأنعام:160]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحديد: 18].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل قال: قال: «**إِنَّ اللهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً**» متفق عليه[1].

---

(1) البخاري (2380/5، كتاب الرقاق، باب من هم بحسنة أو سيئة، ح: 6126)، ومسلم (118/1، كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت وإذا هم بسيئة لم تكتب، ح: 131).

[مُكَفِّرَاتُ الذُّنُوب]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

102- وَبِاجتِنَابٍ لِلْكَبَائِرِ تُغْفَرُ صَغَائِرٌ وَجَا الوُضُو يُكَفِّرُ

قلت:

المعنى أن من الذنوب كبائر وصغائر، وأن صغائرها تغفر باجتناب الكبائر، كما قال تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا﴾[النساء:31].

وجاء في الآثار والأحاديث أن الوضوء يكفر الذنوب.

عن عبد الله الصُّنَابِحِيِّ رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:«**إذا توضأ العبد فمضمض خرجت الخطايا من فيه، فإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه، وإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفار عينيه، فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظافر يديه، فإذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه، فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من أظافر رجليه، ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة**». رواه النسائي[1]، وابن ماجه[2]، والحاكم، وقال:صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وليس له علة[3].

والأحاديث في تكفيرِ الوضوء للذنوب كثيرة جدا.

وسيأتي مزيد كلام عن الكبائر والصغائر عند قول الناظم رحمه الله: ((ثم الذنوب عندنا قسمان:صغيرة وكبيرة)) إن شاء الله تعالى.

---

(1) المجتبى من السنن للنسائي (1/ 74، كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين مع الرأس وما يستدل به على أنهما من الرأس. ح:103).

(2) السنن (1/ 103، كتاب الطهارة، باب ثواب الطهور. ح:282).

(3) المستدرك على الصحيحين (1/ 220).

[اليوم الآخر وهول الموقف]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

103- وَالْيَوْمُ الآخِرُ ثُمَّ هَوْلُ المَوْقِفِ حَــقٌّ، فَخَفِّـفْ يَـا رَحِـيمُ وَاسْـعِفِ

قلت:

المعنى: أن اليوم الآخر، وهو يوم القيامة، وهول موقف الحشر؛ كل منهما حق ثابت، يجب الاعتقاد والإيمان به، وهو أحد أصول الإيمان، كما دل على ذلك: حديث جبريل عليه السلام.

وقد قرن الله تعالى الإيمان به بالإيمان باليوم الآخر في كثير من الآيات، ونوَّه سبحانه تعالى في كتابه بشأن هذا اليوم في غير ما موطن، بل لا تكاد تجد سورة إلا وفيه ذكر صريح له، أو إشارة إليه، وأقرب ما يدلك على تحقق ذلك: استحضار الأسماء التي سمى الله تعالى بها هذا اليوم في كتابه، وهي كثيرة.

قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى: "القيامة أحد ما ذكر في القرآن، وقد وصف الله بعض دواهيها، وأكثر من أساميها، لنقف بكثرة أساميها على كثرة معانيها، فليس المقصود بكثرة الأسامي تكرير الأسامي والألقاب، بل الغرض تنبيه أولى الألباب، فَتَحْتَ كُلِّ إِسم من أسماء القيامة سِرٌّ، وفي كل نعت من نعوتها معنى، فاحرص على معرفة معانيها.

ونحن الآن نجمع لك أساميها، وهي: يوم القيامة، ويوم الحسرة، ويوم الندامة، ويوم المحاسبة، ويوم المساءلة، ويوم المسابقة، ويوم المناقشة، ويوم المنافسة، ويوم الزلزلة، ويوم الدمدمة، ويوم الصاعقة، ويوم الواقعة، ويوم القارعة، ويوم الراجفة، ويوم الرادفة، ويوم الغاشية، ويوم الداهية، ويوم الآزفة، ويوم الحاقة، ويوم الطامة، ويوم الصاخة، ويوم التلاق، ويوم الفراق، ويوم المساق، ويوم القصاص، ويوم التناد، ويوم الحساب، ويوم المآب، ويوم العذاب، ويوم الفرار، ويوم القرار، ويوم اللقاء، ويوم البقاء، ويوم القضاء، ويوم الجزاء، ويوم البلاء، ويوم البكاء، ويوم الحشر، ويوم الوعيد، ويوم العرض، ويوم الوزن، ويوم الحق، ويوم الحكم، ويوم الفصل، ويوم الجمع، ويوم البعث، ويوم الفتح، ويوم الخزي، ويوم

عظيم، ويوم عقيم، ويوم عسير، ويوم الدين، ويوم اليقين، ويوم النشور، ويوم المصير، ويوم النفخة، ويوم الصيحة، ويوم الرجفة، ويوم الرجة، ويوم الزجرة، ويوم السكرة، ويوم الفزع، ويوم المنتهى، ويوم الجزع، ويوم المأوى، ويوم الميقات، ويوم الميعاد، ويوم المرصاد، ويوم القلق، ويوم العرق، ويوم الافتقار، ويوم الإنكار، ويوم الانتشار، ويوم الانشقاق، ويوم الوقوف، ويوم الخروج، ويوم الخلود، ويوم التغابن، ويوم عبوس، ويوم معلوم، ويوم الساعة، ويوم مشهود..." إلى آخر كلامه[1].

[أخذ الصحف]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

104- وَوَاجِـبٌ أَخْـذُ العِبَادِ الصُّحُفَا كَمَـا مِـنَ القُـرْآنِ نَـصّاً عُـرِفَا

قلت:

أي أنه يجب الإيمان بأخذ العباد صحف أعمالهم يوم القيامة، كما جاء في القرآن في قوله تعالى:﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾[الإسراء: 13 - 14]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴿٦﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ كَانَ فِىٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿١٣﴾ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا ﴿١٥﴾﴾ [الانشقاق: 6 - 15].

والمراد بهذه الصحف التي يقرؤها العباد: الكتب التي كتبت فيها الملائكة ما فعله العباد في الحياة الدنيا.

---

(1) الإحياء 516/4.

[الميزان]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

105- وَمِـثْلُ هَـذَا الـوَزْنُ وَالمِيـزَانُ فَـتُوزَنُ الكُـتْبُ أَو الأَعْـيَانُ

قلت:

يطلق الوزن والميزان في اللغة على عدة معان، فيطلق ويراد به الآلة، ويطلق ويراد به العدل، ويطلق ويراد به الكتاب الذي فيه أعمال الخلق.

قال الأزهري في تهذيب اللغة:"وهذا كله في باب اللغة والاحتجاج سائغ"(1).

وأما المراد به هنا فالآلة التي توزن بها أعمال العباد يوم القيامة.

وقد جاء بإثبات الوزن والميزان الكتاب والسنة.

أما الكتاب: فقال تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾[الأعراف:8 - 9].

قال القرطبي رحمه الله تعالى:" والمراد بالوزن وزن أعمال العباد بالميزان،.. وهذا هو الصحيح، وهو الذي ورد به الخبر"(2).

وقال تعالى:﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء:47].

وقال تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٦﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾[القارعة: 6 - 9].

وأما السنة: فقد تواترت الأحاديث في إثبات الميزان، وأسوق هنا بعضا منها.

عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**كلمتان**

---

(1) تهذيب اللغة 256/13.

(2) تفسير القرطبي 164/7 - 165.

حبيبتان إلى الرحمان، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم» متفق عليه[1].

وعن أبي مالك الأشعري ﷺ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:«..**والحمد لله تملأ الميزان**..»رواه مسلم[2].

وعن رجل من بني سليم قال: عَدَّهُنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يدي أو في يده: «**التسبيح نصف الميزان، والحمد يملأه**» رواه الترمذي وأحمد[3]، وفي رواية له: «**والطهور نصف الميزان**»[4].

وعن أبي سلام عن مولى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:«**بخٍ بخٍ، خمس ما أثقلهن في الميزان: لا إله إلا الله، والله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، والولد الصالح يُتَوَفَّى للمرء المسلم يَحْتَسِبُهُ**»رواه أحمد[5] وابن حبان[6] والحاكم[7].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم::«**خصلتان لا يحصيهما عبد إلا دخل الجنة، وهما يسير، ومن يعمل بهما قليل، يسبح الله أحدكم في دبر كل صلاة عشرا، ويحمده عشرا، ويكبره عشرا، فتلك خمسون باللسان، وألف وخمس مائة في الميزان، وإذا أوى إلى فراشه يسبح ثلاثا وثلاثين، ويحمد ثلاثا وثلاثين، ويكبر أربعا وثلاثين، فتلك مائة**

---

(1) البخاري 2352/5، كتاب الدعوات، باب فضل التسبيح، ح:6043.
مسلم 2072/4، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، ح:2694.

(2) الصحيح 1/ 203، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، ح:223.

(3) المسند 260/4.

(4) المسند 370/5.

(5) المسند (443/3).

(6) الصحيح (115/3، ذكر استحباب الإكثار للمرد من التسبيح والتحميد والتمجيد والتهليل والتكبير لله جل وعلا رجاء ثقل الميزان به يوم القيامة، ح:833).

(7) المستدرك على الصحيحين (692/1، ح:1885).

باللسان، وألف في الميزان». قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**فأيُّكم يعمل في يوم وليلة ألفين وخمس مائة سيئة**» رواه أحمد[1]، وأبو داود[2]، والترمذي[3]، والنسائي[4]، وابن ماجه[5]، وابن حبان[6].

وعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**من احتبس فرسا في سبيل الله إيمانا بالله وتصديقا بوعده، فإن شبعه وريه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة**» رواه البخاري[7].

وعن أبي الدرداء ﷺ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:«**ما من شيء أثقل في ميزان المؤمن يوم القيامة من خلق حسن**» رواه أحمد[8] وأبو داود[9] والترمذي[10] وابن حبان[11].

وقال الإمام عبد الحق ابن عطية المحاربي الأندلسي رحمه الله تعالى في "تفسيره"[12]: "وَجِهَةٌ أخرى: أن النظر في الميزان والوزن والثقل والخفة المقترنات بالحساب لا يفسد شيء منه، ولا تختل صحته، وإذا كان الأمر كذلك فلم نخرج من

(1) المسند (160/2).
(2) السنن (316/4، كتاب الأدب، باب في التسبيح عند النوم، ح:5065).
(3) السنن (478/5، كتاب الدعوات، باب منه، ح:3410).
(4) المجتبى من السنن(74/3، كتاب السهو، باب عدد التسبيح بعد التسليم، ح:1348).
(5) السنن (299/1، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقال بعد التسليم، ح:926).
(6) الصحيح (361/5، ذكر كتبة الله جل وعلا لمن اقتصر من التسبيح والتحميد والتكبير في عقيب الصلوات المفروضات على عشر عشر بألف وخمس مائة حسنة، ح:2018).
(7) الصحيح (1048/3، كتاب الجهاد، باب من احتبس فرسا، ح:2698).
(8) المسند (446/6).
(9) السنن (253/4، كتاب الأدب، باب في حسن الخلق، ح:4799).
(10) السنن (362/4، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في حسن الخلق، ح:2002)، قال:وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وأنس وأسامة بن شريك، وهذا حديث حسن صحيح".
(11) صحيح ابن حبان (230/2، ذكر البيان أن الخلق الحسن من أثقل ما يجد المرء في ميزانه يوم القيامة، ح:481).
(12) المحرر الوجيز (375/2).

حقيقة اللفظ إلى مجازه دون علة. وجهة ثالثة، وهي: أن نقول في الميزان هو من عقائد الشرع الذي لم يعرف إلا سمعا، وإن فتحنا فيه باب المجاز غمرتنا أقوال الملحدة والزندقة في أن الميزان والصراط والجنة والنار والحشر ونحو ذلك إنما هي ألفاظ يراد بها غير الظاهر

واتفق جمهور أهل السنة على إثبات الميزان.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى:" قال أبو إسحاق الزجاج: أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان لَه لسان وكفتان، وأنكرت المعتزلة الميزان، وقالوا: هو عبارة عن العدل، فخالفوا الكتاب والسنة، لأن الله أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال، ليرى العباد أعمالهم ممثلة ليكونوا على أنفسهم شاهدين.

وقال ابن فورك: أنكرت المعتزلة الميزان بناء منهم على أن الأعراض يستحيل وزنها، إذا لا تقوم بأنفسها.

وقد ذهب بعض السلف إلى أن الميزان بمعنى العدل والقضاء..والراجح ما ذهب إليه الجمهور"[1].اهـ.

وقال ابن الجوزي رحمه الله: "والقول بالميزان مشهور في الحديث وظاهر القرآن ينطق به وأنكرت المعتزلة ذلك..

فإن قيل: أليس الله يعلم مقادير الأعمال، فما الحكمة في وزنها؟

فالجواب: أن فيه خمسة حكم:

أحدها: امتحان الخلق بالإيمان بذلك في الدنيا.

والثانية: إظهار علامة السعادة والشقاوة في الأخرى.

والثالثة: تعريف العباد ما لهم من خير وشر.

والرابعة: إقامة الحجة عليهم.

والخامسة: الإعلام بأن الله عادل لا يظلم.

ونظير هذا أنه أثبت الأعمال في كتاب واستنسخها من غير جواز النسيان

---

(1) الفتح (13/538 - 539).

عليه"[1].انتهى.

قلت: ونسبة إنكار الميزان للمعتزلة غير صحيحة، فإن الذي قرره كبار أئمتهم الإيمان بالميزان.

قال القاضي عبد الجبار الهمداني بعد أن ذكر جملة من أحوال يوم القيامة، من وضع الموازين والمسائلة والحساب وإنطاق الجوارح ونشر الصحف وغيرها، قال: "وجملة ذلك أن كل هذه الأمور حق يجب اعتقاده والإقرار به.

..أما وضع الموازين فقد صرح الله تعالى به في محكم كتابه، قال الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[الأنبياء:47]، وقوله تعالى:﴿ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[المؤمنون:102]، إلى غير ذلك من الآيات التي تتضمن هذا المعنى، ولم يرد الله تعالى بالميزان إلا المعقول منه، المتعارف فيما بيننا دون العدل وغيره على ما يقول بعض الناس، لأن الميزان وإن ورد بمعنى العدل في قوله: ﴿ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْمِيزَانَ﴾[الحديد:25]، فذلك على طريق التوسع والمجاز، وكلام الله تعالى مهما أمكن حمله على الحقيقة لا يجوز أن يعدل به عنه إلى المجاز، يبين ذلك ويوضحه أنه لو كان الميزان إنما هو العدل، لكان لا يثبت للثقل والخفة فيه معنى، فدل على أن المراد به الميزان المعروف الذي يشتمل على ما تشمل عليه الموازين فيما بيننا"[2] انتهى.

وهل توزن الصحائف أو توزن نفس الأعمال؟، اختلفوا في ذلك.

الظاهر الأول، وهو الذي عليه الجمهور، ويشهد له أحاديث كثيرة، منها حديث البطاقة المشهور.

وقيل: توزن نفس الأعمال، فتصور الأعمال الصالحة بصور حسنة، والأعمال السيئة بصورة قبيحة، فتوزن تلك الصور، كما روي عن ابن عباس.

---

(1) زاد المسير (170/3 - 171).

(2) شرح الأصول الخمسة (ص:735).

[الصراط]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

106- كَـذَا الـصِرَاطُ فَالعِـبَادُ مُخْـتَلِفْ   مُـــرُورُهُمْ فَــسَالِمٌ وَمُنْـــتَلِفْ

قلت:

الصِرَاطُ: في أصل اللغة بمعنى الطريق، قال عامر بن الطفيل:

شـحنا أرضـهم بالخـيل حتـى   تـركناهم أذل مـن الـصراط

ويقال أيضا: السراط بالسين، من الاستراط وهو الابتلاع، كأن الطريق يسترط من يسلكه.

مُنْتَلِفْ: على وزن منفعل، من أتلفته فانتلف، فهو منتلف، بمعنى قابل للتلف، أي هالك، والله تعالى أعلم.

والمراد: أنه يجب الإيمان بالصراط أيضا كالميزان، والمراد بالصراط: جسر ممدود على متن جهنم، يرده الأولون والآخرون، ويتفاوت مرورهم عليه، فمنهم فريق سالم، وهؤلاء منهم من يجوز كالبرق الخاطف، ومنهم من يمر كالريح العاصف، ومنهم من يجوز كالطير، وبعدهم سعيا، وبعدهم مشيا، وبعدهم حبوا، ومنهم فريق هالك بالوقوع في جهنم، والعياذ بالله.

وقد وردت الأحاديث بإثبات الصراط، وهو ممكن، فيجب الاعتقاد به.

فمن ذلك: ما رواه الشيخان[1] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في حديث الشفاعة الطويل، وفيه: «**فيضرب الصراط بين ظهراني جهنم فأكون أول من يجوز من الرسل بأمته، ولا يتكلم يومئذ أحد إلا الرسل، وكلام الرسل يومئذ: اللهم سَلِّمْ سَلِّمْ، وفي جهنم كلاليب مثل شوك السعدان[2]، هل رأيتم شوك السعدان؟**»، قالوا: نعم، قال:«**فإنها مثل شوك السعدان، غير أنه لا يعلم قدر عظمها إلا الله، تخطف**

---

(1) البخاري (277/1، كتاب صفة الصلاة، باب فضل السجود، ح:773)، ومسلم (163/1، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، ح:182).

(2) السعدان: نبت له شوك.

الناس بأعمالهم، فمنهم من يوبق بعمله، ومنهم من يخردل[1] ثم ينجو» الحديث.

وروى الإمام مسلم في صحيحه[2] من حديث أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما من حديث أيضا: «**فيأتون محمدا صلى الله عليه وآله وسلم فيقوم، فيؤذن له، وترسل الأمانة والرحم، فتقومان جنبتي الصراط، يمينا وشمالا، فيمر أولكم كالبرق.. ثم كمر الريح، ثم كمر الطير، وشَدِ الرِّجال، تجري بهم أعمالهم، ونبيكم قائم على الصراط يقول: رب سَلِّمْ سَلِّمْ، حتى تعجز أعمال العباد، حتى يجيء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفا، قال: وفي حافتي الصراط كلاليب معلقة، مأمورة بأخذ من أمرت به، فمخدوش ناج، ومكدوس في النار**».

ومن حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أيضا في الشفاعة - عند مسلم[3] - : «**ثم يضرب الجسر على جهنم، وتَحِلُّ الشفاعة، ويقولون: اللهم سَلِّم سَلِّمْ، قيل: يا رسول الله وما الجسر؟، قال: دَحْضٌ مَزَلَّةٌ، فيه خَطَاطِفُ وكَلَالِيبُ وحَسَكٌ، تكون بنجد فيها شُوَيْكَة، يقال لها السعدان، فيمر المؤمنون كطرف العين، وكالبرق، وكالريح، وكالطير، وكأجاود الخيل، والركاب، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، ومَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ، وَمَكْدُوسٌ في نار جهنم**». الحديث، وفيه: وقال أبو سعيد: بلغني أن الجسر أدق من الشعرة وأحد من السيف.

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: "وفيه صحة أمر الصراط والإيمان به، والسلف مجمعون على حمله على ظاهره دون تأويل، والله أعلم بحقيقة صفته، وهو الجسر كما في الحديث الآخر"[4].

وقد نصَّ العلامة المحدث سيدي محمد بن جعفر الكتاني على أن أحاديث الصراط متواترة.

قال رحمه الله تعالى: "الصراط والميزان وإنطاق الجوارح وتطاير الصحف

---

(1) يخردل: تقطعه كلاليب جهنم قطعا صغيرة، كالخردل.

(2) الصحيح (186/1، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، ح:195).

(3) الصحيح (167/1، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، ح:183).

(4) إكمال المعلم (550/1).

وأهوال الموقف وأحوال الجنة والنار: نقل البرزلي عن شرح الإرشاد أنها متواترة، ونقله عنه أبو علي بن رحال في شرحه لمختصر خليل، وفي الشهاب على الشفا في الكلام على حديث الشفاعة الكبرى على قوله فيه: "وتأتي الأمانة والرحم فتقومان على جنبي الصراط ما نصه: وفي هذا ونحوه مما بلغ حد التواتر المعنوي، ردٌّ على المعتزلة المنكرين للصراط، كما بُيِّنَ في الكتب الكلامية اهـ"[1] انتهى.

[العرش والكرسي والقلم والكتبة واللوح]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

107- وَالعَـرْشُ وَالكُرْسِـيُّ ثُـمَّ القَلَـمْ وَالكَاتِـبُونَ اللَّـوْحُ كُـلٌّ حِكَـمْ

108- لَا لِاحْتِـيَاجٍ وَبِهَـا الإِيمَـانُ يَجِـبُ عَلَـيْكَ أَيُّهَـا الإِنْـسَانُ

قلت:

المعنى: أنه يجب الإيمان بهذه المذكورات، والتي هي: العرش، واللوح، والقلم، والكاتبون، واللوح، وبأنها مخلوقات عظيمة أوجدها الله وخلقها، لا لكونه محتاجا إليها.

وفي الطحاوية: "والعرش والكرسي حق، وهو مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء وفوقه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه".

أما العرش: فهو من أعظم مخلوقات الله تعالى، وقد وصفه الله تعالى بالعظمة، قال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾ [التوبة:129].

قال القرطبي رحمه الله: "خصَّ العرش لأنه أعظم المخلوقات، فيدخل فيه ما دونه"[2].

(1) نظم المتناثر من الحديث المتواتر (ص:339).

(2) الجامع لأحكام القرآن (8/302).

وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ [هود:7]. وقال سبحانه ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ۝﴾ [غافر:7].

وفي حديث عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء**» رواه البخاري[1].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري؛ أفاق قبلي، أم جوزي بصعقة الطور؟**» رواه البخاري[2] أيضا.

قال البيهقي رحمه الله في "الأسماء والصفات" "اتفقت أقاويل هذا التفسير على أن العرش هو السرير، وأنه جسم خلقه الله، وأمر ملائكته بحمله، وتعبدهم بتعظيمه، والطواف به، كما خلق في الأرض بيتا. وأمر بني آدم بالطواف به، واستقباله في الصلاة، وفي الآيات - أي التي ذكرها - والأحاديث والآثار دلالة على صحة ما ذهبوا إليه".

أما الكرسي: فيقول تعالى ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [البقرة:255].

قال ابن جزي الكلبي رحمه الله في تفسيره[3] الكرسي مخلوق عظيم بين يدي العرش، وهو أعظم من السماوات والأرض، وهو بالنسبة للعرش كأصغر

---

(1) صحيح البخاري (1166/3، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى «هو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه»، ح:3019).

(2) صحيح البخاري (1244/3، كتاب الأنبياء، باب في قول الله تعالى «وواعدنا موسى ثلاثين ليلة»...، ح:3217).

(3) التسهيل لعلوم التنزيل (89/1).

شيء".

عن أبي ذر ﷺ أنه سأل النبي ﷺ عن الكرسي، فقال:«**يا أبا ذر، ما السماوات السبع، والأرضين السبع، عند الكرسي، إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة**». رواه ابن حبان في صحيحه[1]، وفيه كلام. لكن قال الحافظ ابن حجر في "الفتح"[2]: "له شاهد عن مجاهد. أخرجه سعيد بن منصور في التفسير بسند صحيح عنه".

وقيل: إن الكرسي هو العرش نفسه. حكاه ابن جرير في تفسيره عن الحسن البصري وسعيد بن جبير.

قال ابن كثير في "تفسيره": وروى ابن جرير عن الحسن البصرى أنه كان يقول: الكرسي هو العرش. والصحيح أن الكرسي غير العرش، والعرش أكبر منه كما دلت على ذلك الآثار والأخبار"[3].

وقيل: إن الكرسي مجاز عن علم الله تعالى، وهذا قول ابن عباس، ورجحه ابن جرير الطبري في تفسيره، وقال: ومنه الكرّاسة التي تضم العلم، ومنه قيل للعلماء الكراسي. لأنهم المعتمد عليهم، كما قال الشاعر:

يحف بهم بيض الوجوه وعصبة   كراسي بالأحداث حين تنوب

أي علماء بحوادث الأمور ونوازلها"[4].

والقول الأول هو الراجح؛ لأنه هو الظاهر، وما تدل عليه الأخبار والآثار.

قال ابن عطية المحاربي رحمه الله في "المحرر الوجيز":"والذي تقتضيه الأحاديث أن الكرسي مخلوق عظيم بين يدي العرش، والعرش أعظم منه"[5].

وقال الإمام الرازي رحمه الله بعد أن أورد أقوالا متعددة في المراد بالكرسي: "والمعتمد هو الأول - يعني أنه جسم عظيم تحت العرش - ..؛ لأن ترك الظاهر

---

(1) صحيح ابن حبان (2/76).

(2) فتح الباري (13/ 411).

(3) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (1/310).

(4) الجامع البيان (5/402).

(5) المحرر الوجيز (1/342).

بغير دليل لا يجوز، والله أعلم

أما القلم: فهو خلق من مخلوقات الله تعالى، وقد ورد كونه أول ما خلق الله تعالى.

فعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله عليه وآله وسلم يقول: «**إن أول ما خلق الله القلم، فقال:** اكتب، **فقال:** ما أكتب؟، **قال:** اكتب القدر، **ما كان، وما هو كائن إلى الأبد**» رواه الترمذي[2] وغيره.

وهذه أولية نسبية، وإلا فإنه قد ورد أن العرش خلق قبل القلم. قال الحافظ ابن حجر: "وحكى أبو العلاء الهمداني أن للعلماء قولين في أيهما خلق أولا: العرش أو القلم؟ قال: والأكثر على سبق خلق العرش، واختار بن جرير ومن تبعه الثاني"[3].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**يا أبا هريرة جف القلم بما أنت لاق**» رواه البخاري[4].

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**إن الله عز وجل خلق خلقه في ظلمة، فألقي عليهم من نوره، فمن أصابه من ذلك النور اهتدى، ومن أخطأه ضلَّ، فلذلك أقول جف القلم على علم الله**»رواه الترمذي[5]، وقال: هذا حديث حسن.

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: "كتابة الله ولوحه وقلمه من غيب علمه الذي نؤمن به ونكل علمه إليه"[6].

أما الكاتبون: فهم ثلاثة أقسام: الكاتبون على العباد أعمالهم في الدنيا، والكاتبون من اللوح المحفوظ ما في صحف الملائكة الموكلين بالتصرف في

---

(1) مفاتيح الغيب (12/7).

(2) السنن (457/4، كتاب القدر، باب، ح:2155).

(3) فتح الباري (289/6).

(4) الصحيح (1953/5، كتاب النكاح، باب ما يكره من التبتل والخصاء، ح: 4788).

(5) السنن (26/5، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق الأمة، ح:2642).

(6) فتح الباري (119/9).

العالم كل عام، والكاتبون من صحف الملائكة كتاباً يوضع تحت العرش[1].

أما اللوح المحفوظ: فيقول تعالى:﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ [البروج:21 - 22].

ويسمى أيضا أم الكتاب، لقوله تعالى:﴿ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[الرعد:39].

وعن عمران بن حصين ﷺ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء - وفي رواية - وكتب في اللوح ذكر كل شيء**» رواه أحمد[2] والبخاري[3].

[الجنة والنار وكونهما مخلوقتين]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

109- وَالـنَّارُ حَـقٌّ أُوجِـدَتْ كَالجَـنَّةْ فَـلَا تَمِـلْ لِجَاحِـدٍ ذِي جِـنَّةْ

قلت:

ذِي جِنَّة: أي صاحب جنون.

والمعنى: أن النار التي هي دار العذاب كالجنة التي هي دار الثواب، كلاهما حق ثابت بالكتاب والسنة أوجدهما الله فيما مضى. وهذا قول جماهير المسلمين، ومنهم بعض المعتزلة؛ كأبي علي الجبائي وأبي الحسين البصري وبشر بن المعتمر.

وهذا الكلام ردٌّ على منكرهما أصلا، وعلى من ينكر وجودهما فيما مضى، ويدعي أنهما إنما يوجدان يوم القيامة، وهذا مذهب بعض المعتزلة، قالوا: لأن خلقهما قبل يوم الجزاء لا تظهر فائدة له، فيكون عبثا، ينزه عنه الله تعالى.

(1) انظر: تحفة المريد (ص:199).

(2) المسند (4/431).

(3) صحيح البخاري (3/1166، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى «هو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه». ح:3019).

وما عليه أهل السنة هو الحق، بدليل النصوص الكثيرة الدالة على وجودهما، وأنهما مخلوقتان قبل يوم القيامة.

منها: **قصة آدم وحواء**، وقوله تعالى له: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة:35].

والقول بأن المراد بها جنة في الدنيا خلاف الظاهر، إذ أن المتبادر المفهوم من لفظ الجنة باللام في إطلاق الشارع ليس إلا الموعودة بالكتاب والسنة. وكثرة من الظواهر لا تكاد تحصى للمستقرئ تفيد ذلك، وتصيرها قطعية، والإجماع من الصحابة على فهم ذلك وطريقه التتبع"[1].

وقال تعالى ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [آل عمران:131].

وقال تعالى ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران:133].

وإذا كانتا معدتين كانتا موجودتين، وإلا لزم الكذب في إخباره تعالى، وهو محال.

قال البيهقي رحمه الله في كتابه " البعث والنشور": "باب ما يستدل به على أن الجنة، والنار قد خلقتا، وأعدتا لأهلهما، فنسأل الله الجنة، ونعوذ به من النار.

قال الله عز وجل: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا﴾ [آل عمران:133] الآية، فوصف عرضها، والعرض لا يكون إلا لمخلوق فأما المعدوم، فلا عرض له، وأخبر بأنها أعدت للمتقين، والمعدة لا تكون إلا مخلوقة، وقال في صفة النار: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:24] فأخبر أنها أعدت للكافرين، والمعدة لا تكون إلا موجودة"[2].انتهى.

وقال تعالى ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ

---

(1) انظر: المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة لابن الهمام (ص:240 - 241).

(2) (ص:132).

ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾ [النجم:13 - 15].

وأما الأحاديث فكثيرة، مقتضية للتواتر المعنوي في هذا الباب.

ومنها: أحاديث الإسراء والمعراج، وعروجه صلى الله عليه وآله وسلم إلى السماء، وما جاء فيها من وصفه صلى الله عليه وآله وسلم للجنة والنار، وفي الصحيحين[1] من حديث أبي ذر رضي الله عنه في قصة الإسراء والمعراج، وفي آخره: «**ثم انطلق بي جبريل، حتى أتى سدرة المنتهى، فغشيها ألوان لا أدري ما هي، قال: ثم دخلت الجنة، فإذا هي جنابذ اللؤلؤ، وإذا ترابها المسك**».

وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: خسفت الشمس، فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقرأ سورة طويلة، ثم ركع فأطال، ثم رفع رأسه، ثم استفتح بسورة أخرى، ثم ركع حين قضاها، وسجد، ثم فعل ذلك في الثانية، ثم قال:«**إنهما آيتان من آيات الله، فإذا رأيتم ذلك فصلوا حتى يفرج عنكم، لقد رأيت في مقامي هذا كل شيء وعدته، حتى لقد رأيت أريد أن آخذ قطفا من الجنة حين رأيتموني جعلت أتقدم، ولقد رأيت جهنم يحطم بعضها بعضا حين رأيتموني تأخرت، ورأيت فيها عمرو بن لحي، وهو الذي سيَّب السوائب**» رواه الشيخان[2].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:«**لما خلق الله الجنة، قال لجبريل: اذهب فانظر إليها، فذهب، فنظر إليها، ثم جاء، فقال: أي رب وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها، ثم حفَّها بالمكاره، ثم قال: يا جبريل اذهب فانظر إليها، فذهب، فنظر إليها، ثم جاء، فقال: أي رب!، وعزتك لقد خشيت أن لا يدخلها أحد"، قال: "فلما خلق الله تعالى النار، قال: يا جبريل اذهب فانظر إليها، فذهب، فنظر إليها، ثم جاء، فقال: أي رب!، وعزتك لا**

---

(1) صحيح البخاري (3/1217، كتاب الأنبياء، باب ذكر إدريس عليه السلام، ح:3264)، وصحيح مسلم (1/148، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى السماوات...، ح: 163).

(2) صحيح البخاري (1/406، أبواب العمل في الصلاة، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة، ح: 1154)، وصحيح مسلم (2/618، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، ح:901).

يسمع بها أحد فيدخلها، فحفَّها بالشهوات، ثم قال: يا جبريل اذهب فانظر إليها، فذهب، فنظر إليها، ثم جاء، فقال: أي رب!، وعزتك لقد خشيت أن لا يبقى أحد إلا دخلها» رواه أحمد[1] وأبو داود[2] والترمذي[3] وغيرهم.

قال ابن عبد البر رحمه الله بعد ذكره هذا الحديث وغيره: "فلهذه الأحاديث وما كان مثلها، قال أهل السنة أن الجنة والنار مخلوقتان، وأنهما لا تبيدان"[4].

وأما قول المخالف بأن خلقهما قبل يوم القيامة عبث؛ فمردود، لأن أفعاله تعالى لا تعلل بالأغراض، إذ لا يسأل عما يفعل، على أن نفي الفائدة في تعقلك لا ينفي وجود الحكمة وإن لم تحط بها، كما يقول الكمال ابن الهمام رحمه الله تعالى[5].

[خلود الجنة والنار وأهلهما فيهما]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

110- دَارَا خُلُودٍ لِلسَّعِيدِ وَالشَّقِي مُعَذَّبٌ مُنَعَّمٌ مَهْمَا بَقِي

قلت:

المعنى: أن الجنة والنار دارا خلود باقيتان أبدا لا تفنيان، ينعم في الأولى السعيد، ويُعَذَّب في الثانية الشقي.

وهذا مذهب أهل السنة، الذي عليه إجماع من يُعْتَدُّ به، وخالف في ذلك: الجهمية فقالوا بفنائهما، وذهب بعض أهل البدع إلى فناء النار دون الجنة.

وقد دل على كون الجنة والنار دارا خلود باقيتان أبدا لا يفنيان: الكتاب والسنة والإجماع.

---

(1) المسند (332/2).

(2) السنن (649/2، كتاب السنن، باب في خلق الجنة والنار، ح:4744).

(3) السنن (693/4، كتاب صفة الجنة، باب ما جاء حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات، ح:2560).

(4) التمهيد (10/5).

(5) المسايرة (ص:242).

أما الكتاب: فالآيات التي صرحت بذلك كثيرة جدا. وقد ذكر العلامة التقي السبكي رحمه الله تعالى في رسالته الاعتبار ببقاء الجنة والنار نحو مائة آية، منها نحو ستين في النار، ونحو أربعين في الجنة، وقد ذكر الخلد أو ما اشتق منه في أربع وثلاثين في النار، وثمان وثلاثين في الجنة، وذكر التأبيد في أربع في النار مع الخلود، وفي ثمان في الجنة، منها سبعة مع الخلود، وذكر التصريح بعدم الخروج أو معناه في أكثر من ثلاثين.

ومن جملة الآيات الدالة على ذلك:

قال تعالى في خلود أهل الجنة:

﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [آل عمران: 15].

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ [النساء:57].

وقال تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١٩﴾﴾ [المائدة:119].

وقال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴿١٠٨﴾﴾ [الكهف:107 - 108].

وقال تعالى في خلود أهل النار:

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾ خَالِدِينَ فِيهَا ۖ لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿١٦٢﴾﴾ [البقرة:161 - 162].

وقال تعالى ﴿ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ [البقرة:167].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ

طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿١٦٩﴾﴾ [النساء: 168 - 169].

وقال تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٢٢﴾﴾ [الحج:22].

وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [السجدة: 20].

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ ﴿٣٦﴾﴾ [فاطر:36].

وقال تعالى ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن:23].

والآيات في هذا بالباب كثيرة، وتضافر هذه الآيات ونظائرها - كما يقول العلامة التقي السبكي رحمه الله - يفيد القطع بإرادة حقيقتها ومعناها، وأن ذلك ليس مما استعمل فيه الظاهر في غير المراد به.

وعلى نحو ما دلت هذه الآيات، دلت أحاديث السنة النبوية.

فروى الشيخان[1] من حديث سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح، فينادي مناد: يا أهل الجنة، فيشرئبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟، فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه. ثم ينادي: يا أهل النار، فيشرئبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟، فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، فيذبح. ثم يقول: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت. ثم قرأ** ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ

(1) صحيح البخاري (4/1760، كتاب التفسير، باب سورة مريم. ح:4453)، وصحيح مسلم (4/ 2188: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون.... ح:2849).

إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [مريم:39]».

قال الحافظ ابن حجر: "قال القرطبي: وفي هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية أمد، وإقامتهم فيها على الدوام بلا موت ولا حياة نافعة ولا راحة.. فمن زعم أنهم يخرجون منها، وأنها تبقى خالية، أو أنها تفنى وتزول فهو خارج عن مقتضى ما جاء به الرسول، وأجمع عليه أهل السنة".

قال الحافظ ابن حجر: "وقد مال بعض المتأخرين إلى هذا القول - يقصد: أنه يزول عذابها ويخرج أهلها - ونصره بعدة أوجه من جهة النظر، وهو مذهب رديء مردود على قائله، وقد أطنب السبكي الكبير في بيان وهائه، فأجاد"[1] انتهى.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**من يدخل الجنة ينعم لا يبأس، لا تبلى ثيابه، ولا يفنى شبابه**» رواه مسلم[2].

قال المحدث المناوي رحمه الله في فيض القدير[3]: "هذا صريح في أن الجنة أبدية لا تفنى، والنار مثلها، وزعم جهم بن صفوان أنهما فانيتان؛ لأنهما حادثتان، ولم يتابعه أحد من الإسلاميين، بل كفروه به، وذهب بعضهم إلى إفناء النار دون الجنة، وأطال ابن القيم كشيخه ابن تيمية في الانتصار له في عدة كراريس، وقد صار بذلك أقرب إلى الكفر منه إلى الإيمان؛ لمخالفته نص القرآن، وختم بذلك كتابه الذي في وصف الجنان".

وقد نقل الإجماع على خلود الجنة والنار وأنهما لا تفنيان أبدا: ابن حزم رحمه الله وغيره.

قال التقي السبكي رحمه الله: "إن اعتقاد المسلمين أن الجنة والنار لا تفنيان، وقد نقل أبو محمد بن حزم الإجماع على ذلك، وأن من خالفه كافر بإجماع، ولا شك في ذلك، فإنه معلوم من الدين بالضرورة، وتواردت الأدلة عليه".

---

(1) فتح الباري (11/422).

(2) الصحيح (4/2181، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب في دوام نعيم أهل الجنة، ح: 2836).

(3) (6/241).

[الحوض النبوي]

قال الناظم رحمه الله تعالى:

111- إِيمَانُنَا بِحَوْضِ خَيْرِ الرُّسْلِ حَتْمٌ كَمَا قَدْ جَاءَنَا فِي النَّقْلِ

112- يَنَالُ شُرْباً مِنْهُ أَقْوَامٌ وَفَوْا بِعَهْدِهِمْ وَقُلْ يُذَادُ مَنْ طَغَوْا

قلت:

يُذَادُ: أي يطرد، من ذاد الإبل: أي ساقها وطردها.

والمعنى:

أنه يجب أن نؤمن بأن الله تعالى أكرم نبيه المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم بحوضٍ يوم القيامة، تشرب منه أمته، الطائعون منهم، ويُذَادُ عنه من بدَّل وغيَّرَ، كما ثبت بذلك النقل المتواتر.

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى:" الأحاديث في حوضه صلى الله عليه وآله وسلم متواترة صحيحة ثابتة كثيرة، والإيمان بالحوض عند جماعة علماء المسلمين واجب، والإقرار به عند الجماعة لازم" [1] انتهى.

وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: "أحاديث الحوض صحيحة، والإيمان به فرض، والتصديق به من الإيمان، وهو على ظاهره عند أهل السنة والجماعة، لا يتأول ولا يختلف فيه.. وحديثه متواتر عند أهل النقل، رواه خلائق من الصحابة"[2].

وقال العلامة البدر العيني في عمدة القاري[3]: "وقد أنكر الحوض الخوارج وبعض المعتزلة، وممن كان ينكره عبيد الله بن زياد أحد أمراء العراق، وهؤلاء ضلوا في ذلك، وخرقوا إجماع السلف، وفارقوا مذهب أئمة الخلف.

ورويت أحاديث الحوض عن أكثر من خمسين صحابيا، منهم: ابن عمر، وأبو سعيد، وسهل بن سعد، وجندب، وأم سلمة، وعقبة بن عامر، وابن مسعود،

(1) التمهيد (291/2).

(2) إكمال المعلم (45/15).

(3) (23/136).

وحذيفة، وحارثة بن وهب، والمستورد، وأبو ذر، وثوبان. وأنس. وجابر بن سمرة، فهؤلاء أخرج عنهم مسلم. وأبو بكر الصديق، وزيد ابن أرقم، وأبو أمامة، وعبد الله بن زيد، وسويد بن جبلة، وعبد الله الصنابحي، والبراء بن عازب، وأسماء بنت أبي بكر، وخولة بنت قيس، وابن عباس، وكعب بن عجرة، وبريدة، وأبو الدرداء، وأبي بن كعب، وأسامة بن زيد وحذيفة بن أسيد، وحمزة بن عبد المطلب، ولقيط بن عامر، وزيد بن ثابت، والحسن بن علي، وأبو بكرة، وخولة بنت حكيم.

وحديث أبي بكر عند أحمد وأبي عوانة، وحديث زيد بن أرقم عند البيهقي وغيره، وحديث أبي أمامة عند ابن حبان وغيره، وحديث عبد الله بن زيد عند البخاري، وحديث سويد بن جبلة عند أبي زرعة الدمشقي في (مسنده)، وحديث عبد الله الصنابحي عند أحمد وابن ماجه، وحديث البراء بن عازب وحديث أسماء بنت أبي بكر عند البخاري، وحديث خولة بنت قيس عند الطبراني، وحديث ابن عباس عند البخاري، وحديث كعب ابن عجرة عند الترمذي والنسائي، وحديث بريدة عند ابن أبي عاصم، وأحاديث ابن أبي بن كعب ومن ذكر معه إلى خولة بنت حكيم كلها عند ابن أبي عاصم، وعرباض بن سارية عند ابن حبان، وأبو مسعود البدري وسلمان الفارسي وسمرة بن جندب وعقبة بن عمرو عند الطبراني، وخباب بن الأرت عند الحاكم والنواس بن سمعان عند ابن أبي الدنيا، وعبد الرحمان بن عوف عند ابن منده، وعثمان بن مظعون عند ابن كثير في (نهايته)، ومعاذ بن جبل ولقيط بن صبرة عند ابن القيم في (الحاوي)، وجابر بن عبد الله عند أحمد والبزار وعمر وعائذ بن عمرو وأبو برزة وأخو زيد بن أرقم - ويقال إن اسمه ثابت - عند أحمد" انتهى.

وقال الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى: "أحاديث الحوض متواترة، والإيمان به واجب، كما نص عليه القاضي عياض والنووي وغيرهما، وجمع الحافظ البيهقي في كتاب البعث والنشور طرق حديث الحوض فأفاد، وأوصل الحافظ السيوطي عدد من رواه من الصحابة إلى خمسة وخمسين صحابيا، ذكر أسماءهم واحدا واحدا، مع عزو أحاديثهم وتخريجها في كتاب الأزهار

المتناثرة في الأحاديث المتواترة، وأنكره المعتزلة لجهلهم بالسنة النبوية"[1] انتهى.

[الشفاعة]

قال الناظم رحمه الله تعالى:

113- وَواجِبٌ شَفَاعَةُ المُشَفَّعِ مُحَمَّدٍ مُقَدَّماً لَا تَمْنَعِ

قلت:

قال العلامة المرتضى الزبيدي رحمه الله:" الشفاعة هي كلامُ الشَّفيع للمَلِكِ في حاجةٍ يسألُها لغيرِه. وَشَفَع إليه: في معنى طَلَبَ إليه. وقال الراغب: الشَّفْع: ضَمُّ الشيءِ إلى مِثلِه والشَّفاعَة: الانضِمامُ إلى آخَرَ ناصراً له وسائلاً عنه وأكثرُ ما يُستعمَلُ في انضِمامِ مَن هو أعلى مَرْتَبةً إلى من هو أدنى ومنه الشَّفاعَةُ في القيامة. وقال غيرُه: الشَّفاعَة: التَّجاوُزُ عن الذُّنوبِ والجرائم. وقال ابنُ القَطّاع: الشَّفاعَةُ: المُطالَبةُ بوَسيلةٍ أو ذِمامٍ"[2].

والشفاعة على قسمين:

* **الشفاعة في الدنيا**، وهي: اتخاذ الوسائط عند أصحاب الجاه والسلطان في قضاء الحوائج، ورد الحقوق لأصحابها، وهي جائزة ما دامت تلك الحاجة مشروعة.

قال تعالى ﴿ مَّن يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا ﴾ [النساء:85].

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاءه السائل، أو طلبت إليه حاجة، قال: «**اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله على لسان نبيه ما شاء**» متفق عليه[3].

---

(1) الأحاديث المنتقاة (ص:84).

(2) تاج العروس (5348/1).

(3) صحيح البخاري (520/2، كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها، ح: 1365). وصحيح مسلم (2026/4، كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب الشفاعة فيما =

* **الشفاعة في الآخرة**، وهي المرادة هنا.

وهي عند الإطلاق يراد بها الشفاعة العظمى. وهي الشفاعة لأهل الجمع في تعجيل الحساب، والإراحة من طول الوقوف والغم. وهي المقام المحمود الذي خُصَّ به سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وهذه الشفاعة ثابتة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، لحديث: «**أنا أول شافع، وأول مُشَفَّع**»رواه مسلم[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلحم، فرفع إليه الذراع، وكانت تعجبه، فنهس منها نهسة، ثم قال: «**أنا سيد الناس يوم القيامة، وهل تدرون مم ذلك؟، يجمع الله الناس الأولين والآخرين في صعيد واحد، يسمعهم الداعي وينفذهم البصر، وتدنو الشمس، فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون، فيقول الناس: ألا ترون ما قد بلغكم، ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم؟، فيقول بعض الناس لبعض: عليكم بآدم، فيأتون آدم عليه السلام، فيقولون له: أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه، ألا ترى إلى ما قد بلغنا؟، فيقول آدم: إن ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه نهاني عن الشجرة فعصيته، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى نوح. فيأتون نوحا فيقولون: يا نوح، إنك أنت أول الرسل إلى أهل الأرض، وقد سماك الله عبدا شكورا، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟، فيقول: إن ربي عز وجل قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه قد كانت لي دعوة دعوتها على قومي، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى إبراهيم. فيأتون إبراهيم فيقولون: يا إبراهيم، أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟،**

=

ليس بحرام، ح: 2627).

(1) صحيح مسلم (4/ 1782، كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا على جميع الخلائق، ح: 2278).

فيقول لهم: إن ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني قد كنت كذبت ثلاث كذبات، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى موسى. فيأتون موسى، فيقولون: يا موسى، أنت رسول الله، فضلك الله برسالته وبكلامه على الناس، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟، فيقول: إن ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني قد قتلت نفسا لم أومر بقتلها، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى عيسى. فيأتون عيسى فيقولون: يا عيسى، أنت رسول الله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وكلمت الناس في المهد صبيا، اشفع لنا، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟، فيقول عيسى: إن ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله قط، ولن يغضب بعده مثله - ولم يذكر ذنبا - نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم. فيأتون محمدا صلى الله عليه وآله وسلم، فيقولون: يا محمد أنت رسول الله، وخاتم الأنبياء، وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟، فأنطلق فآتي تحت العرش، فأقع ساجدا لربي عز وجل، ثم يفتح الله علي من محامده وحسن الثناء عليه شيئا لم يفتحه على أحد قبلي، ثم يقال: يا محمد ارفع رأسك، سل تعطه، واشفع تشفع، فأرفع رأسي فأقول: أمتي يا رب، أمتي يا رب، فيقال: يا محمد أدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك من الأبواب، ثم قال: والذي نفسي بيده، إن ما بين المصراعين من مصاريع الجنة كما بين مكة وحمير، أو: كما بين مكة وبصرى» متفق عليه[1].

ثم له بعد ذلك صلى الله عليه وآله وسلم شفاعات:

أحدها: في قوم يدخلون الجنة بغير حساب.قال النووي رحمه الله

(1) صحيح البخاري (1215/3، كتاب الأنبيء. باب قوله تعالى «ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه»..، ح:3162). وصحيح مسلم (184/1. كتاب الإيمان. باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ح: 194).

تعالى: "وهي مختصة به صلى الله عليه وآله وسلم"[1].

ثانيها: في أقوام استوجبوا النار. كما ذكر السيوطي رحمه الله في الخصائص الكبرى.

ثالثها: فيمن يدخل النار من الموحدين، عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**يخرج قوم من النار بشفاعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم. فيدخلون الجنة، ويسمون الجهنميين**» رواه البخاري[2].

والأحاديث الدالة على إخراجه صلى الله عليه وآله وسلم الموحدين من النار كثيرة بلغت حد الاستفاضة والشهرة.

رابعها: في زيادة الدرجات في أهل الجنة.

خامسها: التخفيف عن بعض الكفار، وهي من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم؛ كما في عمه أبي طالب.

عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه: أنه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: ما أغنيت عن عمك، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟، قال: «**هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**» متفق عليه[3].

سادسها: - وهي في الدنيا - التخفيف من عذاب القبر، فعن جابر رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**إني مررت بقبرين يعذبان، فأحببت بشفاعتي أن يرفه عنهما، ما دام الغصنان رطبين**» رواه مسلم[4].

*****

(1) شرح مسلم (35/3).

(2) الصحيح (3399/5، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، ح: 6191).

(3) صحيح البخاري (1408/3، كتاب فضائل الصحابة، باب قصة أبي طالب، ح: 3670)، صحيح مسلم (194/1، كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأبي طالب، ح: 209).

(4) صحيح مسلم (2306/4، كتاب الزهد والرقائق، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر، ح:3012).

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

114- وَغَيْـرُهُ مِـنْ مُرْتَـضَى الأَخْـيَارِ يَـشْفَعُ كَمَـا قَـدْ جَـاءَ فِـي الأَخْـبَارِ

قلت:

المعنى أن الشفاعة تثبت يوم القيامة لغير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ممن ارتضى الله من الملائكة والنبيين والصالحين.

قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:28].

وقال تعالى: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَـٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: 87].

وقال تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَـٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم:26].

وفي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - عند مسلم[1] - في الشفاعة، وفيه: «**فيقول الله عز وجل: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين**».

وعن المقدام بن مَعْدِ يكَرِبَ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**للشَهيد عندَ الله سِتّ خِصَالٍ: يُغْفَرُ لَهُ في أَوَّلِ دُفْعَةٍ ويرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، ويُجَارُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الفَزَعِ الأَكْبَرِ، وَيُوضَعُ على رأْسِهِ تَاجُ الوَقَارِ، اليَاقُوتَةُ منها خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وما فيها، ويُزَوّجُ اثْنَتَيْنِ وسْبعِينَ زَوْجَةً مِنَ الْحُورِ العِينِ، وَيُشَفّعُ في سَبْعِينَ مِنْ أَقَارِبِهِ**» رواه الترمذي[2]، وقال: حديث حسن صحيح غريب.

وعن الحارث بن أقيش رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**إن من أمتي من يدخل الجنة بشفاعته أكثر من مضر**» رواه الحاكم في مستدركه[3]، وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم، وأقره الذهبي.

---

(1) صحيح مسلم (167/1، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، ح:183).

(2) السنن (187/4، كتاب فضائل الجهاد، باب في ثواب الشهيد، ح:1663).

(3) المستدرك على الصحيحين (142/1).

[جواز غفران الذنوب مطلقا ما لم تكن شركا]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

115- إِذْ جَائِــزٌ غُفْــرَانُ غَيْــرِ الكُفْــرِ

قلت:

تعليل لثبوت الشفاعة، أي ولو لأهل الكبائر، فكأنه قال: إذا جاز غفران غير الكفر من الذنوب بلا شفاعة، فبالشفاعة أولى.

والدليل على جواز غفران غير الكفر: قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء:48].

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**يقول الله عز وجل: من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها وأزيد، ومن جاء بالسيئة فجزاؤه سيئة مثلها أو أغفر، ومن تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا، ومن تقرب مني ذراعا تقربت منه باعا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة، ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئا لقيته بمثلها مغفرة**» رواه مسلم(1).

وعن أنس رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**قال الله: يا ابن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني غفرتُ لك على ما كان فيك ولا أبالي، يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرتُ لك ولا أبالي، يا ابن آدم إنك لو أتيتني بقراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئا لأتيك بقرابها مغفرة**» رواه الترمذي(2).

وعنه رضي الله تعالى عنه أيضا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

---

(1) الصحيح (4/2068، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الذكر والدعاء والتقرب إلى الله تعالى، ح:2687).

(2) السنن (5/548، كتاب الدعوات، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله لعباده، ح:3540).

«**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**» رواه أحمد[1] وأبو داود[2] والترمذي[3] وغيرهم.

[عدم تكفير أهل القبلة]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

115- .... فَــلَا نُكَفِّــرُ مُؤْمِــناً بِالــوِزْرِ

قلت:

الوِزْر: الحِمْلُ الثقيل، والوِزْرُ الذَّنْبُ لِثِقَلِه.

هذا أصل عظيم من أصول أهل السنة، وهو عدم تكفير أحد من أهل القبلة بذنب، صغيرةً كان الذنب أو كبيرةً، عالما كان مرتكبه أو جاهلا، بشرط ألا يكون ذلك الذنب من المكفرات كإنكار علم الله تعالى بالجزئيات، وإلا كفر مُرْتكبه قطعا، وبشرط ألا يكون مستحلا له، وهو معلوم من الدين بالضرورة كالزنى، وإلا كفر باستحلاله لذلك.

قال العلامة ابن أبي زيد القيرواني رضي الله عنه في رسالته الشهيرة: "ولا يكفر أحد بذنب من أهل القبلة".

قال العلامة القاضي عبد الوهاب المالكي رحمه الله في شرحه: "وهذا كما قال، فالمذنبون من أهل الملة مؤمنون مذنبون، ولا يخرجون بذنوبهم عن الإسلام ولا عن الإيمان، ولا يحبط ذنوبُهم إيمانَهم، هذا قول أئمة السنة، وسلف الأمة"[4].

وقال العلامة أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في عقيدته الشهيرة: "ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، وما داموا بما جاء به النبي صل الله عليه وآله وسلم معترفين، وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين، ولا نخوض في الله ولا نماري في دين الله، لا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله".

---

(1) المسند (213/3).

(2) السنن (649/2، كتاب السنة، باب في الشفاعة، ح:4739).

(3) السنن (625/4، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب منه، ح:2435).

(4) شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني (ص:347).

وقال العلامة الإيجي في "المواقف": "ولا نُكَفِّرُ أحدا من أهل القبلة إلا بما فيه نفي للصانع القادر العليم، أو شرك، أو إنكار للنبوة، أو ما علم مجيئه ضرورة، أو لمجمع عليه كاستحلال المحرمات. وأما ما عداه فالقائل به مبتدع غير كافر"[1].

وقال الغزالي رحمه الله في "الاقتصاد في الاعتقاد": "والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه: الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلاً. فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة المصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم. وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها". وهذه الفرق - يقصد: المعتزلة والمشبهة والفرق كلها سوى الفلاسفة - منقسمون إلى مسرفين وغلاة، وإلى مقتصدين بالإضافة إليهم، ثم المجتهد يرى تكفيرهم وقد يكون ظنه في بعض المسائل وعلى بعض الفرق أظهر. وتفصيل آحاد تلك المسائل يطول ثم يثير الفتن والأحقاد، فإن أكثر الخائضين في هذا إنما يحركهم التعصب واتباع تكفير المكذب للرسول، وهؤلاء ليسوا مكذبين أصلاً ولم يثبت لنا أن الخطأ في التأويل موجب للتكفير، فلا بد من دليل عليه، وثبت أن العصمة مستفادة من قول لا إله إلا الله قطعاً، فلا يدفع ذلك إلا بقاطع. وهذا القدر كاف في التنبيه على أن إسراف من بالغ في التكفير ليس عن برهان فإن البرهان إما أصل أو قياس على أصل، والأصل هو التكذيب الصريح، ومن ليس بمكذب فليس في معنى الكذب أصلاً، فيبقى تحت عموم العصمة بكلمة الشهادة"[2].

وقال ابن عبد البر: "**اتفق أهل السنة والجماعة، وهم أهل الفقه والأثر، على أن أحدا لا يخرجه ذنبه وإن عظم من الإسلام، وخالفهم أهل البدع**"[3].

وقال الإمام النووي في "شرح مسلم": "واعلم أن مذهب أهل الحق أنه لا

---

(1) (552/3).

(2) (ص:81).

(3) التمهيد (22/17).

يكفر أحد من أهل القبلة بذنب. ولا يكفر أهل الأهواء والبدع، وأن من جحد ما يعلم من دين الإسلام ضرورة حكم بردته وكفره، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة ونحوه ممن يخفى عليه. فيعرف ذلك، فإن استمر حكم بكفره، وكذا حكم من استحل الزنى أو الخمر أو القتل أو غير ذلك من المحرمات التي يعلم تحريمها ضرورة"[1].

[حكم من مات ولم يتب من ذنبه]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

116- وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنْ ذَنْبِهِ فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِرَبِّهِ

قلت:

المعنى: أن من يمت بعد أن ارتكب ذنباً من الكبائر غير المكفرة بلا استحلال، والحال أنه لم يتب من ذنبه إلى الله، فأمره وشأنه مُفَوَّضٌ ومُوكلٌ إلى ربه، فلا نقطع بالعفو عنه؛ لئلا تكون الذنوب في حكم المباحة، ولا بالعقوبة؛ لأنه تعالى يجوز عليه أن يغفر ما عدا الكفر؛ وعلى تقدير وقوع العقاب نقطع له بعدم الخلود في النار، كما أشار إليه بقوله الآتي "ثم الخلود مجتنب"، وهذا هو مذهب أهل الحق"[2].

*****

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

117- وَوَاجِبٌ تَعْذِيبُ بَعْضٍ ارْتَكَبْ كَبِيرَةً ثُمَّ الخُلُودُ مُجْتَنَبْ

قلت:

المعنى: أن تعذيب بعضٍ غير مُعَيَّنٍ من عُصَاةِ هذه الأُمَّة ارتكب كبيرة من غير تأويلٍ يُعْذَرُ به ومات بلا توبة واجب؛ أي ثابت وواقع شرعاً. ثم خلود من أراد الله تعذيبه من عصاة المؤمنين مجتنب وقوعه فلا نقول به.

---

(1) (150/1).

(2) انظر: تحفة المريد (ص:207).

قال الشيخ البيجوري رحمه الله تعالى: "والحاصل أن الناس على قسمين: مؤمن، وكافر. فالكافر مخلد في النار إجماعاً. والمؤمن على قسمين: طائع وعاص؛ فالطائع في الجنة إجماعاً. والعاصي على قسمين: تائب، وغير تائب؛ فالتائب في الجنة إجماعاً، وغير التائب في المشيئة، وعلى تقدير عذابه لا يخلد في النار"[1].

[حياة الشهداء]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

117- وَصِفْ شَهِيدَ الحرْب بِالحَيَاةِ وَرِزْقُهُ مِنْ مُشْتَهَى الجَنَّاتِ

قلت:

أي أن شهيد الحرب حي يرزق من الجنة.

وشهيد الحرب هو: الذي قتل في معركة في سبيل الله.

واختلف في سبب تسميته شهيدا على أقوال:

أحدها: أنه مشهود لَه بالجنة، فشهيد: فعيل بمعنى مفعول.

ثانيها: أن الملائكة تشهده لتبشره، وهو بمعنى مفعول أيضا.

ثالثها: أن أرواح الشهداء حضرت إلى الجنة لأنهم أحياء عند ربهم، وأرواح غيرهم لا تصل إلى الجنة، فالشهيد بمعنى الحاضر للجنة.

رابعها: أنه شهد على نفسه لله عز وجل، حين لزمه الوفاء بالبيعة التي بايعه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ [التوبة:111]، فاتصلت شهادة الشهيد الحق بشهادة العبد، فسُمِيَّ شهيداً.

خامسها: أنه سقط على الأرض حين استشهاده، والأرض:الشاهدة[2].

أما كونه حيا يرزق من الجنة:

فيدل عليه قوله تعالى:﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ

(1) انظر: تحفة المريد (ص:207).

(2) انظر:إتحاف النبلاء بفضل الشهادة وأنواع الشهداء، لعبد الله بن الصديق.(ص:7 - 8).

عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ ﴾[آل عمران:169].

وروى الترمذي[1] وابن ماجه[2] عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما قال: لما قتل عبد الله بن عمرو بن حرام يوم أحد، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**يا جابر ألا أخبرك ما قال الله لأبيك؟**»، قلت: بلى، قال: «**ما كلَّم الله أحدا إلا من وراء حجاب، وكلم أباك كفاحا، فقال:يا عبد الله تمنَّ علي أُعْطِكَ، قال:يا رب تحييني فأقتل فيك ثانية، قال:إنه سبق مني أنهم إليها لا يرجعون، قال: يا رب فأبلغ من ورائي**». فأنزل الله هذه الآية:﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ ﴾[آل عمران: 169] الآية كلها".

قال الترمذي: حديث حسن غريب من هذا الوجه.

وروى مسلم[3] عن مسروق قال: سألنا عبد الله بن مسعود عن هذه الآية ﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ [آل عمران:169]، فقال: أما إنا قد سألنا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: «**أرواحهم في جوف طير خضر، لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح من الجنة حيث شاءت، ثم تأوي إلى تلك القناديل، فاطلع عليهم ربهم اطلاعة، فقال: هل تشتهون شيئا؟، قالوا: أي شيء نشتهي، ونحن نسرح من الجنة حيث شئنا؟، ففعل بهم ذلك ثلاث مرات، فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا، قالوا: يا رب نريد أن ترد أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا**».

وروى الطبراني في الأوسط[4] عن أنس رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**إذا وقف العباد للحساب جاء قوم واضعي سيوفهم**

(1) السنن (220/5، كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في سورة آل عمران، ح:3010).
(2) السنن (68/1، المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، ح:190).
(3) الصحيح (1502/3، كتاب الإمارة، باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة..، ح: 1887).
(4) المعجم الأوسط (285/2).

على رقابهم تقطر دما، فازدحموا على باب الجنة، فقيل: من هؤلاء؟، قيل: الشهداء، كانوا أحياء مرزوقين».

قال الحافظ المنذري رحمه الله تعالى: "إسناده حسن"[1].

[مفهوم الرزق]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

119- وَالرِّزْقُ عِنْدَ القَوْمِ مَا بِهِ انْتَفَعْ وَقِيلَ لَا بَلْ مَا مُلِكْ وَمَا اتُّبِعْ

120- فَيَرْزُقُ اللهُ الحَلَالَ فَاعْلَمَا وَيَرْزُقُ المَكْرُوهَ وَالمُحَرَّمَا

قلت:

أي إن الرزق هو المنتفع به سواء كان ملكا له أم لا، مباحا أو مكروها أو حراما، بدليل قوله تعالى:﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود، الآية: 6].

ولو كان الرزق هو ما يملكه المرزوق للزم منه أن الدواب لا ترزق، لأنها لا تملك.

قال الزركشي رحمه الله تعالى في "تشنيف المسامع": "فثبت أن اسم الرزق دائر مع النفع به وجودا وعدما، فوجب أن يكون مدلوله"[2].

[الاكتساب والتوكل]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

121- فِي الاكْتِسَابِ وَالتَّوَكُّلِ اخْتُلِفْ وَالرَّاجِحُ التَّفْصِيلُ حَسْبَماَ عُرِفْ

قلت:

أي أنهم اختلفوا في أيهما أفضل: التوكل أم الاكتساب؟ على أقوال:

---

(1) الترغيب والترهيب (2/209).

(2) (2/297).

الأول: أن التوكل أفضل، لحديث الداخلين إلى الجنة بغير حساب، وفيه أن من صفتهم: «**وعلى ربهم يتوكلون**».

الثاني: أن الاكتساب أفضل، لحديث: «**ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده**» أخرجه البخاري[1] وغيره، ولأنه الجاري من فعل أكابر الصحابة وغيرهم من السلف.

الثالث: التفصيل، وهو الذي رجحه الناظم رحمه الله تعالى: أن ذلك يختلف باختلاف حال الشخص، فإن كان ممن يؤثر طاعة الله تعالى على كسبه، ولا يسخط عند تعذر الرزق، ولا يستشرف نفسه إلى أحد من الخلق، فالتوكل في حقه أفضل.

وإن كان ممن عساه أن يسخط، أو يضطرب قلبه، ويستشرف الناس، فالكسب أولى؛ لأن الاستشراف سؤال بالقلب، وتركه أهم من ترك الكسب، والسعي في الرزق لا يقدح في التوكل؛ لأن السبب من رزقه أيضا، فإنه المقوي على الأعمال، وإنما المذموم التكاسل الذي يسميه كثير من البطالين توكلا.

وفي هذا القول جمع بين أدلة الفريقين[2].

قال البيهقي رحمه الله في "شعب الإيمان": "قال الحليمي: وعليه أكثر أهل المعرفة، وسئل ابن سالم بالبصرة: أنحن مستعبدون بالكسب أو بالتوكل؟ فقال: التوكل حال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والكسب سنته، وإنما أسن لهم الكسب لضعفهم، حين أسقطوا عن درجة التوكل لم يسقطوا عن درجة طلب المعاش بالمكاسب الذي هو سنته، ولولا ذلك لهلكوا، وعن سهل بن عبد الله قال: من طعن في الاكتساب فقد طعن في السنة، ومن طعن في التوكل فقد طعن في الإيمان"[3].

---

(1) الصحيح (730/2، كتاب البيوع. باب كسب الرجل وعمله بيده، ح:1966).

(2) انظر:تشنيف المسامع للزركشي (2 423).

(3) شعب الإيمان(102/2 - 103) بتصرف شديد.

[حقيقة الموجود]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

122- وَعِـنْدَنَا الـشَّيْءُ هُـو المَوْجُـودُ وثَابِـتٌ فِـي الخَـارِجِ المَوْجُـودُ

قلت:

الشيء هو: ما يصح أن يُعلم ويخبر عنه، وهذا هو الإطلاق الأصلي في اللغة كما نص على ذلك سيبويه، وإطلاق (الشيء) على خصوص الموجود إنما هو بحسب دلالة القرائن والمقامات، وإلا فهو شامل للمعدوم، والموجود، والواجب، والممكن، وتختلف إطلاقاته، ويعلم المراد منه بالقرائن.

وأما عندنا معاشر الأشاعرة، فالمراد بالشيء: الموجود، أي الذي له ثبوت وتقرر في الخارج، بخلاف المعدوم، فإنه ليس بشيء بهذا الاعتبار، أي ليس له ثبوت وتقرر في الخارج، وهذا خلافا المعتزلة، الذين قالوا: إن المعدوم شيء، بمعنى أنه أمر متقرر وثابت في الخارج.

*****

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

123- وُجُـودُ شَـيْءٍ عَيْـنُهُ،.........

قلت:

أي إن وجود شيء من الموجودات عين حقيقته كما قال الأشعري ومن تبعه. وقال الإمام الرازي: وجود الشيء ليس عين حقيقته، وفسره بأنه الحال الثابتة للذات ما دامت الذات، وهذه الحال غير معللة بعلة، ثم إن بعضهم أبقى عبارة الأشعري على ظاهرها، وجعل في عدّ الوجود صفة تسامحاً، وأوَّلها المحققون كالسعد بأن المراد أن وجود الشيء ليس زائداً في الخارج يرى كالقدرة والإرادة فلا ينافي أنه أمر اعتباري، وهو ثبوت الشيء؛ وهذا هو التحقيق[1].

*****

(1) انظر: تحفة المريد (ص:213).

[حقيقة الجوهر]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

123- ....، وَالجَوهَـــــرُ الفَـــرْدُ حَـــادِثٌ عِـــنْدَنَا لَا يُنْكَـــرُ

قلت:

المراد بالجوهر الفرد: الجزء الذي لا يتجزأ، بحيث لا يقبل القسمة أصلاً، لا قطعاً ولا كسراً، ولا وهماً ولا فرضاً مطابقاً للواقع، وإلا فقد يفرض العقل المحال، وهو عندنا - أي المسلمين - حادثٌ، لأي مسبوق بالعدم؛ لأنه لا معنى للحادث إلا ما كان مسبوقاً بالعدم، وجميع الأجسام متركبة منه فهي حادثة، والعالم بجميع أجزائه حادث.

وغرضه بذلك الرد على الفلاسفة المنكرين للجوهر الفرد، ويترتب على الخلاف في ثبوته وعدمه: القولُ بحدوث العالم وقدمه، وإذا علمت ذلك علمت أن هذه المسألة ينبغي معرفتها والاعتناء بها، فتفطن[1].

[الذنوب: كبائر وصغائر]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

124- ثُـــمَّ الذُّنُـــوبُ عِـــنْدَنَا قِـــسْمَانِ صَـــغِيرَةٌ كَبِيـــرَةٌ،..................

قلت:

المعنى أن الذنوب تنقسم إلى كبائر وصغائر، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب القاضي الباقلاني والأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني وإمام الحرمين وابن القشيري إلى أن الذنوب كلها كبائر، وحكاه ابن فورك في تفسيره عن الأشاعرة واختاره، وحكاه التاج السبكي في جمع الجوامع عن والده تقي الدين، وروى الطبراني عن ابن عباس قال:كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة[2]. قال الحافظ الهيثمي في

(1) انظر: المصدر السابق.

(2) المعجم الكبير (140/18).

مجمع الزوائد:" رجاله ثقات، إلا أن الحسن مدلس وعنعنه"[1].

إلا أن الخلاف كما قال الشيخ المحلي لفظي؛ لاتفاق الجميع على أن من الذنوب ما لا يفسق صاحبه ولا تسقط معه عدالته، غير أن أصحاب القول الثاني استعظموا أن يسموا معصية الله صغيرة، فرجع الخلاف إلى اللفظ والتسمية دون المعنى.

وقد جاء القرآن والسنة بالتفريق بين كبائر الذنوب وصغائرها، قال تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء:31]، وقال تعالى:﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: 32]، وعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:«**الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مُكفِّراتٌ لما بينهن ما لم تُغْشَ الكبائر**» رواه مسلم[2].

قال الغزالي:"لا يليق إنكار الفرق بين الكبائر والصغائر، وقد عرفا من مدارك الشرع"[3].

ثم على مذهب الجمهور:هل تدرك الكبيرة بتعريف يجمع جزئياتها، أو بعدد يحصر أفرادها؟.

ذهب طائفة إلى الأول، وأحسن تعاريفها قول العلامة البازري في شرح الحاوي: "التحقيق أن الكبيرة كل ذنب قرن به وعيد أو لعن بنص كتاب أو سنة، أو علم أن مفسدته كمفسدة ما قرن به وعيد أو حد أو لعن أو أكثر من مفسدته".

وقال آخرون بالعدد، ثم اختلفوا، فقيل: هي المذكورة من أول سورة النساء إلى قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم

---

(1) (292/1).

(2) الصحيح (209/1، كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان، مُكفِّراتٌ لما بينهن ما اجتنبت الكبائر، ح: 233).

(3) انظر:تنوير البصيرة ببيان علامات الكبيرة. للشيخ عبد الله بن الصديق الغماري، ص:9 - 10.

مُدْخَلاً كَرِيمًا ﴾[النساء:31]، وروي عن ابن عباس.

وقيل: هي سبع، لحديث: «**اجتنبوا السبع الموبقات**»، وروي عن علي عليه السلام.

وقيل: ثلاث، وقيل: أربع، وقيل: عشر، روي عن ابن مسعود.

وقيل: هي إلى السبعين أقرب، روي عن ابن عباس أيضا.

وقيل: هي إلى السبعمائة أقرب، روي عن ابن عباس وسعيد بن جبير.

إلى غير ذلك.

قال الشيخ المحقق عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى: "والذي تحرر لي من قراءة هذا المبحث، أن الكبيرة نوعان: منصوصة ومستنبطة، فالمنصوصة لها أمارات وعلامات ذكرها الشارع، والمستنبطة أماراتها التي تعرف بها: أن تكون فيها مفسدة تساوي مفسدة الكبيرة المنصوصة أو تزيدها"[1].

ثم ذكر رحمه الله تعالى بضعة وأربعين علامة للكبيرة، وهي:

1 - إيجاب الحد على المعصية.

2 - تسمية المعصية كبيرة أو أكبر الكبائر.

3 - وصف المعصية بأنها موبقة.

4 - وصف المعصية بأنها فاحشة.

5 - وصف المعصية بأنها من عمل الشيطان.

6 - وصف المعصية أو فاعلها بالفسق.

7 - الخبر بأن الله تعالى يحارب فاعلها.

8 - الخبر بأن الله لا يحبها أو لا يحب فاعلها أو أن الله يبغضه.

9 - لعن فاعلها.

10 - وصف فاعلها بأن الله لا ينظر إليه.

11 - الإخبار بأنه لا يدخل الجنة.

---

(1) تنوير البصيرة، ص:12.

12 - الإخبار بتحريم الجنة عليه.

13 - الإخبار بأن فاعلها برئت منه ذمة الله أو رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

14 - الإخبار بأنها حالقة تحلق الدين.

15 - الإخبار بنزع الإيمان عنه أو نفيه عنه.

16 - الإخبار بغضب الله عليه.

17 - إلجامه بلجام من نار.

18 - عدم قبول صلاته مثلا.

19 - وصفه بالكفر أو بالإشراك مثلا.

20 - وصفه بالخسران.

21 - وصفه بالضلال.

22 - التعبير عنه بكلمة ((ليس منا)).

23 - وصفه بالخلود في النار.

24 - إلحاقها بكبيرة معروفة.

25 - الإخبار بأنها تهدي إلى الفجور.

26 - وصف صاحبها بالنفاق.

27 - وصف مرتكبها بأنه لم يزل في سخط الله أو سخط الله عليه.

28 - وصفه بأنه ضاد الله عز وجل.

29 - الإخبار بأن الله يسكنه ردغة الخبال.

30 - الإخبار بأن الله حجب التوبة عن مرتكبها.

31 - الإخبار بأن المعصية تأكل الحسنة.

32 - الإخبار بأنها ليست من الإسلام.

33 - الإخبار بأن الله خسف بمرتكبها.

34 - الإخبار بأن مرتكبها لا يسأل عنه.

35 - الإخبار بأن الله تعالى يكون خصمه يوم القيامة.

36 - الإخبار بأن مرتكبها لا يجد عرف الجنة.

37 - التوعد عليها بالويل.

38 - وعيد مرتكبها بأن يحشر بآفة في جسده.

39 - الإخبار بحبوط عمله.

40 - التوعد بفضيحة مرتكبها.

41 - الإخبار بأن الله يمقت فاعله.

42 - الإخبار بأن فاعلها خارج عن الإسلام.

43 - الإخبار بأن فاعلها يكلف يوم القيامة بما لا يستطيعه.

44 - توعد فاعلها بعذاب شديد في إحدى جوارحه.

45 - الإخبار بأن الله يطبع على قلبه.

وقد مثل رحمه الله تعالى لكل علامة، فارجع إليه تستفد.

[التوبة وأحكامها]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

124- .... فَالثَّانِـــــي

125- مِنْهُ المَتَابُ وَاجِبٌ فِي الحَالِ وَلَا انْـــتِقَاضَ إِنْ يَعُـــدْ لِلْحَـــالِ

126- لَكِـنْ يُجَـدِّدُ تَـوْبَةً لِمَـا اقْتَـرَفْ وَفِـي القَـبُولِ رَأْيُهُـمْ قَـد اخْـتَلَفْ

قلت:

الثاني: أي الكبائر. فتجب التوبة منها على الفور، وإنما خصها بالذكر مع أن التوبة واجبة من الذنوب جميعها صغيرها وكبيرها، للاهتمام بشأنها، والتنبيه على خطرها.

وحاصل معنى كلام الناظم رحمه الله تعالى: أن التوبة تجب على الفور من الذنوب خاصة الكبائر، وإذا عاد التائب إلى الذنب الذي تاب منه، فالصحيح أن توبته السابقة لا تنتقض، غايته: أنه ارتكب ذلك الذنب مرة ثانية فتجب عليه توبة جديدة.

وقد أمر الله تعالى بالتوبة في كتابه، فقال سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا ﴾ [التحريم:8]، وقال عز وجل: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [النور:31]، وقال تعالى: ﴿ وَٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ ﴾ [هود:90].

****

[أقسام التوبة]

ثم اعلم أن التوبة على ثلاثة أقسام[1]: توبة من تضييع الواجبات، وتوبة من التلبس بالمحرمات، وتوبة من تحمُّل الظلامات.

أما ترك الواجبات؛ كترك الصلاة أو الزكاة أو غير ذلك مما أوجب الله عز وجل القيام به على عباده، فالتوبة في ذلك: القيام بالواجب عليه حالا، والعزم على القيام به مآلا، وتلافي ما يجب القضاء فيه من الفائت بالقضاء مع الإمكان.

وأما التلبس بالمحرمات؛ كشرب الخمر أو الزنى أو الكذب أو غير ذلك مما حرمه الله على عباده، فالتوبة من ذلك: الإقلاع في الفور من غير توان، والعزم على استصحاب الإقلاع أبدا.

وأما تحمل الظلامات، وهي عمارة الذمة بدم أو مال أو عرض ونحو ذلك، فهي التوبة من ذلك: الإقلاع عن ذلك حالا، والعزم على استصحاب الإقلاع أبدا، واستحلال المظلوم، واسترضاؤه إن عرف، وما عجز عنه من ذلك فيلافيه بكثرة النوافل، وبذل الصدقات، وهبة أجر ذلك للمظلوم، والضراعة إلى الله تعالى في إرضاء الخصوم عنه وإقالة عثراته.

****

[شروط التوبة]

وأما شروط التوبة: فأربعة، وهي[2]:

أولا: الإقلاع عن الذنب الذي تاب منه، لأن الإقلاع يضاد الإقامة، ولا توبة من ذنب لمقيم عليه.

---

(1) انظر: بغية السالك للساحلي (185/1).

(2) المصدر السابق.

ثانيا: الندم على ما فات، وهو عمدة من عمد التوبة. والندم يضاد الإصرار، ولا توبة من ذنب لمُصِرٍ عليه.

ثالثا: العزم على ألا يعود إلى شيء مما أقلع عنه وتاب منه، والعزم يضاد التردد، ولا تصح توبة لا ثبات لعقدها.

رابعا: القصد بالتوبة معاملة الحي القيوم بتعظيمه وخوف عقابه، وهذا الشرط هو قطب سائر الشروط، وعليه مدارها.

والتوبة إذا استجمعت هذه الشروط فهي مقبولة قطعا عند الإمام الأشعري، لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [التوبة:118]، وقوله عز وجل: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [الشورى:25].

وقال الباقلاني وإمام الحرمين: تقبل ظنا بدليل ظني، لكنه قريب من القطع، إذ يحتمل أن المراد من الآية: يقبل التوبة إن شاء.

وهذا الخلاف في غير توبة الكافر، وأما هي فمقبولة قطعاً بدليل قطعي اتفاقاً، لقوله تعالى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال: 38].

[حفظ الكليات الست]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

124- وَحِفْظُ دِينٍ ثُمَّ نَفْسٍ مَالٌ نَسَبْ وَمِثْلُهَا عَقْلٌ وَعِرْضٌ قَدْ وَجَبْ

قلت:

قال العلامة البيجوري رحمه الله تعالى: "هذا شروع في المسألة المعروفة عند القوم بالكليات الخمس. أو الست، وهو الموافق للمتن،

حيث جعل العرض مستقلا عن النسب، فمن جعل العرض راجعا للنسب عبر عنها بالكليات الخمس، ومن جعله مستقلاً عن النسب عبر عنه بالكليات الست، وإنما سميت بالكليات لأنه يتفرع عليها أحكام كثيرة؛ ولأنها وجبت في كل ملة فلم تبح في ملة من الملل"[1].

وتسمى هذه الكليات أيضا: بالأصول، وبالضروريات الخمس أو الست.

وأول من ذكرها واضحة كاملة الإمام الغزالي رحمه الله تعالى، حيث قال في "المستصفى": "ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة"[2].

وقد جاء الشرع لحفظ هذه الكليات والضروريات، وهذا الحفظ يكون بأمرين:

أحدهما: مراعاتها في جانب الوجود، وذلك بأن شرع الشارع الحكيم ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها.

فمثلاً: الإيمان بالله تعالى، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، كل ذلك وغيره يحفظ الدين في جانب الوجود.

وتناول المأكولات والمشروبات المباحة، ولبس الملابس المباحة، والسكن في مساكن، ونحو ذلك، حفظ للنفس في جانب الوجود.

ثانيهما: مراعاتها من جانب العدم، وذلك بأن جاءت الشريعة بما يُدْرأ عنها

(1) تحفة المريد (ص:217).

(2) (287/1).

الاختلالُ الواقع أو المتوقع فيها.

فتحريم الكفر، وحد الردة، والجهاد، وغير ذلك، حفظ للدين من العدم.

والقصاص، والديات، والتوعد بالنار على القتل العمد، وغير ذلك، حفظ للنفس من العدم.

وحرمة شرب الخمر، والحدّ عليه، وكذا حرمة كل مسكر، حفظ للعقل من العدم.

وحرمة السرقة، وحدّها بقطع يد السارق، حفظ للمال من العدم.

وهكذا.

[تكفير الجاحد للمعلوم من الدين بالضرورة]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

128- وَمَنْ لِمَعْلُومٍ ضَرُورَةً جَحَدْ ... مِنْ دِينِنَا يُقْتَلُ كُفْراً لَيْسَ حَدْ

129- وَمِثْلُ هَذَا مَنْ نَفَى لِمُجْمَعِ ... أَوِ اسْتَبَاحَ كَالزِّنَى فَلْتَسْمَعِ

قلت:

المعنى أن مما يحصل به الكفر، ويحكم لصاحبه بالردة والعياذ بالله تعالى، أحد ثلاثة أمور، وهي:

أولا: إنكار المعلوم من الدين بالضرورة، أي بحيث يعرفه خواص المسلمين وعوامهم، كوجوب الصلاة والصوم وحرمة الزنى والخمر ونحوها، وهذا حكمه: أنه يقتل لأجل كفره، لأن جحده لذلك مستلزم لتكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وليس قتله حدّاً، ولا كفارة لذنبه كما في سائر الحدود؛ فإنها كفارات

للذنوب.

ثانيا: نفي أمر مجمع عليه، والمراد بالإجماع هنا: الإجماع القطعي لا الظني. ثم لا يكون نافي الإجماع القطعي كافرا إلا إذا كان ما أجمع عليه مما اشتهر بين الخاص والعام وكان من المعلوم من الدين بالضرورة، لا ما كان إجماعا قطعيا ولكن لا تعرفه إلا الخاصة، وهو ما ينفرد بمعرفته العلماء، كتحريم المرأة على عمتها وخالتها، وإفساد الحج بالوطء قبل الوقوف، وتوريث الجدة السدس، ومنع توريث القاتل، ومنع الوصية للوارث.

فإذا اعتقد في شيء من ذلك خلاف ما عليه الإجماع يحكم بضلاله وخطئه، ومعصيته بإنكار ما خالف.

والواقع أن هذا الضابط الثاني الذي ذكره الناظم رحمه الله تعالى فيه كلام كثير، والصواب أن نافي ما أجمع عليه من حيث كونه مجمعا عليه لا يكفر، وإنما يكفر من حيث كونه نافيا لمعلوم من الدين بالضرورة، فعاد الأمر إلى الضابط السابق.

ولله در العلامة المحقق التاج السبكي رحمه الله تعالى، حيث قال في "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب"[1]: "ما أحسن افتتاح الشيخ الهندي المسألة في "النهاية" وهذه عبارته: جاحد الحكم المجمع عليه من حيث إنه مجمع عليه بإجماع قطعي، لا يكفر عند الجماهير، خلافا لبعض الفقهاء، وإنما قيدنا بقولنا: من حيث إنه مجمع عليه؛ لأن من أنكر وجوب الصلوات الخمس، وما يجري مجراها يكفر، وهو مجمع عليه؛ لكن لا لأنه مجمع عليه؛ بل لأنه معلوم بالضرورة أنه من دين [سيدنا] محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما قيدنا بالإجماع القطعي؛ لأن جاحد حكم الإجماع الظني، لا يكفر وفاقا. انتهى.

---

(1) (2/275 - 276).

وهي عبارة سديدة منبئة عن الغرض، ولم يحك إلا مذهبين كما هو المعروف.

وعندي أن أمتن كلام في المسألة، وأقربه إلى ما مهدناه: كلام إمام الحرمين في "البرهان"، حيث قال: من اعترف بالإجماع، وأقر بصدق المجمعين في النقل، ثم أنكر ما أجمعوا عليه كان هذا التكذيب آيلا إلى تكذيب الشارع. ومن كذب الشارع كفر، والقول الضابط فيه: أن من أنكر طريقا في ثبوت الشرع لم يكفر، ومن اعترف بكون الشيء من الشرع، ثم جحده كان منكرا للشرع، وإنكار بعضه، كإنكار كله.انتهى.وهو جامع لما اخترناه انتهى كلام التاج السبكي.

الضابط الثالث: استحلال معصية ثابتة بالنص القطعي، مما علم تحريمها من الدين بالضرورة. وهذا داخل فيما قبله كما هو ظاهر.والله تعالى أعلم.

[مباحث الإمامة العظمى]

(**قال الناظم رحمه الله تعالى**):

130- وَوَاجِبٌ نَصبُ إِمَامٍ عَدْلِ بِالشَّرْعِ، فَاعْلَمْ لَا بِحُكْمِ العَقْلِ

قلت:

المعنى: أنه يجب على الناس نصب إمام يَسُوسهم، وقد اتفقت كلمة الفرق الإسلامية على وجوب نصب الإمام إلا من شذ.

قال ابن حزم رحمه الله: "اتفق جميع أهل السنة، وجميع المرجئة، وجميع الشيعة، وجميع الخوارج، على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حاشا النجدات من الخوارج، فإنهم قالوا: لا يلزم الناس

فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم"[1].

وكذا نقل الإجماع:

● الإمام الماوردي: "وعقدها لمن يقوم بها واجب بالإجماع وإن شذ عنهم الأصم"[2].

● الإمام الجويني: "وأما نصب الإمامة عند الإمكان فواجب، وذهب عبد الرحمان بن كيسان إلى أنه لا يجب..، وهو مسبوق بإجماع من أشرقت عليه الشمس شارقة وغاربة، واتفاق مذاهب العلماء قاطبة"[3].

● العلامة القرطبي: حيث قال عند قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة:30]: "هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يسمع له ويطاع، لتجتمع به الكلمة وتنفذ به أحكام الخليقة، ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة، إلا ما روي عن الأصم حيث كان عن الشريعة أصم"[4].

● النووي: "وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة"[5].

● ابن حجر الهيتمي: "الصحابة أجمعوا على أن نصب الإمام بعد انقراض زمن النبوة واجب، بل جعلوه أهم الواجبات"[6].

● ابن خلدون: "نصب الإمام واجب، وقد عرف وجوبه بإجماع الصحابة

---

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل (87/4).
(2) الأحكام السلطانية (ص:5).
(3) الغياثي (ص:22).
(4) الجامع لأحكام القرآن (302/1).
(5) شرح مسلم (205/12).
(6) الصواعق المحرقة (ص:7).

والتابعين..واستقر ذلك إجماعا دالا على وجوب نصب الإمام"[1].

وهذا الوجوب علينا، خلافا للشيعة الإمامية، القائلة بأنه يجب على الله تعالى أن ينصب إماما للناس.

وقول الناظم رحمه الله بالشرع لا بحكم العقل معناه: أن الذي دلنا على وجوب نصب الإمام هو الشرع، ولا مدخل للعقل في ذلك، وهذا مذهب جمهور العلماء.

وقالت الإمامية: بالعقل لا بالشرع.

وقيل: يجب بالشرع والعقل معا، وهو قول الحسن البصري والجاحظ والبلخي.

قال الشيخ القاضي القلقشندي:" اختلف العلماء في أصل وجوب الإمامة، فذهب قوم إلى أن وجوبها ثابت بالعقل، لما في طباع العقلاء من التسليم لزعيم يمنعهم من التظالم، ويفصل بينهم عند التنازع، ولو لا ذلك لكانوا فوضى مهملين، وقد قال الأفوه الأودي - وهو شاعر جاهلي:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا

وذهب آخرون إلى أنها إنما وجبت بالشرع، ولا أثر للعقل في ذلك، لأن الإمام إنما يقوم بأمور شرعية، كان يجوز في العقل أن لا يرد التعبد بها، فلم يكن العقل موجباً لها. وقد احتج لذلك بأنه لا بد للأمة من إمام يقيم الدين، وينصر السنة، وينصف المظلومين من الظالمين، ويستوفي الحقوق. ويضعها مواضعها"[2].

---

(1) المقدمة (ص:191).

(2) مآثر الإنافة في معالم الخلافة (1/29 - 30).

هذا واعلم أن وجوب نصب الإمام هو على سبيل الكفاية.

قال العلامة الماوردي الشافعي رحمه الله: "فإذا ثبت وجوبها ففرضها على الكفاية كالجهاد وطلب العلم"[1].

وقال النووي الشافعي رحمه الله: "تولي الإمامة فرض كفاية، فإن لم يكن من يصلح إلا واحدا تعين عليه، ويلزمه طلبه إذا لم يبتدئوه"[2].

وقال القاضي أبو يعلى الحنبلي رحمه الله: "وهي - أي الإمامة - فرض على الكفاية"[3].

وقال السعد التفتازاني الحنفي رحمه الله: "القيام بالإمامة ونصب الإمام الموصوف بالصفات المخصوصة من فروض الكفايات"[4].

وقال الشيخ خليل المالكي رحمه الله في مختصره الشهير[5]: "الجهاد.. فرض كفاية..كالقيام بعلوم الشرع..والإمامة".

قال الشيخ الخرشي المالكي رحمه الله في شرحه الكبير[6]: "الْإمامة العظْمى فَرْضُ كِفَايَةٍ على من توفرتْ فِيهِ شُرُوطُهَا مع وجود منْ يُشَارِكُهُ، وَإِلَّا تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ".

*****

(1) الأحكام السلطانية (ص:5).

(2) روضة الطالبين (43/10).

(3) الأحكام السلطانية (ص:19).

(4) شرح المقاصد (232/5).

(5) (ص:88).

(6) (435/4).

[مبحث الإمامة ليس من العقائد]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

131- فَلَيْسَ رُكْناً يُعْتَقَد فِي الدِّين

قلت:

المعنى أن مبحث الإمامة ليس من أركان الدين، بل ولا هو مبحث من مباحث العقيدة، وإنما هو مبحث فرعي فقهي محض، ولكن لما تعلق بهذا المبحث الكلام عن عدالة الصحابة رضي الله عنهم، وقدح بعض الفرق المبتدعة في خلافة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، أدرج هذا المبحث في كتب القوم العقدية.

وقد نص العلماء على كون هذا المبحث مبحثا فرعيا فقهيا، لا أصليا عقديا، ونصوصهم متوافرة، أسوق هنا بعضا منه.

قال الإمام الجويني رحمه الله في الإرشاد: "إن الكلام في الإمامة ليس من أصول الاعتقاد"[1].

قال العلامة الغزالي رحمه الله تعالى في الاقتصاد في الاعتقاد: "اعلم أنّ النظر في الإمامة أيضاً ليس من المهمات، وليس أيضاً من فنّ المعقولات، بل من الفقهيات"[2].

وقال العلامة الكمال ابن الهمام في "المسايرة": "ومباحث الإمامة ليس منه - أي من علم العقائد".

قال الكمال ابن أبي شريف في شرحه: "وبيان ذلك أن مباحث الإمامة من الفقه بالمعنى المتعارف، لأن القيام بها من فروض الكفايات، وذلك من الأحكام

---

(1) (ص:410).

(2) (ص:234).

العملية دون الاعتقادية، ومل بيانها كتب الفروع، وهي مسطورة فيها، وإنما كانت متممة في علم الكلام لأنه لما شاعت في الإمامة من أهل البدع اعتقادات فاسدة مخلة بكثير من القواعد الإسلامية، مشتملة على قدح في الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، أدرجت في علم الكلام لشدة الاعتناء بالمناضلة عن أهل الحق فيها، تتميما لفائدة علم الكلام"[1].انتهى.

وقال العلامة الآمدي رحمه الله: "واعلم أنّ الكلام في الإمامة ليس من أُصول الديانات، ولا من الأُمور اللا بديَّات، بحيث لا يسع المكلَّف الإعراض عنها والجهل بها، بل لَعَمري إنّ المعرض عنها لأَرجى من الواغل فيها، فإنّها قَلّما تنفك عن التعصّب، والأهواء، وإثارة الفتن والشحناء، والرجم بالغيب في حق الأئمة والسَّلَف، بالإزراء، وهذا مع كون الخائض فيها سالكاً سبيل التحقيق، فكيف إذا كان خارجاً عن سواء الطريق. لكن لمَّا جرت العادة بذكرها في أواخر كتب المتكلمين، والإبانة عن تحقيقها في عامة مصنفات الأُصوليين، لم نَرَ من الصواب خَرْق العادة بِتَرْك ذكرِها في هذا الكتاب"[2].

وقال العلامة الأيجي رحمه الله: "الإمامة ومباحثها، ليست من أصول الديانات والعقائد خلافا للشيعة، بل هي عندنا من الفروع المتعلقة بأفعال المكلفين؛ إذ نصب الإمام عندنا واجب على الأمة سمعا، وإنما ذكرناها في علم الكلام تأسيا بمن قبلنا"[3].

وقال العلامة السعد التفتازاني: "لا نزاع في أن مباحث الإمامة بعلم الفروع أليق، لرجوعها إلى أن القيام بالإمامة ونصب الإمام الموصوف بالصفات

(1) المسامرة شرح المسايرة (ص:25).
(2) غاية المرام في علم الكلام (ص:363).
(3) المواقف (ص:395).

المخصوصة من فروض الكفايات، وهي أمور كلية تتعلق بها مصالح دينية أو دنيوية،..ولا خفاء في أن ذلك من الأحكام العملية دون الإعتقادية"[1].

وكذا قال شيخ الأزهر محمد الخضر حسين في كتابه " نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم": "إن الخلافة ليست من نوع العقائد، والبحث فيها يرجع إلى النظر في حكم عملي، لا في عقيدة من عقائد الدين"[2].

*****

[طاعة الإمام وحكم عزله]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

131- .... وَلَا تَــزِغْ عَــنْ أَمْــرِهِ المُبِــينْ

132- إِلَّا بِكُفْــرٍ فَانْــبِذَنَّ عَهْــدَهُ فَــاللهُ يَكْفِيــنَا أَذَاهُ وَحْــدَهُ

133- بِغَيْــرِ هَــذَا لَا يُــبَاحُ صَــرْفُهُ وَلَــيْسَ يُعْــزَلُ إِنْ أُزِيــلَ وَصْــفُهُ

قلت:

المُبِين: الواضح الجاري وفق الشرع.

فَانْبِذَنَّ عَهْدَهُ: أي اخلعن بيعته.

حاصل ما أشار إليه الناظم رحمه الله تعالى هنا وجوب طاعة الإمام ولو كان جائرا أو فاسقا، وعدم جواز الخروج عليه إلا بالكفر، ولا يجوز خلعه لفسق طارئ.

وأما طاعة الإمام ولو جار أو فسق ما لم يأمر بمعصية: فيشهد لوجوبها ظهر

(1) شرح المقاصد (232/5).

(2) (ص:33).

قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ ﴾ [النساء:59]، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم - كما في الصحيح[1] - : «**على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**».

وأما عن عزل الإمام: فقد وقفت على كلام جامع للعلامة المحقق أبي السعود سيدي عبد القادر الفاسي أنقله هنا لنفاسته.

قال رحمه الله تعالى في رسالته في الإمامة العظمى: "**فصل**: **في حكم عزله**:

وأما العزل فإنه لا يجوز بلا سبب، ولو خلعوه لامتنع تقدم غيره، والسبب **المتفق عليه هو كل ما يزول به مقصود الإمامة**، قال في شرح المقاصد: "ينحل عقد الإمامة بما يزول به مقصود الإمامة كالردة، والجنون المطبق، وصيرورته أسيرا لا يرجى خلاصه، وكذا بالمرض الذي ينسيه العلوم، وبالعمى، والصمم، والخرس، وكذا بخلعه نفسه لعجزه عن القيام بمصالح المسلمين وإن لم يكن ظاهرا، بل استشعره في نفسه، وأما خلعه لنفسه بلا سبب ففيه خلاف انتهى.

وقال السبكي: "وأما عزل نفسه بنفسه، فإن كان لعجزه عن القيام بالأمر انعزل، وإلا فلا".

وفي المواقف وشرحه: "وللأمة خلع الإمام وعزله لسبب يوجبه، مثل أن يوجد منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين، وانتكاس أمر الدين، كما كان لهم نصبه وإقامته لانتظامها وإعلائها، وإن أدى خلعه إلى الفتنة احتمل أدنى المضرتين"[2] انتهى.

---

(1) صحيح البخاري (2612/6، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، ح: 6725)، وصحيح مسلم (1469/3، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، ح:1839).

(2) شرح المواقف (ص:595).

ثم ما ذكر من الانعزال بكل ما يختل معه مقصود الإمامة، الشامل للعجز وغيره، إن وجد أقدر منه فظاهر، وإن لم يوجد إلا أعجز منه أو مثله فهل يعزل أو لا يعزل لعدم الفائدة، محل النظر، وبالثاني جزم شيخنا العارف سيدي عبد الرحمان بن محمد الفاسي رحمه الله، وهذا النظر إنما هو إذا لم تكن له شوكة يؤدي عزله والخروج عليه بسببها إلى أشد مفسدة، وإلا فلا يخرج عليه احتمالا لأدنى المضرتين كما تقدم، لأن من القواعد المجمع عليها إذا اجتمع ضرران ارتكب أخفهما، وأحرى أن لا يجوز مجرد الخروج من غير تولية ونصب أحد مع حصول فتنة.

أما العزل بالكفر والردة، فقال ابن حجر: يعزل بالكفر إجماعا، فيجب على كل مسلم القيام في ذلك، فمن قوي على ذلك فله الثواب، ومن داهن فعليه الإثم، ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض.

وأما إن كان صاحب بدعة كاعتزال، فإن دعى إليها لم يطع إذ لا سمع إلا في طاعة، فإن قاتل قوتل، وإن لم يدع إليها فعلى القول بتكفيره وجب خلعه كما تقدم، وعلى تفسيقه ففيه ما أذكره إن شاء الله، وذلك أن العزل بالفسق والجور - وينخرط في سلك الفسق ما إذا كان ذا قهر ولكنه يخل بنفاذ الأمور والتصرف في مصارف العباد ومصالحهم لعدم اعتنائه - اختلف فيه الأئمة، فادعى أبو بكر ابن مجاهد[1] الإجماع على منعه، ورُدَّ

---

(1) كذا قال القاضي عياض رحمه الله تعالى؛ إن أبا بكر بن مجاهد هو الذي ادعى الإجماع، ونقله عنه النووي مُسَلِّماً، وتابعه آخرون، وليس كذلك، وإنما مدعي الإجماع هو ابن مجاهد الطائي المتكلم، لا أبا بكر ابن مجاهد المقرئ كما نصَّ على ذلك ابن حزم رحمه الله تعالى في مراتب الإجماع، وسيأتي نقل نص كلامه إن شاء الله تعالى.

بقيام الحسين وابن الزبير وأهل المدينة على بني أمية، وجماعة عظيمة من التابعين والصدر الأول على الحجاج مع ابن الأشعث.

قال عياض: "بل كان في هذا الخلاف أولا، ثم وقع الاتفاق بعد على ترك القيام".

وعلى هذا درج أبو عمر ابن عبد البر، فإنه قال في الاستذكار على قوله:«وأن لا ننازع الأمر أهله»: "اختلف الناس في ذلك، فقال منهم قائلون: أهله أهل العدل والإحسان والفضل والدين مع القدرة على القيام بذلك، فهؤلاء لا ينازعون، لأنهم أهله. وأما أهل الجور والفسق والظلم فليسوا بأهلٍ له، واحتجوا بقوله عز وجل لإبراهيم ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:124] ذهب إلى هذا طائفة من السلف الصالح، وتبعهم على ذلك خلق فضلاء من الفقهاء والعلماء من أهل المدينة والعراق، ولهذا خرج ابن الزبير والحسين على يزيد، وخرج خيار أهل العراق وعلماؤهم على الحجاز، ولهذا أخرج أهل المدينة بني أمية عنهم وقاموا عليهم فكانت الحرة، وبهذه اللفظة وما كان مثلها في معناها تعلقت طائفة من المعتزلة، وهو مذهب جماعة الخوارج. وأما جماعة أهل السنة اليوم وأئمتهم فقالوا هذا هو الاختيار؛ أن يكون الإمام فاضلا عالما عدلا محسنا قويا على القيام بما يلزمه في الإمارة، فإن لم يكن فالصبر على طاعة الإمام الجائر أولى من الخروج عليه، لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، وإراقة الدماء، وانطلاق أيدي الدهماء، وشن الغارات على المسلمين، والفساد في الأرض، وهذا أعظم من الصبر على جور الجائر. وروى عبد الرحمان بن مهدي عن سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر قال: قال ابن عمر حين بويع يزيد بن معاوية: إن كان خيرا رضينا، وإن كان بلاء صبرنا " انتهى.

وقال الإمام السبكي: الذي عليه الجمهور أنه لا يعزل بالفسق[1]، لأن ذلك قد تنشأ عنه فتنةٌ هي أعظمُ من فسقه، وذهب الشافعي في القديم إلى أنه يُعْزَل، وعليه اقتصر الماوردي في الأحكام السلطانية، وقال إمام الحرمين: إذا جار والي الوقت، وظهر ظلمه وغشه، ولم ينزجر عن سوء صنيعه بالقول، فلأهل العقد والحل التواطؤ على خلعه، ولو بشهر السلاح، ونصب الحروب " انتهى.

أما ما حكاه عن الشافعي؛ ففي شرح العقائد: "المسطور في كتب الشافعية أن القاضي يعزل بالفسق بخلاف الإمام[2]، والفرق أن في انعزاله و[وجوب] نصب غيره إثارة للفتنة، لما له من الشوكة، بخلاف القاضي " انتهى.

وقال النووي: "وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحُكِي عن المعتزلة أيضا، فغَلَطٌ من قَائِلِه، مخالِفٌ للإجماع[3] " انتهى.

---

(1) وخالفه العلامة القرطبي رحمه الله فنسب إلى الجمهور: أنه يعزل بِطُرُوِّ الفسق عليه، فقال رحمه الله: "الإمام إذا نصب ثم فسق بعد انبرام العقد، فقال الجمهور: إنه تنفسخ إمامته ويخلع بالفسق الظاهر المعلوم، لأنه قد ثبت إن الإمام إنما يقام لإقامة الحدود واستيفاء الحقوق وحفظ أموال الأيتام والمجانين والنظر في أمورهم، إلى غير ذلك مما تقدم ذكره، وما فيه من الفسق يقعده عن القيام بهذه الأمور والنهوض بها، فلو جوزنا أن يكون فاسقا أدى إلى أبطال ما أقيم لأجله، ألا ترى في الابتداء إنما لم يجز أن يعقد للفاسق لأجل أنه يؤدي إلى إبطال ما أقيم له، وكذلك هذا مثله" [تفسير القرطبي (302/1)].

(2) للشافعية في عزل الإمام بِطُرُوِّ الفسق عليه ثلاثة أوجه، قال العلامة صلاح الدين العلائي رحمه الله في «المجموع المذهب في قواعد المذهب»: "الإمام الأعظم إذا طرأ فسقه، فيه ثلاثة أوجه:

أحدُها: أنه ينعزل، وصححه في البيان.

الثاني: أنه لا ينعزل، وصححه كثيرون، لما في إبطال ولايته من اضطراب الأحوال.

الثالث: إن أمكن استتابته أو تقويمُ أَوَدِه لم يُخْلَع، وإن لم يمكن ذلك خُلِع " [نقلا بواسطة العواصم من القواصم لابن الوزير (16/8)].

(3) لا يخفى ما على هذا النقل من اعتراض، وفقهاء مذهب الإمام النووي لهم في جواز الخروج على الإمام إذا فسق ثلاثة أوجه فكيف بغيرهم، ومُدَّعِي الإجماع في هذا الباب هو

=

وأما قول إمام الحرمين، فقد قال النووي بعد نقل كلامه: "وما ذكر من خلعه غريبٌ، ومع هذا فهو محمول على ما إذا لم يخف منه إثارة مفسدة أعظم منه اهـ.

وقال عياض: "أحاديث مسلم كلها حجة في منع الخروج على أئمة الجور، وفي لزوم طاعتهم"، وقال أيضا: جمهور أهل السنة من أهل الحديث والفقه والكلام أنه لا يخلع السلطان بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق، ولا يجب الخروج عليه، بل يجب وعظه وتخويفه"، زاد أبو حامد: وتضييق صدورهم.

وفي شرح المقاصد: "وقد ظهر الفسق وانتشر الجور من الأئمة والأمراء بعد الخلفاء الراشدين والسلف، وكانوا ينقادون لهم، ويقيمون الجمع والأعياد بإذنهم،

=

ابن مجاهد البصري المتكلم، وقد تعقبوه ورَدُّوا كلامه. وقد شدَّد عليه ابن حزم النَّكِير لدعواه الإجماع فقال: "ورأيت لبعض من نَصَبَ نفسه للإمامة والكلام في الدين فُصُولا ذَكَرَ فيها الإجماع، فأتى فيها بكلام لو سكتَ عنه لكان اسلمَ له في أُخْرَاه. بل لعلَّ الخَرَسَ أسلم له، وهو ابن مجاهد البصري المتكلم الطائي، لا المُقرئ، فإنه ذكر فيما ادعى فيه الإجماع؛ أنهم أجمعوا على أنه لا يُخْرَج على أئمة الجور، فاستعظمتُ ذلك، ولعمري إنه لعظيم؛ أن يكون قد علم أن مخالف الإجماع كافر، فيُلْقِي هذا إلى الناس، وقد علم أن أفاضل الصحابة وبَقِيَّة السَّلف يوم الحرَّة خرجوا على يزيد بن معاوية، وأن ابن الزبير ومن تابعه من خيار الناس خرجوا عليه، وأن الحسين بن علي ومن تابعه من خيار المسلمين خرجوا عليه أيضا، رضي الله عن الخارجين عليه، ولَعَنَ قَتَلَتَهُم، وأن الحسن البصري وأكابر التابعين خرجوا على الحجاج بسيوفهم. أترى هؤلاء كفروا؟، بل والله من كَفَّرَهُم فهو أحق بالكفر منهم، ولعمري لو كان اختلافا يخفى لعذرناه، ولكنه مشهور يعرفه أكثر من في الأسواق، والمُخَدَّرَات في خُدُورهِن لاشتهاره، ولكن يحق على المرء أن يحطم كلامه ويزُمَّه إلا بعد تحقيق ومَيْزٍ" إلى آخر كلامه، فانظره إن شئت في كتابه مراتب الإجماع (ص:177 - 178)..

وقول ابن حزم رحمه الله إن الحسن البصري خرج على الحجاج مع من خرج وهمٌ، فإن المعلوم من كتب التواريخ والسير أن الحسن رحمه الله كان معارضا لخروج العلماء على الحجاج، وكان يقول للقراء الذين مع ابن الأشعث: إني أرى أنها فتنة، فرحم الله عبدا اتقى ربه، ونظر ليوم معاده!" انظر: الفقهاء والخلافة الأموية للدكتور حسين عطوان (ص:25 - 26).

ولا يرون الخروج عليهم، لأن العصمة ليست بشرط في الإمامة ابتداء، فبقاؤه أولى انتهى.

وإلى هذا ينظر حديث الصحيحين[1]: «**إِنَّكُم سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُوراً تُنْكِرُونَهَا**»، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟، قال: «**أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُوا اللهَ حَقَّكُمْ**»، وفي صحيح مسلم[2]: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُم الذين تُحِبُّونَهُم ويُحِبُّونَكُم وتُصَلُّون عَلَيْهِم ويُصَلُّون عليكم، وشِرَارُ أئمتكم الذين تُبْغِضُونَهُم ويُبْغِضُونكُم، وتَلْعَنُونَهُم ويَلْعَنُونَكُم**»، قيل: يا رسول الله أفلا ننابذهم بالسيف؟، قال: «**لا، مَا أَقَامُوا فِيكُم الصَّلَاةَ، وإذا رَأَيْتُم من وُلَاتِكُم شيئا تَكْرَهُونَه فَاكْرَهُوا عمَلَه، ولَا تَنْزِعُوا يداً من طاعة**».

ومعنى قوله: «**مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ فِيكُم**»: أي ما داموا على كلمة الإسلام، ولم يظهروا كفرا بينا، أي ما كان لهم حكم أهل القبلة والصلاة، ولم يرتدوا ويبدلوا الدين، ويدعوا إلى غيره، وهو معنى حديث: «**إِلَّا أن تَرَوْا كُفْراً بَوَاحاً**» إلى غير ذلك من الأحاديث يطول سردها.

وحمل اليفرني ترك الصلاة على بابه، فإنه قال: "قال علماؤنا الذي يجب به خلع الإمام شيئان؛ أحدهما يرجع إلى دينه، والثاني يرجع إلى نقص في بدنه، فأما ما يرجع إلى دينه فشيئان؛ أحدهما متفق عليه، والثاني مختلف فيه، والمتفق عليه شيئان؛ أحدهما الكفر، والثاني ترك إقامة الصلاة والدعاء إلى ذلك"، ثم ذكر باقي الأقسام.

وقال الأبي: "معنى «مَا صَلُّوا»: ما داموا على الإسلام، وقيل المراد الصلاة

---

(1) صحيح البخاري (2588/6، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم سترون بعدي أمورا تنكرونها، ح:6644)، وصحيح مسلم (1472/3، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، ح: 1843).

(2) صحيح مسلم (1481/3، كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، ح: 1855).

حقيقة للإشعار بعظيم أمرها، وأن تركها يوجب نزع اليد من الطاعة كالكفر، وهو أحد الموجبات للقيام على الحجاج، لأنه يميت الصلاة، أي يخرجها عن وقتها".

وقال ابن عطية: "ورأيت للحسن البصري أنه احتج بقوله ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ [الأعراف:137] إلى آخر الآية على أنه ينبغي أن لا يخرج على ملوك السوء، وإنما ينبغي أن يصبر عليهم، فإن الله تعالى يدمرهم، ورأيت لغيره أنه قال: إذا قابل الناس البلاء بمثله وكلهم الله إليه، وإذا قابلوه بالصبر وانتظار الفرج أتى الله بالفرج، وروي هذا عن الحسن " انتهى.

وقال ابن المنير على حديث:«**إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر**»[1]: "السلطان إذا حمى حوزة الإسلام لا يخرج عليه ويخلع، لأن الله قد أيَّدَ به دينَه فيجب الصبر عليه، والسمع والطاعة في غير المعصية، ومن هذا الوجه استباح العلماء الدعاء للسلطان بالتأييد والنصر، وغير ذلك من الخير " اهـ.

وقال العلقمي على حديث: «**هلاك أمتي على أيدي غلمة من قريش**»: "في هذا الحديث حجة لترك القيام على السلطان ولو جار، لأنه عليه الصلاة والسلام أعلم أبا هريرة بأسماء هؤلاء، وأسماء آبائهم، ولم يأمر بالخروج عليهم، مع إخباره أن هلاك الأمة على أيديهم، لكون الخروج أشد في الهلاك، فاختار أخف المفسدتين، وأيسر الأمرين " اهـ انتهى كلام العلامة سيدي عبد القادر الفاسي بتصرف.

---

(1) رواه البخاري (1114/3، كتاب الجهاد والسير، باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر، ح: 2897)، ومسلم (105/1، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، ح: 111).

[الأمر بالمعروف واجتناب الخصال الذميمة]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

134- وَأْمُــرْ بِعُــرفٍ وَاجْتَــنِبْ نَمِــيمَهْ وَغِيــــبَةً وَخَــــصْلَةً ذَمِــــيمَهْ

135- كَالعُجْــبِ وَالكِبْــرِ وَدَاءِ الحَــسَدِ وكَالمِـــرَاءِ والجَـــدَلْ فَاعْـــتَمِدِ

قلت:

بعدما ختم الناظم رحمه الله تعالى نظم ما تعلق بالمباحث العقدية، عرج هنا إلى بيان بعض الآداب المتعلقة بالرقائق والوعظ والتصوف، على ما جرت به عادة كثير من العلماء في ختام نظمهم العلمية.

قوله (وَأْمُرْ بِعُرفٍ): أي وانه عن المنكر.

والمراد بالعرف - أي المعروف - : كل ما عرفه الشارع، مما قبله العقل، وأقره الشرع، ووافقه كرم الطبع.

والمراد بالمنكر: كل ما أنكره الشارع، مما ليس فيه رضا الله تعالى من قول أو فعل[1].

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو من أخص علامات خيرية هذه الأمة، كما قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران:110]، وقال تعالى ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ

(1) انظر: إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين (3/7).

حَكِيمٌ ﴿٧١﴾﴾ [التوبة:71].

وهو كما يقول الإمام الغزالي رحمه الله تعالى: "القطب الأعظم في الدين، والمهم الذي ابتعث الله له النبيين أجمعين".

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على الكفاية، وقد يتعين.

قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عمران:104].

قال الغزالي رحمه الله تعالى: "ففي الآية بيان الإيجاب، فإن قوله تعالى ﴿وَلْتَكُن﴾ أمر، وظاهر الأمر الإيجاب.

وفيها بيان أن الفلاح منوط به؛ إذ حصر وقال: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

وفيها بيان أنه فرض كفاية لا فرض عين، وأنه إذا قام به أمة سقط الفرض عن الآخرين، إذ لم يقل: "كونوا كلكم آمرين بالمعروف"، بل قال: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ﴾، فإذا مهما قام به واحد أو جماعة سقط الحرج عن الآخرين، واختص الفلاح بالقائمين به المباشرين، وإن تقاعد عنه الخلق أجمعون عَمَّ الحرج كافة القادرين عليه لا محالة"[1].

وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونه فلا يستجيب لكم**» رواه أحمد[2] والترمذي[3]

(1) الإحياء (307/2).

(2) المسند (388/5).

(3) السنن (468/4، كتاب الفتن، باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح: 2169).

والبيهقي[1]. وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

قال البيهقي رحمه الله تعالى: "ثبت بالكتاب والسنة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[2].

ثم إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له شروط وآداب، وقد أوجز بيانها العلامة ابن رشد الجد رحمه الله بقوله: "وشرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثلاثة: أحدها: أن يكون عارفا بالمعروف والمنكر، لأنه إن لم يكن عارفا لم يأمن أن يأمر بمنكر وينهى عن معروف، الثاني: أن يأمن أن يؤدي إنكاره إلى منكر أعظم منه، مثل أن ينهى عن شرب خمر، فيؤدي إلى قتل نفس، والثالث: أن يعلم أو يغلب على ظنه أن إنكاره المنكر مزيل له، وأن أمره بالمعروف مؤثر ونافع، فإن لم يعلم ذلك ولا غلب على ظنه لم يلزمه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالشرطان الأولان شرطان في الجواز، وهذا الشرط الثالث شرط في الوجوب"[3].

وقول الناظم رحمه الله تعالى: (وَاجْتَنِبْ نَمِيمَهْ): قال ابن الأثير رحمه الله في (النهاية في غريب الحديث والأثر)[4]: "النَّمِيمَةُ نَقْلُ الْحَدِيثِ مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ عَلَى جِهَةِ الْإِفْسَادِ وَالشَّرِّ، وَقَدْ نَمَّ الْحَدِيثَ يَنُمُّهُ نَمًّا فَهُوَ نَمَّامٌ، وَالِاسْمُ النَّمِيمَةُ. وَنَمَّ الْحَدِيثُ: إِذَا ظَهَرَ، فَهُوَ مُتَعَدٍّ وَلَازِمٌ".

وهي حرام إجماعا، قال ابن حَزْم: "اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ الْغِيبَةِ وَالنَّمِيمَةِ فِي غَيْرِ النَّصِيحَةِ الْوَاجِبَةِ".

قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ۝﴾[القلم:

---

(1) شعب [illegible] 84).

(2) [illegible]

(3) [illegible] 37).

(4)

10 - 11].

وعن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول:«**لا يدخل الجنة نَمَّام** - وفي رواية: **قَتَّات** - » متفق عليه[1].

قال المنذري رحمه الله تعالى في "الترغيب والترهيب" [2]:" القَتَّاتُ والنَّمَّامُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ. وقيل: النَّمَّامُ الذي يكون مع جماعةٍ يتحدثُون حديثًا فينمُّ عليْهِم، والقَتَّاتُ الذي يَتَسَمَّعُ عليهم وهم لا يعلمون ثُمَّ يَنِمُّ".

وقول الناظم رحمه الله تعالى: (وَغِيبَةً): وهي ذكر الإنسان بما يكره في غيبته، كما بينها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: «**أتدرون ما الغيبة؟**»، قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**ذكرك أخاك بما يكره**». قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟، قال: «**إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهته**» رواه مسلم[3] وغيره.

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في "الأذكار"[4]: "الغيبة: ذكرك الإنسان بما يكره، سواء ذكرته بلفظك أو في كتابك أو رمزتَ أو أشرتَ إليه بعينك أو يدك أو رأسك. وضابطُه: كلّ ما أفهمت به غيرك نقصان مسلم فهو غيبة محرّمة، ومن ذلك المحاكاة بأن يمشي متعارجاً أو مُطَأْطِئاً أو على غير ذلك من الهيئات مريداً حكاية هيئة من يَتَنَقَّصُهُ بذلك، فكلُّ ذلك حرام بلا خلاف".

قال تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات:12].

---

(1) البخاري (2250/5، كتاب الأدب، باب ما يكره من النميمة، ح: 5709). ومسلم (101/1، كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم النميمة، ح: 105).

(2) (323/3).

(3) الصحيح (2001/4، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الغيبة: ح: 2589).

(4) (ص:790).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لما عرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون وجوههم وصدورهم، فقلت: من هؤلاء يا جبريل؟، قال: هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم**» رواه أبو داود[1].

وذكر العلماء أن الغيبة قد تباح في مواطن للضرورة.

قال النووي رحمه الله تعالى: "اعلم أن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها، وهو ستة أسباب:

الأول: التظلم؛ فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلى السلطان والقاضي وغيرهما ممن له ولاية أو قدرة على إنصافه من ظالمه فيقول: ظلمني فلان بكذا.

الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر، ورد العاصي إلى الصواب؛ فيقول لمن يرجو قدرته على إزالة المنكر: فلان يعمل كذا فازجره عنه، ونحو ذلك، ويكون مقصوده التوصل إلى إزالة المنكر، فإن لم يقصد ذلك كان حراما.

الثالث: الاستفتاء؛ فيقول للمفتي: ظلمني أبي أو أخي أو زوجي أو فلان بكذا، فهل له ذلك؟، وما طريقي في الخلاص منه وتحصيل حقي ودفع الظلم؟، ونحو ذلك، فهذا جائز للحاجة، ولكن الأحوط والأفضل أن يقول: ما تقول في رجل أو شخص أو زوج كان من أمره كذا؟، فإنه يحصل به الغرض من غير تعيين، ومع ذلك فالتعيين جائز.

الرابع: تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم، وذلك من وجوه؛ منها: جرح المجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة. ومنها: المشاورة في مصاهرة إنسان أو مشاركته أو إيداعه أو معاملته أو غير ذلك أو مجاورته، ويجب على المشاور أن لا يخفي حاله، بل يذكر المساوئ التي فيه بنية

---

(1) السنن (685/2، كتاب الأدب، باب في الغيبة، ح: 4878).

النصيحة...

الخامس: أن يكون مجاهرا بفسقه أو بدعته، كالمجاهر بشرب الخمر ومصادرة الناس وأخذ المكس وجباية الأموال ظلما وتولي الأمور الباطلة؛ فيجوز ذكره بما يجاهر به، ويحرم ذكره بغيره من العيوب، إلا أن يكون لجوازه سبب آخر مما ذكرناه.

السادس: التعريف؛ فإذا كان الإنسان معروفا بلقب كالأعمش والأعرج والأصم والأعمى والأحول وغيرهم جاز تعريفهم بذلك، ويحرم إطلاقه على جهة التنقص، ولو أمكن تعريفه بغير ذلك كان أولى.

فهذه ستة أسباب ذكرها العلماء، وأكثرها مجمع عليه. ودلائلها من الأحاديث الصحيحة المشهورة " انتهى.

وقد نظم ذلك العلامة ابن علان الصديقي رحمه الله بقوله[1]:

يُباحُ اغتياب الفتى إن تجاهرا ... بفسقٍ وللتعريف أو للتظلم

كذاك لتحذير ومن جاء سائلا ... كذا من أتى يبغي زوال المحرم

*****

[العجب]

وقول الناظم رحمه الله تعالى: (كَالعُجْبِ)، قال في القاموس: "العُجْب: الزَّهْوُ وَالْكِبْرُ". قال العلامة السفاريني رحمه الله تعالى في (غذاء الألباب): "فقد فسر العجب بالكبر فظاهره أنهما شيء واحد، وكذا فسره كثير من العلماء.

والتحقيق أن بينهما فرقا دقيقا ذكره المحققون، منهم الإمام الحافظ ابن الجوزي في تبصرته فقال: أعلم أن الكبر خلق باطن يصدر عنه أعمال، وذلك

(1) انظر: دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (4 365).

الخلق هو رؤية النفس فوق المتكبر عليه، ويفارقه العجب من جهة أن الكبر لا يتصور إلا أن يكون هناك من يتكبر عليه، والعجب يتصور، ولو لم يكن أحد غير المعجب".

فالعجب هو رؤية النفس واستعظامها، وهو أحد المهلكات كما في الحديث: "وأما المهلكات فشح مطاع وهوى متبع وإعجاب المرء بنفسه رواه البزار والبيهقي من حديث سيدنا أنس رضي الله تعال عنه، وهو حسن بمجموع طرقه. كذا قال الحافظ المنذري رحمه الله تعالى في الترغيب والترهيب[1].

وعلة العجب: الجهل المحض ونقص العقل.

والعاقل الموفق هو من يستشعر فضل الله عليه، وتوفيقه له إلى ما هو عليه من علم أو عمل، ولا يرى لنفسه فضلا في ذلك، فيذل لربه، ولا يدل عليه.

ولله در ابن الجوزي رحمه الله تعالى إذ يقول في صيد الخواطر: "إذا تم علم الإنسان لم ير لنفسه عملاً، وإنما يرى إنعام الموفق لذلك العمل، ويجب على العاقل ألا يرى لنفسه عملاً أو يعجب به.

وذلك بأشياء: منها: أنه وفق لذلك العمل ﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات:7].

ومنها: أنه إذا قيس بالنعم لم يف بمعشار عشرها.

ومنها: أنه إذ لوحظت عظمة المخدوم احتقر كل علم وتعبد.

هذا إذا سلم من شائبة وخلص من غفلة، فأما والغفلات تحيط به، فينبغي أن يغلب الحذر من رده، ويخاف العتاب على التقصير فيه، فيشتغل عن النظر إليه.

---

(1) (1 ‏ـ41 1).

وتأمل على الفطناء أحوالهم في ذلك، فالملائكة الذين يسبحون الليل والنهار لا يفترون قالوا: ﴿ ما عبدناك حق عبادتك ﴾.

والخليل عليه السلام يقول: ﴿ والذي أطمع أن يغفر لي ﴾ وما أدل بتصبره على النار وتسليمه الولد إلى الذبح.

ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**ما منكم من ينجيه عمله**»، قالوا: ولا أنت؟، قال: «**ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته**».

وأبو بكر رضي الله عنه يقول: وهل أنا ومالي إلا لك يا رسول الله.

وعمر رضي الله عنه يقول: لو أن لي طلاع الأرض لافتديت بها من هول ما أمامي قبل أن أعلم ما الخبر.

وابن مسعود يقول: ليتني إذا مت لا أبعث.

وعائشة رضي الله عنها تقول: ليتني كنت نسياً منسياً.

وهذا شأن جميع العقلاء فرضي الله عن الجميع انتهى.

*****

[الكِبْر]

وقول الناظم رحمه الله تعالى: (وَالكِبْرِ): الكِبْر لغة: الزهو والتجبر، وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المراد به، فقال: "الكبر: بطر الحق وغمط الناس رواه مسلم[1].

وبَطْرُ الحق: دفعه وإنكاره ترفعا وتجبرا.

وغَمْطُ الناس - بفتح الغين المعجمة وسكون الميم وطاء، وفي رواية

(1) الصحيح (93/1، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، ح: 91).

الترمذي بصاد مهملة بدل الطاء، وهما بمعنى - : احتقارهم[1].

وقول الناظم رحمه الله تعالى: (**وَدَاءِ الحَسَدِ**): الحسد هو تمني زوال نعمة الغير، وهو من أرذل الخصال وأقبحها، وقد قيل: إنه أول ذنب عُصِيَ به الله في السماء، إشارة إلى حال إبليس اللعين مع أبينا آدم عليه السلام.

وقال العلامة الماوردي رحمه الله في (أدب الدين والدنيا) [2]: "اعْلَمْ أَنَّ الْحَسَدَ خُلُقٌ ذَمِيمٌ مَعَ إضْرَارِهِ بِالْبَدَنِ وَفَسَادِهِ لِلدِّيْنِ، حَتَّى لَقَدْ أَمَرَ اللهُ بِالِاسْتِعَاذَةِ مِنْ شَرِّهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ وَنَاهِيك بِحَالِ ذَلِكَ شَرًّا.

وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "دَبَّ إلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُم الْبَغْضَاءُ وَالْحَسَدُ، هِيَ الْحَالِقَةُ حَالِقَةُ الدِّينِ لَا حَالِقَةُ الشَّعْرِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَمْرٍ إذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ، أُفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ انتهى.

والحسد من الكبائر، وتحريمه ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

*****

[المِراء والجدل]

وقول الناظم رحمه الله تعالى: (**كَالمِرَاءِ والجَدَلْ**) المراد بالمراء: منازعة الغير فيما يدعي صوابه، وبالجدل: دفع الشخص خصمه عن إفساد قوله بحجة قاصداً به تصحيح كلامه. والتحقيق: أنهما بمعنى واحد، وهو: مقابلة الحجة بالحجة. ومحل حرمته إذا كان لإفساد قول الغير، بخلاف ما إذا كان لإحقاق حق أو إبطال باطل[3].

عن أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أنا

(1) شرح مسلم للسيوطي (107/1).

(2) (ص:197).

(3) انظر: تحفة المريد (ص:229).

زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقا» رواه أبو داود[1] والترمذي[2] وغيرهما.

وعنه أيضا رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:«**ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل**»، ثم تلا هذه الآية ﴿ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [سورة الزخرف:58]. رواه ابن ماجه[3] وغيره.

[التشبه بخيار الخلق وملازمة الحِلْم]

(**قال الناظم رحمه الله تعالى**):

136- وَكُـنْ كَمَـا كَـانَ خِـيَارُ الخَلْـقِ   خَلِـيفَ حِلْـمٍ........................

قلت:

المعنى: أي كن على الحال التي كان عليها خيار الخلق، واتصف بمثل الخصال التي بها عُدُّوا خيار الخلق وأفاضلهم.

أو المراد بخيار الخلق هنا سيدنا محمدا صلى الله عليه وآله وسلم، إذ هو خيار الخيار، وهو أصل كل ما تحلى به غيره من الخصال الحميدة، إذ هو قاسم أرزاق الله تعالى الحسية والمعنوية، كما قال صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنما أنا قاسم والله يعطي**» متفق عليه.

وقول الناظم رحمه الله تعالى: "**خَلِيفَ حِلْمٍ**" أي ملازما له.

قال العلامة ابن حبان رحمه الله تعالى: "والحلم اسم يقع على زَمِّ النفس عن

---

(1) السنن (668/2، كتاب الأدب، باب حسن الخلق، ح: 4800).

(2) السنن (378/5، كتاب التفسير، باب ما جاء في سورة الزخرف، ح: 3253).

(3) السنن (19/1، المقدمة، باب اجتناب البدع والجدل، ح: 48).

الخروج عند الورود عليها ضد ما تحب إلى ما نهي عنه. فالحلم يشتمل على المعرفة والصبر والأناة والتثبت، ولم يقرن شيء إلى شيء أحسن من عفو إلى مقدرة. والحلم أجمل ما يكون من المقتدر على الانتقام".

قال: "إن من نفاسة اسم الحلم وارتفاع قدره؛ أن الله جل وعلا تسمى به، ثم لم يسم بالحلم في كتابه أحدا إلا إبراهيم خليله، وإسحاق ذبيحه، حيث قال: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴾[التوبة:114]، وقال: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴾ [الصافات:101].

ولو لم يكن في الحلم خصلة تحمد إلا ترك اكتساب المعاصي والدخول في المواضع الدنسة؛ لكان الواجب على العاقل أن لا يفارق الحلم ما وجد إلى استعماله سبيلا.

والحلم سجية أو تجربة أو هما "[1] انتهى.

[الاتباع وترك الابتداع]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

136- ....تَابِعـــاً لِلْحَـــقِ

137- فَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفْ ... وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفْ

138- وَكُلُّ هَذْيٍ لِلنَّبِيِّ قَدْ رَجَحْ ... فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

139- فَتَابِعِ الصَّالِحَ مِمَّنْ سَلَفَا ... وَجَانِبِ الْبِدْعَةَ مِمَّنْ خَلَفَا

(1) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء (ص: 194 - 195).

قلت:

حاصل ما أشار إليه الناظم رحمه الله تعالى في هذه الأبيات: وجوب الاتباع والنهي عن الابتداع.

والاتباع عليه مناط الخير والهدى، كما أن الابتداع مناط الشر والضلالة والزيغ.

قال تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر: 7].

وقال جل ذكره: ﴿ وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأعراف: 159].

وقال سبحانه ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران: 31].

وقال عز وجل: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب:21].

وعن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ذَاتَ يَوْمٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ فَقَالَ: «**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي، فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**» رواه الإمام أحمد[1] وغيره.

(1) المسند (126/4).

هذا والمراد بالبدعة: الأمر الحادث الذي ليس له أصل جملي متقرر في الشرع، أو كان فيه مخالفة للسنة".

وعليه، فإن مفهوم البدعة لا يتحدد في عدم وجود صورته على عهد النبوة فقط، بل لا بد أن ينضم إلى ذلك أمران أساسيان:

الأمر الأول: أن يصاحبها ما فيه مخالفة للسنة:

ولهذا قال ابن عبد البر رحمه الله: "البدعة الممنوعة هي التي تخالف السنة"[1].

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: "المحدثات من الأمور ضربان:

أحدهما: ما يخالف كتابا أو سنة أو آثارا أو إجماعا، فهذه بدعة ضلالة.

والثاني: ما أحدث من الخير بلا خلاف فيه، فهذه محدثة غير مذمومة"[2].

الأمر الثاني: أن لا تندرج تحت أصل جملي متقرر في الشريعة:

فإن اندرجت تحت أصل عام ولم يلزم منها مخالفة للشارع فلا تعد بدعة.

قال الحافظ المنذري رحمه الله تعالى: والمحدث على قسمين:

محدث ليس له أصل إلا الشهوة والعمل بالإرادة، فهذا باطل.

وما كان على قواعد الأصول أو مردود إليها فليس ببدعة ولا ضلالة"[3].

وفي رسالتي (إسعاف الإخوان بمشروعية الاجتماع على تلاوة القرآن) مزيد بيان لتحقيق مفهوم البدعة. هذا والله تعالى أعلم.

---

(1) انظر: شرح الموطأ للزرقاني (340/1).

(2) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (70/10).

(3) انظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لمحمد المباركفوري (442/7).

[خاتمة الناظم رحمه الله]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

140- هَـذَا وَأَرْجُـو اللهَ فِـي الإِخْـلَاصِ ... مِـــن الـــرِّيَاءِ ثُـــمَّ فِـــي الخَـــلَاصِ

141- مِـنَ الـرَّجِيمِ ثُـمَّ نَفْـسِي وَالهَـوَى ... فَمَـــنْ يَمِـــلْ لِهَـــؤُلَاءِ فَقَـــدْ غَـــوَى

142- هَـــذَا وَأَرْجُـــو اللهَ أَنْ يَمْنَحَـــنَا ... عِـــنْدَ الـــسُّؤَالِ مُطْلَقـــاً حُجَّتَـــنَا

قلت:

الرَّجِيم: أي المبعد من الخير المهان. وأصل الرجم الرمي بالحجارة، وقد رجمته أرجمه، فهو رجيم ومرجوم. والرجم: القتل واللعن والطرد والشتم[1].

وحاصل ما أشار إليه الناظم رحمه الله تعالى هنا: أنه يسأل الله تعالى الإخلاص وخلوص عمله من شائبة الرياء، المحبط لثواب العمل، والخلاص والنجاة من مكايد الشيطان الرجيم، ونزعات النفس الأمارة بالسوء، ونزغات الهوى الصادَّةِ عن الحق.

ويسأله سبحانه وتعالى أن يلهمه الحجة عند السؤال مطلقا، الإطلاق يشمل سؤال الدنيا والآخرة. أي عند القبر ويوم القيامة. والله تعالى أعلم.

---

(1) انظر: الجامع لأحكام القرآن (1 117).

[الختم بالصلاة على سيدنا
محمد عليه الصلاة والسلام]

(قال الناظم رحمه الله تعالى):

143- ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الدَّائِمُ عَلَى نَبِيٍّ دَأْبُهُ المَرَاحِمُ

144- مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَعِتْرَتِهْ وَتَابِعٍ لِنَهْجِهِ مِنْ أُمَّتِهْ

قلت:

دَأْبُهُ: أي عادته.

المَرَاحِمُ: جمع مرحمة. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء:107]، وروى أبو نعيم في الحلية من حديث سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**بعثت مرحمة وملحمة، ولم أبعث تاجرا ولا زارعا**». قال أبو نعيم: حديث غريب من حديث الثوري، تفرد به الحسن.

عِتْرَتِهْ: العترة رهط الرجل الأدنون، ويقال: أقرباؤه.

وحاصل المعنى: الصلاة والسلام الدائمان على نبي عادته الرحمة والمرحمة، سيدنا محمد، وعلى آله وأقربائه أو أهله الأدنون منه، وعلى المتبعين لنهجه من أمته.

وتعقيبه رحمه الله تعالى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الدعاء، لأن ذلك مظنة قبول الدعاء.

وفي حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لا تجعلوني كقدح الراكب**»، قيل: وما قدح الراكب؟، قال: «**إن المسافر إذا فرغ من حاجته صب في قدحه ماء، فإن كان له إليه حاجة توضأ منه أو شربه، وإلا أهراقه، اجعلوني في أول الدعاء وأوسطه وآخره**» رواه عبد بن حميد في

مسنده، وله شواهد انظرها في القول البديع للسخاوي.

وقال الأقليشي: ومهما دعوتَ إلهك فابدأ بالتحميد، ثم ثَنّ بالصلاة على نبيك المجيد، واجعل صلاتك عليه في أول دعائك وأوسطه وآخره، وانشر بثنائك عليه نفائس مفاخره، فبذلك تكون ذا دعاء مجاب، يرفع بينك وبينه الحجاب، صلى الله عليه وسلم كثيرا[1].

****

وإلى هنا انتهى ما أردت بسطه وبيانه ونثره من در نضيد على هذه الجوهرة في التوحيد، والله أسأل، وبنبيه أتوسل، أن يجعل هذا العمل مباركا خالصا لوجهه الكريم، وأن يكتب لي ولسائر المؤمنين به النفع في الدين والدنيا والآخرة، داعيا الناظر في كتابي إلى بسط العذر لي على ما قد يقف عليه من خلل أو تقصير، فإنما هذا غاية الوسع، وما كان في عملي هذا من توفيق فبفضل من الله وحده، وما كان فيه من غير ذلك فمن نفسي، والله المستعان، وصلوات الله تترى وسلامه على سيدنا محمد وآله ما ذكره الذاكرون أو غفل عن ذكره الغافلون، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(1) القول البديع (ص:417).

فهرس المحتويات

هذا الكتاب

إن علم التوحيد هو العلم الذي يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية، وذلك ببيان أدلتها وحججها، وكشف الشبه الواردة عن تلك الأدلة والحجج.

وأمّا موضوع علم التوحيد فهو المعلوم من حيث يتعلق به إثبات العقائد الدينية، إذ موضوع كل علم هو ما يُبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية، ولا شك أنه يبحث في هذا العلم عما يجب للباري تعالى كالقِدم والوحدة والقدرة والإرادة وغيرها، وعما يمتنع عليه كالحدوث والتعدد والجسمية وغيرها مما هو عقيدة إسلامية، وعن أحوال الجسم والعرض من الحدوث والافتقار والتركيب من الأجزاء، وقبول الفناء ونحو ذلك مما هو وسيلة إلى عقيدة إسلامية.

وأما فائدة هذا العلم فهي معرفة الله تعالى، ما يجب له سبحانه وما يجوز في حقه، وما يستحيل في حقه سبحانه وتعالى، وكذا ما يتعلق برسله.

ومنفعته في الدنيا هي انتظام أمر المعاش بالمحافظة على العدل والمعاملة التي يحتاج إليها في بقاء النوع الإنساني وعلى وجه لا يؤول إلى الفساد، وفي الآخرة النجاة من العذاب المترتب على الكفر وسوء الاعتقاد. وهذا العلم هو موضوع كتابنا هذا الموسوم بـ "نثر الدر النضيد بشرح جوهرة التوحيد" فقد تناول المؤلف فيه بالشرح والتحليل المنظومة الذائعة الصيت المعروفة بـ "جوهرة التوحيد" للإمام أبي الأمداد برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني المصري المالكي المتوفى سنة (1041هـ = 1631م) لما فيها من نفيس المسائل.

نثر الدر النضيد
بشرح
جوهرة التوحيد

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban
هاتف +961 5 804810/11/12
فاكس +961 5 804813
ص.ب 9424 - 11 بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت 2290 1107
info@al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKI www.al-ilmiyah.com
ISBN-13: 978-2-7451-7803-9